

المخطوطات
والكتب النادرة

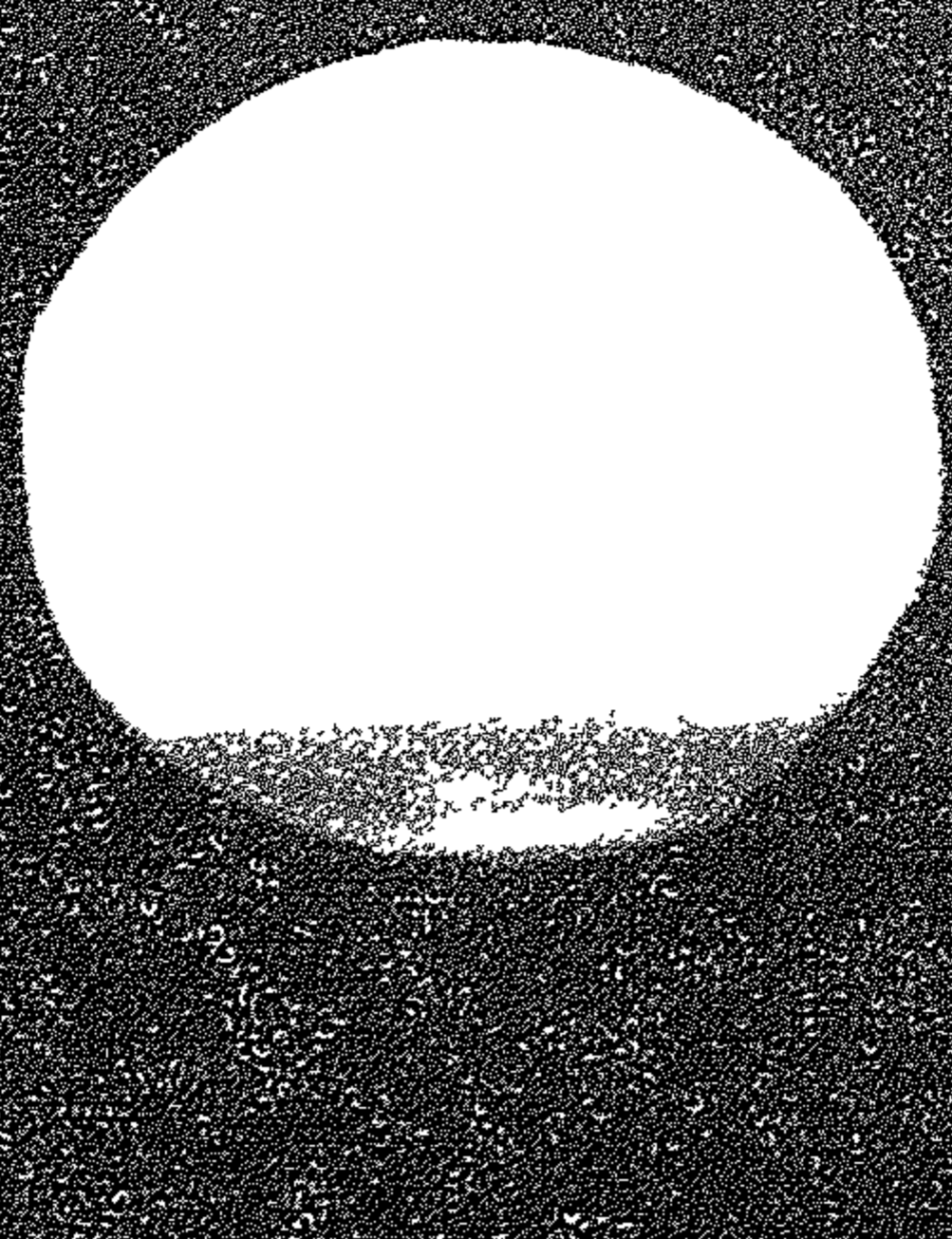
تأليف الأستاذ الدكتور
عبد الحليم محمد



أفريقيك الطريقي الآخر

الكتاب الأول من سلسلة أفريقيك

تأليف الأستاذ الدكتور
عبد الحليم محمد

مكتبة
الكتاب
القديم




Bibliotheca Alexandrina

0140272

أفريقيا - الطريق إلى آخر
أزمة الديون

الألفا كتاب الثاني

الإشراف العام
و. سمير سرحان
رئيسة مجلس الإدارة

رئيس التحرير
لمسعى المطبوع
مدير التحرير
أحمد صليحة

الإشراف الفني
محمد قطب

الإخراج الفني
علياء أبو شادي

أفريقيا - الطريق إلى الآخر

أزمة الديون

تأليف
بيادى أونيمود

ترجمة
مehجت عبد الفتاح عبده



المكتبة المصرية العامة للكتاب

١٩٩٥

فهرس

الموضوع	الصفحة
تمهيد	٧
الفصل الأول :	
مقدمة	١٠
الفصل الثاني :	
الأسباب الداخلية والخارجية للأزمة	١٩
الفصل الثالث :	
المناورات السياسية فى أزمة الديون الافريقية	٤١
الفصل الرابع :	
المواءمة وما أثير من جدل حولها	٦٧
الفصل الخامس :	
البديل الافريقى لبرامج المواءمة	١٠٧
الفصل السادس :	
ضرورة المشاركة الديمقراطية	١٤١
الفصل السابع :	
تجاوز سياسات المواءمة	١٦٧

تمهيد

هذا الكتاب يطرح قضية كيف نعيد - وبسرعة - وضع سياسة لاعادة انطلاق التنمية فى أفريقيا فى التسعينات - ويحذر من الاتجاه المتزايد لتوسيع نطاق المناقشات الدولية حول برامج « المواءمة » Adjustment (وهى البرامج التى يعمل بها صندوق النقد الدولى

والبنك الدولى فى سياستهما للاصلاح الاقتصادى) ، بينما نهمل ما نكبت به القارة من كوارث بشرية واقتصادية - ويوجه هذا الكتاب « العمل السياسى » الى ضرورة وضع أسس راسخة قوية للتحويل ، تعلق على أنقراض عقد الثمانينات الذى ضاع هباء ، واذا لم يحدث هذا على الفور وبارادة سياسية يتضافر فيها الجميع ، وتقوم فيها الشعوب بضغط قوية - فسوف تواجه أفريقيا خطرا حقيقيا يتمثل فى ضياع التسعينات أيضا ، ومن ثم تنعزل أفريقيا عن القرن الواحد والعشرين .

وما نسوقه من حجج يقوم على أساس أن سياسات « المواءمة » وهى مجرد دعاية ، ونقطة يحاول أن يكسبها صندوق النقد الدولى والبنك الدولى ومن يؤيدهما من الدول الكبرى ، وذلك لكسب الوقت واخضاع أفريقيا لأطول فترة ممكنة . ومن هنا تتوفر لهم الفرصة لاستغلال موارد أفريقيا الهائلة ، حتى يتمكنوا من مواجهة التحدى الآسيوى للسيادة والسيطرة العربية ، وينكروا على أفريقيا أى دور ايجابى فعال فى الاقتصاد العالمى . وفى الشئون الدولية . وهكذا يكون جوهر ما يجرى وما يتم هو تنفيذ استراتيجية سياسية من أجل اعادة استعمار أفريقيا وبقية دول العالم الثالث ، فى نطاق هذه الهجمة الحالية للرأسمالية الدولية ، واعادة تشكيل رأس المال على المستوى الدولى ، من خلال خلق كتل اقتصادية اقليمية فى أمريكا الشمالية وأوربا ودول آسيا التى تطل على المحيط الهادى ، ويوضح هذا تماما التلاعب السياسى المفضوح بأزمة الديون وبرامج المواءمة الهيكلية .

ومن ثم فقد أطلق على أزمة الديون الخارجية عبارة « خلافات مالية ضئيلة الحدة » ، على حين يعمل هذا الحشد لما يسمى بالدول الدائنة فى نادى لندن ونادى باريس على ابطال تعاليم السوق الكهنوتية التى تغط بها هذه الدول الأعضاء فى هذين الناديين - وعلى أساس من هذه الخلفية يؤكد هذا الكتاب أن الديون الخارجية قد دفعت فى دخل صاف من رأس المال يصل الى أكثر من مائتى بليون دولار من أفريقيا ودول العالم الثالث الأخرى - وراح هذا كله الى الشمال وذلك فى فترة الثمانينات فقط . وهذه البلايين هى محصلة :

● **الخسارة الكبيرة فى عائدات التصدير بسبب انهيار تجارة السلع .**

- **المزيد من الخسارة بسبب الشروط المجحفة للتجارة .**
- **قيام الشركات العالمية بإعادة الأرباح الضخمة التى تحصل عليها الى بلادها .**

● **الخسارة فى الاحتياطي الخارجى بسبب التقلبات التى يتعرض لها النقد الأجنبى .**

● **مصادر أخرى ترتبط بها سبق .**

ويكون على أفريقيا أن تطالب بتعويضات عن موت أكثر من سبعين مليون نسمة خلال فترة الرق والاستعمار والاستعمار الجديد ، حتى تؤكد حقيقة مهمة وهى أن أفريقيا دائنة حقيقية وليست مدينة لاقتصاديات العالم .

وبالمثل فإن امتداد الشروط الجائرة لتشمل كل جوانب العلاقات الاقتصادية بين أفريقيا والغرب ، بدءا من صندوق النقد الدولى الى البنك الدولى ومعاهدة لومى بين المجموعة الاقتصادية الأوربية ودول أفريقيا والكاريبى والباسفيك ، بل وامتدادها الى عمليات السحب من الصندوق الدولى للسلع - والذى أنشئ حديثا - يؤكد السمة الحقيقية لسياسات المواءمة التى تتضح فى الاصرار الشديد لمؤسسات « بريتون وودز » (الصندوق والبنك) على تحصيل الديون بشكل ابتزازى والشروط القاسية المتضاربة والتنفيذ القهرى لبرامج المواءمة بين الهياكل الاقتصادية . ويحدث هذا كله رغم الدلائل الكثيرة على أن هذه البرامج قد فشلت بشكل مؤسف ، وأنها تقوض بشكل منتظم اقتصاديات الدول الأفريقية ومجتمعاتها . . . وليس أدل على ذلك من اعتراف البنك الدولى نفسه بأن هذه البرامج تجريبية .

ومع ذلك فإن هذا الكتاب يرى أن المناقشات التي دارت حول برامج المواءمة قد أفادت في بعض الجوانب ، اذ وفرت الدلائل الفعلية على التأثير العملي لصندوق النقد الدولي والبنك الدولي وبرامجهما المتشعبة على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في الدول الأفريقية ، كما أن القاء الضوء على مغالطات بعض سياسات المواءمة يعد فائدة أخرى - والأهم من ذلك أن هذه المناقشات التي دارت حول المواءمة قد شجعت على وضع وصياغة برامج انتعاش اقتصادي بديلة ، الأمر الذي وضع في البديل الأفريقي الذي وضعتة اللجنة الاقتصادية لأفريقيا (والتي تتبع الأمم المتحدة) .

وحتى نتجاوز سياسات المواءمة في أفريقيا ، فإن هذا الكتاب يدعو الى أن يتوقف البنك الدولي وبسرعة عن وضع البدائل لبرامج العمل الأفريقية . فيجب عليه أن يدعم الدول الأفريقية ويساعدها على تنفيذ برامجها والغريب أن هذا هو ما يردده البنك دائما زاعما أنه يعمل على ذلك . أما الدول الأفريقية وزعماءها فيجب عليهم أن يقلعوا عن عاداتهم في الاعلان عن شيء ، وممارسة شيء آخر . فمن الضروري أن يظهروا ثقتهم بأنفسهم وشجاعتهم وكرامتهم حتى ينفذوا برامجهم وخططهم بغض النظر عما يقوله الأجانب أو يفعلونه . ولو أن « خطة العمل » التي أقرت في لاجوس قد نفذت - ولو جزئيا - فإن هذه الأزمة الحالية لم تكن لتكون بهذه الحدة والعنف ، ان لم تكن قد تجنبناها تماما - وتكون العبرة الثانية هي أن الأفريقيين فقط هم الذين يطورون أفريقيا ، أما الأجانب فيمكن أن يقدموا المساعدة والدعم ، ومن ثم يجب ألا يسمح لهم بأن يقتلعوا المبادرات التي تقوم بها أفريقيا أو أن يستبدلوا بها مبادرات أخرى .

ومن هنا يكون القدوم الثاني - أعني التحرر الثاني - الذي يجب أن يرتكز الى التنفيذ العاجل لخطة لاجوس المعدلة واتفاقية المجموعة الاقتصادية الأفريقية والى البديل الأفريقي ، والميثاق الأفريقي للمشاركة الشعبية في التنمية ، ويجب على أفريقيا أن تنتهز هذه الفرصة التاريخية لتطلق ببرنامج قوى ثابت للتحويل في الهياكل الاقتصادية الأساسية ، من قاعدة سياسية تقوم على المشاركة الشعبية الديمقراطية والمحاسبة الفعالة على جميع المستويات .

الفصل الأول

مقدمة

منذ عشر سنوات والجدل يدور حول سياسات الاستقرار الاقتصادى والمواءمة الهيكلية (السياسات الرامية لتعديل المسار الاقتصادى واصلاحه) للخروج بأفريقيا من أزمتها الحالية . وفى أثناء هذا الجدل أدت الأزمة وبرامج صندوق النقد الدولى والبنك الدولى حول المواءمة الهيكلية والاستقرار ، الى انهيار خطير فى الاقتصاد الأفريقى وتضاعفت معاناة الفقراء فى الريف والحضر من نساء وأطفال وعمال ومزارعين والفئات الاجتماعية الضعيفة الأخرى . وضاع جيل كامل من الأفريقيين ، ويهدد الخطر الجيل الثانى اذ أن الحرية الدولية فى أفريقيا تتزايد بشكل خطير فى معظم المجالات .

اذن حان الوقت لأن نتجاوز سياسات المواءمة ونتحرك بسرعة وبالحاح لتنفيذ السياسات المتفق عليها ، والأولويات التى انبثقت عن هذه المناقشات . وهذا أمر حتمى لكى نمنع سياسات البنك والصندوق من تمييع الهدف الأساسى والضرورى أمام الدول الأفريقية وهو احداث مواءمة هيكلية (للهيكل الاقتصادى) مع التحول والتغيير . فبعد أن ضاع عقد الثمانينات يجب أن تستأنف عملية التنمية فى أفريقيا ويعاد انطلاقها . ويجب ، ونحن فى بداية التسعينات ، أن نكبح هذا الانهيار الشديد ، وأن نعترض - وبشكل اجبارى - على فصل العربى « التى تركبها الدول الأفريقية » عن القاطرة المسرعة للاقتصاد العالمى . وليس بالضرورة أن يكون هناك اتفاق تام حول كل القضايا - فقد لا يكون هذا ممكنا - فيما يتعلق بالديون الخارجية لأفريقيا والأزمة وبرامج الصندوق والبنك ، ولكن قد قيل ما يكفى لتحديد الهدف ولتحريك خطة العمل والبرنامج الأفريقى ودفعهما الى الأمام حيث ان هناك نقاط اتفاق كثيرة تم التوصل اليها .

ما بعد الاستعمار الجديد

ينظر الى التسعينات - والى حد كبير - على أنها نهاية عهد الاستعمار الجديد ، كما كانت الستينات بداية عهد جديد فى تاريخ المنطقة . وهناك نقطة بارزة فى هذا التشابه وهى أن هذا العقد يجب أن يشهد نهاية الاستعمار الاقتصادى الجديد للمنطقة فى ظل برامج الصندوق والبنك -

والحق أن أزمة الديون - وما يصحبها من هذه البرامج (برامج البنك والصندوق) غير العملية - تمثل الاستعمار الجديد في أفريقيا تحت الاشراف المباشر للبنك والصندوق . وهذه مرحلة الامبريالية المالية في الزحف الكبير للتاريخ الامبريالي . وهذه المرحلة تعقب المرحلة متعددة الأطراف للامبريالية في عصر الشركات متعددة الجنسيات منذ نهاية الحرب العالمية الثانية حتى نهاية التسعينات .

لذلك فان فترة التسعينات يجب أن تمثل لأفريقيا نهاية هذه العودة للاستعمار ، الذي عاد ويعود تحت مسميات برامج المواءمة وسياسات البنك والصندوق . واذا تجاوزنا مناقشة المواءمة حسب مفهومها عند مبتدعيها ، فمن الضروري أن تكون هناك برامج وسياسات بديلة تحل محل هذه العلاقات الاستعمارية الجديدة من السيطرة والاستغلال الذي يتمثل في الديون الخارجية لأفريقيا وبرامج الصندوق والبنك . وما لم يكن هناك حل لأزمة الديون الأجنبية يفرج عن موارد اضافية للدول الأفريقية ، ويتلازم معه استبعاد برامج الصندوق والبنك فلن يكون من الممكن ايجاد الموارد الكافية المناسبة لاعادة انطلاق عملية التنمية في أفريقيا ، بل لن يكون من الممكن أيضا وضع برامج بديلة للتنمية والانتعاش الاقتصادي . ويكون المفهوم ضمنا أن سياسات الصندوق والبنك تكشف عن أن برامج المواءمة الهيكلية وأزمة الديون الخارجية عناصر متكاملة لاستراتيجية سياسية لاعادة استعمار أفريقيا واخضاعها مما ينكر عليها أي اسهام فعال في الشؤون الدولية (مزيد من التوضيح في الفصل الثالث) .

وهكذا يجب أن تشهد بداية التسعينات تخفيفا حاسما لضغط الديون الخارجية على التنمية في أفريقيا ، وأن يستبدل ببرامج المواءمة الحالية ، برامج أكثر ملاءمة تقوم على أساس من « المواءمة مع التغيير والتحول » وهذا يتطلب تركيزا سياسيا واضحا على ما جرى من مناقشات وجدل حول المواءمة في الثمانينات . وتكون أولويات المسائل على النحو التالي :

- طبيعة الأزمة الأفريقية .
- مشكلة الديون الخارجية .
- أثر برامج الصندوق والبنك ومدى ملامتها لمتطلبات أفريقيا .
- تجارة السلع المتدهورة في أفريقيا .
- الاتجاه للديمقراطية والبرنامج الغربي .

● دراسة البنك الدولي حول المنظور طويل الأمد (١٩٨٩) وجيل جديد من برامج « المواءمة » .

● الأثر المحتمل لعودة أوجواي لمفاوضات الجات (الاتفاقية العامة للتعريف والتجارة) حول أفريقيا .

وقد تجاوزت المناقشات التي دارت حول هذه القضايا الحدود القومية والمصالح الإقليمية والهيئات الدولية . ففي كل دولة وفي كل إقليم وفي أفريقيا ككل ، هناك من يؤيد ومن ينتقد سياسات المواءمة . بل ان هناك من يؤيدها ومن ينتقدها في المجتمع الدولي ، بل وفي البنك وفي الصندوق . وهؤلاء جميعا - سواء أكانوا أفرادا أو جماعات أو هيئات ، سواء أكانوا الى هذا الجانب أو ذاك ، يوجدون في الجنوب كما يوجدون في الشمال . ولكننا نجد أن المنتفعين بهذه السياسات في كل بلد داخل منطقة أفريقيا وفي المجتمع الدولي يدعون الى أن تكون هناك جوانب مختلفة لسياسات المواءمة . وطبيعي أن يتجه الخصوم هذا الاتجاه - أعني بأن يكون لسياسات المواءمة جوانب مختلفة ، رغم أنهم يقولون انهم ضحايا لها - والحق ان سياسات المواءمة - كما هو الحال في أي مجال سياسي - لا تتضمن أفكارا متعارضة فحسب بل تتضمن أيضا صراعا على الموارد .

ويمكن - في نطاق المناقشات حول المواءمة - أن تتحدد ثلاثة مواقف عريضة : فهناك هؤلاء الذين يدافعون بقوة عن سياسة المواءمة وبرامجها دون تغييرات كبيرة ، وهناك الذين يدعون الى ادخال تعديلات كبيرة في البرامج الحالية مثل تحويل البرامج من الأمد القصير الى الأمد المتوسط ، وأخيرا هناك الذين يعتبرون هذه البرامج معيبة في جوهرها وأنها فشلت عند التجريب والاختبار ، كما أنها لا تناسب أفريقيا . وهذا الكتاب يهتم بالرأيين المتعارضين على أن نأخذ في الاعتبار هذه القضايا السبع التي ذكرناها آنفا .

وقد أسهمت هذه القضايا وما أحاطها من مناقشات في زيادة حدة الأزمات الإقليمية (اذ أوضحت الأبعاد المختلفة والعميقة للأزمة) ولكن الحق انها تضمنت اتفاقا وصل الى حد الاجماع فيما يتعلق بالتغييرات المنشودة والى أن يصبح هذا الاجماع حقيقة ملموسة في برامج وسياسات تطبق على أرض الواقع فإن « حلاوة » هذا الاجماع هو رد فعل طبيعي لسياسات المواءمة (اذ لولاها لما تحقق هذا الاجماع) ومثال ذلك أن دراسة البنك الدولي للمنظور طويل الأمد تجد ضرورة أن تتم المواءمة مع النمو كما تدعو الى تنمية تركز على العنصر البشري ، والى تنمية الموارد البشرية

واشباع الحاجات الأساسية والملحة للطعام والتعليم والصحة . . الخ .
والى الاستخدامات المرنة لقوى السوق وأسعاره والتوازن الفعلى بين
القطاعين العام والخاص ، والأمن الغذائى الاقليمى والتكامل والتصنيع
فى أفريقيا . . ولكن هذه الدراسة فشلت تماما فى أن تخرج بمشروعات
أو برامج تتطابق مع هذه المتطلبات ، وفى أن تساند تنفيذ البرامج
الأفريقية البديلة لاشباع هذه الحاجات .

ومن عجب أن تقوم استراتيجىة البنك والصندوق على أنه يجب على
الدول الأفريقية أن تحقق الاستقرار المالى أولا قبل أن تستأنف التنمية
الاقتصادية . وهذا هو منطق برامج « المواءمة والاستقرار » التى يعمدون
الى ترسيخها فى عام أو عامين والتى فشلت بشكل مدمر . وهم يسعون
الى أحداث هذا الاستقرار عن طريق المتغيرات المالية مثل الميزانيات
والقروض ، والنقود المعروضة ، وأسعار السوق وأسعار الصرف
والاحتياطى ، وهذا لا يؤدى الى ازالة الأسباب الجذرية للأزمة فى أفريقيا .
وتتمثل هذه الأسباب فى الأنماط الاستعمارية الفاسدة الموروثة فى التعليم
والاستهلاك والتوزيع والتكنولوجيا والطاقة . وقد أدى السعى المضلل
عديم الجدوى للاستقرار المالى فى الماضى الى مضاعفة مدفوعات الديون
الخارجية ، وتحطيم الموارد البشرية وهجرة العقول والتضخم الشديد بسبب
الانخفاض الرهيب فى قيمة العملة والانتاج المحلى « المشلول » ، وبعد أن
تبين أن السعى للاستقرار المالى كان مضللا لأكثر من عشر سنوات ،
فان أفريقيا لم تعد تستطيع أن تبقى على عملية التحول معلقة أو خاضعة
للظروف ، ومن ثم فانه يجب أن يتم الاستقرار الاقتصادى - وهو مطلوب
ومنشود - جنبا الى جنب مع التنمية والتحول السريع .

ويقول البعض انه يجب ألا تكون « المواءمة » هى الهدف الرئيسى
للاقتصاد السياسى فى أفريقيا فى هذه المرحلة التاريخية ، ولكن يجب
أن تترك كل دولة لتنتهج برامجها القومية الخاصة بها لمعالجة الأزمة
وادارتها - ويشير هؤلاء الى أن عدة دول أفريقية - مثل نيجيريا وتنزانيا
وزامبيا - قد بدأت بالفعل فى تنفيذ مثل هذه البرامج القومية بدرجات
متفاوتة من النجاح والتوفيق . وإذا كانت هذه البرامج قد فشلت فى
بعض الجوانب فى احتواء الأزمة ، فلم يكن هذا بسبب خطأ فيها ،
بل لأنها لم تستطع الحصول على العون الخارجى لتنفيذها بشكل فعال .

ويقول البعض الآخر ان المواءمة متطلب خارجى ، وانها لا تبط
منطقيا بالديناميكية الداخلية للأزمة ، ويضيفون قولهم انه طالما تظل
الدول الافريقية تدور فى فلك النظام الرأسمالى الدولى ، فانها لن تستطيع
الفكاك من الأزمات الدورية التى تتناثر من الأزمات التى تتعرض لها الدول

الرأسمالية المركزية ، فليس المطلوب اذن لمواجهة الموقف ، عملية « مواءمة » تفرض من الخارج ، بل برامج تبتعد بأفريقيا ، اقتصاديا ، عن أية هزات تحدث فى العالم الرأسمالى . وهذا يتطلب الانفصال الهيكلى ، والتحلل من الارتباط بالنظام الرأسمالى العالمى ، سعيا الى استقلالية نسبية للاقتصاد القومى ليحقق أولوياته الحقيقية ، ويؤكد هذا القول كل من مؤيدى المدرسة الاتكالية ، والآخرين الذين يقولون باستقلالية الاقتصاد القومى لدول العالم الثالث . فهؤلاء جميعا يرون أن المواءمة خدعة أيديولوجية ، ولا تعنى بأن تتكيف كل الدول وتتواءم مع الظروف الاقتصادية المتغيرة .

الموقف العالمى

ان ما يحدث فى العالم اليوم ليضاعف لهفتنا على ضرورة « تجاوز سياسات المواءمة » فالعالم يرسى « الاتجاهات الكبيرة حتى عام ٢٠٠٠ » وهناك تطورات سريعة ضخمة يجب على أفريقيا أن تواجهها ، وتتمثل فى التغيرات الهائلة فى أوروبا الشرقية ، والوفاق بين الشرق والغرب ، واعادة تنظيم حلف شمال الأطلسى وحلف وارسو ، مع ترتيبات أمن جديدة لأوروبا ، ثم الثورة الديمقراطية فى العالم ، وظهور الكتل الاقتصادية الاقليمية فى أوروبا وأمريكا الشمالية ودول المحيط الهادى ، وكذلك الثورة التكنولوجية الحالية فى المعلومات والتكنولوجيا الحيوية والهندسة الوراثية ، وأزمة الخليج التى اندلعت فى الفترة الأخيرة وترتيبات الأمن الجديدة للشرق الأوسط ، وتحرير أفريقيا الجنوبية والهامشية المتزايدة لأفريقيا فى الشئون الدولية .

وهذه التحولات الدولية الكبيرة توضح الموقف الذى حاولت أن تتكيف معه أفريقيا وتتواءم منذ الثمانينات ، وهو الموقف الذى يجب أن تسعى من خلاله الى احداث التغير والتحول فى التسعينات . وهذه التغيرات تضع أمام أفريقيا مشكلات خطيرة ، ولكنها تقدم أيضا فرصا طيبة - فعلى الجانب السلبى ، تؤدي التغيرات التى حدثت فى أوروبا الشرقية الى أن يتعرض للخطر الكثير من المساعدات الفنية والتأييد الدولى اللذين كانت هذه الدول تقدمهما وبسخاء للدول الأفريقية ، وخصوصا تلك الدول التى تأخذ بالسياسات الاشتراكية . كما أن أوروبا ١٩٩٢ تعنى نهاية أفضليات التصدير والتسهيلات المهمة وخصوصا فى الزراعة

والمنتجات الأخرى . ثم ان انشاء النظام النقدي الأوربي من المحتمل أن يقلل من الدعم الفرنسي للدول الأفريقية الناطقة بالفرنسية داخل اتحاد عملة الفرنك ، ويمكن أن تكون الكتل الاقتصادية الإقليمية الأخرى حواجز أمام التجارة الخارجية لأفريقيا ، على حين يتيح التقدم التكنولوجي الحديث من التوليفات الصناعية المتزايدة ما يمكن أن يكون بديلا للمواد الخام في أفريقيا . وكذلك ضاعفت أزمة الخليج من عبء الواردات الأفريقية بما يقدر بعشرين بليون دولار ، طبقا للأرقام الأولية للجمعية العامة للأمم المتحدة ، أما على الجانب الايجابي فان هذه التحولات الدولية قد أعطت دفعة جديدة للاتجاهات الديمقراطية في أفريقيا ، وقدمت دوافع أخرى لزيادة التنافس بين صادراتها وتنويع هذه الصادرات ، على حين تكثف النزعة الإقليمية المتزايدة من التعاون الوثيق بين الدول الأفريقية .

ولكى تتحقق المواجهة بشكل فعال وفي الوقت المناسب ، فان على اقتصاديات أفريقيا ومجتمعاتها أن تمضي بسرعة في عملية الانتعاش مع التحول ، وهذا مستحيل أمام ضغط وقيود السياسات الحالية للموامة بديونها الخارجية المعوقة ، وبرامجها الهيكلية الفاشلة . ومن هنا تكون الاستراتيجية الجوهرية التي تحتاجها أفريقيا للرد على هذه التغيرات الدولية ، في التكامل الأفريقي الفعال لأسواقها الصغيرة المتناثرة ونظم الإنتاج فيها . وليس هذا ممكنا مع وجود الاستراتيجية المتنافرة التي تقوم على أساس « دولة دولة » والتي تتبعها البرامج الحالية للبنك والصندوق والتي تضعف من تناغم وترابط السياسات والبرامج بين الدول ، على حين تقف الديون حائلا دون الحصول على الموارد الضرورية للبرامج الإقليمية المتكاملة . وهناك قضايا أخرى ترتبط بالقضايا السابقة مثل انهيار تجارة السلع في أفريقيا والضرورة الملحة للديمقراطية الكاملة وأثر « دورة أوجواي » للاتفاقية العامة للتعريف والتجارة . ويجب أن تعالج أفريقيا كل هذه القضايا حتى تتكيف مع التكتلات الدولية الناهضة .

وفي الفصل الثاني نحلل الأسباب الداخلية والخارجية للأزمة الأفريقية كأساس لبلورة الحلول العملية التي يمكن أن تعالج هذه الأزمة . أما السياسات التي تتعلق بأزمة الديون الخارجية لأفريقيا ، فنعرض لها في الفصل الثالث الذي يتضمن مطلب أفريقيا في دفع تعويضات عما سلب ونهب من القارة في الماضي . وفي الفصل الرابع نناقش الجدل الذي يدور حول الاستعمار الاقتصادي والموامة . ونتبع ذلك بأن نعرض في الفصل الخامس للبديل الأفريقي لبرامج الصندوق

والبنك والاستراتيجية الضرورية لتنفيذ هذا البديل • ويناقد الفصل السادس ضرورة المشاركة الديمقراطية في عملية المواءمة مع التحول في أفريقيا • وفي الفصل السابع نحلل الاختيارات المختلفة لتجاوز سياسات المواءمة • ونختتم بالفصل الأخير الذي نلقى فيه الضوء على الفترة القادمة لأفريقيا في هذا العالم الذي يعيش مرحلة تحول كبيرة ، فنحكي عن التحديات التي تواجه أفريقيا والفرص المتاحة أمامها •

الفصل الثاني

الأسباب الداخلية والخارجية للأزمة

طبيعة الأزمة

اتضح الآن أن أسباب الأزمة الأفريقية ومظاهرها ليست اقتصادية فحسب بل سياسية واجتماعية أيضا . فمن بين المشكلات التي تكمن وراء التخلف في أفريقيا افتقاد الديمقراطية بشكل كبير ، مما حدا بالبعض لأن يقول ان السياسة تؤدي الى تخلف أفريقيا . كذلك اتضح بشكل كبير الأثر المدمر للأزمة على المستوى الاجتماعي ، ولكن ثمة عوامل اجتماعية بارزة زادت من حدة الأزمة وقسوتها في كثير من البلاد مثل الفساد والتحيز الخاطيء للسياسة الرسمية ضد المناطق الريفية والسكان ، وكذلك الصراعات الطبقية والعرقية .

وبالمثل فانه لا يمكن أن نفسر الأزمة من منظور النظريات التقليدية سواء أكانت بورجوازية أم ماركسية . فالنظريات البورجوازية التي تهتم بدورة الأعمال مثل نظرية « الطلب الكلى الضعيف » عند كينز ، والنظرية النقدية أو نظرية الائتمان عند « فون هايك » أو نموذج « المجموع السلعي » عند « هيكس » ، كل هذه لا تفسر الجوانب الحرجة الصعبة لأزمات العالم الثالث . كذلك فان النظريات الماركسية في شأن خفض الاستهلاك ، وزيادة الانتاج أو تقليل معدل الربح ، لا تستطيع هي أيضا أن تفسر وبدقة ، سمات الأزمات الاجتماعية الاقتصادية في أفريقيا وفي بقية العالم الثالث . ولكن هذه النظريات يمكن أن تقدم أدوات التحليل المفيدة للوصول الى نظريات بديلة تفسر هذه الأزمات وتعالجها . فالنظرية الماركسية في « التفاوت وعدم التناسب أو النمو غير المتوازن للقطاعات المختلفة ذات أهمية خاصة لأنها تنفذ الى الخال بين قطاع الزراعة وبقية القطاعات الاقتصادية ، الأمر الذي أسهم في وجود أزمة زراعية في أفريقيا ، وكذلك الخلل بين القطاع الخارجى المهيمن ، وبقية قطاعات الاقتصاد في دول أفريقيا حيث أصبح « الذيل يجر الكلب ويحركه » . وأيضا عدم التناسب في الدول الأفريقية المصدرة للبترول بين قطاع البترول المسيطر وبين بقية القطاعات الاقتصادية .

وهنا تبرز ضرورة أن نشكل نظريات قوية لتفسير الأزمات الاجتماعية الاقتصادية في أفريقيا وفي بقية العالم الثالث . ولكن يجب أولا أن نحدد أسباب الأزمة الحالية لنقيم على أساسها السياسات الناجعة

المناسبة . وهذا الفصل يسهم بشكل متواضع فى هذه المهمة ، فنناقش الأسباب الداخلية والخارجية للأزمة ، هذه الأسباب التى أثارت مناقشات حامية بين صندوق النقد الدولى والبنك الدولى ومنظمات أخرى وبين بعض من رعاتهما الكبار الذين لا يقرون أى دليل يثبت أن الأزمة فى أساسها ترجع الى عوامل داخلية وبين آخرين فى أفريقيا وفى مناطق أخرى يقولون ان العوامل الخارجية هى « الجناة الحقيقيون » - لذلك فسوف نبحث الأسباب الداخلية والخارجية الأساسية قبل أن نجرى تقييما لثقلها النسبى ووطأتها .

الأسباب الداخلية :

أدى فشل السياسات الداخلية للدول الافريقية الى ما تعاني منه أفريقيا حاليا من أزمات فى مجال الزراعة وفى مشكلة الديون الخارجية ، والهبوط العام فى المستويات الاجتماعية والاقتصادية . وقد حدث هذا الفشل فى خمسة مجالات أساسية عريضة أولها الفشل فى تغيير الهياكل الاقتصادية والاجتماعية - السياسية الفاسدة التى خلفها الاستعمار ، وعلى الأخص تغيير « الدولة الاستعمارية الاستبدادية » فى الجانب الاقتصادي عمد الاستعمار الى برمجة الدول الأفريقية لكى تستهلك ما لا تنتجه ، وأن تنتج ما لا تستهلكه . وقد وضع هذا فى المجال الزراعى وفى مجال التعدين فى مجال الزراعة فرضت النظم الاستعمارية زراعة محاصيل معينة ، واضطر الأفريقيون أن يركزوا على انتاج « المحاصيل النقدية » مثل القطن والمطاط والشاي والبن والكافى ، لمواجهة متطلبات مصانع أوروبا من المواد الخام . وأهمل انتاج الغذاء لأهل البلاد ، لأن الاستعماريين لم يكونوا يستهلكون المواد الغذائية الأفريقية . ومن المؤسف أن النظم التى أعقبت رحيل الاستعماريين احتفظت بهذه السياسة ، وخصوصا وأن هذه النظم لم تكن تستطيع أن تواجه الطلب على النقد الأجنبى الا بانتاج هذه المحاصيل النقدية وتصديرها .

وفى مجال التعدين شجعت النظم الاستعمارية على استخراج المعادن محليا من أجل التصدير حتى تواجه متطلبات الانتاج لاقتصادياتها - وهذا يفسر كيف أصبحت أفريقيا الوسطى والجنوبية مناطق امتياز كبيرة ، وأصبح استخراج المعادن من الأولويات فى مناطق أخرى من أفريقيا - ولم يكن يتبقى للأفريقيين الا قدر ضئيل من هذه المعادن للانتفاع به أو تصنيعه .

ولأسباب مماثلة لم تتطور الأنشطة الصناعية فى أفريقيا فى ظل الاستعمار . فقد أقدمت النظم الاستعمارية فور مجيئها على القضاء على أنشطة التصنيع التى كانت موجودة . مثل صناعة المنسوجات والصابون والحديد والجلود ، بأن شحنت المواد الخام اللازمة لهذه الصناعات « المحلية » الى أوروبا . واستبدلت بالمنتجات الأفريقية السلع المصنوعة فى بلاد هذه النظم الاستعمارية . وبذلك حطمت هذه النظم سوق الصناعة المحلية . بل ان هذه النظم حظرت الصناعات المحلية تماما فى بلاد مثل نيجيريا وتنزانيا وكينيا بأن منعت تصنيع المواد الخام . وهكذا انهارت أنشطة التصنيع لعدم وجود مصادر العرض والطلب لدى الأفريقيين ، وتحول الصناع المهرة الى عمال سخرة أو عمال بالأجر بسبب فرض الضرائب النقدية وهذه العملية المنتظمة التى تحول بين أفريقيا والتصنيع تتكرر الآن باسم برامج المواءمة الهيكلية (برامج الصندوق والبنك) التى تعوق الحصول على الامدادات الأجنبية من قطع الغيار والمواد الخام للصناعات المحلية ، وتسد الطريق أمام الطلب على ما تبقى من المصنوعات المحلية بأن تغرق الأسواق الأفريقية بالمصنوعات الأجنبية تحت مسمى تحرير الاستيراد .

وبعد رحيل الاستعمار احتفظت الدول الأفريقية بنظام الدولة الاستعمارية الاستبدادية التى تنكر الديمقراطية . وهذه الدولة التى تقوم على فرض القوانين القمعية والأوامر التعسفية لاتستطيع أن تعبئ سكان البلاد من أجل التنمية . بل ان هذه الدولة غير الديمقراطية والتى تعيش بمعزل عن الجماهير قد أثارت الصراعات الداخلية المزمنة فى كل أنحاء أفريقيا . كذلك فقد أورث الاستعمار أفريقيا كلها خليطا غريبا من القيم والقوانين عن طريق المسخ والتشويه المنظم للمجتمع الأفريقى . . . والحق أنه - أى الاستعمار - لم يقض تماما على المجتمع السابق عليه ، كما لم يستطع أن يبنى المجتمعات الرأسمالية الحديثة : فلم يكن مدمرا تماما ولم يكن مجددا تماما ، كما تنبأ ماركس فى دراسته عن الاستعمار فى الهند التى تصور فيها أن الاستعمار سوف يقضى بشكل كبير على المجتمع الاقطاعى (الآسيوى) السابق عليه ويقيم بدلا منه مجتمعا رأسماليا حديثا .

وقد فشلت أفريقيا مابعد الاستعمار فى تغيير هذه الموروثات من هياكل الانتاج والاستهلاك والتوزيع ، والتكنولوجيا والطاقة والقوانين والقيم . وقد قيل خطأ ان هذه الهياكل يمكن أن تكون أساسا لبناء الدولة وتنمية اقتصاديات أفريقيا وتطوير مجتمعاتها . ولكن هذا التفكير الخاطيء أسفر عن تناقضات أسهمت بدورها فى الأزمة الزراعية

والركود والانهيال الاجتماعى - الاقتصادى وأيضا فى الصراعات السياسية فى أفريقيا كلها .

ولهذه الأسباب مجتمعة - الى حد ما - وكذلك بسبب ضعف نظرية التحديث المستوردة ، تحيزت السياسات الرسمية للدول الأفريقية ضد الريف ، وشجع اهمال انتاج الغذاء ، على اهمال المناطق الريفية ، وسكان هذه المناطق ، فتقوضت اقتصاديات الريف ، وتولدت الأزمة الزراعية مما دفع الى تحول أهل الريف الى الحضر . والى البطالة . ولأن نظرية التحديث المستوردة كانت تبالغ فى اطراء فضائل وسيادة ما يسمى بالقيم الحديثة والقطاعات الحديثة ، فقد انحازت السياسات الرسمية للدول الأفريقية الى جانب الحضر والى جانب الصفوة الطفيلية وبعض النشاطات الحديثة مثل التجارة والصرافة والصناعة . ونتج عن ذلك ترسيخ التفاوت ، وغياب التنمية المتوازنة . وليس هذا فحسب بل ثمة نواحى فشل أو اخفاق أخرى تتمثل فى الأسعار المنخفضة للمزروعات، وعدم القدرة على تعبئة المدخرات المحلية والموارد الأخرى أو عدم القدرة على تعبئة السكان اما لتنفيذ برامج التنمية أو للدفاع عن الدول الأفريقية ضد التدخلات الخارجية . . . والحق أنه يمكن ارجاع هذا الفشل كله الى التحيز ضد الأغلبية الريفية ، الذى أسهم كثيرا فى الأزمة الحالية .

والدول الأفريقية تنفق الكثير وبافراط على أنشطة كبيرة غير منتجة كما هو واضح فى الجدول (٢ - ١ - أى الجدول الأول فى الفصل الثانى) وتشمل هذه الأنشطة المشروعات ذات المردود الضئيل مثل الملاعب الكبيرة ومراكز المؤتمرات ، والمهرجانات الرياضية والمشروعات الضئيلة التكاليف والتى تخضع لادارة سيئة فى القطاعات المختلفة من النشاط الاقتصادى . وأكبر مثال على ذلك تلك الخسارة الكبيرة التى تلحق بالمشروعات العامة غير المربحة - والتى تراها الدولة الأفريقية أولويات قومية وهى فى الحقيقة أولويات مشوهة لعدم المشاركة الديمقراطية فى اختيارها ، بجانب عملية تسييس المسائل الاقتصادية والفنية الأساسية . فتشويه خطط التنمية ، وتنفيذ المشروعات الهشة قليلة التكاليف بعد تدخل السياسة فى اختيار المكان والادارة الروتينية لها ، والمساوىء الأخرى المماثلة تسهم جميعها فى هذا الاستثمار غير المنتج وبالتالي فى الأزمة المالية للدولة والأزمة الحالية . ثم يأتى الانفاق الضخم على الدفاع الذى يصل الى خمسة بلايين دولار سنويا ليضيف نموذجا صارخا الى الانفاق غير المنتج فى الدول الأفريقية وترجع معظم الديون الخارجية لأفريقيا الى مشتريات الأسلحة من الخارج . وما دامت الموارد تتحول فى تزايد الى الدفاع ، فان الاستثمارات تضعف كثيرا فى

مجال التعليم والصحة (من أجل تنمية الموارد البشرية) والزراعة والصناعة والبنية الأساسية الخ (الجدول ٢ - ٢ أ) . ولكن من الواجب ان نقول ان الكثير من هذا الانفاق الهائل على الدفاع قد يكون ضروريا فى أغلب الأحيان بسبب التدخلات الأجنبية فى الدول الأفريقية .

جدول (٢ - ١) الاستثمار غير الانتاجى فى أفريقيا - صافى معدلات العائد على رأس المال .

المنطقة	١٩٦١-١٩٧٣	٧٣ - ٨٠	٨٠-٨٧
أفريقيا جنوب الصحراء	٨٣ر٨	٢٣ر٥	٦ر٢
جنوب آسيا	٤٧ر٨	٣٨ر٥	٣٦ر٥

المصدر : البنك الدولى - أفريقيا جنوب الصحراء من الأزمة حتى النمو القوى .

دراسة للمنظور طويل الأمد (١٩٨٩) .

وقد أسهم فى هذه الأزمة أيضا سوء الادارة البالغ ، والفساد وهروب رأس المال ، وقد يسهل من هذا الفساد وهذه المساوىء الطابع غير الديمقراطية لدولة ما بعد الاستعمار فى أفريقيا ، والتي تتميز بأنها تضم « زمرة » صغيرة فى السلطة ، ومع وجود السلطات الدكتاتورية القمعية ، وعدم وجود محاسبة أو مساءلة تتمكن هذه الزمرات من نهب بلادها بتحويل بلايين الدولارات من أموال الدولة الى حسابات فى البنوك الأجنبية ، وبتجميع الملكيات الخاصة . وقد شجع هذا الفساد على الانفاق غير الانتاجى على العقود الضخمة (التى تتضمن الكثير من الابتزاز) . ومثل هذه العقود المتضخمة تجعل من المستحيل ضمان الادارة الكفء للأعمال والموارد ، كما ان تمويل العجز المفرط الذى يعود الى الاقتراض الكبير من المصادر الداخلية والخارجية والرقابة الضعيفة على النواحي المالية ، تضاف كأوجه لهذه الادارة السيئة التى تنتشر فى معظم البلاد الافريقية .

جدول (٢ - ٢ أ) الانفاق على الدفاع والتعليم والصحة على أساس النسبة المئوية للانفاق الحكومى الكلى فى بعض الدول ١٩٨٧

الدولة	الدفاع	التعليم	الصحة
بوركينا فاسو	٧ر٣	١٩ر٠	٥ر٨
كينيا	٩ر١	٢٣ر١	٦ر٦
ليبيريا	٨ر٩	١٦ر٢	٧ر١
مالاوى	٦ر٦	١٠ر٨	٧ر١
المغرب	١٤ر٥	١٦ر٩	٢ر٩
تنزانيا	١٥ر٨	٨ر٣	٥ر٧
اوغندا	٢٦ر٣	١٥ر٠	٢ر٤
زائير (١٩٨٦)	٥ر٢	—ر٨	١ر٨

جدول (٢ - ٢ ب) الانفاق على الدفاع بالنسبة المئوية لمجموع الانفاق الحكومى .

الدولة	١٩٨٠	١٩٨١	١٩٨٥	١٩٨٦
افريقيا جنوب الصحراء	١٢ر١	١١ر٧	١٠ر٠	—
اليوبيا	٣٠ر٠	٣٤ر٠	٣٤ر٦	٣٢ر٠
اوغندا	٢٥ر٢	٣ر٢	١٥ر٦	٢٦ر٣
زيمبابوى	٢٥ر٠	٢٠ر٥	١٥ر٢	١٦ر٣
الصومال	١٩ر٢	٢٢ر٧	—	—
بوركينا فاسو	١٧ر٠	١٨ر٤	١٩ر٢	١٨ر٣
كينيا	١٦ر٤	١٠ر٧	٨ر٧	١٠ر٦
السنغال	١٦ر٨	١١ر٨	١٠ر٨	١٠ر٦
السودان	١٣ر٢	١٢ر٣	١٢ر٢	١٠ر٢

المصادر : البنك الدولى تقرير عن التنمية فى العالم ١٩٨٧
البنك الدولى : دراسة للمنظور طويل الأمد .

وقد أدت السياسات الفاسدة المنحرفة الى تصعيد الأزمة في جوانب عديدة ، تتفرع جميعها من الطابع الاستبدادي لدولة ما بعد الاستعمار وعزلتها عن الجماهير ، فهي اذن لا تستطيع أن تقوم بتعبئة قوية للموارد وتوجيهها للتنمية ، يضاف الى ذلك النزاعات الداخلية وعدم الاستقرار وافتقار الديمقراطية والمشاركة الشعبية ، وافتقار المحاسبة سياسيا وماليا مما دفع الى اساءة استخدام السلطة وعلى الأخص تكديس الملكيات الخاصة بشكل منحرف .

ويجب أن نوضح نقطة مهمة وهي أن هذه الاخفاقات في السياسة الداخلية ليست دائما بسبب العوامل الداخلية وحدها . فالقوى الخارجية لعبت دورا رئيسيا بأن شجعت على الاحتفاظ بالنظام الاقتصادي الاستعماري الذي تم ترشيده قطاع الزراعة فيه بنصيحة من البنك الدولي . اذ صدقت على هذا النظام بعثته (أي بعثة البنك) التي ذهبت الى نيجيريا في ظل الاستعمار عام ١٩٥٣ . كذلك فان الفساد والانفاق الهائل على الدفاع قد وجدا التشجيع بل والاعراء من المتعاونين مع السلطة المحلية من الأجانب . ومن المعروف أن كثيرا من الدول الغربية قد أقامت وأيدت النظم الدكتاتورية التي تسحق الديمقراطية في كثير من الدول الأفريقية ، ولكن هذا كله لا ينفي مسئولية الأفريقيين أنفسهم - وخصوصا الزعماء والصفوة - عن هذه الاخفاقات .

الأسباب الخارجية :

ثمة أسباب خارجية عديدة أسهمت الى حد كبير في الأزمة الأفريقية الحالية وفيما وصلت اليه من حدة وعنف ، وأهمها ما حدث في الثمانينات من انهيار في حجم صادرات السلع الأفريقية وأسعارها ، بسبب قوانين الحماية « الجائرة » (وهي قوانين لحماية السلع الوطنية بفرض رسوم عالية على الواردات) وخصوصا في الولايات المتحدة ، وبسبب البدائل التوليفية المتزايدة للمواد الخام الأفريقية بعد تطور التكنولوجيا الحيوية والهندسة الوراثية ، وأيضا بسبب الاتفاقيات الدولية في شأن السلع ، والأزمة الاقتصادية في الدول الصناعية في الثمانينات . وقد حدث في عام ١٩٨٩ أن انهارت اتفاقية البن الدولية وهبطت أسعار البن بنحو ١٩٪ الى أدنى معدل لها في أربعة عشر عاما .

وننتج عن هذه التطورات غير المواتية للتصدير أن فقدت أفريقيا تسعة عشر بليون دولار مما تحققه من التصدير في عام واحد (١٩٨٥ - ١٩٨٦) ، كما أصبحت شروط التجارة بالغة الصعوبة (جدول ٢ - ٣) .

جدول (٢ - ٣) شروط التجارة المنهارة فى أفريقيا (١٩٨٠ = ١٠٠) .

١٩٨٨	١٩٨٧	١٩٨٦	١٩٨٥	١٩٧٥	١٩٧٠
٦٠	٦٦	٦٥	٩٦	٧٨	٨١

المصدر : بنك التنمية الأفريقى
تقرير عن التنمية فى أفريقيا ١٩٩٠ (ابيدجان)

واذا عرفنا أن معظم الدول الأفريقية تركز فى التصدير على بعض السلع ، حتى ان سلعة واحدة أو اثنتين للتصدير تحققان ما بين سبعين وتسعين فى المائة مما تحققه الصادرات الكلية وهذا يمثل ثمانين فى المائة من الدخل السنوى الكلى للحكومة ، فحينئذ يمكن أن نتصور خطورة ما ينطوى عليه هذا الانهيار فى التصدير .

ومع قلة عائدات التصدير وتزايد أزمات ميزان المدفوعات ، تدهورت شروط الاقتراض من الخارج ، فبدأت تقل عمليات الاقتراض بشروط رحيمة وبمعدلات فائدة منخفضة ، واضطرت الدول الأفريقية أن تقترض من مصادر خاصة بشروط مجحفة جدا . ونقصت المدة الكلية للقروض الأجنبية من فترة كانت تتراوح بين عشر سنوات وعشرين سنة الى نحو خمس سنوات - كما أصبحت فترة السماح - التى تسبق رد القرض - أقل . ونتج عن ذلك أن أصبح من العسير على هذه الدول أن تفى بالقروض أو تستخدمها فى مشروعات طويلة الأمد مثل الصادرات الزراعية كالكافا والبن والشاي والمطاط ومنتجات النخيل وهذه تتطلب نحو ثمانى سنوات حتى تؤتى ثمارها وتنتج وتكون جاهزة للتسويق .

وارتفعت أسعار الفائدة ، فزادت مشكلات الوفاء بالدين تعقيدا . فبينما كان متوسط سعر الفائدة على القروض الخارجية يتراوح ما بين ثلاثة وخمسة فى المائة فى الستينات ، قفز الى ما بين عشرة وسبعة عشر فى المائة فى السبعينات . والأسوأ من ذلك أن أسعار الفائدة قد حددت على أساس متغير ، حتى انها كانت تطبق على القروض السابقة . ومن المعروف أن مجموع الديون الخارجية على أفريقيا سيصل فى نهاية التسعينات الى مائتين وخمسين بليون دولار (٢٥٠ بليون دولار) ، فاذا حدث وارتفعت أسعار الفائدة بنسبة واحد فى المائة فان عبء الدين

الاضافى على أفريقيا سيرتفع بنحو ٢٥ بليون دولار (بليونين ونصف البليون من الدولارات) ، وهذا دون أن تكون هناك قروض اضافية أو تدفق لرأس المال الأجنبي الى داخل البلاد . وما ينذر بالسوء احتمال أن تطبق أسعار الفائدة المرتفعة على القروض السابقة التي اقترضت على أساس سعر فائدة خمسة فى المائة ، فحينئذ لابد أن يعاد دفعها على أساس سعر فائدة يصل الى سبعة عشر فى المائة . وقد أدى تمويل العجز الكبير فى ظل حكومة ريجان فى الولايات المتحدة الى هذا الارتفاع فى أسعار الفائدة . وهكذا تدفع بقية دول العالم جزءا من تكاليف الانفاق فى الولايات المتحدة عن طريق قروض للبنية الأساسية لبناء الطرق والسدود الخ ، وقروض للزراعة لانتاج الصادرات . وهكذا تصبح الدول غير قادرة بالفعل على الوفاء بهذه القروض بسبب عدم كفاية العائدات الاقتصادية وعلى الأخص منذ انهيار أسعار السلع وحجمها فى الثمانينات .

وتأتى ممارسات البنوك الدولية لتضيق الكثير - وبشكل مباشر - الى أزمة الديون الخارجية والى الأزمة ككل . فهذه البنوك - كمؤسسات دائنة فى الخارج - تمارس ضغطا كبيرا على الدول المدينة . فبجانب رفع أسعار الفائدة بشكل حاد ، عملت على اضعاف الثقة الائتمانية بالدول الأفريقية ودول العالم الثالث الأخرى ، وقيدت حريتها حتى لا تلجأ الى الحصول على ائتمان من الخارج ، بل أثارت ضد هذه الدول الكثير من التهم المالية . . . وقد أدت هذه الممارسات - مع التدهور السريع فى عائدات التصدير - الى شدة الأزمة وقسوتها فى الدول الأفريقية .

وتأثير الشركات متعددة الجنسيات فى تولد الأزمة وزيادة حدتها لا يقل خطورة عما أوردناه . . فقد عملت على تقليص رأس المال ، وتأخير التكنولوجيا ، وعدم التعامل مع المقومات والامكانيات المحلية . . وتشير الدلائل الى مدى مساهمة هذه الشركات متعددة الجنسيات فى « صافى صادرات » رأس المال من دول العالم الثالث . وقد قدرت القيمة الكلية لصافى ما يتدفق من الموارد من الجنوب الى الشمال بما يقرب من ١٥٦ بليون دولار فيما بين عام ١٩٨٥ وعام ١٩٩٠ ، أى نحو ٣١ (واحد وثلاثين) بليون دولار فى العام . والجدول (٢ - ٥) يوضح صافى الموارد التى تخرج من أفريقيا ، وتشمل ما يزيد على بليون دولار سنويا الى البنك الدولى وصندوق النقد الدولى . . بالرغم مما تردده هاتان المؤسستان من كلام منمق مفعم بالفضيلة ، عن مساعدة أفريقيا للخروج من الأزمة . . وتقوم هذه الشركات متعددة الجنسيات بعملية تدفق صافى الموارد من أفريقيا باعادة الأرباح الضخمة (الى بلادها) ، والتى تظهر فى ميزان المدفوعات تحت بند « دخل الاستثمار » ، وأيضا عن طريق

« التسعير التحويلي » أو زيادة قائمة الواردات وانقاص قائمة الصادرات .
وقد حولت هذه الشركات ما يقرب من ٣٩٩ بليون دولار فيما بين ١٩٧٠ و ١٩٨٠ من نيجيريا وحدها كصافي رأس المال (كانت العملة النيجيرية وهى النيرى تساوى ١.٥ دولار) وقد قامت اللجنة التابعة للأمم المتحدة فى شأن الشركات عبر القوميات بدراسة « نقل الموارد » عن طريق التسعير التحويلي الذى اتبعته الشركات المتعددة الجنسيات .

وفىما يتعلق بتعطيل التكنولوجيا أو تأخيرها فقد عمدت هذه الشركات الى احتكار التكنولوجيا العالمية ، وتقييد حصول الدول الأفريقية وبقية دول العالم الثالث عليها تحت مسمى « حقوق الملكية الصناعية لبراءات » والعلامات التجارية وحقوق الطبع النخ . أو وضع أسعار أو ايجارات احتكارية استغلالية لها ، ونقل التكنولوجيا ذات التكلفة الرأسمالية الكبيرة نسبيا وغير المناسبة للدول الأفريقية ، وكان الأجدر أن تقوم بنقل التكنولوجيا التى تعتمد على العمالة الكثيرة الى هذه البلاد التى تكتظ بالعمالة . وكانت النتيجة الفشل التام لخرافة نقل التكنولوجيا الى أفريقيا وإلى بقية دول العالم الثالث وقد رسخ هذا التأخير فى نقل التكنولوجيا من الأزمة واتسع نطاق البطالة بسبب الاستخدام غير المناسب للتكنولوجيا ذات التكلفة الرأسمالية الكبيرة وعدم قدرة الدول الأفريقية على استيراد التكنولوجيا وقطع الغيار . ويؤكد هذا الاحتكار الأجنبى للتكنولوجيا استمرار افتقاد العمالة الماهرة واستمرار هجرة العقول ؛ لأن المشروعات الأجنبية وهيئات المساعدات الفنية الأجنبية ، (وبعض الحكومات الأفريقية مع الأسف) تفضل تشغيل أطقم فنية أجنبية لضمان استمرار احتكارهم لما يستوردونه الى أفريقيا من تكنولوجيا . كذلك عمدت هذه الشركات الى « اقتلاع » رأس المال المحلى والقضاء على الأسواق والمقاولات . . ولم يحدث هذا فى أفريقيا فحسب بل فى بقية دول العالم الثالث أيضا .

جدول ٢ - ٤ أفريقيا - أسعار الجملة للتصدير الأساسية (الكبيرة)

السلعة	للقائمة ١٩٨٠ = ١٠٠					التغيرات السنوية بالنسبة المئوية		
	١٩٨٩	١٩٨٨	١٩٨٧	١٩٨٦	١٩٨٥	١٩٨٢	١٩٨١	١٩٨٠
البترول الخام	٥٨٢٤	٤٦٠٩	٥١٦٦	٤٠٧٧	٨٢٧٧	١٠٧٧	١١٠١	٧٠٣٣
الكافور	٤٨٧٧	٦٠٧٨	٧٥٠٨	٧٨١١	٨٥٠٠	١٦٦٦	٢٠١١	١٩٠٩
البين	٥٢٠٩	٦٤٦٦	٦٩٠٥	١٠٠٧٧	٨٢٦٤	٥٠٠٠	٣٠١١	١١٠٠
المقفل السوداني	٦١٠٣	٥٨٢٤	٥٨٠٠	٦٦٠٩	٧٢	٣٧٠٣	٢٨٠٣	١٣٠٠
المقطن	١٨٧٠٩	١٤٢٠٣	١٠٥٠٣	١٠٣٠٣	١٠٦٠٨	١٨٠٠	٩٠٠	٤٠٠
المنشاى	٨٨٠١	٨٠٠٣	٧٦٠٦	—	—	—	—	—
الفوسفات	٨٤٠٥	٧٤٠٤	٨٨٠٤	—	—	—	—	—
خام الحديد	٩٦٠٩	٨٤٠٩	٨١٠٦	—	—	—	—	—
قائمة سلع المجموعة الاقتصادية	٦٣٠٥	٥٢٠٨	٦١٠٢	٤٦٠٣	٨٣٠٢	—	—	—
الأوربية	—	—	—	—	—	—	—	—
قائمة سلع اللجنة الاقتصادية	—	—	—	—	—	—	—	—
لأفريقيا بالشروط الحقيقية	—	—	—	—	—	—	—	—

ملاحظات : قائمة سلع اللجنة الاقتصادية لأفريقيا قد انكشست بسبب قائمة الأمم المتحدة لأسعار الدولار للمصادر المصنعة للسلع الصناعية .

أسعار الجملة هي تلك التي تحددت في أسواق تحويل (تبادل) السلع في شيكاغو ولندن ونيويورك .

المصادر : اللجنة الاقتصادية لأفريقيا - تقرير اقتصادى عن أفريقيا - ومعلومات أخرى عن اللجنة الاقتصادية لأفريقيا .

جدول ٢ - ٥ التدفقات الصافية للموارد من أفريقيا (بالبلون دولار)

الموضوع	١٩٨٨	١٩٨٩
١ - التدفق الصافي للصندوق والبنك	- ١٢	- ١٥
٢ - هروب رأس المال (١)	- ٢٥	- ٢٥
٣ - المدفوعات الحقيقية لخدمة الديون	- ١٩	- ١٧٨
٤ - صافي مساعدات التنمية فيما وراء البحار بالأسعار الحالية وأسعار الصرف السائدة .	+ ١٧٥	+ ١٧٥
٥ - الخسارة والمكسب في التجارة حسب شروط التجارة .	- ٣٧	- ١٢
اجمالي صافي التدفق	- ٥٨	- ٥٥

١ - كثير من تقديرات هروب رأس المال تتجاوز هذا الرقم .
المصدر : « أ . اديدجي » تقييم مبدئي لأداء الاقتصاد الأفريقي في عام ١٩٨٩ - توقعات لعام ١٩٩٠ (اللجنة الاقتصادية لأفريقيا - أديس أبابا) .

ودعوة البنك والصندوق وبرامجهما لتحرير التجارة تعمل في نفس الاتجاه ، بزيادة قبضة رأس المال الأجنبي على الدول الأفريقية من خلال إلغاء القواعد المعمول بها للاستثمار الأجنبي . ووضع قواعد غير عملية - بل تكاد تكون نظرية بحتة - لخصخصة رأس المال الأجنبي .

وبالمثل فإن الهزات العنيفة في النقد في الثمانينات ، قد زادت من حدة الأزمة الأفريقية إذ ألحقت خسارة كبيرة بالاحتياطي الخارجي للدول الأفريقية والذي تحتفظ به بالدولار والاسترليني والفرنك الفرنسي . فاذا هبطت قيمة هذه العملات ، هبطت القيمة الحقيقية للاحتياطي الخارجي للدول الأفريقية . وقد أدى هبوط قيمة هذا الاحتياطي الى أن تضعف جدا القدرة على شراء الواردات الأساسية مثل الغذاء والدواء والمواد الخام . وعندما تهبط القدرة على الحصول على هذه الواردات ، ينخفض الانتاج المحلي في الزراعة والصناعة والقطاعات الأخرى التي تغذيها هذه الواردات واستنفاد الاحتياطي الخارجي يعد من بين الوسائل التي تدفع بها دول العالم الثالث ثمن المستويات المعيشية المرتفعة للدول المتقدمة وخصوصا الولايات المتحدة . وقد أدى العجز الكبير في تجارة الولايات المتحدة وديونها الخارجية (أكثر من خمسمائة بليون دولار) الى انهيار لم يسبق له مثيل في العملة دفع الى استنفاد احتياطي بعض دول العالم الثالث . كذلك فان الاهتزازات في أسعار الصرف قد ضاعفت من عبء خدمة الديون

الخارجية للدول الأفريقية . ويضيع الاحتياطي الخارجى وفاء لمدفوعات خدمة الديون وتكاليفها المرتفعة بالعملة المحلية ، الأمر الذى يفرض التمويل التضخمى أو يدفع بالضرورة الى طبع نقود محلية اضافية (اصدار) . وفى هذه الحالة يزيد التضخم أكثر فأكثر فى هذه البلاد . وقد عانت الاستثمارات الداخلية أيضا من هذه الهزات المزمنة فى النقد الأجنبى بسبب التكاليف المتزايدة لرأس المال « المستورد » ، والمنتجات الوسيطة والمواد الخام وقطع الغيار ويضاف الى ذلك الظروف غير المضمونة لما سوف يتم من ترتيبات تعاقدية . . . وقد حدث فى حالات كثيرة أن تقلصت مشروعات الاستثمار وعجزت عن الاستمرار بسبب الهبوط المفاجئ فى سعر الصرف أو خفض قيمة العملة .

وقد أسهم فى هذه الأزمة أيضا التفاوت بين النماذج الغربية للتنمية ، والتي فرضتها كرها على الدول الأفريقية المؤسسات متعددة الأطراف أو الباحثون الغربيون أو دعاة التنمية والتطور . . . وأحسن الأمثلة على هذه النماذج الغربية للتنمية « نموذج البرمجة المالية » الذى قال به « بولاك » Polak ، وقد قامت عليه برامج الصندوق والبنك . ثم نموذج ما يسمى « بالفجوتين » ، فجوة المدخرات (الاستثمارات ناقص المدخرات) وفجوة التجارة (الواردات ناقص الصادرات) ، وأيضا نموذج « هارود » و « دومار » Harrod-Domar الذى يستخدم لتخطيط التنمية . . . وأخيرا المدخل الى « دليل النموذج المثالى للتحديث » ، والذى بواسطته تكرر الدول المتنامية أو تحاكي قيم وقوانين المجتمعات الغربية . وتضم « الروشته » السياسة الموحدة المنبثقة عن الأيديولوجية الغربية للتنمية :

(أ) نموا يقوده التصدير

(ب) تصنيعا لبدائل الواردات .

(ج) الاعتماد على رأس المال الأجنبى .

(د) نقل التكنولوجيا .

(هـ) تنظيم السكان - وهذا قليل من كثير .

ويتضح أنه ليس من الممكن ادماج نموذج بولاك للبرمجة المالية - وهذا ما يأخذ به الصندوق - مع نموذج كينز - الذى يأخذ به البنك الدولى ليكونا أساسا للمواءمة الهيكلية والنمو ، ناهيك عن التنمية . وبالمثل فإن نموذج الفجوتين يرسخ الاعتماد المتزايد على الخارج ويتجاهل فجوة الموارد المحلية ، على حين يركز نموذج « هارود » و « دومار » على النمو بدلا من التنمية ، ويأخذ بمبدأ كينز فيما يتعلق بالأمد القصير . . .

أما « دليل النموذج المثال » فهو مرفوض اذ ينحو الى العنصرية فى مختلف جوانبها السياسية والاجتماعية .

وبالتناظر فان الروشتة التى حددتها النماذج الغربية للسياسات التى يجب ان تتبع ، قد فشلت فى احداث النمو القوى ، الذى تخلطه هذه الروشتة بالتنمية . وبما أن التنمية الاقتصادية تتحدد بالزيادة فى الانتاج القومى الكلى والانتاج المحلى الكلى ، فانها يجب أن تشمل التغيير فى الهياكل ، واشباع الحاجات الأساسية للسكان جميعا ، ومن بينها الغذاء وماء الشرب الآمن (الخالى من التسوائب) والرعاية الصحية والتعليم والاسكان ، والملبس والنقل وكذلك اعادة التوزيع للثروة ، وزيادة المشاركة الديمقراطية . أما النمو الذى تقوده الصادرات فقد أدى الى « حارة سد » بانهياء تجارة السلع والاعتماد المفرط على استيراد صناعات بدائل الواردات مما أدى الى نقويض الصناعة كما هو حادث حاليا . وقد نتجت أزمة الديون الخارجية عن الاعتماد على رأس المال الأجنبى ، أما التخلف التكنولوجى فقد رسخته خرافة نقل التكنولوجيا ، بدلا من التنمية التكنولوجية التى تنبع من البيئة المحلية ذاتها ، وأفسحت تنمية المورد البشرى المجال لشيء من تنظيم السكان ، وهو شيء ضرورى ولكنه لا يكفى لمواجهة الفقر والتخلف ومحاولة التخلص منهما .

الثقل النسبى للعوامل الداخلية والخارجية :

فى مناقشة أهمية العوامل الداخلية والخارجية ومغزاها فى الأزمة الأفريقية يصر الصندوق والبنك وبعض كبار رعاتهما ومؤيديهما على أن الغلبة للعوامل الداخلية . ويتضح هذا جيدا فى عبارات البنك ذاته فى دراسة المنظور طويل الأمد ، حيث جاء فيه :

« ولكن العائدات المنخفضة على الاستثمار هى السبب

الرئيسى فى الانهيار الذى حدث فى أفريقيا فاستثمارات

أفريقيا ، والحسابات التى يجرى تشغيلها تزيد بنسبة

تتراوح بين خمسين فى المائة ومائة فى المائة على مثيلاتها فى

جنوب آسيا ، وهى أفضل المناطق التى يمكن عقد المقارنة

معها » (البنك الدولى - دراسة للمنظور طويل الأمد) .

والغريب أن هذه العبارات تتناقض مع ما جاء في التقرير نفسه للبنك الدولي والتي تكاد تتنصل من العبارات السابقة . . وفيما يلي ما أورده التقرير ويحمل الكثير من الشك المثير للانزعاج :

« ان تجارب الجيل الأول من الأفريقيين بعد الاستقلال تشير الكثير من الأسئلة التي تبحث عن اجابات . فهل تواجه أفريقيا مشكلات هيكلية ، خاصة لم نفهمها على الوجه الصحيح ؟ وهل أهمل البعد الخاص بالمؤسسات ؟ وهل كانت برامج الإصلاح الأخيرة ضيقة جدا أو ضحلة جدا ؟ وهل يمكن تحسين عملية وضع وتنفيذ الإصلاحات ؟ وهل جرى تقييم لأثر العوامل الخارجية بشكل سليم ؟ وهل المساعدات الخارجية وتخفيف الديون مناسبة وكافية ؟ وهل هناك رؤية طويلة الأمد وأكثر عمقا يمكن أن تكون معقولة ومثيرة للحركة والنشاط ؟ (البنك الدولي - دراسة للمنظور طويل الأمد) .

وهذه الفقرة توضح أن البنك يعي تماما أن هناك عوامل خارجية قوية أثرت في الأزمة : مثل هبوط تجارة السلع وتنقص الاقتراض الأجنبي ، كما يعي أيضا أن مشكلات أفريقيا العميقة وهي الهياكل الاجتماعية والاقتصادية التي خلفها الاستعمار قد فرضت عليها من الخارج .

واذا سلمنا بأن أفريقيا اجتذبت استثمارات ضخمة غير منتجة ، فلماذا أحدث ذلك أزمة في الثمانينات ولم يحدثها في الستينات أو السبعينات ؟ ان العوامل الداخلية مجتمعة لم تسبب أية أزمة في الثمانينات ذلك لأن الأسباب التي فجرت الأزمة من الانهيار الكبير في الصادرات حتى الشروط المجحفة للاقتراض من الخارج ، لم تكن موجودة . . وليس هناك منطقة - في العالم - حتى أوروبا وأمريكا الشمالية - يمكن أن تتحمل هذه الخسارة في التصدير والزيادة الكبيرة في خدمة الديون الخارجية التي أكرهت عليها دول العالم الثالث ، دون أن تقع في أزمة . وهنا نحب أن نقول ان الأزمة التي حدثت في الدول الصناعية فيما بين ١٩٧٤ و ١٩٧٨ (الهبوط الثاني) ترجع الى حد كبير الى ارتفاع أسعار المواد الخام .

وما يقوله البنك الدولي عن الاستثمار غير المنتج يشير العديد من التساؤلات المهمة حول الاحصائيات وحول الهياكل . . أولا : أن الاستثمار غير المنتج لا يمكن أن يكون السبب في أزمة الديون الخارجية لأن الأزمة ذاتها حدثت في مناطق أخرى من العالم الثالث يقدم لها البنك المزيد من الاستثمارات الانتاجية . ثانيا : أن الزراعة في أفريقيا كما أكد البنك في تقارير كثيرة تقوم على الملكيات الصغيرة الى حد كبير ، وقليل من

المزادعين هم الذين على درجة طيبة من الكفاءة ، لذلك فإن الاستثمار غير المنتج فى مجال الزراعة ، من الدولة أو الحكومة - وهو أمر ثانوى فى التنمية الزراعية فى أفريقيا ، لا يمكن أن يكون قد سبب الأزمة الزراعية فى المنطقة ، فالتحيز ضد الريف أكثر بكثير من الاستثمارات غير المنتجة . ثالثاً : هناك ثلاثة فروع لرأس المال وثلاثة مصادر رئيسية للاستثمار فى أفريقيا وهى بالترتيب : قطاع الدولة أو القطاع العام ، ورأس المال الأجنبى الخاص للشركات المتعددة الجنسيات ، ورأس المال المحلى الخاص ، ثم الاستثمارات فى القطاعات الاقتصادية الانتاجية المباشرة مثل الزراعة والبتروول والتعدين والصناعة والتشييد ، والصرافة والتجارة ، كلها تسيطر عليها رؤوس الأموال الأجنبية ورؤوس الأموال المحلية الخاصة . وهذه استثمارات انتاجية ومن هنا كانت الأرباح الضخمة للشركات المتعددة الجنسيات وولع البنك الدولى بالخصخصة ، فكيف اذن يمكن للاستثمارات الفرعية غير الانتاجية لهذه القطاعات الخطيرة أن تولد أزمة بهذه الكثافة والحدة مثل الأزمة الأفريقية منذ الثمانينات ؟ لابد أن تكون الاستثمارات العامة غير الانتاجية قد لعبت دوراً فى أحداث الأزمة ولكن هذا الدور كان ثانوياً لما أحدثته انهيار واستنزاف معظم مصادر الاستثمار فى الدول الأفريقية ، أعنى عائدات التصدير التى توفر أكثر من ثمانين فى المائة من موارد الاستثمار الكلى للقطاع العام والقطاع الخاص .

لهذه الأسباب مجتمعة ، نصر على أن البنك الدولى وصندوق النقد الدولى ومؤيديهما يمارسون سياسة «قدرة» باصرارهم على هيمنة الأسباب الداخلية للأزمة . والدوافع وراء هذا الفرض الذى يفترضونه ذات شقين : الأول هو أن ينكروا أية مسئولية خارجية محددة لحل الأزمة ، وأن يبرروا سلبية المسئولين فى الغرب فى معالجتها . والقول بأن « الدول الأفريقية هى التى تسببت فى أزمتها ، وأن عليها هى أن تخرج نفسها من هذه الورطة التى خلقتها » ، منطق هذا الموقف زائف . الثانى : ان هذا الافتراض المزيف يتواءم مع سياسة الانتقاص من قدر أفريقيا - أى فكرة « لاشئ طيب يأتى من أفريقيا » أو « لا خير يرجى منها » . وهذان الشقان تبريرات لا أساس لها يجب أن نتجاوزها ، فهى جزء من السياسات القدرة للمواءمة التى يجب أن نتخطاها الى أسس رشيدة ، وأكثر توازناً لأحداث الانتعاش الاقتصادى ، ومن حسن الحظ أن النظريات الاقتصادية ذات فائدة هنا . وهذا بعض السبب فى أننا قمنا بتحليل الأسباب الداخلية والأسباب الخارجية للأزمة . ومعنى هذا ان نركز على المسئولية المشتركة للأسباب الداخلية والأسباب الخارجية حتى يمكن مواجهة الأزمة ، مع القاء العبء الأكبر من المسئولية على الأفريقيين لأن المشكلة مشكلتهم هم ، بغض النظر عن أسبابها . والنظريات الاقتصادية واضحة جداً فى معالجتها لهذه المسئولية المشتركة .

اتفاق متزايد ومسئولية مشتركة :

تعكس الفقرة التى أوردناها آنفا من تقرير البنك الدولى حول شكوكه فى الأزمة وفى المواءمة فى أفريقيا ، الاجماع على أن العوامل الخارجية الصعبة قد ولدت الأزمة الى حد كبير ، ولا تزال تغذيها وتزيد من خطورتها . . . وهناك اتفاق متزايد على أنه لا جدوى من أن نحمل العوامل الداخلية مسؤولية الأزمة برمتها ، ودائما ما اعترفت أفريقيا بأن بعض العوامل الداخلية التى حددناها من قبل ، قد لعبت دورا فى ظهور الأزمة . وذهبت أفريقيا الى أبعد من ذلك بأن تقبلت المسؤولية الأولى عن حل الأزمة ، ذلك لأن ضحايا « هبوط » الأسعار جميعا من « أفريقيا » .

لذا يجب على صندوق النقد الدولى ، والبنك الدولى ومؤيديهما فى المجتمع الدولى ، أن يترجموا هذا الاجماع على أسباب الأزمة الى مفاهيم عملية بأن يتقبلوا هم أيضا المشاركة فى المسؤولية لحل الأزمة ، ويتجاوزوا احساسهم بأنهم يساعدون أفريقيا (أو يعطفون عليها) ، وأن يكون هناك التزام سياسى وأخلاقي بتحليل المسؤولية الدولية وتقبل هذه المسؤولية بادراك « مستنير » للفوائد المشتركة التى سيوفرها الانتعاش الاقتصادى والتنمية لكل من أفريقيا وبقية دول العالم .

قلنا ان الاتفاق المتزايد على الأسباب الداخلية والأسباب الخارجية للأزمة يجب أن يترجم الى اتفاق متزايد على سياسات عمل فى كل من أفريقيا والشمال للتوصل الى حل عاجل للأزمة لا يرتكز بالضرورة على برنامج عمل مشترك يتم الاتفاق عليه ، لأن ذلك قد يثير جدلا ومشكلات . ولكن الشئ الضرورى هو أن تقوم المؤسسات المالية المتعددة الأطراف والمجتمع الدولى بتنفيذ سياسات عملية عاجلة تأييدا للإصلاحات التى يقوم بها الأفريقيون حتى يمكن التخلص من الأعباء البشرية والمادية الهائلة التى تنكبدها أفريقيا بسبب المواءمة . وهذا ما نفتقده حتى الآن فى مجالات مهمة مثل تصحيح وضع صادرات السلع وتخفيف عبء الديون الخارجية . وسياسات بناء وأكثر مرونة للمواءمة ، وزيادة المساعدات المالية على غرار البنك الذى أنشأته دول « منظمة تنمية الدول الشرقية » عام ١٩٩٠ وخصصت له أربعة عشر بليون دولار لمساعدة دول شرق أوروبا فى التنمية .

وعلى الرغم من أن المؤسسات المالية المتعددة الجنسيات ورعاتها يؤكّدون أنهم يقدمون مساعدات كبيرة من أجل الانتعاش فى أفريقيا ، فإن

هذه المساعدات غير كافية . لماذا ؟ أولا . لأن تصورهم للأزمة على أنها من صنع أفريقيا (أى أن أفريقيا هي السبب الحقيقي وراءها) قد شجع على تحميل معظم أعباء الموائمة على الدول الأفريقية . وفى ذلك الوقت لم يكن العون الغربى لأفريقيا كافيا ، ومن ثم كانت استمرارية الأزمة رغم محاولات أفريقيا التكيف معها . وقد فشلت ردود الفعل الغربية فى أن تعالج الأسباب الخارجية الكبيرة التى لم تنعكس فحسب فى أزمة الديون الخارجية التى تزداد سوءا ، بل أيضا فى تقرير فريزر Frazer المقيت تحت عنوان « مشكلات السلع فى أفريقيا » . وقد كانت المساعدات الغربية من الناحية العملية أشبه بالرمزية إذا قورنت بضخامة الأزمة وحدتها ومتطلبات القضاء عليها كما وضح ذلك فى التقرير الدورى لبرنامج الأمم المتحدة للعمل من أجل الانتعاش الاقتصادى فى أفريقيا عام ١٩٨٨ ، وفى « التقييم النهائى المتطور » لهذا البرنامج .

والسبب الثانى وراء عدم كفاية المساعدات الخارجية هو عدم قدرتها على أن تكون اضافة واضحة مهمة فمعظم المعونات الخارجية من أجل الانتعاش الاقتصادى - مثل « تسهيلات الموائمة الهيكلية المدعمة » و « البرنامج الخاص لأفريقيا » و « البعد الاجتماعى للموائمة » و « الصندوق الدولى للسلع » ، كانت تستخدم لخدمة الديون الخارجية ، مع قليل من الأموال التى تدخل الى البلاد ، أو يحال دون الحصول عليها بسبب الشروط القاسية التى تفرضها الموائمة الهيكلية للسحب من هذه الأموال ، أو تساعد فى توسيع نطاق بيروقراطية البنك (كما حدث بالنسبة للبعد الاجتماعى للموائمة الذى كان يجب أن يكون فى أفريقيا وليس فى البنك نفسه) . لذلك لم يتم فى منتصف عام ١٩٩٠ ، دفع معظم أموال « تسهيلات الموائمة الهيكلية المدعمة » بسبب الشروط الصعبة التى أتاح لحدى عشرة دولة فقط أن تحصل على ما قيمته بليون دولار فحسب ، من البلايين السبعة التى خصصت لهذه التسهيلات ، والتى انتهت فى نوفمبر ١٩٩٠ . أما الصندوق الدولى للسلع فقد كان صعب المنال بسبب الشروط القاسية ولعدم كفايته أمام الحجم الكبير لمشكلة تصدير السلع .

وفى المقام الثالث فإن الكثير من العون الغربى للموائمة فى أفريقيا يحل محل المبادرات الأفريقية بدلا من أن يعزز هذه المبادرات ويدعمها . والبنك الدولى هو أسوأ الجناة فى هذه الحالة . وفى كل مرة تعد فيها أفريقيا برنامجا للانتعاش الاقتصادى أو التنمية ، يخرج البنك ببرنامج مضاد . وفى عام ١٩٨١ مثلا خرج البنك بتقرير « بيرج » Berg (وكان تحت عنوان « نحو تنمية سريعة فى أفريقيا جنوب الصحراء) ليزيح ما توصلت إليه أفريقيا عام ١٩٨٠ « بخطة لاجوس للعمل » للتنمية الشاملة المتكاملة ، بل ان البنك عارض « اطار البديل الافريقى لبرامج الموائمة

الهيكلية للانتعاش والتحول الاجتماعى والاقتصادى » ، بأن طلع علينا « بدراسة المنظور طويل الأمد » ، فاذا كان بعض الذين يشتركون مع أفريقيا فى تنميتها يعملون فى تضاد وتعارض مع ما تقوم به ، فحينئذ لا يمكن أن يتحقق الكثير من التقدم المشترك لحل الأزمة الراهنة .

ولكن من حسن الحظ أن النظرية الاقتصادية واضحة تماما فى ضرورة وجود هذا الجهد الدولى المتضافر لاجداث الانتعاش . وتقول النظرية انه يجب - فى حالة الأزمة - أن تتواءم وتتكيف معا كل من دول العجز ودول الفائض : أى الدول المدينة والدول الدائنة . فدول العجز المدينة تتواءم بتخفيض الواردات وزيادة الصادرات وخفض الاستهلاك والانفاق الكلى . وفى الوقت نفسه تتواءم دول الفائض الدائنة بزيادة وارداتها من دول العجز المدينة لتزيد من دخل التصدير ومدخرات النقد الأجنبى لهذه الدول المدينة مما يمكنها من الوفاء بديونها الخارجية وسد الفجوة فى التجارة . ويجب على دول الفائض الدائنة أن تزيد من الانفاق المحلى الداخلى ومن المساعدات الأجنبية والاستثمارات الخارجية حتى يتاح المزيد من الموارد للاقتصاد العالمى . ولكن هذه الدول لا تفعل ذلك تجاه أفريقيا ، فبدلا من أن تستورد المزيد من صادرات أفريقيا ، تضع القيود على التصدير ، وتنتهج سياسات للحماية ضد أفريقيا وضد بعض دول العجز المدينة الأخرى ، على حين تخفض من اقراضها الخارجى واستثماراتها . وتكون بذلك تصر على أن تقوم الدول المدينة - التى يشتد عليها الحصار - بتحويل الكثير - لا القليل - من مدخرات صادراتها المنخفضة الى دول الفائض الدائنة وفاء لخدمة الديون . وهذا كله يجعل من الانتعاش فى دول العجز المدينة أمرا عسيرا ، ان لم يكن مستحيلا . ومن ثم فان أسلوب تواءم دول الفائض الدائنة مع الأزمة الراهنة لا يتفق تماما مع الحل الذى وضعته النظرية الاقتصادية . فهذا الأسلوب قد استخدم « لعبة القوة المجردة » ، بدلا من أن ينظر فى المتطلبات التى تؤدى الى أقصى توظيف للاقتصاد العالمى على أساس أن هذا الاقتصاد العالمى كل عضوى . فالعناصر التى يتكون منها هذا الاقتصاد العالمى - حسب المنطق المتأصل فيه - يجب أن تتواءم حتى يتمكن هذا الاقتصاد العالمى من أن يتعامل مع الكرة الأرضية كنظام متكامل . وهذا هو المعنى الحقيقى لمضاعفة التكامل على الكرة الأرضية كحقيقة موضوعية . وهذا التكامل - كما أوضحه تقرير برانت Brandt يتطلب تضامنا ملزما على هذه الكرة الأرضية . وعلى الرغم من أن التكنولوجيا العالمية قد زادت من التكافل الدولى الا أن هذا التكافل غير متماثل أو متناسق ، اذ فقدت معه الدول المتنامية سيادتها النسبية . فاعتمادها على الشمال قد زاد . وفى أثناء ذلك أصبحت نسبيا أكثر فقرا . وهذا التفاوت المتزايد بين

الدول - مثل كل تفاوت في الهياكل الأساسية - يعتبر مصدر ضعف كبير للاقتصاد العالمى - وعلينا فى هذا المقام أن نعى جيدا التكتلات الاقتصادية الاقليمية الناهضة فى أوربا وأمريكا الشمالية والباسفيك - وهى من بين التيارات الضخمة لعام ألفين - إذ أنها سوف تسهم فى المزيد من هذا التفاوت الذى يندر بالخطر .

وقد أصبح الأمر خطيرا حتى ان البنك الدولى خصص تقريره عن التنمية لعام ١٩٩٠ لموضوع « الفقر فى العالم » . ومن المزعج أن تظهر هذه الدراسة أن أفريقيا هى المنطقة الوحيدة فى العالم التى سيواصل فيها دخل الفرد هبوطه حتى القرن الحادى والعشرين .

ويجب أن نقدر هذا الكلام بشكل صحيح فهو انعكاس لفشل عمليات المواءمة التى تجرى حاليا فى أفريقيا - فلا يمكن أن نقول ما قاله أتباع النظرية النقدية « الضيقة » من رجال الاقتصاد التقليديين ، بعد الكساد العظيم فيما بين عام ١٩٢٩ وعام ١٩٣٣ ، « لا تعدل من نظريتك فهناك خطأ فى الواقع » .

وفى الأزمة الراهنة - كما هو الحال فى الماضى - نجد أن الواقع أمر موضوعى وعلى النظرية والتطبيق أن يمسكا به وحتى الآن ، فان نظرية المواءمة المتبادلة والمتزامنة بين كل من دول العجز المدينة ودول الفائض الدائنة قوية ، على عكس النظرية التقليدية التى تقول بتوازن التشغيل الآلى الكامل الذى يستبعد امكانية حدوث كساد يشمل الجميع . وما هو مطلوب فى الموقف الحالى هو أن نتيقن من أنه ليس هناك خطأ فى « الواقع » ، وانه لا حاجة الى اجراء تعديل كبير فى نظرية المواءمة ولكن الضرورة تلح على تعديل ممارسات المواءمة ذاتها لدى دول الفائض الدائنة : ويجب أن نتذكر دائما أن الانتعاش والتغير فى أفريقيا سوف يضاعفان من نمو الاقتصاد العالمى كله . وما يحققه الانتعاش والتغير من خير هو للعالم كله . كما أن هذا الانتعاش والتغير سيدعمان الأمل فى السلام والأمن فى العالم .

الفصل الثالث

المناورات السياسية في أزمة الديون الأفريقية

الأزمة سياسية فى جوهرها :

ان الفكرة العامة عن أزمة الديون الحالية فى أفريقيا وأمريكا اللاتينية ، وجنوب شرقى آسيا (العالم الثالث) هى أن الأزمة مالية واقتصادية . وهذه هى الفكرة التى يروج لها صندوق النقد الدولى والبنك الدولى . بل انهما يصران على أن الأزمة حدثت نتيجة لسوء التصرفات المالية للزعماء الأفارقة . ولكن هذا قول زائف يلهينا عن الحقيقة ، وهى أن أزمة الديون فى أفريقيا وفى دول العالم الثالث ، سياسية فى جوهرها . فهى محصلة صراع تاريخى واضح من أجل الموارد فى العالم ، يضم قوى سياسية عالمية يمكن تحديدها . وهى ثلاث جماعات سياسية كبيرة تتمثل فى :

(أ) ما تسمى بمجموعة الدائنين ويمثلها صندوق النقد الدولى والبنك الدولى ، والدول الرأسمالية المتقدمة ، والمؤسسات المالية الامبريالية - وقد تكرتلت (أى أقامت اتحادات لتخفيف حدة التنافس فيما بينها « تسمى بالكارتل ») فى مجموعة الدول السبع ، وفى نادى باريس ، وفى نادى لندن .

(ب) ما يسمى بمجموعة المدينين ، وتضم أفريقيا ، وحكومات أخرى فى العالم الثالث ، وكذلك جموع وجماهير الدول الأفريقية ودول العالم الثالث .

(ج) المجتمع الدولى ويشمل الدول الاشتراكية والمنظمات غير الحكومية فى الدول الرأسمالية الصناعية . . وعلى حين تنشب الأزمة بين المجموعة (أ) والمجموعة (ب) ، فإن هناك بعض العناصر غير الوطنية فى المجموعة (ب) تعمل فى تحالف مع الدائنين ، على حين يؤيد المجتمع الدولى بشكل كبير دول العالم الثالث .

وأزمة الديون سياسية فى جوهرها بمعنىين : الأول أنها تمثل هجوما رئيسيا على سيادة الدول الأفريقية والدول الأخرى فى العالم الثالث . وهى السيادة التى حققتها هذه الدول بعد كفاح مضمّن مرير . كما أنها استراتيجية للعودة الى استعمار هذه الدول عن طريق الامبريالية العالمية . والمعنى الثانى هو أن أزمة الديون الحالية - على عكس أزمة الديون فى

الثلاثينيات والتي شملت دول أمريكا اللاتينية فقط - ليست حتمية .
فعلى الأقل يمكن تجنب أثرها المأساوى على الدول الفقيرة لولا المناورات
غير التنافسية للتأثير على أسعار التجارة العالمية وتدفق الموارد من جانب
الدول الرأسمالية الرئيسية . والحق أن تجمع هذه القوى السياسية ،
واضعاف السيادة من أجل عودة الاستعمار وتلاعب الامبريالية بتدفق الموارد
فى العالم ، هى الأمور التى تحدد السمة السياسية للأزمة الراهنة
للديون .

حرب امبريالية صامتة لعودة الاستعمار :

منذ أن بدأت أزمة الديون فى أفريقيا والعالم الثالث فى عام ١٩٧٩
تقريبا ، تكشف عن عمل من أعمال العدوان والحرب الدولية . وهذه
الحرب حول الديون صامتة لا تعلن ، حتى لا تثير الانزعاج أو الاحتجاجات
من أجهزة الاعلام أو الجماهير . وهى فصل آخر من « الاستسلام الصامت »
أى الغزو بدون معركة تستخدم فيها المدافع . وأزمة الديون تحقق دوافع
الحرب التقليدية وآلياتها ونتائجها .

وعادة ما تكون الدوافع اجبار الخصم على أن يغير منهجه فى العمل
وأن يتم الاستيلاء على الأرض والا فالخضوع والتبعية ، وبالنسبة لأزمة
الديون فانها خفضت من أسعار المواد الخام ، وأخرست المطالبات من أجل
نظام اقتصادى دولى جديد ، وألقت بنيجيريا ودول مدينة أخرى الى أحضان
الامبريالية وسمحت بأن يحتل موظفو صندوق النقد الدولى والبنك الدولى
البنوك المركزية ووزارات المالية والتجارة فى الدول المدينة .

وآليات الحرب المعروفة هى العنف والتسلل . وقد أدت أزمة الديون
بشكل مباشر وبشكل غير مباشر الى آلاف الحالات من الوفيات نتيجة
الاضطرابات والمظاهرات والجوع والأوبئة . كما أنها أصابت بالانفعالات
الاجتماعية والنفسية الشديدة الملايين من العاطلين وضعاف التغذية والمرضى
والذين ضعفت روجهم المعنوية . وقد اخترقت أزمة الديون الدول المدينة
اقتصاديا ، الأمر الذى ضمن للامبرياليين الأشكال المادية والاقتصادية
والمالية ، بل والأيدولوجية لتعاليم السوق عن المواءمة الهيكلية ، أو
الرأسمالية الجامحة للداروينية الاجتماعية ممثلة فى مبدأ البقاء للأصلح ،
سواء بالخطف أو بالاحتياط والسرقة .

وقد تكبرت آثار الحرب ونتائجها على الخاضعين المستعبدين وبشكل
واضح فى أزمة الديون الحالية . فالامبرياليون يعيدون استثمار بلادنا

بل يغرّقونها بشفاياتهم النووية - وهذا تهديد بالفناء ، وهو أمر لم نعرفه في ظل الاستعمار . ومع خفض العملة بشكل كبير والذي يصل الى ألف في المائة (من ١٢ر١ « نيرة » (عملة نيجيريا) للجنيه الى ١١ر٦ نيرة للجنيه بالنسبة للشيكات السياحية في خلال عامين) تكون المواد الخام عندنا نهبا للامبرياليين . وثمة شيء يدعو للسخرية وهو الأسعار المحلية الأخرى للأجانب والتي تشمل مائتي نيرة في جناح في الفندق في مقابل ما لا يقل عن عشرين أو ثلاثين دولارا - وهو سعر أدنى حجرة في فنادق الأحياء القدرة في الخارج . وأسعار الواردات تقفز بشكل رهيب ، ومن ثم تكون هناك صادرات ضخمة من رأس المال . وقد كان صافي صادرات رأس المال من أفريقيا لصندوق النقد الدولي في عام ١٩٨٦ بليون دولار . وإعادة جدولة الديون يكلف أفريقيا حاليا بليون دولار أخرى تمثل عبء الديون سنويا . بل ان البنك المركزي في نيجيريا أصدر تقريراً في عام ١٩٨٨ جاء فيه أن ما يخرج من رأس المال من البلاد يزيد كثيرا على ما يدخل إليها . وبدلاً من الاحتلال العسكري القديم في الحروب التقليدية ، يقوم موظفو صندوق النقد الدولي والبنك الدولي الآن باحتلال البنوك المركزية ووزارات المالية والتجارة في الدول الأفريقية المستقلة ، على حين تقوم الشركات متعددة الجنسيات وبسرعة بمد سيطرتها واحكام قبضتها على الاقتصاديات الأفريقية عن طريق الخصخصة ومقايسة الأسهم بالديون المخ . وقد حدث في المكسيك أن تم نقل بعض المصانع الى الولايات المتحدة .

البنية أو الهياكل وأسباب أزمة الديون الأفريقية :

بحلول شهر ديسمبر عام ١٩٨٧ استقرت جملة الديون لدى أفريقيا عند ٢٢٨ بليون دولار ، أي ما يعادل نصف ديون أمريكا اللاتينية وضعف ديون البرازيل . وفيما بين سبعين وثمانين في المائة من هذه الديون كانت لدائنين رسميين ، وكان عبؤها ماحقا ، فمن ثمانية بلايين دولار في عام ١٩٨٥ ، قفزت فائدة الدين ، ورسوم استهلاكه الى ١٩ر٥ بليون دولار بنهاية عام ١٩٨٧ . كذلك ارتفع صافي ما تدفعه أفريقيا سنويا لصندوق النقد الدولي وحده الى بليون دولار بحلول عام ١٩٨٦ . وتعد ديون أفريقيا أعلى نسبة من الديون بالنسبة للإنتاج القومي الكلي في العالم ، اذ وصلت الى ٥٥٪ في عام ١٩٨٥ . كما أن الدين الكلي كنسبة من السلع المصدرة والخدمات قد زاد من ١٦٪ في عام ١٩٨٢ الى أكثر من ٢٢٨٪ بحلول عام ١٩٨٧ . أما معدل خدمة الدين أو ما يتدفع لخدمة الدين

الكلية كنسبة مئوية من عائدات الصادرات السنوية التي كانت ١٥٪ عام ١٩٨٠ ، فقد ارتفع الى أكثر من ٥٠٪ عام ١٩٨٧ في أفريقيا جنوب الصحراء ، وبنسبة ٦٢٪ لغانا و ٦٧٪ لزامبيا و ٨٤٪ لغينيا الاستوائية و ٢٠٤٦٪ لموزمبيق . ان الديون في أفريقيا تزيد بمعدل مزعج يصل الى أكثر من ٢٣٪ سنويا ، وهي نسبة أكبر من معدل النمو في الانتاج المحلي الكلية ومن الصادرات كذلك .

وما يثير الانزعاج هو تلك العلاقة بين ما يخص الفرد من الدخل وما يخصه من الدين كما هو واضح في جدول (٣ - ١) .

جدول (٣ - ١) دخل الفرد والدين الخارجى فى الدول الأفريقية . .

الدولة	نصيب الفرد من الانتاج القومى الكلى ١٩٨٤ (بالدولار)	نصيب الفرد من الدين ١٩٨٤
زامبيا	٤٧٠	٤٢٩
ساحل العاج	٦٢٠	٤٩٠
بنين	٢٧٠	١٤٨

المصدر اللجنة الاقتصادية لأفريقيا (أديس أبابا) .

وبالمثل فبينما كان نمو الانتاج المحلي الكلية للفرد يصل فى دول أفريقيا جنوب الصحراء الى ٣٤٪ فى الفترة من ١٩٨٠ الى ١٩٨٦ ، كان معدل النمو فى صادرات السلع الأولية محزنا اذ وصل الى ٢٢٪ . وينتظر أن تكون قدرة أفريقيا على الاستيراد فى عام ٢٠٠٠ أقل مما كانت عليه فى عام ١٩٨٠ .

أسباب كبيرة للأزمة :

هناك - بالاضافة الى الأسباب الرئيسية التى حددناها آنفا - بعض العوامل الخارجية الحاسمة التى تعتبر مسئولة الى حد كبير عن أزمة الديون فى أفريقيا وفى العالم الثالث - بالرغم من أن الدعاية التى يقوم بها صندوق النقد الدولى والبنك الدولى توقع اللوم على العوامل الداخلية

فى الدول المدينة • فالحقيقة الأساسية هى أن العوامل الداخلية التى أثارها الصندوق والبنك موجودة دائما ، ولكن أزمة الديون ظهرت فقط فى الثمانينات ، وذلك بسبب الأثر الذى أحدثته العوامل الخارجية والذى زعزع الاقتصاد بشكل عميق • وتشمل هذه الأسباب الخارجية للأزمة انهيار أسعار السلع والصادرات والنتائج العكسية للأزمة فى الدول الرأسمالية الكبيرة ، وتدهور هيكل القروض الخارجية وشروط الاقراض ، والتلاعب فى سعر الفائدة (وخصوصا من جانب حكومة ريجان المفلسة) ، والأنشطة الاستغلالية للشركات متعددة الجنسيات • والممارسات التى تستهدف السلب والنهب من جانب المؤسسات المالية وعدم الارتباط بالقروض الأجنبية وأسعار الصرف المذبذبة ••

وهكذا حدث الانهيار فى أسعار الكاكاو والبن والشاي والنحاس والموز ومنتجات البترول ، وتسبب عن هذا الانهيار خسارة فى النقد الأجنبى لأفريقيا تصل الى ٢٢ بليون دولار خلال الفترة من عام ١٩٧٩ الى عام ١٩٨١ • وتقول مصادر اللجنة الاقتصادية لأفريقيا ، التابعة للأمم المتحدة ان أفريقيا فقدت ١٣٥ بليون دولار أخرى فى الفترة من عام ١٩٨٠ الى عام ١٩٨٣ ، ومبلغا مذهلا صاعقا آخر يصل الى ١٩ بليون دولار فى عام واحد بين ١٩٨٥ و ١٩٨٦ • ومن ثم هبطت أيضا القدرة الشرائية لصادرات أفريقيا بنسبة ٢٥٪ خلال الفترة من عام ١٩٨١ الى عام ١٩٨٣ •

أما الغبن الذى تضمنته شروط الاقراض الخارجى فقد عمل على تحول ديون أفريقيا من المصادر الرسمية التى تسمح ببعض التسهيلات الى البنوك التجارية الخاصة التى ارتفع نصيبها من الديون من ٣٢٪ عام ١٩٧١ الى ٣٩٪ عام ١٩٨٠ • وبزيادة الديون ذات أسعار الفائدة المتغيرة ، ارتفع سعر الفائدة الحقيقى على ديون أفريقيا من نحو ٧٪ فى عام ١٩٧٠ الى ١٧٪ عام ١٩٨٦ • كذلك ارتفع متوسط سعر الفائدة على كل أشكال القروض التى تذهب الى أفريقيا من ٤٢٪ عام ١٩٧١ الى ١٠١٪ عام ١٩٨٢ ، وتزداد ارتفاعا منذ ذلك الحين • وقد ذكرت منظمة الوحدة الأفريقية أن المطلوب فى الفترة من عام ١٩٨٦ الى عام ١٩٩٠ مبلغ ٢٠٤ بليون دولار وذلك لدفع أعباء الفائدة المرتفعة على الديون المستحقة حاليا على أفريقيا •

وقد أدت الممارسات الابتزازية للبنوك الدولية والمؤسسات المالية الأخرى الى تفاقم أزمة الديون فى أفريقيا • وبجانب شروط الاقراض المجحفة ، كان هناك تصدير متزايد من رأس المال من أفريقيا ، وزيادة القيود الخارجية على تدفق رأس المال بين القارة وبقية دول العالم ، والامساك عن منح الائتمان أو انتفاء من يمنح له هذا الائتمان ، والنظرة المغايرة لمدى استحقاق الدول المدينة لهذا الائتمان ••

جدول ٣ - ٢ الديون الخارجية لأفريقيا المتنامية (بالمولار الأمريكي)

معدل النمو في المائة	١٩٨٩	١٩٩٠	١٩٨٩	١٩٨٨	١٩٨٧	١٩٨٦	١٩٨٥	١٩٨٤	١٩٨٣	
	١٩٩٠	١٩٨٩	١٩٩٠	١٩٨٩	١٩٨٨	١٩٨٧	١٩٨٦	١٩٨٥	١٩٨٤	١٩٨٣
٢٥	١٩٩٠	٢٤٣٧٧٧	٣٣٧٥٠١	٢٢٨٢٤٦	٢٢٠٧٢٥	١٩٠٠٧٤	١٦٣٩٥٠	١٤٣٧٦٣	١٣٩٤٣٦	أصول الديون
٣٢	٨٢١	٢٢٢٣١٩	٢١٥٣٩٤	١٩٩٣٢٨	١٩١٤٨٢	١٦١٣٩٢	١٣٥٤٦٩	١١٧١٣٩	١١٤٦٤٥	- طويلة الأمد
٥٣	١١٥	١٥٤٩٦٠	١٤٧٣٩١	١٣١٩٠٥	١٢٣٠٣٦	١٠٤٨٣٠	٨٣١٤٢	٧٠٥٥١	٦٦٥٦٠	- الدائنون الرسميون
١٠	١٣١	٥٥٥٠٣	٥٠٠٧٣	٤٤٣٧٣	٣٩٦١٤	٣١٠٩٠	٢٤٦٦٠	٢٠٠٠٠	١٨٩٨٤	- متعددة الأطراف
٢٥	١٠٣	٩٩٤٥٧	٩٧٠١٨	٨٧٦٣١	٨٣٤٢٣	٧٣٧٤١	٥٨٤٨١	٥٠٥٥٢	٤٧٥٧٦	- ثنائي الأطراف
٣١	١٦	٥٧٤٤٨	٥٩٢٦٤	٥٩٦٣٠	٦١٣٨١	٥٠٠٩١	٤٥٦٦١	٤٠٥٧٧	٤٢٧٨٥	- الدائنون « قطاع خاص »
٩٢	١٦	٩٩١٢	٩٠٤٠	٧٧٩٢	٧١٦٨	٦٤٧١	٦٦٦٧	٦٠١١	٥٣٠٠	- ديون خاصة « غير مضمونة »
٤٧	٢	٢١٠٥٩	٢٢١٠٦	٢١٦٨٢	٢١١٤٥	٧٥٨٧	٧٢٣٩	٦٢٩٨	٦٠٦١	استخدام ائتمان الصندوق
٤٧	٢	٢١٠٥٩	٢٢١٠٦	٢١٦٨٢	٢١١٤٥	٧٥٨٧	٧٢٣٩	٦٢٩٨	٦٠٦١	قصيرة الأمد
٧٣	٢٢٣٥٧	٢٢٣٥٧	٢٢٣٥٧	٢٠٧٥٤	١٧٩٤٢	١٨٢٦٩	١٦٩٣٣	١٧٩١٩	٢٠٤٨٢	نفقات متعارضة
١٢	٢٢٥٤٣	٢٢٣٥٧	٢٢٣٥٧	١٩٩١٧	١٧١٦٦	١٧٣٥٩	١٥٩٧٦	١٦٧٠١	١٨٦٦٣	طويلة الأمد
١٦	١٤١٢١	١٣٩٧٤	١١٩٩٢	١١٩٩٢	٩٠٧٧	٨٤٧٣	٦٨٩٤	٧٤٤٢	٧٧٥٨	الدائنون الرسميون
١٢	٨٦٧٩	٨٠٩٠	٥٨٩٠	٥٨٩٠	٥٨٩٠	٤٧٩٠	٣٣٣٤	٣٢٥٩	٣٠٤٩	متعددة الأطراف
٧٣	٥٤٤٣	٥٨٨٤	٦١٠٤	٦١٠٤	٣٧٥٧	٣٦٨٢	٣٥٥٨	٤١٨٥	٤٧٠٩	ثنائي الأطراف
٧٥	٨٢٧	٧٠٣٤	٧٠٩٢	٦٥٣٣	٦٠٣٩	٧١٤٢	٧٢٦٣	٧٥٩٩	٩٣٢٧	دائنون قطاع خاص
٧٣	١٣٨٦	١٢٩٣	١٤٠٢	٨٣٧	٧٧٦	١٧٤٤	١٨١٨	١٦٥٩	١٥٧٨	نفقات خاصة غير مضمونة
٧٢	١٣٨٦	١٢٩٣	١٤٠٢	٨٣٧	٧٧٦	٩١٠	٩٥٦	١٢١٨	١٨١٩	نفقات الصندوق

المصدر : - البنك الدولي - جداول الديون العالمية ١٩٨٨ - ١٩٨٩ الملحق الأول .
- اللجنة الاقتصادية لأفريقيا .

جدول ٣ - ٣ مدفوعات خدمة الديون الخارجية لأفريقيّة - (الوحدة = مليون دولار أمريكي)

معدل النمو بالنسبة المئوية													
١٩٩٠	١٩٨٩	١٩٩٠	١٩٨٩	١٩٨٨	١٩٨٧	١٩٨٦	١٩٨٥	١٩٨٤	١٩٨٣				
١٧٠٦	١٧٠	١٤٧٣٨	١٢٥٣٠	١٢٣٤٥	١١٥٧٠	١١٧٩٥	١٢٤٢١	١٠٨٣١	١٠٠٤٥				
١٧٠٦	١٣٤٦	١٤٧٣٨	١٢٥٣٠	١١٥٤٨	٩٧٧٣	١٠٤٣٠	١١٦٣٠	١٠٢٦٤	٩٦٤٧				
١٣٠٧	٢٨٠١	٢٧١٣٣	٥٢٩٢	٢٢١٠	٣٥٦٥	٢٣٨٧	٣٢٠٠	٢١٧٠	١٧٢٠				
٢٣٠	١٠	٢٣٨٦	٢٥٤٧	٢٣١٥	١٧٢٣	١٣٩١	١٠٣٠	٧٦٧	٥٣٣				
٣١٠٦	٥٠٣	٣٧٤٨	٢٨٤٧	١٨٩٤	١٨٤٠	١٩٩٦	٢١٧٠	١٤٠٣	١١٨٨				
٢٦	٤٣	٧٦٩٩	٢١١١	٥٨٦١	٨٥٦	١١٧٤	٧٢٦٩	٧٢٣٣	٧٠٦٨				
١٢ -	٥١	٩٠٥	٣٠٢٨	٩٧٨	١٣٠٤	١١٧٤	١١٦٢	٨٧١	٨٥٨				
٨٤	٤٢	١٠٨٦٦	١٠٠٢٤	٩٩٨٥	٧٤٨٢	٨٠٠٦	٨٣٣٤	٨٦٣٥	٧٥٦١				
١٠	٤٨	٩٥١٤	٧٦٤٨	٨٢٥١	٥٨٧٨	٦٠٥٩	٦٢٠٣	٦٠٦٢	٥٤٥٣				
١٦٠٧	٤٢	٥٣٥٨	٤٥٩٠	٤٠١٣	٢٨١١	٢٥٠٩	٢١٠٣	١٨٨٢	١٤٩٦				
١٢٠٥	٩٨	٢٣٦٠	٢٠٩٧	١٩٠٩	١٤٩٣	١٢٠١	٨٤١	٧٤٩	٦٠٩				
٢٠٠٣	١٨٠٣	٢٩٩٨	٢٤٩٢	٢١٠٦	٣٣١٩	١٣٠٧	١٢٦٢	١١٣٣	٨٨٧				
٤٠	٢٩٠	٣٨٥٠	٣٦٥٤	٣٧٦٢	٢٦٤٥	٣٠٨٧	٣٦٨٧	٣٧٤١	٣٦٢٠				
٢٣٠٩ -	١٤٠٧	٢٠٩	٤٠٦	٤٧٦	٤٢٢	٤٦٤	٤١٤	٤٣٨	٣٣٦				
٣٠٧ -	١	١٣٥٣	٤٠٥	٣٤٣	١٢٠٤	٥٥٧	٤٩٠	٤٨١	٤٢٠				

الوفاء بالدينون الرئيسية	طويلة الأمد	الدائنون الرسميون	متعددة الاطراف	ثنائية الاطراف	الدائنون الخاصون	خاص غير مضمون	رسوم الصندوق	قصيرة الأمد

تابع الجدول ٣ - ٣ مدفوعات خدمة الديون الخارجية لأفريقيا المتنامية

معدل النمو في المائة											
صفر											
١٩٩٠	١٩٨٩	١٩٩٠	١٩٨٩	١٩٨٨	١٩٨٧	١٩٨٦	١٩٨٥	١٩٨٤	١٩٨٣		
١٣٩٤	١	٢٥٦٠٣	٢٢٥٨٤	٢٢٣٣١	١٨٥٥٣	١٩٨٠٠	٢٠٧٥٥	١٩٤٦٤	١٧٦٠٧		
١٤٥	٩٧	٢٤٢٥٢	٢١١٨٠	١٩٣٠٠	١٥٦٠٤	١٦٤٨٧	١٧٨٣٢	١٦٣٢٦	١٥١٠٠		
١٥١	٢١٤	١١٤٩٠	٩٩٨٣	٨٢٢٢	٦٣٧٧	٥٨٩٥	٥٣٠٢	٤٠٥١	٣٢١٧		
٢٢	٩٩	٤٧٤٦	٤٦٤٣	٤٢٢٣	٣٢١٧	٢٥٩٣	١٨٧٢	١٥١٤	١١٤٢		
٢٦٢	٣٢٥	٦٧٤٥	٥٣٣٩	٣٩٩٩	٢١٥٨	٣٢٠٣	٣٤٣٢	٢٥٣٧	٢٠٧٥		
١٨٢	١٥	١١٥٤٨	٩٧٦٤	٩٦٢٣	٧٥٠٠١	٨٩٥٥	١٠٩٥٦	١٠٩٦٤	١٠٦٨٩		
١٥٣ -	١٤ -	١٢١٤	١٤٣٤	١٤٥٤	١٧٢٦	١٦٣٨	١٥٧٥	١٣٠٩	١١٩٤		
٢٠٦ -	١٦٩	٧٨٠٦	٩٨٢٨	٨٤٠٩	٦٨٧٢	٦٤٧٥	٤٥١٢	٧٠٨٩	١٠٤٣٨		
٢٠٦ -	١٠٨	٧٨٠٦	٩٨٢٨	٨٨٧٠	٧٤٤٣	٦٩٣٠	٤٣٤٧	٦٤٣٧	٩٠١٧		
٦٩ -	١٠٢	٧٩٨٨	٨٥٨١	٧٧٨٤	٥٥١١	٥٢٨٤	٣٦٩٤	٥٢٧٢	٦٠٣٨		
١٣٦	٥٥	٦٢٩٣	٥٥٤٢	٣٥٧٢	٣٥٩٦	٣٣٩٨	٢٣٠٤	٢٤٩١	٢٥١٧		
٤٤٢ -	٢٧٨ -	١٦٩٦	٣٠٣٧	٤٢٠٩	١٩١٣	١٦٨٧	١٣٨٩	٢٧٨١	٣٥٢٢		
١٦٧٨ -	٤٨٢	٦٦٥ -	٩٨١	٦٦٢	١٤٨٥	١٢٧٥	٥ -	٣٧٦	٢٢٥٩		
٨٠٨	٣٧٢ -	٤٨١	٢٦٦	٤٢٤	٤٤٧	٥٧٠	٦٥٧	٧٨٨	٧٢٠		
		صفر	صفر	٤٦١ -	٥٧٠ -	٤٥٠ -	١٦٦	٦٥٢	١٤٢١		

الخدمة الكلية للديون
طويلة الأمد
الدائنون الرسميون
متعددة الاطراف
ثنائية الاطراف
الدائنون الخاصون
الخاص غير المضمون
استخدام الثمان الصندوق
صافي التفضيلات
طويلة الأمد
الدائنون الخاصون
متعددة الاطراف
ثنائية الاطراف
الدائنون الخاصون
خاص غير مضمون
استخدام الثمان الصندوق

تابع الجدول ٣ - ٣ مدفوعات خدمة الديون الخارجية لأفريقيا المتنامية (بالمولار الأمريكي)

معدل النمو في المائة											
١٩٩٠	١٩٨٩	١٩٩٠	١٩٨٩	١٩٨٨	١٩٨٧	١٩٨٦	١٩٨٥	١٩٨٤	١٩٨٣		
١٢٥٤٠٩	٨٥٧ -	٢٠٦٢ -	٢٢٨ -	١٥٧٨ -	٦١١ -	١٥٣١ -	٢٨٢٢ -	١٥٦٧ -	٢٨٧٦	صافي التحويلات طويلة الأمد الدائنون الرسميون متعددة الأطراف ثنائية الأطراف الدائنون الخاصون الخاص غير المضمون استخدام ائتمان الصندوق قصيرة الأمد المحصلة الاقتصادية صادرات السلع والخدمات الإنتاج القومي الكلي	
٢٤٥٣ -	٠٨	١٧١٠ -	١٧٧	٦١٧	١٥٦٤	٨٧٢	١٨٥٦ -	٣٧٥	٣٥٦٣		
٢٤٠١ -	٥٩	٢٦٢١	٢٩٩١	٢٧٧٠	٢٧٠٠	٢٥٧٦	١٥٩١	٢٣٩١	٤٥٤٠		
١٤٠١	١٠٦٨	٢٩٢٢	٢٤٤٥	١٦٦٦	٢١٠٥	٢١٩٧	١٤٦٢	١٧٤٢	١٩٠٦		
٢٣٨٥ -	٧٤ -	١٢٠٢ -	٥٤٦	٢١٠٤	٥٩٤	٣٧٩	١٢٧	١٦٤٨	٢٦٣٤		
٦٩	١٣٨٨ -	٢٥١٥ -	٢٦٧٢ -	٢٠٩٩ -	١١٦١ -	١٨١٢ -	٣٦٩١ -	٣٣٦٥ -	١٣٦٢ -		
٢٢٢٧ -	١٧١٢	١٧٢	١٤١ -	٤٣ -	٢٥	١٠٦	٢٤٤	٣٥١	٣٨٤		
٢٧ -	١٠٠ -	صفر	صفر	٨٠٣ -	٩٧٠ -	١٠١١ -	٣٢٤ -	١٧٠	١٠٠٣		
٢٧ -	١	١٢٥٣ -	١٤٠٥ -	١٢٩١ -	١٢٠٤ -	١٣٩٠ -	١٦٤٢ -	٢٠٩٢ -	١٦٨٩ -		
١٠٤٤	١٥٨	٨٤٧٠٨	٧٦٧٢١	٦٦٢٦٩	٦٧٠٠٧	٦١٢٢٩	٧١٥٩١	٧٣١١٩	٧٠٣٢٠		
٢٧	٢٤ -	٢٤٨٧٩٩	٢٤١٨٦٧	٢٤٧٧٥١	٢٥٢٩٤٥	٢٦٢٦٥٣	٢٨٣٦٢٧	٢٧٨٣٨٣	٢٧٦٧٠٤		

المصدر - جداول ديون العالم ١٩٨٨ - ١٩٨٩ للبنك الدولي

• الملحق الأول

• اللجنة الاقتصادية لأفريقيا

أما الشركات متعددة الجنسيات فقد أفرغت القارة ودول العالم الثالث الأخرى من رؤوس الأموال . وهذه الشركات تسيطر على ٨٠٪ من تجارة أفريقيا من المعادن والمواد الخام الزراعية ، وتلاعب بأسعارها لكي توقع الخسائر الكبيرة بالمنتجين لهذه المواد الأولية . وثمة وسائل فاضحة أخرى تدل على الاستغلال الذي تقوم به هذه الشركات وتتمثل هذه الوسائل في صافي الأرباح التي أعادتها هذه الشركات إلى بلادها والتي تصل إلى ١٣٥ بليون دولار في الفترة من عام ١٩٧٠ إلى عام ١٩٨٠ (وكان صافي صادرات رأس المال من نيجيريا وحدها في تلك الفترة ٢٦ بليون دولار) ، كما تتمثل في إيجار التكنولوجيا والذي وصل في عام ١٩٨٢ وحده إلى ٣٥ بليون دولار من الدول الفقيرة إلى الدول الرأسمالية الرئيسية ، وأيضا في التسعير التحويلي (فواتير مكسبة بالواردات وفواتير فقيرة في الصادرات) .

وقد أسهم عدم الارتباط بالهزات في النقد الأجنبي والقروض إلى أزمة الديون هذه ، إذ أتاح لصندوق النقد الدولي والبنك الدولي وأجهزة أجنبية مقرضة أخرى ، تسهيل تحويل هذه القروض إلى حسابات في البنوك الخاصة في الخارج لصالح زعماء أوغاد أشرار . وهذا سبب كبير في أن الدول المقرضة لا تستطيع أن تحصل على عائدات على هذه القروض الخارجية للوفاء بها . وقد قدرت « رؤوس الأموال » التي تم تهريبها في حسابات سرية في بنوك سويسرا بستة وخمسين بليون دولار (٥٦ بليون دولار) في عام ١٩٨٦ . أما ربط العملات الأفريقية بالعملات الامبريالية المذبذبة مثل الدولار فقد فرض أيضا خسارات كبيرة في النقد الأجنبي على الدول الفقيرة .

وتشتمل الأسباب الداخلية لأزمة الديون الأفريقية على عمليات النهب المنتظمة لخزائن هذه الدول من جانب بعض الزعماء المفلسين مما يؤدي إلى خسارة تصل إلى أكثر من ثلاثين بليون دولار . فالاستثمارات غير الانتاجية في انشاء ملاعب كبيرة ، والمشروعات الأخرى التي ترتبط بالهيبة وحب المظاهر ، والعقود المتضخمة المؤذية ، الضارة ، والتعامل على الريف في برامج الحكومة ، والأولويات القومية المشوهة غير السليمة ، والعجز المزمّن في الميزانيات وتواطؤ المسؤولين مع الشركات متعددة الجنسيات والانفاق العسكري المرتفع . كل هذه عوامل بارزة في الأزمة . ففيما بين عام ١٩٧٨ وعام ١٩٨٨ عندما قيل ان نفقات أفريقيا على السلاح قد تضاعفت خمس عشرة مرة ، أنفقت الدول الأفريقية باسراف نحو ١٢٠ بليون دولار (مائة وعشرين بليون دولار) في الأغراض العسكرية ، بل تبين أيضا أن الموارد المالية لنيجيريا فيما بين عام ١٩٧٧

وعام ١٩٨٢ تجاوزت المبالغ الكلية التي أنفقت على مشروع مارشال لاعادة بناء غرب أوروبا عقب الحرب العالمية الثانية .

وربما تتمثل المناورات السياسية لأزمة الديون الأفريقية ، أصدق تمثيل في ردود فعل الأطراف الكبيرة في الأزمة ووقعها عليها - وهذه الأطراف هي صندوق النقد الدولي ، والبنك الدولي نيابة عن الدائنين ، والحكومات الأفريقية والرأى العام الأفريقى والمجتمع الدولي .

ردود فعل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي تجاه الأزمة :

ان ردود الفعل الرئيسية - وهى خمسة - من جانب الصندوق والبنك تجاه الأزمة الأفريقية تتمثل فى ايدولوجية برامج المواءمة الهيكلية واختيار الحكومات الأفريقية واستخدام « الطابور الخامس » ، وفرض الشروط ، ومحاولات اختيار المنظمات الأجنبية غير الحكومية . بالرغم من أن المسئولين فى صندوق النقد الدولي والبنك الدولي يعرفون أن بلادهم تتحمل ولو عشرة فى المائة (١٠٪) من السياسات القهرية التى تتضمنها برامج المواءمة الهيكلية ، فان هذه الشروط القاسية المتعارضة لا تزال تفرض كحل لأزمة الديون الأفريقية . وهم يعرفون أن هذه السياسات تثمر فى أى مكان فى العالم ، بل ليس لديهم دراسات جادة عن تأثيرها فى الدول المختلفة .

ولكن لأن الدول الدائنة أعطتهم السلطة لفرض هذه السياسات ، ولأن برامج المواءمة الهيكلية تحقق أهدافهم الامبريالية غير المعلنة أو المكتوبة ، فانهم يواصلون فرضها . وبهذا العمل يكون صندوق النقد الدولي والبنك الدولي يحققان مهمتهما الأساسية وهى قوات العاصفة للامبريالية فى حرب الديون التى تشنها على العالم الثالث .

أما الموقف الثانى للصندوق والبنك تجاه الأزمة فيتمثل فى استخدام وسيلة الترغيب والتهديد ، وذلك لتشجيع بعض الحكومات الأفريقية على أن تنضم اليهما وتتعاون معهما فى عدوانهما على أفريقيا . وفى سبيل ذلك يقدمون لهم - من قبيل الرشوة - المزيد من القروض بالرغم من أن هذه الدول لا تستطيع الوفاء بديونها القائمة . وابطالهما فى هذه الحلبة بعض الزعماء الأفريقيين المفلسين من أمثال موبوتو ، على حين تتعرض الدول التى تقاومها مثل زامبيا وتنزانيا الى التشهير والأذى . وقد حدث فى مؤتمر « ابوجا » فى يولية عام ١٩٨٧ أن حث الصندوق والبنك

ورعاتهما الكبار الدول الأفريقية حتى تقبل « برامج المواءمة الهيكلية » على وعد زائف بمزيد من القروض وإعادة جدولة الديون بشكل أيسر . وبعد عام تقريبا كان علينا أن ننتظر أن تثمر تسهيلات المواءمة الخاصة الموسعة ، بل والكلام الطيب المنمق عن تقديم أموال إضافية . ولكن سياسة الترغيب والترهيب أعاقَت أية تحديات قوية قامت بها منظمة الوحدة الأفريقية .

وتتمثل الاستراتيجية الثالثة للصندوق والبنك في استخدام طاورهما الخامس من التكنوقراطيين ومن يحالفهم في أفريقيا . ويضم هؤلاء قوى الضغط المحلية التي تعمل بقوة على قبول الشروط الخبيثة وكذلك برامج المواءمة الهيكلية . ويزعمون في سذاجة أن الأفريقيين والمدينين الآخرين هم الذين يهرعون الى الصندوق والبنك بعد أن يفشلوا اقتصادياتهم ، كما يزعم هؤلاء أيضا أن هذه المؤسسات لم تفرض شيئا . والا فما هي الشروط التي فرضتها على الولايات المتحدة وهي أكبر دولة مدينة ، اذ تقدر ديونها الخارجية بنحو ٦٥٠ بليون دولار ؟ وماذا كانت الشروط عندما حدث فيما بين عام ١٩٤٥ وعام ١٩٧٨ ، أن اضطلعت الدول الدائنة بأكثر من سبعين في المائة (٧٠٪) من الائتمان الكلي للصندوق والبنك ؟ وما هي الضوابط التي فرضها صندوق النقد الدولي على الدول الرأسمالية المتقدمة خلال الاضطرابات النقدية المروعة في السبعينات ؟ . ومهما يكن من أمر فإن الذي تسبب في الأزمة التي تتعرض لها الدول الأفريقية هي السياسات الخاطئة للصندوق والبنك في الماضي (ويتمثل بعضها في التصنيع البديل للواردات . . والاعتماد على رأس المال الأجنبي الخ) وكذلك التلاعب في صادرات الدول الفقيرة . وعلى أية حال ألم يتأسس البنك والصندوق لمعالجة التفاوت والأزمات ؟

والأمر الرابع هو أن صندوق النقد الدولي والبنك الدولي يوسعان من استخدام شروطهما ضد الدول المدينة لتشمل أجهزة أخرى . ولذلك تصر الحكومات الأجنبية والدائنون الأجانب من القطاع الخاص على قبول شروط البنك والصندوق « كشهادة مقاصة » حتى قبل مناقشة إعادة جدولة الديون . والأسوأ من ذلك تلك الحقيقة المزعجة وهي أن بند المساعدة في اتفاقية « لومي ٣ » ، التي تنتهي في عام ١٩٩٠ ، والتي تفاخرت بها المجموعة الاقتصادية الأوروبية على أنها « مساعدات بدون قيود » ، قد تعرضت الآن لنفس الشروط . وعلى دول أفريقيا والكاريبى والبناسفيك مجتمعة أن ترفض أية شروط-تفرض على اتفاقية « لومي ٣ أو ٤ » .

ونأتى لرد الفعل الخامس لصندوق النقد الدولي والبنك الدولي تجاه أزمة الديون في دول أفريقيا ودول العالم الثالث ويتمثل في محاولة جرت أخيرا لانتقاء المنظمات غير الحكومية الأجنبية التي تؤيد الدول الدائنة .

والغرض الواضح هو أن يبدو الصندوق والبنك على أنهما يتعاونان مع المنظمات غير الحكومية في اصفاء طابع انساني على الموائمة . ولكن يجب على الدول الأفريقية أن تصر على حياد هذه المنظمات غير الحكومية . كما أن على هذه المنظمات من جانبها أن تتيقن من أنها سوف تفقد مصداقيتها إذا أصبحت عنصرا مساعدا للصندوق والبنك . والمعروف أن المجموعة الاقتصادية الأوربية لا تتفق كلية مع الصندوق والبنك ، ولكن أن تربط هذه المجموعة اتفاقية لومى ٣ بشرطية البنك والصندوق فهذا يعد شيئا مزعجا لأزمة الديون . وقد أظهرت قمة « تورنتو » لمجموعة الدول السبع الدائنة بعض المرونة الحدية الهامشية لأزمة الديون ولكن هذا لا يكفي .

ردود فعل الحكومات الأفريقية :

تنظر الحكومة الأفريقية الى أزمة الديون بمفاهيم مالية واقتصادية ولذلك فإنها تتصرف حيالها بشكل فردي الى حد كبير . فتقوم كل دولة بمفردها - منفصلة عن الدول الأخرى - بالتفاوض مع الصندوق والبنك ونادى باريس ونادى لندن للوفاء بديونها بطريقة تفضل معها الكرامة . ومع ذلك فإن هذه القوة الهائلة التي يتمتع بها صندوق النقد الدولي والبنك الدولي تأتي من قدرتهما على عزل الدول المدينة - كل عن الآخر - ومعاملتهم دولة . دولة . ومن جهة أخرى تجمعت الدول الدائنة واحتشدت وراء الصندوق والبنك في مجموعة الدول السبع ، ونادى باريس ونادى لندن . والحق أن الدول الأفريقية - على عكس مثيلاتها في أمريكا اللاتينية وفي آسيا - لم تكن جادة أو نشطة في احتجاجها على الشروط التي تملئها حرب الديون .

فقط في ثلاث مناسبات استطاعت الدول الأفريقية أن تتصرف بشكل جماعي بالنسبة للديون التي تؤرقها ، أولها برنامج أولويات أفريقيا للانتعاش الاقتصادي (ابوجا . أديس أبابا ١٩٨٧) . ففي يولية من عام ١٩٨٥ خرجت منظمة الوحدة الأفريقية بهذا البرنامج للفترة فيما بين ١٩٨٦ و ١٩٩٠ ، وقدرت تكاليفه بمبلغ ١٢٨١ بليون دولار ، توفر أفريقيا منه ٨٢٥ بليون دولار وتجمع الباقي وهو ٤٦ بليون دولار من مصادر خارجية . وفي مايو من عام ١٩٨٦ استغلت منظمة الوحدة الأفريقية برنامج أولويات أفريقيا للانتعاش الاقتصادي لتطالب بجلسة خاصة للأمم المتحدة لمناقشة الوضع الاقتصادي الحرج في أفريقيا . وقد أدى هذا الى تبني برنامج الأمم المتحدة للعمل من أجل الانتعاش الاقتصادي

والتنمية فى أفريقيا فيما بين ١٩٨٦ و ١٩٩٠ . ومن سوء الحظ أن هذا البرنامج الذى خرجت به الأمم المتحدة قد رُسِخ تقرير « بيرج » المشبوه الذى أعده « اليوت بيرج » Elliot Berg للبنك الدولى لاضعاف « خطة لاجوس للعمل من أجل التكامل الأفريقى » ، والتى وضعت تحت رعاية منظمة الوحدة الأفريقية .

ولأن الكثير لم يتم لتنفيذ برنامج الأمم المتحدة للعمل من أجل الانتعاش الاقتصادى والتنمية فى أفريقيا ، نظمت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا ، ومنظمة الوحدة الأفريقية ، وبنك التنمية الأفريقى وحكومة نيجيريا معا ، مؤتمر « ابوجا » فى يونية من عام ١٩٨٧ كعمل من أعمال المتابعة التى نص عليها فى برنامج الأمم المتحدة للعمل من أجل الانتعاش الاقتصادى والتنمية فى أفريقيا . وقد ذكر بيان « ابوجا » أن ثمانى وعشرين دولة أفريقية تقوم بتنفيذ برامج المواءمة الهيكلية ، وانتهى المؤتمر بأن ألزمت الدول الأعضاء فى منظمة الوحدة الأفريقية نفسها بنسبة لخدمة الديون تصل الى ثلاثين فى المائة . وهى نسبة تشمل الاقتصاد وتقعه عن الحركة . ونقول ان برنامج أولويات أفريقيا للانتعاش الاقتصادى وبرنامج الأمم المتحدة للعمل من أجل الانتعاش الاقتصادى والتنمية فى أفريقيا ، وبيان « ابوجا » قد فشلت جميعا لأنها مداخل اقتصادية بحثة لأزمة الديون .

وخلال شهرى نوفمبر وديسمبر من عام ١٩٨٧ ، اجتمعت منظمة الوحدة الأفريقية مرة أخرى فى أديس أبابا ، واتخذت موقفا أفريقيا مشتركا من أزمة الديون . وكان هذا أول رد فعل سياسى حقيقى للأزمة لأنها وضعت أمام الدائنين مطالب مشتركة ، وطالبت بمؤتمر دولى حول ديون أفريقيا . وقد تضمنت مطالبهما المعتدلة نسبيا تحويل الديون الى منح ، أو الغاءها بالنسبة للدول الفقيرة (كما لو أن هناك دولا غنية فى أفريقيا !) ، وفترات سماح أطول للوفاء بالديون ، وإعادة جدولة الديون لسنوات أكثر ، وأسعار فائدة أقل ومعدلات يمكن أن تتحملها لخدمة الديون . وبالرغم من أن بعض الديون الصغيرة قد ألغيت أو تحولت الى منح بالنسبة لبعض الدول ، فإن هذه المطالب التى تقدمت بها منظمة الوحدة الأفريقية لا يزال أمامها وقت ليقبلها الدائنون .

الرأى العام الافريقى والأزمة :

بالمقارنة بمناطق أخرى فى العالم الثالث وبأوروبا ، نجد أن رد فعل الرأى العام الأفريقى تجاه أزمة الديون قد هبط الى درجة كبيرة من البلبلة

والحيرة • أما فى الحالات الحادة من سياسات برامج المواءمة الهيكلية القاسية فقد كان رد الفعل من الجماهير عنيفا بشكل غير منظم مما أدى الى مصرع المئات من المتظاهرين من معارضى هذه البرامج فى أفريقيا كلها • وقد وقعت أسوأ الحوادث فى زامبيا والمغرب والسودان وسيراليون ونيجيريا • وقد حدثت بعض المظاهرات المتفرقة والاضرابات فى عدد من البلاد الأفريقية التى تنفذ هذه البرامج التعسفية •• ولكنها كلها كانت متفرقة وغير فعالة •

ولم تصل هذه الاحتجاجات الى حد المقاومة السياسية المنظمة للآثار المفجعة لصندوق النقد الدولى والبنك الدولى فى أفريقيا • وهناك منظمات غير حكومية فى أفريقيا - أقل بكثير مما هو موجود فى أجزاء أخرى من العالم - لديها برامج محددة حول تعبئة الجماهير وحشدتها تأييدا للحكومات الأفريقية فى مواجهة الديون • والمنظمتان الكبريتان اللتان تعدان استثناء لذلك هما « معهد البدائل الأفريقية » ومنظمة وحدة الاتحادات العمالية الأفريقية ، ومقرهما أكرا • وقد نظمت كلتاهما مؤتمرات دوليين كبيرين فى عام ١٩٨٧ حول أزمة الديون والنتائج المفجعة لبرامج المواءمة • كما أعربتا عن التضامن القومى مع الدول الأفريقية فى معارضة العدوان الموجه لهذه الدول من صندوق النقد الدولى والبنك الدولى • وقد طالبتا بمفهوم سياسى لأزمة الديون وعمل جماعى من الدول الأفريقية ضد الصندوق والبنك مع تكوين « كارتل » للمدينين الأفريقيين يرتبط بكارتل لمدينى العالم الثالث ، وبانسحاب موظفى صندوق النقد الدولى والبنك الدولى من البنوك المركزية الأفريقية ووزارات المالية ، وتحويل كل الديون الخارجية الى منح ، والغائها أو الامتناع عن دفعها بشكل جماعى ، وصياغة برامج قومية لاعادة البناء بديلة لبرامج المواءمة الهيكلية كما حدث فى زامبيا ، وبلورة نموذج بديل للتنمية فى أفريقيا يقوم على أساس الاعتماد الفعال على النفس ، وتكوين تحالفات ديمقراطية عريضة للفلاحين والعمال والمرأة والطلبة والمثقفين الوطنيين والكنائس والمساجد لمواجهة حرب الديون ، وأخيرا طالبتا بتنفيذ هذه المطالب • وهناك منظمات أفريقية أخرى غير حكومية تنبعت تدريجيا الى ضرورة المعالجة السياسية لأزمة الديون من خلال تعبئة الجماهير •

المجتمع الدولى والأزمة :

ان المجتمع الدولى يؤكد تضامنه مع العالم الثالث فى أزمة الديون • فاللؤل الاشتراكية والمنظمات غير الحكومية فى أوربا ، والكنائس تنظر

الى الديون على أنها ظالمة مجحفة ، وقد طالبت بالغائها أو عدم دفعها ، وقدمت المساعدات المادية لدول العالم الثالث عونا للمفقرات المستضعفين فى الريف والحضر . ومن بين هذه المنظمات البارزة غير الحكومية النقابات واتحادات العمال « والمساعدات المسيحية » و « الحرب على العوز » و « الكويكرز » وحركة التنمية العالمية . والحق أنه لابد من التعاون الوثيق مع المنظمات غير الحكومية فى أفريقيا وفى العالم الثالث (المنظمات غير الحكومية فى الجنوب مثلا) حتى تتضاعف فاعلية أعمالها الانسانية وحتى تتحقق التعبئة السياسية ضد الديون . ومن المهم التأكيد على استقلال هذه المنظمات عن صندوق النقد الدولى والبنك الدولى . . فالحل الناجع لأزمة الديون يتطلب المحافظة على تعبئة هذا التأييد السياسى المهم وكذلك الاهتمام من جانب المجتمع الدولى حيال أزمة الديون فى أفريقيا وخصوصا ونحن فى وقت تسعى فيه الامبريالية بسرعة الى تهميش أفريقيا فى هذه البيئة الدولية التى تتزايد فيها العداوات والحصومات .

نحو حل للأزمة :

تم حل أزمة الديون فى الثلاثينات بأن رفضت دول أمريكا اللاتينية مجتمعة أن تفى بالديون ، ونتج عن ذلك أن قامت الولايات المتحدة بدفعها للبنوك الخاصة المختصة . ولكن الأزمة الحالية مختلفة فى مظهر واحد مهم جدا ، ألا وهو أنها عمل من أعمال العدوان الصامت لاعادة استعمار أفريقيا ودول العالم الثالث . ومن ثم كانت سميتها السياسية واضحة . لذلك فان حلها يجب أن يكون فى جوهره سياسيا . وثمة عوامل خمسة مهمة جدا تحقيقا لهذا الحل :

١ - المفهوم السياسى ومعالجة الديون :

يجب على الحكومات الأفريقية والرأى العام الأفريقى ومن يؤيدهم فى المجتمع الدولى أن يفكروا ويتصرفوا بالنسبة لأزمة الديون بمفاهيم سياسية .

٢ - عمل جماعى متناغم :

يجب على الحكومات الأفريقية أن تتحول وبسرعة من الأعمال الفردية الضيقة الى عمل جماعى تجاه أزمة الديون . فالتفاوض المنفرد

— أى دولة دولة — مع الصندوق والبنك ونادى باريس ونادى لندن شىء لا جدوى منه . فيجب أن تصر على أن تقوم منظمة الوحدة الأفريقية ، واللجنة الاقتصادية لأفريقيا وبنك التنمية الأفريقى ، بالتفاوض مع كل الدول الأفريقية على أساس جماعى . فإذا كان العمل الجماعى مهما للمدائنين الأقوياء ، فإنه أمر حاسم للمدائنين الضعفاء . . . ويجب على منظمة الوحدة الأفريقية أن تعجل بتكوين كارتل للمدائنين الأفريقيين وكارتل للمدائنين العالم الثالث .

٣ - تحالف ديمقراطى عريض فى مواجهة الديون :

يجب على جميع التنظيمات الجماهيرية للعمال (اتحادات العمال) والطلبة والمرأة والفلاحين والمثقفين الوطنيين والكنائس والمساجد أن تشكل جبهات واسعة فى كل بلد أفريقى ، ويكون هدفها مساندة دولهم فى التصدى للسياسات المجحفة لصندوق النقد الدولى والبنك الدولى .

٤ - التعبئة الحاشدة لمواجهة الديون :

على التحالف الديمقراطى أن يعبىء الرأى العام فى كل بلد أفريقى ، وعلى أساس من الوحدة الأفريقية تصديا لشرور الديون . فيجب أن تستغل المحاضرات وحلقات الدرس والندوات والمتاجر ووسائل الاعلام ، وبكل اللغات ، فى زيادة الوعى السياسى الشعبى بأزمة الديون . فالذى تواجهه حرب صامتة تتعجل تقويض بلادنا ، ومن ثم كانت تعبئة الشعوب — كما حدث فى أمريكا اللاتينية وفى آسيا — ضرورة لمساندة حكوماتنا وهى تواجه أزمة الديون .

٥ - مطالب ديمقراطية حول الديون :

يجب أن تتضمن المطالب الرئيسية للتحالف الديمقراطى العريض حول الديون ما يلى :

● رفض الدين والامتناع عن دفعه بشكل جماعى :

ذلك لأنه سيكون من المهلك لأنه دولة منفردة ان ترفض الدين وتمتنع عن دفعه بسبب العقوبات التى ستعرض لها من الامبريالية : ولكن اذا قامت كل الدول ، أو كثير منها — فى أفريقيا ودول العالم الثالث — برفض الديون والامتناع عن دفعها ، فانها تستطيع أن تقاوم أية

عقوبات • وهناك أسباب كثيرة تبرر هذا المسلك الجماعى بالامتناع عن سداد الديون : فصافى صادرات رأس المال والموارد الأخرى من أفريقيا وبقية دول العالم الثالث قد وفّت بالفعل بهذه الديون الزائفة وعلاوة على ذلك فإن أفريقيا دائنة حقيقية للامبريالية العالمية • فألمانيا - مثلاً - دفعت تعويضات لأوروبا بعد الحرب العالمية الأولى ولليهود منذ الحرب العالمية الثانية بسبب موت مليونين من اليهود • فمن ذا الذى دفع تعويضات لأفريقيا عن الرق والاستعمار والاستعمار الجديد ؟ إن هذه الديون « المزعومة » لا يمكن أن تغطى « جزءا » من التعويضات التى تستحقها أفريقيا • ومن ثم يكون الاختيار أمام أفريقيا وبقية دول العالم الثالث واضحا جليا : أما التفكك والتمزق أو رفض دفع الديون بشكل جماعى • ولا يمكن أن تأمل أفريقيا فى أن تفى بهذه الديون ثم تعيش وتبقى •

● وضع برامج قومية بديلة لإعادة البناء لمواجهة البرامج المفجعة التى يفرضها الصندوق والبنك وقد حظت زامبيا خطوات شجاعة فى هذه السبيل •

● الانسحاب العاجل لكل موظفى الصندوق والبنك من البنوك المركزية ووزارات المالية فى أفريقيا •

● تقبل نموذج بديل للتنمية ويجب أن يؤدى هذا الى أن يحد ويضعف من التأثير القوى للنقد الأجنبى وميزان المدفوعات وقطاع التجارة الخارجية : اننا فى حاجة الى أن نعتمد قومية وجماعيا على أنفسنا ، على أساس مواجهة الحاجات الأساسية للأغلبية من شعوبنا فى الغذاء والماء والمأوى والملبس والرعاية الصحية ، والنقل والتعليم الأساسى • وليس هناك من نستعبد أو نستعمره ، لذلك لا يمكن أن نتطور وننمو بالطريقة التى سلكتها أوروبا الغربية وأمريكا الشمالية واليابان •

● تنمية التجارة فيما بين الدول الأفريقية ، وبين الجنوب والجنوب عن طريق المقايضة ، وكذلك التعاون الجاد بين الجنوب والجنوب •

إن الدول الأفريقية والدول الفقيرة الأخرى لن تكون قادرة أبدا على أن تحصل على ما يكفى من النقد الأجنبى لمواصلة أنماطها الحالية فى التجارة ولذلك يجب أن تتجر بالمقايضة (أو ما يسمى بالتجارة المقابلة أو المضادة) فيما بينها وبين أنفسها • كما يجب أن يتعاونوا على إصدار عملات اقليمية وشبه اقليمية مشتركة ليقل بشكل جذرى اعتمادهم الخارجى المهنى على الدول الرأسمالية المتقدمة • (انظر تقرير لجنة الجنوب تحت عنوان تحديات من أجل الجنوب) •

● تخفيض الاقتراض الأجنبي ... كان رأس المال الأجنبي دائما وسيلة لتفريغ أفريقيا من رأس المال وكذلك بقية دول العالم الثالث والكثير من القروض الأجنبية لا تروح الى أفريقيا والمناطق الفقيرة الأخرى . لذلك يجب أن تنخفض كل الاقتراضات الأجنبية من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي . الخ . وإذا استطاعت أفريقيا وبقية دول العالم الثالث أن تحافظ على عائداتها من التصدير والموارد الأخرى ، فإن هذا يكفي لاستراتيجية للتنمية أكثر من متواضعة .

الديون مدفوعة والمطلوب تعويضات لأفريقيا

« إذا نظرنا للموضوع نظرة موضوعية نقول ان أمريكا اللاتينية قد دفعت بالفعل ديونها . ولكننا اليوم لا نزال نستحق أكثر مما تعاقدنا عليه أصلا . ففي الظروف الحالية لا يمكن أبدا دفع الديون ، فسوف تصبح نودا من « الاتاوة » يجب على أمريكا اللاتينية أن تدفعها وأن تظل تدفعها طيلة الحياة » .

هذه كلمات « كارلوس بيريزدي كاستيللو » سكرتير عام منظمة « سيللا » Sela التي تمثل ستا وعشرين دولة في أمريكا اللاتينية وفي الكاريبي ، وهي تردد حقيقة أن دول العالم الثالث قد دفعت بالفعل ديونها الخارجية . وهناك عوامل كثيرة توضح أن الدين قد دفع وهي تشمل أسعار الفائدة المرتفعة والمتزايدة ، وهبوط عائدات الصادرات ، وهروب رأس المال ، وإعادة المنظمات غير الحكومية لأرباحها الى أوطانها الأصلية . وقد اقترحت فكرتان لمواجهة آثار أسعار الفائدة المرتفعة . أولاها أن القروض الأجنبية التي تحتفظ بقانونيتها يجب أن تكون تلك التي تقدم لأغراض التنمية بأسعار فائدة متساهلة - بالإضافة الى قروض قصيرة الأجل للتصدير أو التجارة . وثانيتهما أن تكون أسعار الفائدة القانونية الوحيدة هي تلك التي تتم على أساس الأسعار الحقيقية أى أسعار فائدة اسمية أو نقدية تتكيف مع تغير الأسعار أو التضخم - ويجب أن تكون هذه الأسعار على الفائدة قريبة من المتوسط التاريخي وهو ما بين ١٪ و ٥٪ - وقد جاء في تقرير « التآلف العالمى للعدالة الاقتصادية » ومقره كندا ويسمى Sela ، أنه كان يجب أن تنخفض أسعار الفائدة في عام ١٩٨٦ ، وأنه في خلال أربع سنوات من السنوات السبع التي تبدأ عام ١٩٨١ وتنتهى عام ١٩٨٧ ، كانت الأسعار الحقيقية القانونية سلبية - مما يعنى أنه كان على الدول الأجنبية الدائنة أن تدفع للدول المدينة ، لا أن تأخذ منها . والذي حدث أن أسعار الفائدة الحقيقية التي تدفع على

القروض التجارية وصلت في المتوسط الى نسبة ضخمة هي ١٥٢٪ في الفترة من ١٩٨١ الى ١٩٨٧ - بزيادة ١٣٧٪ عن المعدل التاريخي وهو ١٥٪ وعندما تطبق هذه الزيادة (١٣٧) في سعر الفائدة الحقيقية ، على الديون الكلية الأفريقية وهي ٢٣٠ بليون دولار عام ١٩٨٧ فمعنى ذلك أن ما تدفعه أفريقيا في زيادة سعر الفائدة فيما بين ١٩٨١ و ١٩٩٠ يصل الى أكثر من ٣٢ بليون دولار . وهذه الأعباء الكبيرة على الفائدة هي مصدر كل انحراف ، اذ تؤكد أنه بعد أن تقوم بعض الدول بدفع ٧٥٪ من رأس المال على قرض من القروض ، فإن ما يتبقى يتجاوز المبلغ الكلى للقرض الأصلي . والسبب هو التلاعب في سعر الفائدة .

أما فيما يتعلق بعائدات التصدير المنخفضة فان « اللجنة الاقتصادية لأفريقيا » قد ذكرت أن الأسعار المنخفضة للسلع قد كبدت أفريقيا خسارة في عائدات التصدير تصل الى ٥٤٣ بليون دولار فيما بين ١٩٨١ و ١٩٨٧ والى ٦٠ بليون عام ١٩٩٠ وهذا يعنى تحويل الأموال من أفريقيا الى الدول الدائنة . وتقول تقديرات صندوق النقد الدولي ان نحو من ثلاثين بليون دولار (في عمليات هروب رأس المال) قد خرجت من أفريقيا فيما بين ١٩٧٤ و ١٩٨٥ ، أو ٤٢٥ بليون دولار في عام ١٩٩٠ كمتغير منخفض . وقد ارتفع هذا الرقم كثيرا منذ ذلك الحين ، وبسبب هذا المبلغ الضخم فان ديون أفريقيا الخارجية يجب أن تنخفض بنفس القدر . وقد قيل أيضا ان ٧٥ خمسة وسبعين بليون دولار من ديون أفريقيا الخارجية في عام ١٩٩٠ - ومقدارها ٢٤٣ بليون دولار ، كانت ترجع الى الأسعار المرتفعة للفائدة ، والى الخسارة التي تسببت فيها الهزات التي تعرض لها سعر الصرف للدولار الأمريكي . كذلك فان صادرات رأس المال من أفريقيا والتي كانت تقوم بها الشركات متعددة الجنسيات فيما بين ١٩٧٤ و ١٩٩٠ (وتظهر في ميزان المدفوعات تحت مسمى دخل استثمار) يمكن أن تقدر بنسبة ٢٥٪ من رأس المال الأجنبي الخاص الذي يدخل أفريقيا بنحو ٤ بليون دولار سنويا بالاضافة الى سعر التحويل ، أى باجمالى قدره ٢٥ بليون دولار بمعدل ١٥ بليون سنويا . ويوضح جدول (٣ - ٤) مجموع الموارد التي تخرج من هذه المصادر الأربعة وحدها من ١٩٧٤ الى ١٩٩٠ .

جدول (٣ - ٤)

خسارة عائدات التصدير	٧٧٧ بليون دولار
هروب رأس المال	٤٢٥ بليون دولار
اسعار فائدة مرتفعة بالاضافة الى هبوط سعر الدولار	٧٥ بليون دولار
صادرات رأس المال من جانب الشركات متعددة الجنسيات	٢٥ بليون دولار
المجموع الكلى	٢٢٠٢ بليون دولار

فاذا طرحنا هذا الرقم (٢٢٠ر٢ بليون دولار) من الديون الأجنبية الكلية لأفريقيا وهي ٢٤٣ر٤ بليون دولار عام ١٩٩٠ ، فإن هذه الديون الخارجية لأفريقيا تنقص الى ٢٣ر٢ بليون دولار . فاذا أسقطنا نسبة العشرة في المائة تحت بند « أخطاء الإهمال أو الإغفال » بسبب عدم دقة الوثائق ، وهي ٢٤ر٣ بليون دولار ، فإن الديون الكلية تكون قد بطلت (١) ويصبح من الواضح أن أفريقيا قد دفعت أكثر من كل ديونها الخارجية .

أفريقيا تطالب بدفع تعويضات :

الى جانب المطالبة بتقبل هذه الحقائق الموضوعية وهي أن أفريقيا وبقية دول العالم الثالث قد دفعت أكثر من ديونها الخارجية ، فإن أفريقيا تطالب بدفع تعويضات من الدائنين الأجانب . وسيكون هذا تعويضا (أو عودة الممتلكات الى أصحابها) عن أربعة قرون من الرق ، من ١٤٥١ الى ١٨٨٣ ، ومائة عام من الاستعمار وثلاثين عاما من عمليات النهب والسلب من الاستعمار الجديد . وقد قدم هذا الطلب دوليا في المؤتمر الأفريقي الأمريكي المشترك للتعويضات والذي عقد في لاجوس يومي ١٣ و ١٤ ديسمبر ١٩٩٠ .

وثمة عوامل عدة تدفع الى المطالبة بدفع تعويضا عاجلة لأفريقيا . أولها أن التعويضات قد قدمت ولا تزال تقدم الى مناطق وجماعات أخرى في أوروبا وآسيا . فبعد الحرب العالمية الأولى أجبرت الدول المتحالفة ، ألمانيا على أن تدفع تعويضات عن أضرار الحرب التي لحقت بالدول الأخرى في أوروبا . وقد أصبحت نتائج هذه المدفوعات على ميزان المدفوعات لكل من الدول التي قدمتها والدول التي تسلمتها ، وألمانيا وبقية دول أوروبا ، معيارا يقاس عليه في نظرية ميزان المدفوعات أو الجوانب المالية للتجارة الدولية . وفي نهاية الحرب العالمية الثانية ، فرض على ألمانيا الغربية أن تدفع تعويضات عن مقتل مليونين من اليهود في المحرقة ، كما أن الضحايا اليابانيين لمحرقة القنبلة الذرية على هيروشيما ، ونجازاكي قد تلقوا تعويضات من الولايات المتحدة الأمريكية .

وقد فقدت أفريقيا ما يقدر بثلاثين مليون نسمة في أثناء « تجارة العبيد في الأطلنطي » ، بالإضافة الى تحمل الدمار الرهيب للممتلكات والبنية الأساسية والثقافات في غارات العبيد ، وتصعد النشاطات الاقتصادية لثمانية أجيال طويلة . وفي ظل الاستعمار فقدت أفريقيا مرة أخرى ملايين البشر في الحروب الاستعمارية والمذابح أو ما يسمى « بحملات

(١) في عام ١٩٨٨-١٩٨٩ كانت الديون الخارجية لنيجيريا موضع نزاع اذ قدرتها الحكومات بنحو ١٨ بليون دولار ، بينما قدرها البنك الدولي بنحو ٢٤ بليون دولار . ومثل هذه التناقضات تشيع بالنسبة لدول أخرى .

«التأديب» ، كما عانت من الدمار الكاسح للبنية الأساسية « الوليدة » ، ونظم الانتاج ، والملكية والثقافات التي كانت تسعى لترسيخ أسسها . . ومن ثم كانت الأنشطة مستحيلة لفترات طويلة ، وكان النظام الاقتصادي الاستعماري المفروض نذيرا بالتخلف المقيت والندوب الاجتماعية الاقتصادية القاسية التي لاتزال أفريقيا تحملها حتى اليوم . وبعد استقلال العلم (ذلك لأنه لا يزال على أفريقيا أن تتخلص من الاستعمار بشكل فعال وخصوصا في المجال الاقتصادي) أطلقت الامبريالية المتعددة الأطراف العنان للشركات المتعددة الجنسيات لتواصل الاستغلال الضخم للدول الافريقية في شكل جديد . وفي غمار هذه العملية نهبت موارد المنطقة عبر القارة كلها ، بل ان الهياكل المشوهة التي خلفها الاستعمار والتي اتسمت بالتفكك والتمزق قد اتسع نطاقها . واذا كان الألمان قد دفعوا بلايين الدولارات لبقية دول أوروبا والى اليهود ، واذا كانت الولايات المتحدة قد دفعت بلايين الدولارات لليابان ، فان أفريقيا تستحق وبكل تأكيد من الدولارات ما يقدر بالتريليون ، وكذلك الشعوب التي من أصل أفريقي وتعيش في الشتات (في الولايات المتحدة والكاريبى وأمريكا اللاتينية) .

ان ما أثارته أزمة الديون الخارجية من اساءات وتصرفات غير أخلاقية، وكذلك فرض « سخرة » الدين على أفريقيا ، واضعاف السيادة الهشة لدولها ، لتصرخ طالبة التعويض والخلص بشكل عاجل . فالكرتلة السريعة لدول الائتمان وتلاعب هذه الدول بالديون والمواءمة لتنفيذ برنامج سياسى لاعادة استعمار أفريقيا ، ليتطلب تقويما للسجلات الدولية . وعندما نستعرض الموقف بشكل موضوعي ، تبرز الدلائل لتشير بوضوح الى أن أفريقيا دائنة حقيقية للاقتصاد العالمى . والتعويضات التي يجب أن يدفعها الغرب لأفريقيا تدخل في نطاق تريليونات الدولارات ، اذا قورنت بما يسمى بالديون الخارجية التي يقال ان أفريقيا مدينة بها . وأى نظام يتسم بالأخلاقيات يطلب من أفريقيا أن تدفع بلايين الدولارات سنويا لنفس الدول التي أوقعتها ببرامجها في فقر مدقع ، يجب عليه أيضا أن يجبر هذه الدول على دفع تعويضات عاجلة لأفريقيا عن الأضرار الرهيبة التي لحقت بها خلال قرون من الاستغلال الجنونى والضخم بالسلب والنهب . وقد أنشئت لجنة دولية لجمع الأدلة وفحصها قبل أن تعرضها رسميا على مؤتمر رؤساء دول وحكومات منظمة الوحدة الأفريقية في ابوجا بنيجيريا عام ١٩٩١ . ومن « ابوجا » تمضى المسألة أو القضية الى هيئة دولية مناسبة للتنفيذ .

ولكن هناك من يشيرون شكوكا عملية حول دفع تعويضات لأفريقيا . فيقولون ان دفع التعويضات فى السابق كان يتأسس على التفاوت فى

القوة بمعنى أن هناك طرفاً أُجبر الآخر على أن يدفع . ولذلك اضطر الألمان إلى أن يدفعوا لبقية الدول الأوروبية ولليهود . ومع ذلك فإن هذه الحجة ضعيفة لأن اليابانيين هزموا في الحرب العالمية الثانية ولم تكن لديهم قوة سياسية ليُجبروا الأمريكيين على أن يدفعوا . ولكن الأمريكيين دفعوا التعويضات . لذلك فالقول بأن أفريقيا لا تتمتع بقوة سياسية لتفرض مثل هذه التعويضات لا يمكن أن يقوم على أساس ما سبق . وليس معنى هذا أن القوة السياسية ليست عاملاً في دفع التعويضات . فهي فعلاً عامل في دفع التعويضات ، وهذا هو السبب في أن أفريقيا تقوم بعمل سياسي موحد على مستوى منظمة الوحدة الأفريقية ، وسوف تسعى بطلب التأييد من دول العالم الثالث في نطاق حركة عدم الانحياز والتعاون بين الجنوب والجنوب ، ومن الأمم المتحدة ومن المنظمات غير الحكومية في الشمال والجنوب ومن بقية المجتمع الدولي - بل يمكن أن تلجأ - إذا اقتضى الأمر - إلى محكمة العدل الدولية . وعلى أقل تقدير فإن على أفريقيا أن تضع مطلبها في التعويضات في مواجهة مطلب الغرب بدفع الديون حتى توازن المفاوضات بين ما عليهم من ديون في مواجهة ما علينا . فلا بد أن يعرف العالم كله أن الرأسمالية العالمية مدينة لأفريقيا وإن أفريقيا دائنة للرأسمالية الدولية . وعلى ذلك يجب أن تتم تعبئة الإرادة السياسية الضرورية وكذلك الاعتماد على النفس للضغط على هذا المطلب التاريخي وإنجاز دفع التعويضات قبل أن تنهار الدول الأفريقية كلية .

الفصل الرابع

المواءمة وما أثر من جدل حولها

نطاق هذا الجدل :

استغرق الجدل والمناقشات حول المواءمة في أفريقيا وبقية دول العالم الثالث فترة الثمانينات كلها ولا يزال يحتدم . ويتضمن هذا الجدل العديد من وسائل الترشييد وردود الفعل للبرامج المختلفة التي تمت صيانتها وتنفيذها لمعالجة مشكلات الديون الخارجية مع الازمة الاجتماعية الاقتصادية العامة في أفريقيا وأمريكا اللاتينية وآسيا .

والأطراف الرئيسية في هذا الجدل حول المواءمة هي صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ، ورعاتهما الكبار أو الدول الدائنة الدولية والمؤيدون الآخرون ، من جهة . والدول التي تطبق عليها برامج المواءمة ومؤيدوها في المجتمع الدولي من جهة أخرى ، وكما أن لدعاة المواءمة الجامدة من بين مؤسسات « بريتون وودز » (صندوق النقد الدولي والبنك الدولي) مؤيدين في الشمال والجنوب (ويضمون مؤيدين في الدول التي تطبق عليها برامج المواءمة والذين ينتفعون من هذه العملية) ، فالخصوم أيضا لهذه السياسية يجتذبون مؤيدين ومتعاطفين معهم من الشمال والجنوب وخصوصا من بين المنظمات غير الحكومية . ومن ثم فليس من الصواب أن ننظر الى الجدل الدائر حول المواءمة على أنه قسمة بين الشمال والجنوب ، أو ننظر الى اللجنة الاقتصادية لأفريقيا والتي تتبع الأمم المتحدة على أنها الخصم الوحيد أو الرئيسي لسياسة المواءمة الجامدة فهذا ما يفعله الصندوق والبنك وقد جرت المناقشات والجدل حول المواءمة على مستويات رئيسية ثلاثة هي :

● بين الدول الأفريقية التي تواجه المواءمة ومؤيديها (وخصوصا المنظمات غير الحكومية) في الجنوب والشمال ، وبين الصندوق والبنك والدول الدائنة وهذا المستوى من الجدل غير متوازن أو متماثل ؛ لأنه على حين يمثل البنك والصندوق جميع الدول الدائنة في نادي باريس ونادي لندن ، ويتفاوضون بشكل جماعي ، فإن الدول الأفريقية تضطر لأن تتفاوض بشكل فردي في معظم الأحيان . وقد كانت الفرص الوحيدة التي أتاحت للدول الأفريقية لتتصرف وتتفاوض مجتمعة ، في عام ١٩٨٦ حينما أقرت برنامج الأولويات الأفريقية للانتعاش الاقتصادي الذي تبنته الجمعية العامة للأمم المتحدة على أنه « برنامج الأمم المتحدة للعمل من أجل الانتعاش الاقتصادي والتنمية في أفريقيا وأيضاً في موقف أفريقيا المشترك حول

الديون الخارجية عام ١٩٨٧ ، ومنذ عام ١٩٨٩ فى « اطار البديل الأفريقى لبرنامج المواءمة الهيكلية من أجل الانتعاش والتحول الاجتماعى الاقتصادى » . ويرجع هذا المسلك غير المتوازن الى رفض الصندوق والبنك التعامل مع الدول الأفريقية كجماعة . وحجة البنك والصندوق فى ذلك أن الدول الأفريقية كانت تلجأ منفردة للبنك والصندوق عندما كانت تطلب قروضا ، ولذلك فانه يجب معالجة برامج الاستقرار والمواءمة الخاصة بهذه الدول على أساس منفرد أى دولة دولة .

● على مستوى المجتمع الدولى ، بين الدول الأفريقية التى تواجه برامج المواءمة ومؤيديها والمتعاطفين معها فى الشمال والجنوب وعلى الأخص بين المنظمات غير الحكومية ومجلس الكنائس العالمى وبعض الأعضاء فى الأمم المتحدة من جهة وصندوق النقد الدولى والبنك الدولى والدول الدائنة ومؤيديهم من جهة أخرى .

● فى داخل الدول الأفريقية التى تواجه المواءمة بين المنتفعين والخاسرين - بين مسئولى الحكومة ومعاونيهم وخصوصا بين مجموعة العمل المنظمة أو الغرفة التجارية ، والشركات متعددة الجنسيات « الطابور الخامس » والمنتفعين الآخرين من برامج المواءمة الهيكلية الجامدة ، هذا من جهة ومن جهة أخرى مجموعة السكان الذين هم ضحايا هذه المواءمة مثل العمال والطلبة والمرأة والفلاحين وأفراد الطبقة الوسطى مثل الأكاديميين والاقتصاديين . ويلاحظ فى غمرة الجدل حول المواءمة أن مؤيدى المواءمة على المستويات الثلاثة يتكتلون معا ، وأن الخصوم على المستويات الثلاثة أيضا يتكتلون معا . وفى المؤتمرات الدولية حول هذا الموضوع يدافع ممثلو الصندوق والبنك والدول الدائنة ومؤيدوهم عن الاستقرار وبرامج المواءمة على حين يعارضهم ممثلو الدول التى تواجه المواءمة ومعظم المنظمات غير الحكومية فى الجنوب والشمال . ولكن فى معظم المؤتمرات القومية يتكاتف موظفو الحكومات وممثلو الصندوق والبنك ومؤيدوهم ضد الخصوم المحليين والدوليين لهذه البرامج الجامدة .

وكما وضح فان المواءمة تغطى البرامج الأربعة العريضة التالية :

١ - برامج الانتعاش القومى أو الاستقرار فى الدول الأفريقية والدول الأخرى ، والتى تشكلت كرد فعل محلى للأزمة .

٢ - برامج الاستقرار التى وضعها صندوق النقد الدولى مثل « البديل الجاهز » و « التسهيلات الموسعة للصندوق » والتى تتضمن العناصر « الاشتراكية » .

٣ - برامج المواءمة الهيكلية التي وضعها البنك والصندوق أو برامج الانتعاش الاقتصادي كما يطلق على برامج المواءمة الهيكلية في غانا وتنزانيا وبعض الدول الأخرى - وقد سبقتها قروض مواءمة للقطاعات من جانب البنك والصندوق - وقد ارتبطت بهذه البرامج والقروض عديد من الاشتراطات .

٤ - « البديل الأفريقي لبرامج المواءمة الهيكلية من أجل الانتعاش الاجتماعي والاقتصادي والتحول » أو ببساطة « البديل الأفريقي » الذي بدأ في يولية ١٩٨٩ ، والذي وضعته اللجنة الاقتصادية لأفريقيا وأقرته منظمة الوحدة الأفريقية والجمعية العامة للأمم المتحدة وحركة عدم الانحياز .

برامج الانتعاش القومي

كان لعديد من الدول الأفريقية مثل نيجيريا وأوغندا وغينيا (كوناكري) الخ برامج للانتعاش القومي لمواجهة الأزمة ، وكانت هذه البرامج قد دخلت في مراحل مختلفة من التنفيذ عندما استبدل بها صندوق النقد الدولي برامجه للاستقرار « الاقتصادي » . وقد أثار ذلك انطبعا خاطئا بأن البرامج القومية قد فشلت ، أو أنها لم تكن فعالة . ولكن الحقائق تؤكد أن هذه البرامج القومية لم يتح لها الدعم الخارجي أو العون ، ولذلك لم تستطع أن تواجه في وقت واحد الانتعاش القومي ، والوفاء بالديون الخارجية ، الأمر الذي كان له من الأولوية عند الصندوق والبنك . فعندما اتجهت الدول الأفريقية التي تواجه المواءمة إلى صندوق النقد الدولي للوصول إلى تسوية لخدمة الديون الخارجية وأزمة العجز في ميزان المدفوعات ، أصر الصندوق على أن تأخذ هذه الدول ببرامجه الخاصة بالاستقرار بدلا من البرامج القومية القائمة ، بل فرض شروطا صارمة على هذه البرامج .

فمثلا كانت نيجيريا تقوم في عام ١٩٨٥ بتنفيذ برنامج شامل في شكل « طوارئ قومية اقتصادية » بالإضافة إلى قانون الاستقرار الاقتصادي (ذي البنود المؤقتة) لعام ١٩٨٢ ، الذي امتد مفعوله مرتين خلال ١٩٨٣ - ١٩٨٤ وعام ١٩٨٥ ، عندما طالب الصندوق بتنفيذ برامجه للاستقرار بشروط قاسية كشرط أساسي لقرض قدره بليونان من الدولارات . وقد جرت مناقشة على المستوى القومي لهذا القرض من جانب الصندوق

ولشروطه وخصوصا تخفيض العملة وتحرير التجارة والغاء دعم البترول وكان رد الجمهور الرفض بشدة للشروط وللقرض . ولكن بالرغم من أن قرض الصندوق وبرامجه لم يؤخذ بها على المستوى الرسمي ، فإن البلاد اضطرت لأن تستبدل ببرامجها القومية للانتعاش برامج للمواءمة الهيكلية من الصندوق والبنك في يولية من عام ١٩٨٦ حتى يولية ١٩٨٨ ، وامتد مفعول هذه البرامج منذئذ .

برامج صندوق النقد الدولي

تتلور الملامح التي يثار حولها الجدل في برامج الاستقرار أو « الترتيبات الجاهزة » التي يحث عليها صندوق النقد الدولي في : أولا شروطها القاسية أو كما يطلق عليها « دواء صندوق النقد الدولي » أو « حبة الدواء » وتتضمن تخفيض قيمة العملة وتحرير التجارة والغاء الدعم ، والتخفيضات القاسية في الميزانية وضغط الائتمان ، والاعتماد على قوى السوق في الأسعار والخصخصة غير العملية للمشروعات العامة وأسعار الفائدة المرتفعة ، وخفض الانفاق بشكل كبير . ثانيا : الاصرار على الاستقرار المالي - استعادة توازن ميزان المدفوعات وتوازن الميزانية واستقرار الأسعار وتوازن الائتمان وكلها قبل استئناف عملية النمو . وأخيرا تلك الفترة التي تتراوح بين عام وعامين لبرامج الاستقرار والتي تقتصر على التجارة الخارجية والقطاعات المالية .

وعندما فشلت برامج الصندوق للاستقرار في أن تحقق أقل قدر من الاستقرار المالي بدون « النمو » ، بل وأثارت الاضطرابات والمعارضة العنيفة ضد الصندوق ، حلت محلها في عام ١٩٨٠ برامج البنك الدولي المسماة « قروض مواءمة القطاعات » والتي أدخلها الى كينيا ودول أخرى . وكانت بعض هذه القروض تحت رعاية البنك وحده ، أما البعض الآخر فكان يدعمه البنك والصندوق معا كما حدث في ليبيريا وسيراليون . وفي منتصف الثمانينات اتسعت هذه البرامج ، لتصبح برامج المواءمة الهيكلية أو برامج الانتعاش الاقتصادي ومنذ عام ١٩٨٩ على وجه الخصوص .

وهذه برامج شاملة حتى انها تشرف على ادارة الاقتصاد القومي كلية وهي بذلك تتجاوز البرامج التقليدية للبنك عن البنية الأساسية ومواجهة الفقر كما تتجاوز اهتمامات الصندوق المعتادة بالتجارة والشئون المالية . وهذه البرامج يشترك الصندوق والبنك في الاشراف عليها ،

ولكن كلا منهما يتبنى نموذجا منفردا (فالصندوق يتبنى نموذج البرمجة المالية الذى يقول به بولاك Polak أما البنك فيأخذ بنموذج كينز القائم على الفجوتين أو الفجوات الثلاث) وهكذا فان لهذه البرامج ثلاثة ملامح (يشار حولها الجدل) من برامج الصندوق للاستقرار مع الاضافات والتعديلات التالية :

(أ) فهى تظهر بعض الاهتمام بالنمو ، ولكنها تصر - ضمنا - على الاستقرار المالى قبل استئناف النمو الاقتصادى .

(ب) وهى أكثر شمولاً اذ تحتضن برامج وسياسات اصلاح القطاعات المختلفة مثل قطاع المال والزراعة والصناعة - الخ .

(ج) وبالنسبة للاطار الزمنى فهى تأخذ « بالفترة المتوسطة » (الأمد المتوسط) الذى يتراوح بين عامين وثلاثة أعوام ، مع مدة أطول فى بعض الحالات .

(د) الالتزام الأيديولوجى أكثر وضوحاً فى هذه البرامج ، بالنسبة لتشجيع الرأسمالية غير المقيدة أو « دعه يعمل » تحت شمسار التحرر وتقليص دور الدولة .

(هـ) اتسع نطاق شروطها حتى تجاوز نادى لندن ونادى باريس للدائنين والدول الدائنة المنفردة فى اتفاقية لومى ٤ (وهى اتفاقية التجارة بين المجموعة الأوروبية ودول أفريقيا والكاريبى والباسفيك) والتمويل الخارجى الآخر لأفريقيا ومناطق أخرى .

(و) أصبحت هذه البرامج النموذج الغربى الجديد للتنمية الذى تكره عليه أفريقيا .

ومن هذه الملامح ، تركز الجدل حول المواءمة فى ثلاثة مجالات هى المفهوم والرعاية ، والشروط والسياسات ثم أثر برامج المواءمة بدءاً من البرامج القومية حتى برامج الصندوق والبنك .

المفهوم والرعاية أو الاشراف

هناك خمسة بنود جوهرية للمناقشات الخاصة بالمواءمة حول السؤال الكبير عن المفهوم والرعاية :

- من الذى يجب أن يشكل سياسات وبرامج المواءمة .
- تسلسل الاستقرار والنمو .
- معيار عملية المواءمة .
- الأيديولوجية والنموذج .
- العلاقة بين المواءمة الجامدة والتحول فى الاقتصاديات الأفريقية .

الرعاية أو الاشراف

على حين يوجد اتفاق عام على أنه من الضروري أن تتواءم كل الاقتصاديات والنظم ، وخصوصا فى مواجهة الصدمات الكبيرة مثل أزمة الديون الأفريقية ، فانه توجد خلافات حادة حول من الذى يجب أن يبدأ ويشكل سياسات المواءمة وبرامجها . وتقول دول أفريقيا والعالم الثالث ان هذه مهمة الدول التى تطبق المواءمة نفسها - مع المساعدة الفنية والعون المادى من مؤسسات بريتون وودز (الصندوق والبنك) وهذا يعنى أن يحتفظ بالأولوية للدول التى تطبق المواءمة وسيادتها على ادارة اقتصادها القومى . ولكن بينما يذكر البنك بعباراته المنمقة أنه ينتهج هذا الموقف ، فان البنك والصندوق معا يتصرفان عكس ذلك تماما - فهما يستبدلان ببرامج الانتعاش القومى البرامج التى يضعونها (برامج الاستقرار أو برامج المواءمة الهيكلية) على أساس أن تأخذها كلها أو تتركها كلها . وهذا واضح من الرسالة التى بعثت بها واشنطن الى الدول الأفريقية تحت مسمى « ورقة اطار السياسة » وحتى عندما لا تريد بعض الدول مثل « بوركينا فاسو » - وهى ذات ميزان مدفوعات قوى ولديها احتياطي خارجي طيب - أن تتعامل مع أى من هذه البرامج ، يصر البنك كما حدث فى عام ١٩٩٠ على أن تأخذ هذه الدول ببعض البرامج كشرط للحصول على أية معونة أو مساعدة مالية خارجية من أى مصدر غربى . وعندما كانت هذه الدول تقدم برامجها التى انبثقت منها ومن ظروفها الى البنك والصندوق فان البنك والصندوق كانا يلقيان بها جانبا ويفرضان برامجهما . وهذا يوضح أن البنك والصندوق يستخدمان هذه البرامج كأداة سياسية للتحكم والسيطرة تحقيقا للمهمة غير المعلنة التى يقومان بها وهى انشاء نظام رأسمالى عالمي تتحرك فيه التجارة ورأس المال بلا عوائق . وهذا هو السبب أيضا فى أن أهداف برامج الاستقرار والبرامج الهيكلية

تتعارض بشدة مع الأهداف التفصيلية للتنمية طويلة الأمد التي تراها
الدول الأفريقية .

الاستقرار أولا أم النمو ؟

لا أحد ينكر الرغبة بل والضرورة في الاستقرار المالي في نطاق عملية
النمو ، ورغم ذلك فالسؤال هو في أى تسلسل أو سياق تتحقق هذه
العمليات ؟ والصندوق والبنك يصران على أن تبدأ الدول الأفريقية
الاستقرار أولا ثم تستأنف النمو الاقتصادي ، هذا رغم أن تحقيق الاستقرار
المالي ظل خادعا لأكثر من عشر سنوات . . . والمال سيستار وقناع في
الاقتصاديات ، والخلل المالي في الدول المدينة يرجع الى حد كبير الى تخلفها
وافتراد النمو الاقتصادي السريع ، وليس العكس . ومن ثم فان عدم التوازن
في ميزان المدفوعات والدخل غير الكافي لدى الحكومة انما هي نتيجة
لنمو البطيء في الصادرات والانتاج الكلي ، وكذلك لجمود الهياكل
الاقتصادية في هذه الدول . لذلك فمن المستحيل تحقيق التوازن المالي
في هذه الدول قبل أن تخف حدة الاختناقات الهيكلية التي تعوق النمو
والتنمية . ومن ثم كان اصرار الدول الأفريقية ومؤيديها على أن يتحقق
الاستقرار والمواءمة مع النمو الاقتصادي والتحول في وقت واحد ضمنا
لأقصى الفاعلية والفائدة . فأفريقيا في عجلة من أمرها حتى تقضى على الفقر
الذي يطحن شعوبها وتتجاوز هامشيتها المتزايدة لتمضي في النمو والتحول
الذي تبتغيه ، وفي الوقت نفسه تنتهج وحدها برنامجا محددا للاستقرار
المالي . ولكن الذي يحدث من « القوى الدولية » ما هو الا حيلة للبقاء على
أفريقيا متخلفة وهامشية ، وهذا غير مقبول سياسيا .

مقياس المواءمة

وقد اختلفت المناقشات أيضا حول مقياس أو مستوى المواءمة في
أفريقيا . فبأى مقياس تتواءم الاقتصاديات الأفريقية وما هي المتغيرات
التي يجب أن تتواءم أو تعدل ؟ يقول البنك والصندوق ان المقياس يجب
أن يكون ماليا ، وان المتغيرات المالية مثل ميزان المدفوعات والاحتياطي
الخارجي ، والميزانيات ، وأسعار السوق والدعم هي التي يجب أن تتواءم

ولكن هذا القول يتجاهل حقيقة أن هذه المتغيرات المالية ما هي الا قناع يعكس الهياكل الحقيقية فى أية دولة من انتاج واستهلاك وتكنولوجيا وتجارة وطاقة وتوزيع الدخل وهذه هي الهياكل التى تفككت ومن ثم تولدت - الأزمة الأفريقية . لذلك فان الأزمة أزمة هيكلية طويلة الأمد وليست مشكلة تتعلق بعدم كفاية الطلب كما يقول « كينز » . فالواضح أن الدول الأفريقية ليس لديها قدرة كافية على الانتاج لمواجهة الطلب ، وهذا هو السبب الجوهرى فى النقص المزمن الذى يسهم فى التضخم الشديد . وهكذا يكون معيار المواءمة هو الهياكل الحقيقية التى يعمل وضعها الحالى على تدعيم عدم التوازن المالى - فما لم تتغير هذه الهياكل لن يكون هناك أمل كبير فى تحقيق استقرار مالى يمكن أن يستمر .

أيدولوجية ونموذج برامج الاستقرار وبرامج المواءمة الهيكلية

يحرص البنك الدولى وصندوق النقد الدولى ومؤيدوهما على عرض برامجهما على أنها مجموعة من السياسات المحايدة والفنية والموضوعية كما أنها تخلص من أية مصالح أو أهداف أو أفضليات سياسية أو أيدولوجية . وربما تكون هذه أكبر خدعة فى سياسات المواءمة - التى تستهدف - على وجه الدقة - اخفاء السمة الحقيقية لبرامج الاستقرار وبرامج المواءمة الهيكلية . وهكذا تكون مؤسسات بريتون وودز (البنك والصندوق) مؤسسات أيدولوجية بشكل واضح - قبل أن تقوم بدورها كمؤسسات مالية ، وذلك لأن رعاتهما الكبار هم الدول الرأسمالية الرئيسية . فالتفويض الضمنى الذى يتمتعان به هو القيام بمهمة أيدولوجية لاقامة وتدعيم نظام رأسمالى عالمى (سواء أكان خيرا أم شرا) ، بل ان الصحف التى تصدر عنهما مثل « صحيفة العاملين فى الصندوق » وصحيفة « المال والتنمية » ، تتبنى الأيدولوجية الرأسمالية - كما أن برامج التدريب التى ينظمونها تنغمس بعمق فى الأيدولوجية الرأسمالية وهذا هو السبب فى ان لبرامج الصندوق والبنك أيدولوجية اقتصادية وسياسية فالأيدولوجية الاقتصادية تتمثل فى الرأسمالية الحرة أو « دعه يعمل » ، على حين تتمثل الأيدولوجية السياسية فى اضعاف الدولة وفى القهر السياسى .

وعلى النقيض من هذه الأيدولوجيات اليمينية المتطرفة ، فان الدول الأفريقية تنتهج - بل لا تزال ملتزمة - بأيدولوجيات أخرى مثل الاشتراكية العلمية ، والاشتراكية الأفريقية والاقتصاد المختلط أو تركيز

الشئون الاقتصادية والتخطيط في يد الدولة تحقيقا للصالح العام ولرفاهية الشعوب . وهذه الدول تقول - وبحق - ان اختيار أيديولوجية قومية هو تعبير جوهري عن السيادة القومية . لذلك لا يتسق ان يعلن البنك والصندوق عن احترامهما لسيادة الدول الأفريقية وتأييدها ، في الوقت الذي يفرضان على هذه الدول أيديولوجيات اقتصادية وسياسية رجعية من خلال برامج الاستقرار والمواءمة الهيكلية وقد لقيت هذه الاهانة التي وجهت الى حق الدول الأفريقية في أن تختار طريق التنمية القومية ، معارضة شديدة في أثناء المناقشات التي دارت حول المواءمة ، وخصوصا داخل الدول .

وقد كان « النموذج » أو « مفهوم الواقع » في برامج البنك والصندوق موضع خلاف شديد . فهذا النموذج « خليط » من النماذج الكلاسيكية والكلاسيكية الجديدة ، وأفكار كينز ، وهو ينبثق من أيديولوجية البنك والصندوق . وأهم عنصر في هذا النموذج هو الاهتمام الشديد بالأشياء والسلع أكثر من الاهتمام « بالناس » والشعوب - أشياء مثل الأسعار ورأس المال ، والنقود والائتمان والاستثمار وصنادرات السلع والواردات ، والانتاج المحلي الكلي . وهذا النموذج يستعير التزامه بقوى السوق الحرة أو اعتماد سياسة « دعه يعمل » على « اليد الخفية » لتسيير الاقتصاد. واضعاف الحكومة وبالتغيير التدريجي ، من السياسات الاقتصادية الكلاسيكية ، ثم يخلط هذه بتركيزه على الأشياء أو السلع والتوازن (بمعنى الموازنة أو الاستقرار) وتلك مستقاة من الاقتصاديات الكلاسيكية الجديدة ، ويجمع كل هذا ثم يضيف اليه ادارة الطلب والتركيز على الانتاج المحلي الكلي والانتاج القومي الكلي وهذا مأخوذ من نظرية كينز في الاقتصاد . وتكون النتيجة خليطا بحثا من المفاهيم المتصارعة والالتزامات التي في غير موضعها والتي لا تتناسب مع الدول المتنامية . والمعروف أن قوى السوق الحرة « الكلاسيكية » ، القدر الأدنى من سيطرة الحكومة ، والتدرجية والاهتمام البالغ - حسب النظريات الكلاسيكية الجديدة - بالسلع والتركيز على التوازن ، كلها أمور عفا عليها الزمن بمائة عام منذ ظهور دولة الرفاهية . كذلك فان ادارة الطلب شيء في غير موضعه في الدول المتنامية التي تنحصر مشكلتها الرئيسية في نقص العرض بسبب ضعف القدرة الانتاجية .

مواءمة أم تحول ؟

تتضمن المناقشة التي دارت حول مفهوم المواءمة أيضا ذلك التعارض بين برامج الصندوق والبنك حول الاستقرار والمواءمة الهيكلية وبين التحول

الهيكل الذي تتطلبه أفريقيا وتطالب به وهناك ثلاث مسائل جوهرية في هذا المقام : أولا برامج المواءمة الجامدة تعلق مسألة النمو والتحول وتقول بضرورة الاستقرار والمواءمة أولا قبل أن نشغل البال بالتحول أو التنمية ، هذا رغم مرور عشر سنوات خادعة في هذا الطريق . ثانيا أن هذه البرامج تتجاهل - أو لا يمكن أن تتعامل مع - الأسباب الجذرية للتخلف وعدم التحول . وذلك لأنها ترى الأزمة الأفريقية مشكلة مالية قصيرة الأمد ، ولا تراها - كما هي بالفعل - مشكلة بنية أو مشكلة هيكلية طويلة الأمد . ومن ثم فإن برامج الصندوق والبنك لا تتلمس - ولا تستطيع أن تتلمس - الحواجز الهيكلية أمام التحول مثل الاعتماد المكثف على الخارج ، والتكنولوجيا الضئيلة ، وضعف وتنمية واستغلال الطاقات البشرية ، وفجوة الموارد المحلية ، والاستهلاك السيئ . ثالثا أن المواءمة الجامدة تسد الطريق أمام امكانية التحول ، بأن تفجر حواجز اضافية أمام التنمية من خلال تقويض الطاقات البشرية بهجرة العقول بشكل كبير ، وتزايد البطالة والأمية ، وانخفاض نسبة القيد في المدارس ، وانهايار التعليم والصحة ودولة الرفاهية والمؤسسات ، وتدهور الصناعة بعد اغلاق المصانع ، واستبدال تحرير الواردات بالانتاج المحلي ، والتضخم الكبير الناتج عن تقويض العملة بسبب التخفيضات الكبيرة التي تتعرض لها ، وتحويل صافي الموارد من أفريقيا بما يزيد على البليون سنويا الى الصندوق والبنك ، وتزايد الاعتماد على الخارج ، والاضعاف التعاون بين الدول الأفريقية بالتعامل معها دولة . دولة (وهذه هي سياسة برامج الصندوق والبنك) ، والاضعاف الاستراتيجي للدولة في أفريقيا ، وتشويه العملية الديمقراطية بالسياسة البيروقراطية المتحكمة والاتجاه الى الصفوة . . . ولهذه الوسائل المختلفة تكون سياسة المواءمة وبرامجها الجامدة لا تتوافق مع سياسة التحول الهيكلية أو التنمية في الاقتصاديات الأفريقية .

الجدل حول سياسة المواءمة واشتراطاتها

ان أبرز الجوانب التي اشتد حولها الجدل بشكل واسع في برامج البنك والصندوق الاشتراطات والاشتراطات المتعارضة ومجموعة السياسات التي تتضمنها . وهذه الشروط الأساسية التي يجب أن تنفذ قبل أن يتم الحصول على قروض من البنك والصندوق لتنفيذ البرامج هي جزء من السياسات التي نفذت في ظل هذه البرامج . وقد جاءت هذه

الاشتراطات المتعارضة وهذه السياسات فى « ورقة اطار السياسة » ، وتبلورت فى برامج المواءمة الفعلية . وعلى الدول المقترضة أن تقبل أو توافق على أن تنفذ هذه الشروط القاسية قبل أن تمنح القروض أو التسهيلات طبقا « لصندوق التسهيلات الموسعة » « والبديل الجاهز » التابعين للصندوق و « قروض مواءمة القطاعات » وقروض المواءمة الهيكلية ، وتسهيلات المواءمة الهيكلية الموسعة ، وهذه كلها أجهزة تتبع الصندوق والبنك وعندما تتقبل الدول المقترضة هذه الشروط وتبدأ فى السحب من القروض ، وتفشل فى تنفيذها كاملة أو تنتهكها فحينئذ تلغى برامج الاسستقرار أو المواءمة ، وتتوقف القروض ، وهذا يحدث كثيرا وفى فترات عديدة بل وفى بلد واحد .

وهذه الاشتراطات والاشتراطات المتعارضة هى .

- تخفيض قيمة العملة بشكل عام فيما بين ثلاثين وستين فى المائة ، بل وأكثر من أربعمئة فى المائة فى عام واحد (وقد وصل التخفيض الفعلى فى بعض البلاد الى تسعمائة فى المائة) .
- تخفيض هائل فى الانفاق يصل الى عشرين فى المائة وأكثر من ذلك من القوة العاملة دونما تعويض أو اعادة توزيع .
- تخفيضات كبيرة فى الميزانية وضغط الائتمان مع الغاء الدعم عن عديد من الأنشطة والخدمات والقطاعات .
- تحرير الصادرات والواردات مع الغاء رقابة الصرف (النقد) .
- خصخصة المشروعات العامة حتى تلك التى تحقق أرباحا .
- عدم تحديد الأسعار حتى تخرج معتمدة على قوى السوق الحرة مع الغاء الرقابة على الأسعار وأجهزة الرقابة على أسعار أخرى مثل سعر الصرف ، وسعر الفائدة ، والأجور والإيجارات . الخ .
- رفع أسعار الفائدة للحصول على أسعار حقيقية ايجابية للفائدة (١) .
- ولفترة قصيرة مضت طالب البعض بأن يكون هناك شرط سياسى فينكرون أية مساعدة خارجية على الحكومات التى لاتنتهج الديمقراطية متعددة الأحزاب وتنكر حقوق الانسان الجوهرية . ولكن الصندوق والبنك والمؤسسات المالية الأخرى متعددة الأطراف والدول الدائنة لم توافق رسميا على أن تفرض مثل هذا الشرط الاضافى ، وان يكن قد عمل به فى

(١) السعر الحقيقى للفائدة هو سعر الفائدة الذى يتواءم (أو يتكيف) مع التضخم وهو يعادل السعر الاسمى للفائدة (أو النقدى) ناقصا معدل التضخم .

بعض الحالات ، فقد استخدم كينيا وزائير وليبيريا (في ظل حكم صامويل دو) الخ .

وقد ركزت المناقشات التي دارت حول هذه الشروط على اختيارها للدول المستهدفة وعلى التطبيق الموحد وعلى حدتها وأنها غير مناسبة كعلاج اقتصادي للأزمة . ومن ثم لوحظ أن هذه الشروط تستهدف الدول المتنامية وحدها لأن هذه الشروط لم تطبق على الدول المتقدمة التي حصلت على سبعين في المائة من تسهيلات صندوق النقد الدولي فيما بين عام ١٩٤٤ وعام ١٩٧٨ .

وقد حدث في أثناء الاضطرابات النقدية العميقة في السبعينات في الدول الغربية أن الصندوق لم يطبق أى نظام حقيقى . وهكذا تكون نظم البنك والصندوق وشروطهما متميزة وانها موجهة ضد الدول المتنامية الضعيفة . والسبب نفسه لم تتعرض الولايات المتحدة وهى دولة مدينة (وتصل ديونها الخارجية الى أكثر من ضعف ديون أفريقيا كلها) ، لأية شروط أو برامج استقرار وخلافه من جانب الصندوق والبنك .

ان صندوق النقد الدولي والبنك الدولي يشبهان الأطباء الفاشلين الذين يصفون نفس العلاج لكل الأمراض ولجميع المرضى . وبغض النظر عن أسباب وأعراض مشكلات ميزان المدفوعات والأزمة الاجتماعية الاقتصادية في العالم الثالث فان الدول تضطر الى خفض قيمة العملة ، والغاء الدعم وتطبيق الاجراءات المضادة للتضخم - رغم الدلائل القوية على أن هذه السياسات نادرا ما عملت على حل أزمة في أية دولة . ففي أفريقيا ، ارتضت غانا علاج صندوق النقد الدولي منذ الاطاحة بنكروما عام ١٩٦٦ ، ولا تزال تعمل بسياسات البنك والصندوق - بعد ربع قرن من الزمان !

وقد شجبت على نطاق واسع تلك السمات القاسية لهذه الشروط . وهى من القسوة حتى ان قليلا من النظم - سواء عسكرية أو منتخبة - كانت لديها الشجاعة لتطبيقها بالكامل . وحيشما يتم تنفيذها كان الأمر يتطلب فرض النظم الاستبدادية عن طريق اصفاء الطابع العسكرى على السياسة أو الاطاحة بالحكومات المدنية المنتخبة والحد من شأن الديمقراطية بشكل مشين . وهذه الشروط قاسية أيضا في تأثيرها الفعلى أو المتوقع على الشعوب والاقتصاد ، ومن هذه الآثار البطالة بسبب خفض النفقات والتضخم بعد تخفيض قيمة العملة أو أزمة الخدمات الاجتماعية بعد الغاء الدعم . ومعظم هذه الآثار تضاعف من خطورة المشكلات الأولية في الدول التي تنفذ هذه الشروط .

وهذا لأن الشروط خاطئة أو غير مناسبة من منظور النظريات الاقتصادية . فمن الخطأ ، مثلا ، أن نحرر الاستيراد (بدلا من أن نقيده حتى نحول دون عجز ميزان المدفوعات أو عدم التوازن ، ومن الخطأ أيضا أن نرفع أسعار الفائدة (بدلا من أن نخفض منها) كعلاج للكساد . كما أن تخفيض العملة حل أخير ، وليس الاختيار الأول ، من أجل معالجة مشكلات الديون الخارجية - والتخفيض بنسب عالية تصل الى أكثر من خمسين في المائة لا يجد تشجيعا بسبب آثاره المدمرة وضغط الميزانية والائتمان بشكل كبير يعمل على الانكماش ويضاعف من أزمة البطالة . والاعتماد على تسعير السوق الحرة في نطاق جمود الهياكل والاستجابة الضعيفة للعرض خطأ أيضا كما هو الحال بالنسبة للخصخصة غير العملية ، والأجدر أن تكون هناك عمليات تجارية انتقائية مع الاستخدام العملي للقطاع العام والقطاع الخاص . ولأسباب مماثلة نجد أن تخفيض الانفاق بشكل كبير يفرض معاناة بشرية ضخمة ، ولا يمكن تقبله من وجهة النظر السياسية . والشرط السياسي أيضا موضع اعتراض ذلك لأنه بالرغم من أن هذا الشرط قد يدفع الى أعمال الديمقراطية في بعض الحالات إلا أنه اهانة للسيادة القومية ، ومبرر للتدخل في الشؤون الداخلية للدول ، وأداة تحيز لزعة أركان الحكومات غير المرغوب فيها والتي لا يتفق زعمائها مع الدول الدائنة .

سياسات المواءمة

على الرغم من أن هذه الشروط قد نفذت كسياسات للمواءمة في نحو أربع وثلاثين دولة أفريقية تبنت برامج المواءمة الهيكلية ، فإنها ليست الا جزءا من مجموعة سياسات للمواءمة . يضاف الى ذلك أن سياسات المواءمة تتضمن أهدافا للمواءمة ، ومدخلا لإدارة الطلب والاطار الزمني ، وسياسات أخرى معينة . وأهداف سياسات المواءمة يحددها البنك والصندوق عادة بأنها تحقيق توازن ميزان المدفوعات ، والعمل بالأسعار الحقيقية وميزانيات متوازنة أو القضاء على العجز في الميزانية (مثل إيقاف تمويل العجز بشكل كبير) والسيطرة على التضخم واستقرار الأسعار وتوسيع نطاق الصادرات . وفي نيجيريا تتضمن أهداف هذه البرامج ادماج الدولة أكثر وأكثر في النظام الرأسمالي العالمي . فتصبح هذه الأهداف إذن « معايير أداء » لبرامج المواءمة الهيكلية . وعلى حين تكون هذه الأهداف مرغوبة ومحبة ، فإن النقاد يقولون انها ليست الأهداف

التي حددتها الدول الأفريقية لأنفسها ، والتي تبلورت في « خطة لاجوس للعمل » ، منذ عام ١٩٨٠ (ومنظمة الوحدة الأفريقية عام ١٩٨١) . وهذه الأهداف طويلة الأمد للتنمية هي :

● تحقيق الاكتفاء الذاتي الإقليمي في الطعام بإنتاج الغذاء محليا - وليس مجرد الأمن الغذائي الذي يمكن أن يتحقق بالمساعدات الغذائية غير الثابتة وواردات الغذاء .

● اشباع الحاجات الملحة للطعام ومياه الشرب الآمنة ، والملبس والسكن والرعاية الصحية والتعليم والنقل .

● القضاء على الفقر أو التخفيف من حدته .

● تحقيق التكامل الإقليمي الفعال بالاعتماد على النفس قوميا وجماعيا .
أما أهداف برامج المواءمة الهيكلية فتحول الاهتمام عن هذه الأهداف والغايات .

وقد ثار الجدل أيضا حول المدخل « لإدارة الطلب » وتركيز سياسات المواءمة عليه . والصندوق والبنك يقولان أن تمويل العجز الكبير ، والتوسع الزائد في الائتمان والتضخم المرتفع ، كلها تضر بالانتعاش ويجب التخلص منها عن طريق سياسات « إدارة الطلب » التي يقول بها « كينز » . وهذه السياسات تتضمن ضغطا جذريا في الميزانية والائتمان والغاء الدعم ، وأسعارا مرتفعة للفائدة ، وزيادات حادة في رسوم الانتفاع بالمرافق ، وأسعارا مرتفعة في السوق ، وتخفيضا كبيرا في العملة بشكل عام . ولكن النقاد يقولون أن اتجاه سياسات هذه البرامج « لإدارة الطلب على النقد » إنما هو انعكاس التحليل الضعيف الناقص والمفهوم الخاطئ من البنك والصندوق للأزمة الأفريقية . فالمشكلة الأساسية في الأزمة هي القدرة الانتاجية المنخفضة لسد النقص في العرض . فالطلب يبدو مفرطا لأن العرض غير كاف كما أن العجز الكبير في الميزانية أو تمويل العجز في الدول الأفريقية يرجع إلى نقص الموارد الحكومية وعائدات النقد الأجنبي والانتاج المحلي ، وكلها ترجع إلى قاعدة الضرائب المنخفضة وهبوط حجم الصادرات والأسعار ، والتكنولوجيا الضئيلة الانتاجية الضعيفة في أنشطة الانتاج المحلي . وعلاوة على ذلك فإن « إدارة الطلب » التي يقول بها البنك إنما تؤدي إلى الانكماش ، وإلى زيادة حدة وخطورة الوضع بالنسبة للعرض المحلي لا إلى تحسينه . وهكذا فإن أسعار الفائدة المرتفعة التي تصل إلى نحو خمسة وثلاثين في المائة في كثير من الدول التي تتعامل مع هذه البرامج (برامج المواءمة) ، تعوق الاستثمار ولا تشجع على الانتاج المحلي ، على حين يفعل الدعم في الزراعة نفس الشيء . فالدول الغربية تستخدم الدعم في

الزراعة لتنتج فائض المواد الغذائية الذي يغرقون به أفريقيا مما يضعف من الانتاج الزراعى المحلى . وخفض الميزانية بشكل جذرى وكذلك تقليل الائتمان للقطاعات يقلل من نفقات الاستثمار ويعوق الانتاج المحلى ، على حين يؤدى انخفاض العملة بشكل عام ومستمر الى ان يصبح من الصعب جدا التخطيط لمشروعات الاستثمار وتنفيذها .

وقد وضح فى المناقشات التى دارت حول المواءمة نموذج « الاطار الزمنى قصير الأمد » فمعظم هذه البرامج التى وضعها الصندوق والبنك تسرى فى البداية لمدة عام أو عامين وحتى عندما تتكرر تكون لمدة خمس سنوات أو أكثر على التوالى . وفى بعض الدول تعلق بعض هذه البرامج أو تنتهى بعد ستة شهور ويحل محلها برنامج آخر لمدة عام . وهذا الذى يحدث يتأسس على المفهوم الخاطيء للأزمة الأفريقية على أنها « ركود قصير الأمد » (كما يقول كينز) يتطلب دفعة بسيطة (أو عزفا على بعض الأوتار) لمدة عام أو عامين . ونتيجة لذلك أصبحت هذه البرامج التى يريد البنك والصندوق أن يطبقها بسرعة مصدرا كبيرا لعدم الاستقرار والتغيير المتكرر فى الدول التى تأخذ بهذه البرامج . فالأعمال المكتبية الادارية لا تستقر . اذ أنها تتلقى دائما ومن أجل برنامج واحد الكثير من المشروعات والبعثات والتقارير أو عمليات التقييم بطريقة تعطل استمرارية العمل وتؤدى الى احساس دائم بادرة الأزمة الأمر الذى لا يحدث اذا كانت هناك سياسة ثابتة مستقرة للانتعاش مع التحول . وفى غمار هذه العمليات لا يمكن لهذه البرامج أن تتبين بشكل صحيح الطبيعة الهيكلية الجوهرية طويلة الأمد للأزمة الأفريقية .

يضاف الى ذلك كله وجود سياسات أخرى فى هذه البرامج أصبحت موضع جدل ومناقشات كثيرة . وهذه السياسات تتضمن البحث عن أسعار فائدة حقيقية ايجابية عن طريق أسعار فائدة اسمية عالية حتى يمكن زيادة المدخرات ، والغاء الدعم بشكل قاس عنيف ، وتحديد أهداف الاجراءات التى تتخذها هذه السياسة وتطبيق سياسات المواءمة على أساس دولة - دولة ، والاتجاه نحو اهمال التصنيع فى برامج المواءمة . وبالرغم من أن الصندوق والبنك ينتقدان بشدة أسعار الفائدة السلبية الحقيقية فى الدول الأفريقية بسبب ارتفاع التضخم وأسعار الفائدة الاسمية المنخفضة (١) ، فإنهما يتقبلان أسعار الفائدة السلبية الحقيقية ذاتها فى أمريكا اللاتينية بل وفى الولايات المتحدة (فى عام ١٩٧٨ وفى

(١) فمثلا اذا كان سعر الفائدة الاسمى هو ١٢٪ ومعدل التضخم ٢٠٪ فإن سعر الفائدة الحقيقى سيكون ٨٪ .

سنوات أخرى) وهكذا ، ومع ما يزيد على ألفين في المائة كمعدل سنوي للتضخم في دول أمريكا اللاتينية ، يتضح أن أى سعر اسمي ملائم للفائدة لن يعطى سعرا حقيقيا ايجابيا للفائدة .

وليس معنى هذا أن ننكر عدم تقبل أسعار الفائدة الحقيقية السلبية . وعلاوة على ذلك ، فلكى نحصل على أسعار فائدة ايجابية حقيقية ، يكون من الأفضل أن نخفض من معدل التضخم بدلا من أن نرفع سعر الفائدة الرسمية الى مستوى عال جدا ، فلا نشجع الاستثمار . وليس صحيحا أيضا أن المدخرات تعتمد على سعر الفائدة الحقيقية ، فهذه هى النظرية الكلاسيكية القديمة للمدخرات ، والتي عفا عليها الزمن لأكثر من مائة عام . بل إن النتائج العملية فى عديد من الدول توضح أن العلاقة بين المدخرات وسعر الفائدة الحقيقية مشوشة (اللجنة الاقتصادية لأفريقيا ١٩٩١) .

وليس من المعقول أيضا أن نصر على الالغاء العنيف للدعم ثم نزع أننا ننتهج مسلكا لتنمية الموارد البشرية ، ولتحقيق المساواة والتوسع فى الانتاج المحلى . فالواضح ، فى مجال التعليم والصحة ، أن الاعتماد على تسعير السوق الحرة سوف يؤذى الفقير والضعيف ويوجعهما ، ومن ثم لا تتحقق المساواة على الاطلاق . ففي هذه الحالات لايعنى الدعم إعادة توزيع الموارد حتى يستفيد الفقير فيحسب ، بل إن توفر لهم (أى الفقراء) أيضا الدوافع التى تحفزهم على المساهمة فى الخدمات الاجتماعية الحديثة ، ولذلك فإن الغاء مثل هذا الدعم يحدث انتكاسة خطيرة فتزداد الأمية ويقل عدد المقيدى فى المدارس ، وتظهر من جديد أمراض مثل داء الصدف والحصبة والجدرى والتى كانت قد اختفت فى الستينات والسبعينات . وإذا كان هناك برنامج للدعم الزراعى المكثف فى الولايات المتحدة وسياسة زراعية مشتركة تتكلف بلايين الدولارات فى العام ، فإن البنك والصندوق يكونان يتعاملان بسياستين (بوجهين) عندما يطالبان بالغاء مثل هذا الدعم فى الدول الأفريقية ، والقول بأن الدول الغربية تتحمل الدعم وتقدر عليه أما الدول الأفريقية فلا تستطيع انما هو خدعة ؛ لأن الولايات المتحدة ذاتها مدينة بشكل كبير ، وعلى كل دولة أن تمارس حقوقها السيادية لتخصيص مواردها لأولوياتها القومية (بمعنى حصصة من الموارد لكل أولوية) .

وقد كانت الاجراءات الدقيقة الصارمة للمواءمة مثل « غطاء الائتمان » الذى يصل الى ٨٪ أو عجز الميزانية بمقدار ٣٧٪ موضع مناقشة وتقنيد لبرامج المواءمة الهيكلية . فالمعلومات الأساسية لهذا النوع من تحديد الأهداف بطريقة « البارامتر » ليست متاحة فى أفريقيا . وحتى اذا أتاحت ، فإن الواقع يقول ان وجود نطاق من الاجراءات الخاصة

بالسياسة يكون أكثر سهولة ومرونة من أى هدف محدد يكون أساسه التجريبي موضع شك وريبة . فلماذا يكون عجز الميزانية ٣٧٪ ولا يكون ٣٩٪ أو ٣٪ أو فمن الصعب - من الناحية الادارية - أن تتحقق هذه الأهداف الدقيقة جدا دون أن يحدث فيها أى خطأ فى التسديد نحو الهدف ، ومن ثم يكون مآلها الفشل فى برامج المواءمة .

كذلك فان فرض سياسات المواءمة على أساس دولة . دولة يتناقض مع التزام البنك الذى يردده دائما ، بتكامل أفريقيا ووحدةها (البنك الدولى - دراسة للمنظور طويل الأمد ١٩٨٩) . وعلى حين تشكل هذه المعاملة - ذات العناصر المتنافرة - مصدر القوة الهائلة للصندوق والبنك على الدول المدينة ، وتعتبر عن أيديولوجية البنك والصندوق الفردية ، فانها لا تتوافق مع الدول الأفريقية . فهذه الأيديولوجية تضعف تناغم السياسات والبرامج المطلوبة من أجل تدعيم التعساون الاقليمى وشبه الاقليمى . ولتعاليم السوق فى برامج المواءمة الهيكلية الجامدة تأثير مماثل فى اضعاف التخطيط الاقليمى وشبه الاقليمى لعملية الانتعاش والتحول الجماعى « بتوليفة » عملية من التخطيط والتسعير عند تخصيص الموارد .

وقد اتضح أن برامج المواءمة الجامدة تؤدي الى القضاء على التصنيع فى أفريقيا بتركيز هذه البرامج على « الجرى وراء » الميزات النسبية للدول الأفريقية فى المنتجات الأولية ، والدعوة لتشجيع التصدير بشكل عام ، وتحرير الاستيراد لأصحاب المصانع الأجنبية ، وقطاع غير رسمى للتصنيع ، وخفض قيمة العملة بشكل كبير مما يفرض اغلاق الصناعات التى تعتمد على الاستيراد ، وخصخصة المشروعات العامة التى تشجع الصناعات الوسيطة والثقيلة . ولذلك لا يمكن أن نتصور أن تنساق الدول الأفريقية الى برامج الصندوق والبنك لتعتمد على القطاع غير الرسمى من أجل التصنيع لديها وشئ مفضل أيضا ذلك الاختفاء بالقطاع غير الرسمى « المفقوع » الذى أوجدته برامج المواءمة نتيجة للتخفيض الهائل فى الاتفاق والاضعاف المنتظم لنشاطات القطاع الرسمى .

وقد أدى تحرير الاستيراد الى تسهيل اغراق السوق الأفريقية بالصناعات الأجنبية دون المستوى ، واحباط الأعمال التى تتعلق بالصناعات المحلية الوليدة . أما التخفيض المتكرر المفروض فى العملة - فى ظل هذه البرامج - فقد جعل تكاليف المواد الخام التى تستورد من أجل المنتجات الوسيطة وقطع الغيار للصناعات المحلية فوق الطاقة ، الأمر الذى دفع الى اغلاق المصانع ، واضعاف القدرة بشكل خطير على استغلال الطاقات بنسبة تصل الى ما يقرب من ثلاثين فى المائة فى المتوسط فى أفريقيا

كلها . كذلك هاجم البنك والصندوق الصناعات الوليدة التي تشرف عليها الدولة في مجال الاسمنت والحديد والصلب ، وتجميع المركبات والاسمدة ، على أنها مجالات غير كفء لانتاج السلع التي يمكن أن تستورد بأسعار أرخص - (كما لو أن هذه الصناعات لم تدعم بنفس الأساليب في الدول المتقدمة) . وبهذه الوسائل تعمل برامج المواءمة الجامدة ، وبشكل منظم ، على تقويض برامج التصنيع في الدول الأفريقية ، متسترة وراء مبرر واه وهو « الكفاية الثابتة المستقرة » ، وهذا لا يتناسب مع التحول الهيكلي طويل الأمد . وهنا نحب أن نقول ان بريطانيا مثلاً لو اعتمدت على مبدأ « الكفاية المستقرة الثابتة » ما كانت لتمتلك صناعات النسيج الكبيرة ، لأنها لا تنتج القطن ، وما كانت الدول الصناعية لتنتج منتجات المطاط ، وزيت الخضروات ، واليورانيوم والنحاس ، ومنتجات مماثلة أخرى ليس لهذه الدول فيها أية ميزة نسبية واضحة .

أثر المواءمة الجامدة

كانت المناقشة حول أثر برامج الاستقرار وبرامج المواءمة التي وضعها البنك والصندوق هي أكثر المجالات المعلن عنها في الجدل الذي دار حول المواءمة . وذلك بسبب الخلاف الذي عرف على نطاق واسع بين اثنتين من كبريات مؤسسات الأمم المتحدة حول هذا الموضوع ، وهما الصندوق والبنك من جهة ، واللجنة الاقتصادية لأفريقيا من جهة أخرى حول أثر المواءمة على النمو في أفريقيا في الثمانينات وقد جاء في تقرير مشترك مع برنامج الأمم المتحدة للتنمية تحت عنوان « المواءمة والنمو في أفريقيا في الثمانينات » (البنك الدولي ١٩٨٨) أن برامج المواءمة تضر نجاح في الدول الأفريقية . واعترضت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا على ذلك في ردّها تحت عنوان « إحصائيات وسياسات » (اللجنة الاقتصادية لأفريقيا ١٩٨٩) .

ويتضمن الجدل حول أثر برامج المواءمة في أفريقيا المصادر المهمة التالية حسب الترتيب المزمع :

برنامج الأولويات الأفريقية للإنتاج الاقتصادي للفترة من ١٩٨٦ إلى ١٩٩٠ ، والذي قدمته اللجنة الاقتصادية لأفريقيا ، وتبنته الأمم المتحدة تحت عنوان برنامج الأمم المتحدة للعمل للإنتاج الاقتصادي والتنمية في أفريقيا للفترة من ١٩٨٦ إلى ١٩٩٠

- ٢ - المؤتمرات التي عقدها في عام ١٩٨٧ لتقييم برامج المواءمة « المعهد الاسكندنافي للدراسات الأفريقية ، و « معهد البدائل الأفريقية » .
 - ٣ - تقرير اليونيسيف (صندوق رعاية الطفولة التابع للأمم المتحدة) عام ١٩٨٧ تحت عنوان « المواءمة بوجهها الانساني » .
 - ٤ - تقرير البنك الدولي وبرنامج التنمية للأمم المتحدة لعام ١٩٨٩ بعنوان « المواءمة والنمو في أفريقيا في الثمانينات وما قدمته للمواءمة - عشر سنوات من التجربة » .
 - ٥ - رفض اللجنة الاقتصادية لأفريقيا لهذا التقرير ، وتقريرها الخاص في هذا الشأن عام ١٩٨٩ .
 - ٦ - تقييم الجمعية العامة للأمم المتحدة نصف المرحلي لعام ١٩٨٨ لبرنامج الأمم المتحدة للعمل للانتعاش الاقتصادي والتنمية في أفريقيا .
 - ٧ - إطار البديل الأفريقي لبرامج المواءمة الهيكلية من أجل الانتعاش الاجتماعي الاقتصادي والتحول « في يولية ١٩٨٩ » .
 - ٨ - « دراسة المنظور طويل الأمد » للبنك الدولي عام ١٩٨٩ .
 - ٩ - تقييم المؤتمر الذي عقده حول هذه البرامج عام ١٩٩٠ في طرابلس (ليبيا) المركز الاقليمي الأفريقي للبحوث التطبيقية والتدريب في التنمية الاجتماعية .
 - ١٠ - الدراسة التي قام بها المعهد الدولي لبحوث اقتصاديات التنمية تحت عنوان « منوعات تجربة الاستقرار » : (أوكسفورد ١٩٨٨) .
 - ١١ - تقرير للبنك الدولي عام ١٩٩٠ عن التنمية في العالم تحت عنوان « الفقر » وتقرير التنمية البشرية عام ١٩٩٠ (برنامج الأمم المتحدة للتنمية القومية) « ونشرة العمال » التي تصدرها منظمة العمل الدولية .
- ويمكن أن نقسم هذه العينات من التقييم لأثر برامج المواءمة إلى المجموعات الأربع التالية .

جدول ٤ - تصنيف تقييم آثار برامج المواءمة الهيكلية

مؤيد للبرنامج	معارض أو ناقد للبرنامج	الآثر الاجتماعي السياسي للبرنامج	بدائل البرنامج
٨ ، ٤	١ - ٢ - ٣ - ٤ - ٥ - ٦	٢ - ٣ - ٩ - ١٠	<p>برامج الأولويات الأفريقية للتنعاش الاقتصادي - برنامج الأمم المتحدة للعمل من أجل الانتعاش الاقتصادي والتنمية في أفريقيا - معهد البدائل الأفريقية اليونسيف - إطار البدائل الأفريقي لبرامج المواءمة الهيكلية للتنعاش الاقتصادي الاجتماعي والتحول .</p>
	١ - ٢ - ٣ - ٤ - ٥ - ٦ - ٧ - ٨ - ٩ - ١٠ - ١١	(المعهد الاستثنائي للدراسات الأفريقية معهد البدائل الأفريقية - اليونسيف المركز الاقليمي الافريقي للتنمية الاجتماعية التطبيقية - الفقر	<p>دراسة المنظور طويل الامد .</p>

ملحوظة : الأرقام تشير إلى قائمة التقييم الموضحة آنفا من (١) إلى (١١) .

وهكذا فإن الدراسات التي قام بها البنك الدولي ، وبرنامج الأمم المتحدة للتنمية (المواءمة والنمو) ودراسة المنظور طويل الأمد للبنك عام ١٩٨٩ ، هي التي تدعو الى « جيل جديد » من برامج المواءمة الهيكلية ، والتي أقرت بوضوح الآثار المترتبة على هذه البرامج وصدقت عليها . وبالطبع فإن صندوق النقد الدولي يؤيد هذه البرامج مع المؤيدين الكبار للصندوق والبنك . وهذا هو السبب في أن معاهدة لومي الرابعة (١) تأسست على هذه البرامج الجامدة . وقد انتهى برنامج الأمم المتحدة للتنمية (المواءمة والنمو) بعد تقييم هذه البرامج الى أن هذه البرامج ناجحة في الدول القوية التي تعمل بها كما هو واضح في جدول (٤ - ٢) .

بالمثل ، فإن دراسة المنظور طويل الأمد التي قام بها البنك توافق على الآثار الكبيرة لبرامج حتى الآن ، بل وتعد بجيل جديد لبرامج المواءمة الهيكلية ، وادخال برامج طويلة الأمد لاستئناف النمو الاقتصادي في الدول الأفريقية - ولكن الدراسة تثير بعض الشكوك حول فعالية هذه البرامج في معالجة المشاكل الهيكلية للمنطقة . كما تشير الى « اجماع ناشئ » بين الأطراف بالنسبة للجدل حول المواءمة - وبالأخص في بعض الاتفاق بينها (المواءمة) وبين اللجنة الاقتصادية لأفريقيا حول بعض الأمور مثل ضرورة تزامن المواءمة مع النمو والحاجة الى برامج مواءمة متوسطة الأمد ، وأولوية تنمية الموارد البشرية سعيا لتنمية يكون الشعب قوامها الأساسي وضرورة المرونة المتزايدة في وضع برامج المواءمة . ومن سوء الحظ أن البنك في دراسته للمنظور طويل الأمد لم يحدد متى ستترجم مجالات الاجماع هذه الى سياسات عملية على هذه الأسس .

(١) معاهدة لومي الرابعة هي الاتفاق الرابع في لومي حول (التجارة والديون والمواءمة بين دول المجموعة الأوروبية وبين دول إفريقيا والكاريبي والباسفيك) .

(بالنسبة المتوية)

جدول (٤ - ٢) نمو الانتاج المحلي الكلي في أفريقيا ١٩٨٠ - ١٩٨٧

مجموعات الدول	١٩٨٠-١٩٨١	١٩٨١-١٩٨٢	١٩٨٢-١٩٨٣	١٩٨٣-١٩٨٤	١٩٨٤-١٩٨٥	١٩٨٥-١٩٨٦	١٩٨٦-١٩٨٧	١٩٨٧-١٩٨٨	المتوسط
مواطنة قوية	٣٠١ -	٣٣	٣٨٥ -	٤٣١ -	٦٣٣	٢٨٢	١٩٧ -	١٩٧ -	٥٣ -
مواطنة ضعيفة	٤٤٤	٣٤٦	٦٦	١٢٩ -	١٣	٤٠١	١٨٨	١٨٨	٢ -
لا مواطنة	٣٩٢	٣٣٥	٣٥٣	٣٦٨	٦٤٠	٣٦٢	٣٥١ -	٣٥١ -	٣٥٠
افريقيا جنوب الصحراء	١٠٥ -	١٠١	٣٣٧ -	٢٩٤ -	٤٤٥	٣٠٩	١٤٨ -	١٤٨ -	٢٤
شمال افريقيا	٣٣٧ -	٣١٢	٣٦٣	٣٧٨	١٩٠	١٩	١٢٩	١٢٩	١٧٣
افريقيا « بعامة »	١٥٢ -	١٨١	٠٦ -	٦٦ -	٣٩٨	١٩٢	٣٨ -	٣٨ -	٧٣

المصادر : ● ملفات المعلومات لدى البنك الدولي

● اللجنة الاقتصادية لأفريقيا (احصائيات وسياسات)

ملاحظات : (١) هذه النسب حسب أسعار الدولار والسوق في عام ١٩٨٠ .
(٢) متوسط معدلات النمو السنوي متوسطات حسابية (أولية)

أما بقية عينات التقييم لبرامج المواءمة الهيكلية فهي اما تتعارض بوضوح مع برامج المواءمة المتطورة أو تنتقدها بشدة . وهناك أربعة من هذه التقسيمات الناقدة تركز على الأثر السياسى والاجتماعى لبرامج المواءمة الهيكلية على حين تقدم خمسة تقييمات سياسات بديلة لهذه البرامج كما هو واضح فى جدول (٤ - ١) . والتقييمات التى تتعلق بالأثر السياسى والاجتماعى هى تلك التى تقدم بها المعهد الاسكندنافى للدراسات الأفريقية ومعهد البدائل الأفريقية وصندوق رعاية الطفولة التابع للأمم المتحدة (اليونيسيف) والمركز الاقليمى للبحوث التطبيقية والتدريب فى التنمية الاجتماعية والتقرير الذى صدر عن البنك الدولى عام ١٩٩٠ عن « الفقر » . أما التقييمات التى تعرض برامج بديلة من أجل الانتعاش الاقتصادى مع التغيير فهى تلك التى جاءت فى برنامج الأولويات الأفريقية للانتعاش الاقتصادى وبرنامج الأمم المتحدة للعمل للانتعاش الاقتصادى والتنمية فى أفريقيا ومؤتمرات المعهد الاسكندنافى للدراسات الأفريقية ومعهد البدائل الأفريقية واليونيسيف واطار البديل الأفريقى لبرامج المواءمة الهيكلية ودراسة البنك الدولى للمنظور طويل الأمد وبرنامج التنمية التابع للأمم المتحدة .

وعلى كل حال فإن عينات تقييم برامج المواءمة الهيكلية التى ترفض هذه البرامج أو التى تنتقدها بشدة تؤكد نتيجتين مشتركتين أولاهما أن برامج الاستقرار وبرامج المواءمة الجامدة كانت فشلا ذريعا مع القليل من قصص النجاح - حتى بالنسبة لمعدلات الأداء مثل معدل النمو والتضخم ، وميزان المدفوعات ، وتمويل العجز والصنادرات وثانيتهما أن الأعباء البشرية ، أو الآثار الاجتماعية لهذه البرامج التى وضعها البنك والصندوق تثير الخوف والذعر وخصوصا لدى الجماعات المستضعفة فى المجتمع مثل المرأة ، والأطفال ، والفقراء فى الريف والحضر ، والمسنين ، كما أن آثارها السياسية كانت سلبية . وقد انعكس هذا فى نتائج كل من هذه التقييمات - فيما يتعلق بالمؤسسات الرئيسية التى خرجت بالتقييمات السلبية وأغنى بها المعهد الاسكندنافى للدراسات الأفريقية ، ومعهد البدائل الأفريقية واللجنة الاقتصادية لأفريقيا ، واليونيسيف ، والجمعية العامة للأمم المتحدة ، ومنظمة العمل الدولية وبرنامج الأمم المتحدة للتنمية والبنك الدولى نفسه وقد انتهى المؤتمر الذى عقده المعهد الاسكندنافى للدراسات الأفريقية عام ١٩٨٧ ، والذى اجتذب مشاركين من عدد من الدول الأفريقية وأمريكا الشمالية وأوروبا ، الى أن برامج الاستقرار والمواءمة قصيرة الأمد جدا حتى انها لا يمكن أن تكون فعالة ومؤثرة ، وبالرغم من أنها تعمل على تحسين بعض التوازنات المالية ، وخصوصا العجز فى الميزانية ، فإن هذا يحدث على حساب الأداء الاقتصادى المنخفض والآثار الاجتماعية

الضارة • كذلك فان تقرير واجراءات مؤتمر معهد البدائل الأفريقية في أكتوبر عام ١٩٨٧ في لندن قد تضمن « دراسة حالات » للأثر الاقتصادي والاجتماعي والسياسي المريع لبرامج الصندوق والبنك في تسع عشرة دولة أفريقية •

وللجنة الاقتصادية لأفريقيا ، والتابعة للأمم المتحدة ثلاثة تقارير عن الآثار السلبية لبرامج الصندوق والبنك • ولكن البنك والصندوق ، لأسباب لا يمكن تفسيرها ، يعطيان انطبعا خاطئا بأن اللجنة الاقتصادية لأفريقيا هي التي تعارض برامجهما الفاشلة للمواءمة • ففي برنامج الأولويات الأفريقية للانتعاش الاقتصادي الذي تبنته الأمم المتحدة تحت اسم برنامج الأمم المتحدة للعمل للانتعاش الاقتصادي والتنمية في أفريقيا (وهو نسخة مشوهة من برنامج الأولويات الأفريقية للانتعاش الاقتصادي ، والذي يقول عنه البعض انه يشبه تقرير بيرج Berg المشين للبنك الدولي عام ١٩٨١) ، أثارت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا المخاوف والذعر من التدهور السريع للأزمة الأفريقية التي تعكس فشل برامج الصندوق والبنك للمواءمة • وبعد ذلك عرضت اللجنة سياسات بديلة في برنامج تعاوني بين أفريقيا والمجتمع الدولي • وبعد ذلك وفي عام ١٩٨٨ أصدرت رفضها الشهير لتقرير البنك الدولي وبرنامج الأمم المتحدة للتنمية ، والذي يزعم أن المواءمة تولد النمو • وقدمت الجدول التالي (٤ - ٣) ليظهر أن هذا الزعم يقوم على تلاعب غير مقبول في الاحصائيات وأن الموقف الحقيقي يوضح أن معدلات النمو تنهار في معظم الدول الأفريقية •

جدول (٤ - ٣) موجز لمقاييس (مؤشرات) الأداء الاقتصادي

المقياس (المؤشر)	الفترة	مع برامج اصلاح قوية	مع برامج اصلاح ضعيفة أو لا برامج على الاطلاق للاصلاح	مع برامج اصلاح قوية	مع برامج اصلاح ضعيفة أو لا برامج على الاطلاق للاصلاح	مع برامج اصلاح	مع برامج اصلاح ضعيفة أو لا برامج على الاطلاق للاصلاح
١ - نمو الانتاج المحلي الكلي (على أساس أسعار ١٩٨٠)	٨٤-١٩٨٠ ٨٧-١٩٨٥	٤٨ ٢٨	١٥ ٢٧	١٢ ٣٨	١٥ ٢٧	١٥ ٣٨	١٥ ٣٨
٢ - الانتاج الزراعي	٨٤-١٩٨٠ ٨٧-١٩٨٥	١٣- ٤٣	٢١ ٢٦	١٣ ٢٦	٢١ ٢٦	١٣ ٢٦	١٣ ٢٦
٣ - نمو حجم الصادرات	٨٤-١٩٨٠ ٨٧-١٩٨٥	(١١-) ٤٣	٢١ ٢٦	(١١-) ٤٣	٢١ ٢٦	(١١-) ٤٣	(١١-) ٤٣
٤ - نمو حجم الواردات	١٩٨٧-١٩٨٥	١٣ (٧٧-)	٢١ (٢-)	١٣ (٧٧-)	٢١ (٢-)	١٣ (٧٧-)	٢١ (٢-)
٥ - نمو الاستثمارات المحلية الحقيقية	٨٤-١٩٨٠ ٨٧-١٩٨٥	٨١- ٩	٨١ ٩	٨١ ٩	٨١ ٩	٨١ ٩	٨١ ٩
٦ - مجموع المدفوعات المحلية (بالنسبة المئوية للانتاج المحلي الكلي)	٨٤-١٩٨٢ ٨٧-١٩٨٦	٩٩ ١٠٧	٢٣ ٢	٩٩ ١٠٧	٢٣ ٢	٩٩ ١٠٧	٢٣ ٢
٧ - نمو استهلاك الفرد (الحقيقي)	٨٤-١٩٨٠ ٨٧(١٩٨٥	٢٣- ٤	٢١ ٥	٢٣ ٥	٢١ ٥	٢٣ ٥	٢١ ٥

ملاحظة : كل المتوسطات غير مؤكدة باستثناء ما أشرنا اليه والارقام التي بين قوسين متوسطات مؤكدة لمعدلات النمو في البلد المين على أساس الاحجام الكلية للنمو في البلاد كلها .

المصادر : البنك الدولي ، المراجعة والنمو في أفريقيا ، الثمانينات .

يضاف الى ذلك ان جدول (٤ - ٤) يوضح جوانب الفشل العامة
وفي القطاعات عبر افريقيا نتيجة لهذه البرامج - حيث هبطت مستويات
دخل الفرد واستهلاكه بنسبة ٢٦٪ سنويا من عام ١٩٨٠ حتى عام ١٩٨٨
وانهارت العمالة الكلية بنسبة ١٦٪ .

الجدول (٤ - ٤) - انهيار معدلات النمو في المؤشرات الاقتصادية
لأفريقيا ١٩٧٨ - ١٩٨٨ (بالنسب المئوية)

المقاييس (المؤشرات)	١٩٧٨	١٩٨٨
١ - الانتاج المحلي الكلي للفرد (بالدولار)	٨٥٤	٥٦٥
٢ - نمو الانتاج المحلي الكلي للفرد	٣٠٣	٨٨
٣ - حصة الاستثمارات في الانتاج المحلي الكلي	٢٥٢	١٥٨
٤ - المعدل السنوي للتضخم	١٥١ (١٩٨٠)	٢١٣
٥ - معدل النمو السنوي في الزراعة	١٥	٢٣
٦ - معدل النمو السنوي في الصناعة	٧٥	٤٩
٧ - معدل النمو السنوي في التعدين	٧٢	٤٧
٨ - معدل النمو السنوي في المصادرات	١١٢	٣٨
٩ - معدل النمو السنوي في الواردات	٩٩	٣
١٠ - الحساب الجاري او العجز في التجارة الخارجية (بالبلليون دولار)	٣٩	٢٠٣
١١ - مجموع الديون الخارجية (بالبلليون دولار)	٤٨٣	٢٣٠

المصدر : « أ . اديجي » ١٩٩٠

- البديل الأفريقي (اللجنة الاقتصادية لأفريقيا - أديس أبابا) .
ونتيجة لذلك خرجت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا في عام ١٩٨٩
بالبديل الأفريقي لبرامج المواءمة الهيكلية ، والتي أوجزت الآثار السياسية
والاجتماعية والاقتصادية السلبية لهذه البرامج ، وكذلك عيوبها النظرية
قبل أن تقدم برنامجا بديلا لاحداث المواءمة مع التحول في وقت واحد
(اللجنة الاقتصادية لأفريقيا عام ١٩٨٩) .

وبينما الجدل حول المواءمة فى أوج شدته واشتعاله فى عام ١٩٧٨ ، « أطلقت » منظمة « اليونيسيف » برنامجا. تحت مسمى « المواءمة بوجه انسانى » . وذكرت بقوة أن برامج الصندوق والبنك للمواءمة تفرض صعوبات شديدة ومعاناة قاسية على الجماعات المستضعفة فى المجتمع ، وطالبت بسياسة أكثر انسانية لاحداث الانتعاش . وكان هذا التقرير أساسا لبرنامج « البعد الاجتماعى للمواءمة » الذى خرج به البنك الدولى والذى جرت تجربته فى أول الأمر فى غانا بعنوان « برنامج العمل من أجل تخفيف العبء الاجتماعى للمواءمة » - ولكن ثمة مشكلة فى برنامج اليونيسيف « المواءمة بوجه انسانى » وهى أن البرنامج صممت تماما وبشكل يثير الانزعاج عما سيكون عليه مصير هذه البرامج المستمرة والتي تولد الأعباء الاجتماعية المروعة . وطالما أن هذه البرامج تعمل وتستمر ، فإن المعاناة البشرية سوف تستمر وتتفاقم .

وبالمثل فإن التقرير نصف المرحلى للجمعية العامة للأمم المتحدة عن برنامج الأمم المتحدة للعمل للانتعاش الاقتصادى والتنمية فى أفريقيا ، قد كشف عن احصائيات تقشعر لها الأبدان عن الآثار الاقتصادية والاجتماعية السلبية لبرامج المواءمة الهيكلية الجامدة . وتتضمن هذه الاحصائيات وفاة مايزيد على الألف نسمة فى أفريقيا يوميا ، والمجاعات وسوء التغذية ، وهو ما أدى الى أن تظهر من جديد أمراض عديدة كانت قد انتهت ، ثم زيادة نسبة الوفيات ، وهبوط نسب القيد للتعليم والانهيار العام المستمر فى اقتصاديات أفريقيا . كما كشف هذا التقرير عن أن المجتمع الدولى قد فعل القليل بالنسبة للمبلغ الذى تقرر أن يسهم به فى انتعاش أفريقيا وهو ٤٢ بليون دولار ، والذى اقترحه برنامج الأمم المتحدة للعمل للانتعاش الاقتصادى والتنمية فى أفريقيا .

وكان لمنظمة العمل الدولية كلمة فى هذا المقام اذ ألحقت هذه التقييمات لبرامج المواءمة الهيكلية بدراسات تجريبية « فى العمق » عبر أفريقيا . نشرت بالتفصيل فى « نشرة العمال » التى تصدرها (منظمة العمل الدولية سنوات عديدة) وتؤكد هذه الدراسات أن الأجور الحقيقية والدخول قد هبطت بنحو خمسين فى المائة منذ عام ١٩٨٠ وأن البطالة على كل المستويات قد ارتفعت بشكل كبير وأن مستويات المعيشة تنهار بشكل سريع (منظمة العمل الدولية ١٩٨٩) . وكل هذه نتائج جماعية لخفض الانفاق الكبير ، وتعطيل اللوائح ، والضغط الشديد فى الميزانية والاثمان وأسعار الفائدة المتصاعدة ، وخفض قيمة العملة ، وتكاليف الاستيراد التى تتزايد بشكل حاد ، وخصخصة المرافق العامة وما تسفر عنه من فقد الوظائف وضياعها .

وانبري الصندوق والبنك ومؤيدوهما للدفاع ، فيصرون على أن برامج المواءمة ضرورة ، مهما كانت مؤلمة . ويزعمون أن هذه البرامج تضي بنجاح في رفع الصادرات ، وتخفيض العجز في الميزانية والتضخم والعجز في ميزان المدفوعات . وتؤدي الى تسعير أفضل وتخصيص أكثر كفاءة للموارد . بل انهم يقولون ان المواءمة تسفر عن نمو اقتصادي وقصص نجاح في غانا وموريتانيا و « كوت ديفوار » - قبل أن ينهار هذا النجاح الأخير (في كوت ديفوار) وخصوصا عندما ضاعفت الدولة من صادرات الكاكاو ، وهبطت عائدات التصدير لديها بنسبة خمسين في المائة في عام ١٩٨٨ - ٨٩ . وقد ذكر البنك الدولي في تقريره عام ١٩٩١ عن التنمية في العالم أن هذه البرامج زادت من النمو في نيجيريا وغانا وتوجو وكينيا وتونس ولكن كان هناك تدهور في الكاميرون وليبيريا والسودان وزائير .

وتقول مؤسسات « بريتون وودز » (الصندوق والبنك) أيضا ان فشل برامج المواءمة يرجع أساسا الى ضعف تنفيذها في الدول التي تطبق فيها . وتقول كذلك ان المنهج السليم لتقييم البرامج يجب ألا يكون هو الأسلوب « الاستاتيكي » المقارن العادي في تقييم الوضع قبل وبعد العمل بالبرامج . وتضيف هذه المؤسسات انه من الأفضل أن تعقد المقارنة بين الوضع بعد البرامج وبين ما كان يمكن ان يحدث بدون البرامج . ولكن هذا منهج لا يمكن الأخذ به لأنه يؤدي الى التفكير المبتازيقي ويهدم المنهج الموحد في النظرية الاقتصادية وهو مقارنة الثوابت . فلا يستطيع أحد - حتى البنك والصندوق - ان يقول ماذا سيكون عليه الوضع في حالة عدم وجود برنامج بعينه ، وذلك بسبب العديد من العوامل الطارئة أو العارضة المحتملة . فبدون هذه البرامج في الدول الأفريقية ، فان بعض العوامل مثل عدم وجود قحط ، وتجارة طيبة للسلع أو ديون خارجية أفضل ، كان يمكن ان تحسن بشكل كبير من الأداء ومن الوضع الاجتماعي الاقتصادي لهذه الدول ولكن ربما يكون أقوى دليل يهدم كل حجج البنك والصندوق في دفاعهما عن برامج المواءمة ، والنجاح المزعوم لها ، هو ما نشره البنك الدولي نفسه وبرنامج الأمم المتحدة للتنمية عام ١٩٩٠ تحت عنوان « الفقر » وتقرير التنمية البشرية « على التوالي . فبعد استعراض الأداء المخيب للآمال للاقتصاد الأفريقي منذ الثمانينات انتهى تقرير البنك الدولي عن « الفقر » الى ان أفريقيا سوف تكون المنطقة الوحيدة في العالم التي سيظل دخل الفرد فيها يهبط حتى القرن الواحد والعشرين . (البنك الدولي ١٩٩٠) واذا كانت برامج البنك والصندوق تسير بنجاح كما هو الزعم ، فان هذا السيناريو الكابوس المخيف لم يكن ليحدث . وثمة احصائيات أخرى مزعجة في هذه الدراسة ستوجز بعد قليل .

ويصل تقرير برنامج الأمم المتحدة للتنمية عن « التنمية البشرية » الى نتائج مماثلة اذ يقول : « عملت الأزمة الاقتصادية فى الثمانينات فى كثير من الدول على تعطيل - أو احداث ردة - فى التقدم السابق فى التنمية البشرية فقد هبطت اقتصاديات معظم الدول المتنامية فى الثمانينات باستثناء آسيا - اذ تعاني هذه الدول انهيارا اقتصاديا مستمرا تقريبا ، ورغم جهود الموازنة القوية فإن هذه الدول مازالت تواجه اختلالات قاسية فى نهاية الثمانينات . وفى أفريقيا انهار دخل الفرد لأكثر من ٢٥٪ بالنسبة للمنطقة ككل (وثلاثين فى المائة لو أدخلنا فى الحساب التدهور فى شروط التجارة) . وقد نما الإنتاج المحلى الكلى فيما بين ١٩٨٥ - ٨٧ بشكل أسرع مما كان عليه فى الفترة من عام ١٩٨٠ الى ١٩٨٤ ، ولكن هذا النمو كان لا يزال أبطأ من النمو فى السكان ، وهبطت الدخول بالنسبة للفرد بنفس النسبة فى الدول التى تتعامل مع برامج قوية للإصلاح ، كما فى الدول التى تأخذ ببرامج ضعيفة للإصلاح أو ليس لديها أية برامج بالمرة . وانخفض الاستثمار لأكثر من ٩٪ فى السنة ، واستهلاك الفرد بنسبة ١٪ الى ٢٪ فى العام . أن الفقر يزداد بأقصى سرعة اذ ازداد عدد الفقراء المدقعين بنحو الثلثين فيما بين ١٩٧٠ و ١٩٨٥ » .

الآثار السياسية لبرامج الموازنة

ثمة أثر مهم لبرامج الاستقرار والموازنة الهيكلية أغفلته معظم التقييمات التى ذكرناها سابقا والتى تتعلق بآثار الاقتصادية والاجتماعية، الا وهو الأثر السياسى : وهو أثر ذو مغزى كبير فى منطقة تتحدد فيها السياسة على أنها عامل كبير فى التخلف الملح وفى الأزمات . والقضيتان الرئيسيتان هنا هما أثر هذه البرامج على عملية الديمقراطية الناهضة أو الوليدة فى المنطقة وعلى السيادة القومية الهشة لهذه الدول .

أما الآثار على التجارب الديمقراطية فتتركز على المفاوضات حول هذه البرامج ، واجراءات تنفيذها ومعالجة الخلافات فى شأنها ، وآليات الاستجابة . ومن المزعج أن المفاوضات حول هذه البرامج نادرا ما تعرض للمناقشة والجدل على المستوى القومى العريض . بل انها تجرى بشكل سرى أو خفى بين مسئولين من الصندوق والبنك من جهة ، وبين مجموعة

قليلة من كبار التنفيذيين / رئيس الجمهورية - ووزراء المالية والتخطيط والتجارة ومجموعة مختارة من كبار البيروقراطيين) في الدول التي تستهدفها هذه البرامج من جهة أخرى . وقد حدث في بعض الدول أن تمت مناقشة سياسات اصلاحية كبيرة مثل تخفيض العملة وتحسين الاستيراد والغاء اللوائح والنظم ، وارتفاع أسعار الفائدة وخفض الانفاق العام والخصخصة مع حفنة من كبار المسؤولين . والحق أنه كلما كانت اجراءات السياسة أو برامج المواءمة غير موائمة أو غير مستحبة ، ازدادت سرية المفاوضات ، هذا رغم أنها سياسات وبرامج ذات آثار بعيدة المدى على جموع السكان ، ومن ثم يجب أن تناقش على نطاق واسع في مجالس الأمة ووسائل الاعلام والمنابر الأخرى .

وربما يكون التنفيذ البيروقراطي لهذه البرامج التي وضعها الصندوق والبنك أسوأ من عملية التفاوض . فبعيدا عن العمليات السياسية مع التعبئة الجماهيرية والمشاركة الشعبية للقوى الاجتماعية العريضة ، فإن التنفيذ الذي تقوم به الصفوة والقلّة التي في القمة لهذه البرامج لابد وأن يبوء بالفشل . وهكذا تكون المفاوضات التي تجري سرا ، والتنفيذ الذي يقوم به البيروقراطيون لهذه البرامج ، مدعاة لأن تصبح غير مرغوب فيها بدرجة كبيرة . ومن هنا تبرز الحاجة الى نظم استبدادية أو انقلابات من جانب الفاشيين الجدد ، حتى يمكن تبني هذه البرامج وتنفيذها . فبرامج الاستقرار والمواءمة تشجع الاضعاف العنيف للديمقراطية كما تشجع الطابع العسكري للسياسات عبر أفريقيا . ولم يحدث أن نجح أي من هذه البرامج في أي اختيار يقوم على العملية الانتخابية الحرة الصريحة .

لهذه الأسباب تعمل برامج الصندوق والبنك على أن تضعف المساءلة والمحاسبة السياسية والمالية في الدول الأفريقية . فطالما لا توجد مشاركة ديمقراطية في المفاوضات حول هذه البرامج وتنفيذها ، فالمتوقع ألا تكون هناك مساءلة أو محاسبة . وهذا يضاعف من حدة مشكلة اقتصاد الديمقراطية والمساءلة في الدول الأفريقية في اتجاهين : أولهما أن الحكومات القومية والمسؤولين يجدون الشجاعة لأن يلقوا بالمسئولية عن هذه البرامج على عاتق صندوق النقد الدولي والبنك الدولي . وهذا أمر خادع لأن المسؤولين في هذه المؤسسات موجودون كمشرفين ومراقبين في منشآت حساسة مثل البنوك المركزية ووزارات المالية والتخطيط والتجارة الخارجية والصناعة . ومع ذلك فعندما توافق الحكومات الوطنية - في مثل هذه الظروف - على مطلب شعبي بتعديل بعض هذه البرامج أو استبدالها ، فإنها تخضع لهيمنة ساداتها في واشنطن . وحينما تعرض بعض الحكومات الأفريقية وبسذاجة هذه البرامج التعسفية على أنها برامجها الوطنية ، فإنها تعترض على المساءلة المالية والسياسية عنها بأن تلجأ الى شعار حتمية هذه البرامج الفاشلة .

المساءلة وانكارها في الدول التي تأخذ ببرامج المواءمة • وتتضمن الأساليب القمعية الفاشستية التدخل العسكري العنيف لكسر الجمود في عمليات المواءمة ، والقتل الوحشي من جانب البوليس (أو الجيش في بعض البلاد) في أثناء « اضطرابات صندوق النقد الدولي » كما حدث في نيجيريا وزامبيا والمغرب والكويت ديفوار الخ • وسجن معارضي اجراءات التقشف القاسية • وهذه الأعمال الوحشية التي تقوم بها الدولة لاحتواء هذه الاضطرابات المتعلقة ببرامج المواءمة تعزز وتدعم أعمال العنف غير المنظمة للاضطرابات المعادية لهذه البرامج • وفي غمار هذا كله تصبح برامج البنك والصندوق مصدرا أساسيا آخر للصراع العنيف والاضطراب السياسي ضد الشرعية الواهية لدولة ما ، بعد الاستقلال في أفريقيا ويتسع نطاق الأزمة الاقتصادية في المنطقة بشكل خطير وتتحول الى اضطراب وتفكك اجتماعي سياسي •

أما ثاني الآثار السياسية الكبيرة لبرامج البنك والصندوق حول الاستقرار والمواءمة في أفريقيا ، فهو التقويض المنظم لسيادة وهيبة دولة ما بعد الاستعمار في أفريقيا • وثمة جوانب عديدة مفرعة لهذه الظاهرة : أولها العمل على التقليل من شأن الدولة الأمر الذي يتشابه سياسيا مع اصفاء الصفة غير الرسمية على الاقتصاد • فالدولة الأفريقية ، مثل مثيلتها في بقية العالم الثالث قد أصبحت مجرد « دولة مواءمة » - أي دولة تعمل على أن يتكيف الاقتصاد القومي والسكان ويتواءموا مع متطلبات السلب والنهب من جانب الدول الدائنة ، من أجل الوفاء بالديون الخارجية التي تراكمت بأساليب غير أخلاقية ، واغراق السوق بالمواد الغذائية المصنعة والمستوردة واخراج الشركات متعددة الجنسيات لأرباحها من البلاد ، ودخول رأس المال الأجنبي وسيطرته بلا عائق أو قيود •

والشكل الأجنبي لهذه البرامج وفرضها ملمح آخر • فقد أصبحت المواءمة مبررا مريحا سهلا لهجمة تعمل على الاضعاف المنظم والتهوين من شأن الدولة في أفريقيا وبقية دول العالم الثالث • فتحت مبرر أن الأعمال العامة قد فشلت ، وشعار البحث عن حل للأزمة المالية للدولة ، تعود برامج المواءمة القهقري ، وبشكل مسعور ، بالدولة وبالقطاع العام عبر أفريقيا • وبالرغم من أن هذا يتستر وراء مسمى برنامج « لرفع الكفاءة الاقتصادية ككل » ، فالواضح أنه عنصر مهم في مهمة عهد بها الى البنك والصندوق لاقامة وتدعيم نظام رأسمالي عالمي يتحرك فيه رأس المال الخاص والسلع في حرية تامة عبر الدول بلا قيود أو ضوابط من الحكومات الوطنية • فمؤسسات « بريتون وودز » لا تسمح لدول المواءمة أن تضع بنفسها برامجها الإصلاحية التي يمكن للصندوق والبنك بعد ذلك أن يساعداها ويتطورا بها • ولكن الذي يحدث هو ان البنك والصندوق يتخذان

موقفا « أبويا » سلطويا يقوم على أساس « لتأخذ ذلك كله أو تتركه كله » . بل انه عندما لا تكون بعض دول المواءمة في حاجة الى هذه البرامج ، فإن الصندوق والبنك يطلبان من هذه الدول أن تتبنى هذه البرامج ، وما أن تضم هذه الدول برامجها الوطنية للانتعاش الاقتصادي ، حتى تلقى بها مؤسسات « بريتون وودز » جانبا ، وتستبدل بها ما يسمى « بورقة اطار السياسة لهذه البرامج » . ومع ذلك فهذه المؤسسات تزعم في خبث أن دورها في عملية المواءمة هو مجرد مساندة هذه المبادرات الوطنية .

لقد أصبح البنك والصندوق - وبخطى سريعة المراقبين للاستعمار الجديد في دول المواءمة . وفي اطار هذا الدور السلطوي ، يضعان موظفيهما في المنشآت الحساسة في الدول الأفريقية لضمان الحصول على حصة مناسبة من النقد الأجنبي وفاء لخدمة الديون الخارجية بمعدلات لا تحتل تصل الى أكثر من ٤٠٪ (أربعين في المائة) من عائدات الصادرات السنوية ، ولكي تشرف على الميزانيات الوطنية ، وخصص البنوك من الائتمان وسياسة التعريفة . أما ميزانيات البلاد ، وخصص النقد الأجنبي ، والاقتراحات الخاصة بالانفاق ، ومراجعة معدلات التعريفة ولوائحها وقواعدها ، وأسعار النقد والفائدة ، فيجب أن يوافق عليها البنك والصندوق أيضا قبل أن يتم تنفيذها والعمل بها . وقد حدث في بعض الحالات أن اعترض البنك الدولي على الاجراءات المعدلة للتعريفة والتي اتخذتها الحكومة الوطنية - كما حدث في نيجيريا عام ١٩٨٨ - وذلك لأن البنك يفضل معدلات منخفضة وموحدة للتعريفة الأمر الذي يدفع الى اغراق السوق المحلية بالواردات ويتيح حماية ضئيلة لنشاطات الانتاج المحلي وخصوصا الصناعات الوليدة ونتاج الطعام .

أما على المستوى العالمي فإن الأثر السياسي لبرامج المواءمة قد جعل الدول الأفريقية وبقية دول العالم الثالث مطيعة وسهلة الانقياد بشكل مخزن كما جعلها هامشية بشكل متزايد . وأكبر دليل على ذلك هو الأولوية المتأخرة التي توفرت للمطالبة بنظام اقتصادي دولي جديد منذ أوائل الثمانينات . والحق أن البنك الدولي تعمد أن يقترح بديلا للنظام الاقتصادي الدولي الجديد للدول الأفريقية فقط وهو انشاء تآلف دولي من أجل أفريقيا (البنك الدولي - دراسة للمنظور طويل الأمد) . ولأن الدول المدينة ربطت نشاطاتها الدبلوماسية « بالاستجداء » من أجل « اغاثة » الديون الخارجية ومفاوضات برامج المواءمة الهيكلية فقد أصبحت سهلة الانقياد نسبيا في الساحة الدولية ، وهذا بالطبع لصالح الدول الدائنة ، كما يفسر كيف أن مفاوضات التسوية للنزاعات الاقليمية العنيفة في أفريقيا في بلاد مثل أنجولا وموزمبيق وليبيريا والسودان وأثيوبيا وجنوب أفريقيا كانت حقا مقصورة على العواصم الغربية وموسكو .

وبهذه الوسائل أصبح الأثر السياسى لبرامج الاستقرار والمواءمة يتمثل فى الاضعاف المنظم والتهميشى الكامل للدولة فى أفريقيا بالاهاانات المباشرة لسيادتها التقليدية وابطال المكاسب التى حققتها فى اتجاه الديمقراطية منذ استقلال « العلم » .

المواءمة أو الجدل للفكاك والتحلل منها :

ثمة جانب مهم آخر فى الجدل الذى دار حول المواءمة ألا وهو ما عرف « بالمواءمة أو التحلل منها » . وهنا نجد أن المواءمة فى الحقيقة هى « اعادة مواءمة » ، ذلك لأن أفريقيا وبقية دول العالم الثالث - وهى محيط العالم الرأسمالى - تتواءم باستمرار وتتكيف مع متطلبات الانتاج للمركز الرئيسى للرأسمالية العالمية . وهذه المواءمة تصبح قاسية ومؤلمة فى فترات الاضطرابات الاقتصادية (أزمات وكساد ركود) للتوسع الرأسمالى فى العالم . وفى فترات الازدهار تصبح هذه المواءمة أكثر يسرا إذ ترتفع أسعار الصادرات ، ويتاح رأس المال ، ويتسع نطاق العمالة الخ . ومن ثم تصبح المواءمة معتمدة فى التوازن الداخلى والنمو (وليس التنمية) على الامتيازات والامكانيات التى يقدمها النظام الرأسمالى العالمى . وفى هذه الحالة تعمل المواءمة مع الرأسمالية العالمية على ترسيخ التنمية المستقطبة غير المتوازنة ، هذا على الرغم من أن هذه المواءمة لا تتضمن صراحة الزفرض المطلق للنمو .

« ان النمو من خلال المواءمة هو فى الحقيقة تبرير ايديولوجى لنمو يتحقق لمصلحة قلة تفرض التنمية التى ترتبها ، حتى تجعل طبقتها مهيمنة على الدوام . وهذا النمو عن طريق المواءمة خاطئ ، بالمعنى الدقيق للنمو غير المتكافئ ، مما يؤدى الى التباين ويعمقه وكذلك التفاوت بين القطاعات والمجتمعات على حين يجعل المواقف الخارجية أكثر ضعفا ، الأمر الذى يبرز ويوضح مثالب المواءمة وعيوبها . ومن خلال النمو والمواءمة تؤدى القيود التى تفرض من الخارج الى اعادة تشكيل مجتمعات « المحيط » ولكن بصيغ جديدة » .
(محجوب - ١٩٩٠) .

وهكذا كان محيط الرأسمالية العالمية (دول أفريقيا والعالم الثالث) دائما مشغولا بالمواءمة والتكيف المستمر مع مطالب عبيود رأس المال المسيطرة . ويقول محجوب : « انه يعاد بناء الهياكل الاقتصادية للدول

المركزية (أو دول المركز) ، أما دول المحيط فتتواءم مع هذه التعديلات في الهياكل وليس العكس أبداً .

لذلك يكون التحلل أو الفكك هو رفض الخضوع للمطالب التي لا تحتمل من جانب الرأسمالية العالمية، ورفض معقولة نظام الأسعار العالمي وعدم الاعتراف بأنه الأفضل والأمثل . كما يتضمن أن يتم وبالتدرج ، إقامة مجتمعات جديدة تجعل من الممكن بناء الدولة على أسس شعبية . ولأن التحلل من برامج المواءمة هو النتاج الطبيعي المنطقي للتنمية غير المتكافئة ، فإنه يسمح بمجال أو حيز اجتماعي جديد تتاح فيه الفرص للمشاركة الشعبية مع مزيد من فرص المساواة في عملية التوزيع . كما يؤدي إلى الحصول على فرص للاستقلال النسبي في العلاقات مع النظام الرأسمالي العالمي .

والجدل حول المواءمة والتحلل منها يعيد إلى الأذهان من جديد الجدل حول « المسيرة غير الرأسمالية » للتنمية ، ولذا تشكل ترجمة أيديولوجية قوية للجدل حول المواءمة . ويجب أن يتم التحلل - بدلا من المواءمة - لتحقيق التحول السريع في الاقتصاديات الأفريقية وهناك صلة واضحة بين الجدل حول المواءمة والتحول وبين المناقشات حول التحلل من المواءمة - فالشق الأول يتقبل المواءمة ولكنه يقول إنها غير كافية ، أما الشق الآخر فيرفض المواءمة لأنها قاسية وخاطئة ويطالب بالتحلل منها - وقد أطلق البعض على هذا الاتجاه « الانغلاق عن طوعية واختيار » . ولكن كلا من متغيرات التحول والتحلل تتقبل ضرورة التنمية والتحول السريع . والاختلاف الرئيسي هو الشكل - فدعاة التحول يقولون ان تحول الهياكل شيء ممكن مع إعادة توجيه المواءمة ولكن مؤيدي التحلل ينكرون هذا القول . ولكنهما يتحدان في ضرورة تجاوز المواءمة حتى يمكن الانطلاق بعملية التحول في أفريقيا .

خاتمة الجدل حول المواءمة :

مثلا تنتهي العبارات الطنانة لأية أيديولوجية ، فإن الجدل حول المواءمة انتهى إلى معنيين متداخلين : أولهما أن الجدل قد حقق فائده النظرية والعملية أما الثاني فإن انتهاء الجدل حول المواءمة هو نهايتها . وهذه سوف تطول لأنه باستمرار عملية المواءمة سوف يستمر الجدل والنقاش حولها ، وحتى بعد أن تنتهي عملية المواءمة الحالية (على الرغم من أن المواءمة ذاتها لا تزال عملية مستمرة في الاقتصاديات كلها) فإن دارسي التاريخ والأجيال القادمة سوف يكون لهم الكلمة النهائية في مناقشتها .

ولكن رغم هدفنا المجدد هنا ، فإن قائمة الجدل حول الموامة لم تعد موضع شك كبير ، اذ يسعى الجميع الى أن ينتهى هذا الجدل بانجاح وتحسين عملية الموامة ولكن ثمة شكاً ضئيلاً فى أنها قد أوضحت الجوانب الستة الرئيسية فى المناقشات وهى المفهومية، والرعاية والاشتراطات ، والسياسات والأثر الاقتصادى ، والآثار الاجتماعية السياسية . فقد أفاد الجدل كثيراً فى فهم هذه المسائل وإدراكها بالمادة والمعلومات الكثيرة والشواهد التجريبية التى أفرزها .

ويمكن أن نلخص مستوى الاجماع على هذه المسائل فى الجدول (٤ - ٥) .

الجدول (٤ - ٥)

موافقة كاملة « تقريباً »	اتفاق جزئى	اختلاف كبير
١ - مفهومية الموامة	سياسات الموامة	رعاية الموامة
٢ - الأثر الاجتماعى والسياسى المعاكس	الأثر الاقتصادى	الاشتراطات

وهكذا يتبين أن معظم الأطراف المشاركة فى الجدل حول الموامة يقولون ان الموامة أو برامج الاستقرار وحدها لا تكفى ، وأنه لابد أن تنتهج متزامنة مع النمو الاقتصادى والتحول الهيكلى . . . وقد كان هذا دائماً هو موقف الدول الأفريقية ، والبنك الدولى يصدق عليها الآن بهذا الاهتمام الجديد « بالفقر فى العالم » ، و « مبادرة بناء القدرات فى أفريقيا » مع برنامج الأمم المتحدة للتنمية وبنك التنمية الأفريقية على حين يرى برنامج الأمم المتحدة للتنمية الحاجة الى ضرورة التنمية البشرية ويتمثل هذا فى الشكل الذى حددته فى « دليل التنمية البشرية » ومع ذلك يبقى أن تربط هذه المبادرات بأن نستبدل ببرامج الموامة الجارية الآن برامج واضحة للموامة مع التحول على أساس « البديل الأفريقى لبرامج الموامة - بدلا من تطعيم هذه البرامج الفاشلة ببرامج جزئية بين الحين والحين مثل « البعد الاجتماعى للموامة » ، ومبادرة « بناء القدرات والتنمية فى أفريقيا » و « دليل التنمية البشرية » . وبالمثل فإن التاكيد من النتائج الاجتماعية المفجعة لهذه البرامج هو الذى دفع الى ظهور برنامج « البعد الاجتماعى للموامة » . ولكن من الواضح هنا أنه من الضرورى أن تنتهى هذه البرامج والتى تؤدي الى هذه الآثار الاجتماعية المؤلمة ، بدلا من المحاولات الفاشلة التى تبذل لاحتواء هذه الآثار الاجتماعية السيئة . كما يجب أن

يوجه المزيد من الاهتمام الى ايقاف الأثر السياسى السلبى لبرامج المواءمة .
ولا يكفى فى هذا المجال العبارات المنمقة الطنانة من الغرب تأييدا للمثل
والنماذج الديمقراطية ...

ومع ذلك فقد أسفرت المناقشات حول المواءمة عن اتفاق جزئى على
سياسات المواءمة وأثرها الاقتصادى . . وقد اعترف بأن بعض السياسات
الحالية للمواءمة غير ملائمة وتحتاج الى تعديلات أو احلال . وعلى ذلك فان
التخفيض الكبير والعام والمستمر للعملة يؤدي الى تضخم كبير دون استعادة
التوازن فى ميزان المدفوعات . وبالمثل فان الأسعار المرتفعة للفائدة وخفض
الانفاق بدون اعادة توزيع العمالة ، وضغط الميزانية والائتمان بشكل
عنيف فى جميع القطاعات والخصخصة غير العملية ، كل هذه قد تؤكد أنها
غير مناسبة ويجب التخلي عنها . ولكن لا يزال هناك خلاف كبير حول
سياسات أخرى مثل أسعار السوق الحرة وأولوية سياسة سعر الصرف ،
والغاء الدعم والتحرر الاقتصادى بشكل عام . وعلاوة على ذلك فان الاتفاق
الجزئى حول بعض السياسات يجب أن يترجم الى سياسات بديلة ثابتة
على أرض الواقع . .

وقد اتفق أيضا بشكل جزئى على الأثر الاقتصادى السلبى لهذه
البرامج ، وقد وضع ذلك فى دراسة البنك عن المنظور طويل الأمد وفى
تقريره عن « الفقر » وكذلك تقرير برنامج الأمم المتحدة للتنمية عن « التنمية
البشرية » ولكن لا تزال هناك مجادلات حول القطاعات والنشاطات التى
فشلت فيها هذه البرامج والعلاج المناسب للآثار الاقتصادية المغايرة ولكن
البنك يصمت - فيما اقترحه من جيل جديد من برامج المواءمة الهيكلية -
عن مصير هذه البرامج المعمول بها الآن ، والسياسات البديلة التى سوف
تدعمها لانعاش النشاطات الحساسة مثل الزراعة والصناعة والتكنولوجيا
والبحول الهيكلى الشامل . . كما ضمت البنك الدولى أيضا فيما أسماه
« بجدول الأعمال الاستراتيجى للتسعينات لأفريقيا تحت الصحراء »
(دراسة المنظور طويل الأمد - البنك الدولى - ١٩٨٧) عن مناقشة هذه
المسائل الحاسمة ، بينما توقف اتفاه على أولوية التعاون الأفريقى والتكامل
عند تكامل السوق فحسب دون أن يمس المسألة التى تتساوى فى الأهمية
واعنى بها تكامل الانتاج .

لما.الاجتماع الناشئ فى الجدل حول المواءمة فلم يمتد الى رعاية برامج
المواءمة أو اشتراطاتها فعندما قام البنك والصندوق بإطلاق دراستهما عن
المنظور طويل الأمد ، اعطيا الانطباع بأن رعاية البرامج وتصميمها سوف
يستمران كما كانا قبلا . هذا برغم العبارات المنمقة الطويلة التى جاءت فى
هذه الدراسة بأن مؤسسات « بریتون وودز » تقوم بدور المساعد للهول

الأفريقية • ومع ذلك فهي لا تسمح للدول الأفريقية بأن تبدأ وتصيغ برامجها الوطنية التي تقوم على أساس المواءمة مع التحول ، والتي يمكن أن تتفاعل معها المؤسسات المالية المتعددة الأطراف بمساعدتها أو تعديلها ••

ويبدو أن الصندوق والبنك والدول الدائنة أقل رغبة في أن يتخلوا عن اشتراطاتهم المجحفة • بل انهم توسعوا فيها لتضم برامج في الشمال والجنوب مثل اتفاق لومى الذى لم يتعرض لهذه الاشتراطات حتى ديسمبر ١٩٨٩ فى أثناء بدء اتفاقية لومى الرابعة ، والى الاقتراض من مساعدات التنمية الرسمية والسحب من « التسهيلات الموسعة للمواءمة الهيكلية » والصندوق الدولى للسلع ، وحتى من التسهيلات الثنائية ومن هنا كان الانطباع بأن هذه الاشتراطات القاسية تفرض على دول أفريقيا لضمان السيطرة الفعالة والاستغلال فى ظل استثمار جديد •

ولهذه الأسباب أيضا تطالب الدول الأفريقية بانتهاء الجدل حول المواءمة ، واستئناف عمليات التنمية بسرعة • فبعد ضياع عقد الثمانينات ، يتولد اجماع سائد بأن التسعينات يجب أن تشهد إعادة انطلاق عملية التنمية التى أعيقت فى المنطقة ، جنبا الى جنب مع عمليات الانتعاش الاقتصادى السريعة • وهذا يتطلب التنفيذ العاجل للسياسات التى تتضمنها مجالات الاتفاق فى الجدل الذى دار حول المواءمة حتى الآن • لذلك يجب على الدول الأفريقية أن تتخذ الاجراءات الضرورية لسياساتها حتى تبدأ بسرعة فى عملية الانتعاش مع التحول ، وتطالب مؤسسات « بريتون وودز » وبقية المجتمع الدولى بتأييد ودعم هذه العملية •

الفصل الخامس

البديل الأفريقي لبرامج المواءمة

خلفية البديل الأفريقي وضرورته :

« أوضح التقييم الشامل لبرامج المواءمة أنه بالرغم من أن هذه البرامج تستهدف استعادة النمو عموما بتحقيق التوازن المالي والتوازن الخارجى وحرية العمل لقوى السوق ، فإن أهدافها لا يمكن أن تتحقق بدون مواجهة المختنقات الهيكلية الأساسية فى الاقتصاديات الأفريقية . . ونتيجة لذلك بدأت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا - فى بداية عام ١٩٨٨ - وبالعون المالى من برنامج الأمم المتحدة للتنمية ، فى البحث عن إطار أفريقى بديل لبرامج المواءمة الهيكلية يمكن أن يواجهه - وفى وقت واحد - كلا من المواءمة ومشكلات التحول الهيكلى فى اقتصاديات أفريقيا ، وقد استقبل هذا العمل بتشجيع كبير من الجمعية العامة للأمم المتحدة عندما طالبت الدول الأفريقية (وكان ذلك فى أثناء استعراضها نصف المرحلى لبرنامج العمل من أجل الانتعاش الاقتصادى والتنمية فى دورتها الثالثة والأربعين) بأن تضاعف من جهودها من أجل إطار متين عملى له مفاهيمه لبرامج المواءمة الهيكلية الاقتصادية تتماشى مع استراتيجيات وأهداف التنمية طويلة الأمد على المستويات القومية والإقليمية وشبه الإقليمية » . [اللجنة الاقتصادية لأفريقيا - إطار البديل الأفريقى لبرامج المواءمة الهيكلية للتحول والانتعاش الاقتصادى الاجتماعى] .

إن إطار البديل الأفريقى لبرامج المواءمة هو نتاج تاريخ ومناقشات وضرورة . فمن الناحية التاريخية ، يعتبر ذروة عملية يمكن أن ترجع الى أوائل الثمانينات عندما بدأت الدول الأفريقية تستجيب فكريا - وبشكل منظم وملتزم - لأزمة التخلف فى المنطقة . ومع التوصل الى خطة لاجوس للعمل ، (منظمة الوحدة الأفريقية ١٩٨١) لتنمية أفريقيا فى عام ١٩٨٠ الى عام ٢٠٠٠ كأول وأعظم صيغة جماعية للمنطقة ، ظهرت الحاجة الى وجود نسخة قصيرة الأمد الى متوسطة الأمد من هذه الخطة (خطة لاجوس للعمل) .

وقد حفزت سياسة الموازنة فيما بعد على هذا السعى الى برنامج متوسط الأمد للتنمية فى المنطقة . وقد أصبحت هذه الحاجة أكثر وضوحا بعد أن نشرت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا فى عام ١٩٨٣ ما أسمته « بالمنظور طويل الأمد للاقتصاد الأفريقى » (اللجنة الاقتصادية لأفريقيا ١٩٨٣) . ولكن الجدل حول الموازنة أثار بعض التحديات أمام اعداد « الاطار الأفريقى البديل » الذى يعالج بشكل واقعى محدد الاختناقات الهيكلية (البنيوية) فى المنطقة . ومن بين هذه التحديات الاصرار المستمر من جانب مؤسسات « بريتون وودز » ومؤيديهما على أن من ينتقدون برامج الموازنة يجب أن يتيقنوا من أنه لم يكن هناك أى بديل أو أن عليهم أن يوفرُوا بديلا لهذه البرامج غير المرغوبة والحق أنه فى منتصف عام ١٩٨٩ عمدت الحكومة العسكرية فى نيجيريا الى أغاظة نقاد هذه البرامج ، بأن أعلنت أنه ليس هناك بديل . ولسنا فى حاجة الى أن نقول ان النقاد ردوا على ذلك باقتراح العديد من البدائل ، وكان من بينها ما تضمنه تقرير مؤتمر « معهد البدائل الأفريقية » عام ١٩٨٧ (معهد البدائل الأفريقية ١٩٨٨) . كذلك رد النقاد على قول الحكومة بالألا بديل لهذه البرامج بأن قدموا العديد من الصيغ ، ومن بينها « برنامج التعمير القومى » (نيوزووتش يونية - سبتمبر ١٩٨٩ News watch) . وقد عجلت هذه التحديات باعداد « اطار البديل الأفريقى » كذلك فان الاستعراض نصف المرحلى عام ١٩٨٨ لبرنامج العمل من أجل الانتعاش الاقتصادى والتنمية فى أفريقيا التابع للأمم المتحدة (كما أشرنا فى الفقرة التى أوردناها فى بداية هذا الفصل) قد ألقى بتحد آخر للدول الأفريقية حتى تبحث عن اطار اقليمى لمعالجة مشكلات الانتعاش الاقتصادى والتنمية لديها . وقد أخذت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا هذه التحديات بجدية وبدأت على الفور فى اعداد « اطار البديل الأفريقى » .

وبجانب هذه العوامل التاريخية والتى أثارت الكثير من الجدل ، كانت هناك ضرورة موضوعية حفزت على الاعداد لهذا البديل الأفريقى ، ألا وهى مواجهة الدلائل التجريبية الكثيرة على فشل برامج البنك والصندوق الموازنة والاستقرار ، والتدهور السريع للأزمة الأفريقية منذ اطلاق برنامج الأولويات الأفريقية للانتعاش الاقتصادى وبرنامج الأمم المتحدة للعمل من أجل الانتعاش الاقتصادى والتنمية فى أفريقيا فى عام ١٩٨٦ ، واليقين المتزايد بالحاجة الى اطار للمفهوم للمضى فى تحقيق أهداف الموازنة والتنمية طويلة الأمد فى أفريقيا كما تحدت فى خطة لاجوس للعمل . ونتيجة لذلك ، وطبقا لتقرير سكرتير عام الأمم المتحدة عن « الاستعراض نصف المرحلى لبرنامج الأمم المتحدة للعمل من أجل الانتعاش الاقتصادى والتنمية فى أفريقيا ، فان معدل النمو السنوى للانتاج المحلى

الكل في أفريقيا ككل قد هبط من ١٪ عام ١٩٨٦ الى ٨٪ عام ١٩٨٧ ويرجع هذا في أساسه الى الأداء الضعيف لقطاع الصادرات . ولذلك هبط نمو الانتاج المحلى الكلى للفرد بنسبة ٢٪ عام ١٩٨٦ و ٢ر٢٪ عام ١٩٨٧ . ففي ثمان وعشرين دولة من الدول الخمسين الأعضاء في اللجنة الاقتصادية لأفريقيا ، كان الانتاج المحلى الكلى في عام ١٩٨٦ وعام ١٩٨٧ اما سلبيا أو أقل من معدل نمو السكان . وقد تأثر انتاج الطعام بشكل خطير ، وازداد العجز في الطعام على المستوى الاقليمى بارتفاع المتطلبات « المساعدة » للطعام لأكثر من ٤٥٪ خلال ١٩٨٧ - ١٩٨٨ في الدول الخمس والأربعين المتنامية جنوب الصحراء في أفريقيا - وهكذا تعاني معظم الدول الافريقية من الانهيار الاقتصادى والمحنة الاجتماعية العنيفة .

وقد تأكدت هذه المخاوف في المناقشات الحادة التى جرت بين البنك الدولى واللجنة الاقتصادية لأفريقيا حول الانجاز الاقتصادى لأفريقيا عام ١٩٨٨ . وترى أفريقيا أن هذه المناقشات قد أوضحت فقدان وعدم الثقة المتزايدة في فعالية برامج المواءمة . وقد أمل هذا الحاجة العاجلة الى صياغة برنامج بديل من أجل الانتعاش السريع والتحول في المنطقة . واذا كان هناك ثمة احتمال لينقلب هذا التدهور العنيف في المنطقة الى العكس ، فان دراسة هذه البرامج من الناحية النظرية والتجريبية يجب أن تتدعم فكريا مع تطوير برنامج جماعى بديل للمنطقة .

مفهومية البديل الأفريقى :

ان اطار البديل الأفريقى لبرامج المواءمة الهيكلية من أجل الانتعاش الاقتصادى الاجتماعى والتحول ، اتجه منفرد وليس برنامجا جاهزا يمكن تطبيقه بلا تفرقة على كل البلاد . فهو يوفر الأساس « المفهومى » أو الفكرى لوضع التصميم المناسب للبرامج الوطنية - التى لا بد وأن تختلف من بلد الى آخر - سعيا الى المواءمة السريعة مع التحول . وهناك شقان متداخلان لهذا الاطار هما :

● اطار المفهوم أو الاطار النظرى لوضع التصميم وتحديد التنفيذ والاشراف لبرامج المواءمة البديلة في كل بلد أفريقى .

● اتجاهات السياسة البديلة أو الاستراتيجيات وأدوات السياسة والاجراءات المعنية التى يجب أن تطبق لتحقيق أهداف المواءمة وعملية التنمية .

وعلى ذلك فإن جوهر تقديم أى بديل للانتعاش والتنمية فى أفريقيا يبدأ عند مستوى المفهوم وإطار البديل الأفريقى يحقق ذلك فى أربعة مجالات رئيسية :

النطاق (المجال) الأفريقى :

ان فهم المجال الواقعى المحدد للمواءمة والاستقرار أمر حاسم . وهذا يتطلب ادراكا واضحا للاقتصاد السياسى الذى يدور حوله الجدل فى أفريقيا ومختنقاته الهيكلية (البنيوية) الكبيرة . . والفشل الطويل فى هذا الفهم هو العيب الرئيسى فى برامج البنك والصندوق للمواءمة والاستقرار . وهذه الحقيقة الموضوعية أو المجال الأفريقى هو ما يحدد معيار المواءمة وأهدافها ونموذج المواءمة وتتابع عمليات الانتعاش والتنمية .

الفلسفة والنموذج :

على الرغم من أن الفلسفة والنموذج لم يذكر صراحة فى إطار البديل الأفريقى لبرامج المواءمة الهيكلية ، إلا أن هذا الإطار يتضمن فلسفة « الانسانية الأفريقية » ، ونموذجه ينبثق من أنه تنمية تركز على الشعب . وهذه تتناقض مع الفلسفة التجريبية التى تختفى وراء أيديولوجية « دعه يعمل » أو الرأسمالية الحرة ، والغاء الدولة كما فى برامج المواءمة ، التى يركز نموذجهما الكلاسيكى الجديد على « أشياء » أو « سلع » ، والسعى الى التوازن أو الموازنات التدريجية ، والفردية ، وتسعير السوق الحرة . وعلى الرغم من أن البديل الأفريقى لا يحدد أيديولوجية واضحة ، فإن القراءة المتأنية له توضح أنه يتضمن اقتصادا مختلطا وديمقراطية شعبية . وهذه تتناقض مع « اقتصاديات السوق الاجتماعية » للدول الاسكندنافية التى يوحى البنك الدولى للدول الأفريقية بانتهاجها (مؤتمر ماستريخت (ماستريخت) ١٩٩٠ - دراسة المنظور طويل الأمد) . . وهذه (الفلسفة والنموذج فى البديل الأفريقى) تحاول أن تضع الناس وحاجاتهم الضرورية ورفاهيتهم فى المكان الرئيسى فى عملية المواءمة والتحول لإطار البديل الأفريقى . كما أن دليل التنمية البشرية لبرنامج الأمم المتحدة للتنمية لعام ١٩٩٠ يأخذ من هذه التنمية التى تتركز فى الشعب

متوالية المواءمة والتحول :

فى « اطار البديل الأفريقى » يجب أن تتزامن المواءمة والتحول أو التنمية ، لا كعمليات متتابعة كما ترى برامج المواءمة . . فمع ضياع عقد الثمانينات لم تعد أفريقيا تستطيع أن تضع تنميتها وعمليات التحول الهيكلية جانبا ، وتأخذ ببرامج الاستقرار المراوغة الخادعة أو مواءمة الموازنات المالية كما تحددها برامج المواءمة للبنك والصندوق .

أهداف عملية المواءمة :

يحدد اطار البديل الأفريقى لبرامج المواءمة الهيكلية أهداف عملية المواءمة بأنها تعقب أهداف التنمية طويلة الأمد للاقتصاديات الأفريقية كما جاء فى خطة لاجوس للعمل (الفصل الثانى) والفكرة الأساسية هنا تقوم على منطق أن المستقبل البعيد هو مجموعة من المراحل قصيرة الأمد ومتوسطة الأمد . . وهذا المنطق يرفض قصر نظر نظرية كينز « بأنه على الأمد البعيد نكون جميعا موتى » . ولضرورة تزامن المواءمة والتحول ، فإن عملية المواءمة يجب أن تتقدم على تحقيق أهداف التنمية طويلة الأمد . وبهذه الطريقة تتجاوز المواءمة الجامدة للبنك والصندوق مفهومها الهجومى ، وتواجه فى الوقت نفسه أكثر المختنقات الهيكلية صعوبة فى الاقتصاد .

والمهم من كل هذا أن نؤكد « تركزية » النطاق التاريخى الأفريقى . وما لم يتم تحليل ذلك بعناية . وما لم نتفهمه جيدا ، فلن ينجح أى برنامج للتنمية . . وان احلال واقع اجتماعى غريب مثل الطلب غير الكافى عند كينز - المأخوذ من اقتصاديات الدول الرأسمالية المتقدمة - فى النطاق الأفريقى انما هو أكذوبة لواقعية مغلوطة . وأى تحليل منظم وجاد للاقتصاد السياسى للدول الأفريقية سوف يكشف تفككها العميق أو الروابط الهيكلية المشوهة فيها والتنمية غير المتوازنة والاعتماد الكبير على الخارج ، والتعويل المفرط على نشاطات البورصة . والتوترات الاجتماعية وافتقاد الديمقراطية . وترجع الأسباب العميقة الجوهرية لهذه الملامح البارزة فى الاقتصاد السياسى الأفريقى الى الهياكل الفاسدة غير المناسبة للانتاج والاستهلاك والتوزيع أو التفاوت الاجتماعى ، والدخول والطاقة . وهذه هى العوامل التى تجبر الدول الأفريقية فى معظمها على أن تستهلك ما لا تنتجه وأن تنتج الكثير مما لا تستهلكه . . مثل هذه المشكلات لا يمكن أن تحل بمجرد تعقب الموازنات المالية .

لهذه الأسباب فإن التطبيق غير النزيه لنموذج « أقصى التنافس » الذى تنتهجه برامج المواءمة ، على الدول الأفريقية هو فى أفضل الأحوال موضع شك وريبة ، وغالبا ما يكون عديم الجدوى كحاجز معرفى أمام فهم التوظيف الحقيقى للاقتصاديات الأفريقية . وهكذا - وبدلا من التنافس العام وحرية الحركة - فنحن نواجه منافسة قاسية غير كاملة مع الاحتكارات الكبيرة واحتكارات الأقلية ومثال ذلك الشركات متعددة الجنسيات التى تسيطر على التعدين والبترول، والصرافة، والتأمين والتصنيع والتشييد، فالحجمود المعروف جدا فى الهياكل والبلبله والمعلومات الناقصة فى أفريقيا كلها تحد وتقيّد بعنف من استجابة العملاء الاقتصاديين لمؤشرات الأسعار فعندما تستغرق سلع التصدير الكبيرة من ست الى ثمانى سنوات لكى تنتج ، فإن هذا يحد أيضا من فعالية مؤشرات الأسعار فى الأمد القصير وفعالية الحوافز أيضا . كذلك فإن المستويات المنخفضة للتكنولوجيا والقدرة الانتاجية والانتاجية ذاتها تعنى أن أكبر مشكلات أفريقيا تدور حول نقص العرض ، وإيجاد العرض وخلقه ، وليس ما يشغل اهتمام برامج المواءمة الجامدة وهو التلاعب بعنصر الطلب . وليس من الملائم أيضا أن نعرض أغلبية المنتجين فى أفريقيا وهم ملاك صغار من الفلاحين يعيشون فى قرى منعزلة لأن يتنافسوا فى تسعيرة السوق الحرة أمام الاحتكارات الأجنبية العملاقة المتعددة الجنسيات التى تشتري ما ينتجون . كما أن سيطرة رأس المال الأجنبى فى قطاعات حساسة فى الاقتصاديات الأفريقية يعنى أيضا أن المنافسة الحرة الجامحة والتحرر الكامل سوف يزيد من خطورة اعتماد هذه الدول على الخارج والقضاء على رأسماليتها بشكل مستغل .

وبسبب هذه الخصائص البارزة فى النطاق الأفريقى ، تتضح عيوب التوجهات والسياسات الكبيرة لبرامج المواءمة فى أفريقيا . والأمثلة الواضحة الجلية لهذه الاستراتيجيات والسياسات غير الموائمة تتمثل فى تسلسل الاستقرار أو المواءمة قبل التحول ، والاعتماد على قوى وأسعار السوق الحرة لتخصيص الموارد والتحرر الكامل والالغاء الجائر للوائح وإبعاد الدولة عن الاقتصاد ، والخفض الكبير فى قيمة العملة ، والغاء الدعم من القطاعات والضغط الشديد فى الميزانية والائتمان وتواجه هذه السياسات مواقف صارمة ومقاومة اجتماعية تنحرف بها فتسبب تصدعات ومآسى اجتماعية حتى أنها لا تستطيع أن ترفع مستوى الأداء الاقتصادى بطريقة مفيدة ذات مغزى . ومن ثم يطول الانهيار والركود الذى كتبتة على اقتصاديات أفريقيا هذه السياسات المضللة التى لا تتناسب مع التنمية الأفريقية .

اتجاهات السياسة البديلة :

من أجل توضيح مفهوم « الانتعاش مع التحول » يحدد « إطار البديل الأفريقي » ، بعض الاستراتيجيات الرئيسية واتجاهات السياسة البديلة (اللجنة الاقتصادية لأفريقيا ١٩٨٩) ٠٠٠ وهذا اعتراف واضح بالطرق المسدودة التي وصلت إليها الاقتصاديات الأفريقية ، بسبب الكثير من الاستراتيجيات الحالية والسابقة . ومن الأمثلة على هذه الاستراتيجيات الخاطئة النمو القائم على التصدير والتصنيع البديل للاستيراد ، وتشجيع الصادرات بشكل عام والبحث عن ميزة نسبية في الانتاج الأولى والتحرر الاقتصادي الكامل ، وأولوية الاستقرار المالي .

استراتيجيات بديلة :

والاستراتيجيات البديلة التي يراها إطار البديل الأفريقي لبرامج الموازنة الهيكلية خمسة وهي :

● العمل بقوة على أحداث تنمية تتركز على العنصر البشري والثقة بالذات .

● أولوية النشاطات الانتاجية لتحويل أفريقيا من اقتصاد المبادلة الى اقتصاد انتاج .

● اصفاء الديمقراطية على عملية التنمية بإشراك الشعب ، وتحمل المسئولية والمساءلة في المسائل العامة .

● تعبئة قوية للموارد المحلية وتجديد المؤسسات واصلاحها .

● السعي النشط للتعاون الاقليمي والتكامل .

ان التنمية المدعومة والتي يمكن أن تطول هي جوهر التنمية الكاملة واستغلال الموارد البشرية ؛ وهذا شيء مهم وحساس في منطقة تعرضت لقفزات من النمو دونما تنمية ، أو مع وجود تنمية ضئيلة ، وحيث تتعايش البطالة الى شدة والبطالة المقنعة مع نقص في العمالة الماهرة في قطاعات

استراتيجية للاقتصاد . والتحول من اقتصاد مبادلة تسيطر عليه النشاطات التجارية أو نشاطات التوزيع الى اقتصاد انتاجي يتطلب انتاجا محليا للحاجات الأساسية أمر جوهري ويتضمن هذا انهاء الاعتماد المهين على الخارج والقضاء على التناقضات الجوهرية بين الانتاج والاستهلاك وزيادة القدرة الانتاجية لدى الدول الأفريقية وبشكل عاجل . وهذا التحول الى الانتاج الكامل هو أيضا ضمن طريق لاستغلال الموارد البشرية واثابة الفرص للتنمية التكنولوجية . وهذه تتطلب التعبئة القوية لموارد المنطقة المحلية وتوجيهها الفعال للانتاج . . . وهناك حاجة عاجلة أيضا لاصلاح المؤسسات على جميع المستويات وتقويتها : البيروقراطيات ، والمؤسسات التعليمية والصحية ومراكز البحث والتنمية والمشروعات الخاصة والمشروعات التي تشترك فيها الدولة .

ولكن اطار البديل الأفريقي لبرامج المواءمة الهيكلية يحدد أيضا الحقيقة الأساسية ألا وهي أن هذه الأمور كلها يجب أن تتم لا على المستوى الوطنى القومى فحسب بل أيضا على المستوى الاقليمى وشبه الاقليمى ويجب التخلي بسرعة عن الوهم بإمكانية تحقيق تنمية وطنية أو قومية مستقلة . فهناك قليل جدا من الدول الأفريقية - اثنتان أو ثلاث على الأكثر - يمكن أن تعتمد اقتصاديا على قدرتها الذاتية . ومن هنا يكون التعاون الاقليمى وشبه الاقليمى الفعال عن طريق تكامل السوق والانتاج ضرورة حاسمة كما جاء فى خطة لاجوس للعمل . ولا بد أن نشأر لمأساة عدم تنفيذ خطة لاجوس للعمل « من أجل » تسيير عجلة التنمية فى أفريقيا من داخل أفريقيا ذاتها .

« واطار البديل الأفريقى » يتجنب الأساليب الاقتصادية المتطرفة لبرامج المواءمة الهيكلية وذلك بتأكيد الأدوار الاستراتيجية للعوامل غير الاقتصادية فى عملية الانتعاش مع التحول . . . وهذه العوامل هى الناس والديمقراطية والمسئولية . وهكذا فإن هذا الاطار الأفريقى يوضح ضرورة اصفاء الديمقراطية الكاملة على المجتمعات الافريقية عن طريق منح الشعب سلطاته ، والمشاركة الشعبية ، والمساءلة (المحاسبة) المالية والسياسية الملزمة لصانعى السياسة والموظفين العموميين الآخرين وهذا شئ مهم جدا لتصفية الفساد الذى استشرى وسلب الدول الافريقية الفقيرة بلايين الدولارات عن طريق تهريب رأس المال الى الحسابات السرية فى البنوك الأجنبية فى سويسرا وغيرها من الدول .

اتجاهات السياسة البديلة :

ان التطبيق الناجح لهذه الاستراتيجيات من أجل تحقيق أهداف التنمية طويلة الأمد فى أفريقيا ، يتطلب البحث عن اتجاهات للسياسة

البديلة ، الأمر الذى يؤكد أن عملية المواءمة تتوافق مع متطلبات التحول الهيكلى السريع فى قطاعات عديدة من الاقتصاد . وهكذا فإن الاتجاهات المقترحة للسياسة تؤكد الحاجة الى انتاج شامل وتنوع الصادرات وحوافز أفضل للانتاج الزراعى المحلى ، وادارة مالية أكثر كفاءة والمحاسبة المالية الفعالة والسيطرة على التضخم وادارة أفضل للديون الخارجية . وهذه كلها توضح أن الاستقرار المالى أو إعادة التوازنات النقدية والمالية والتجارية هو التزام ثابت فى اطار البديل الأفريقى لبرامج المواءمة الهيكلية ولكن يجب أن تتم هذه التوازنات المالية فى وقت واحد مع التحول العاجل للهيكل الأساسية فى الاقتصاد والمجتمع .

واتجاهات السياسة البديلة المقترحة فى اطار البديل الأفريقى هى :

● تقوية وتنويع نشاطات الانتاج والصادرات ، وخاصة فى مجال الزراعة والصناعة ، من أجل اشباع الحاجات الضرورية للمجتمع .

● ربط أساليب الاستهلاك بشكل الانتاج .

● التقليل الشديد من الاعتماد المهنى على الواردات والتطلع الى الخارج بشكل عام .

● تحويل الموارد من النشاطات غير الانتاجية الى النشاطات الانتاجية واولويات الخدمات الاجتماعية .

● خلق بيئة مشجعة على الانتعاش السريع والتنمية القوية فى كل من المجالات الاقتصادية وغير الاقتصادية .

● انتاجية متزايدة وتخصيص الموارد بشكل كفء .

● تعبئة فعالة واستغلال للموارد ومن بينها القضاء على الاسراف ومنع تسرب الأموال الى الخارج أو فى الداخل .

● تعزيز تنمية الواردات البشرية والاستغلال الطيب لها وتعزيز القدرة التكنولوجية .

● ايجاد توازن عملى (برامجتى) بين القطاع العام والقطاع الخاص .

● تحسين توزيع الدخل والثروة والطاقة بين الطبقات الاجتماعية والتجمعات الاجتماعية والأسر .

● ادارة فعالة للديون الخارجية وخدمة الديون .

● تشجيع المساهمة الشعبية الفعالة في عملية الانتعاش مع التنمية عن طريق الديمقراطية الكاملة ، ومنح سلطات اقتصادية للشعب والمساءلة الملزمة ، في المجال السياسي والمجال المالي .

وتقوية وتنويع القاعدة الانتاجية للاقتصاديات الأفريقية يجب أن تضرب في عمق القدرة الانتاجية المنخفضة والاعتماد الزائد على الواردات من أجل المتطلبات القومية الأساسية ، وأن تحقق الاكتفاء الذاتي في الطعام على المستوى الاقليمي ، وتنويع الصادرات من التصدير التقليدي للمواد الخام الى تصنيع هذه المنتجات الأولية واحتواء تيار عدم التصنيع . والهدف هنا هو تحويل الاقتصاديات الأفريقية من التركيز الزائد على نشاطات المبادلة (البورصة) الى التركيز على نشاطات الانتاج . وهذا يتطلب انتاجا محليا ، مع تعاون اقليمي وشبه اقليمي في الانتاج بالاضافة الى تكامل التجارة . والتركيز القوي على الانتاج يتأسس على اليقين بأنه اذا لم تتطور أفريقيا بالعوامل الداخلية للمدخلات وتُحصر الطاقة الانتاجية للتنمية في الداخل ، فانها لن تستطيع أن تتحول باقتصادياتها وتغذيها . وعلاوة على ذلك وبما أن انتاج الغذاء محليا هو أمر استراتيجي لتحقيق الاكتفاء الذاتي في الطعام ، فان الانتاج الصناعي هو أيضا الأساس القوي الذي يعول عليه كثيرا في القوة قومية واقليميا .

وكل هذه الأمور تتطلب القضاء على التناقض الجوهري في الاقتصاديات الأفريقية - بمعنى استهلاك الدول الأفريقية لمعظم ما لا تنتجه ، وانتاجها لمعظم ما لا تستهلكه . وهذا التناقض يعني أن الديناميكيات الأساسية للاقتصاديات الأفريقية توجد خارج المنطقة . وهذا أكبر تعبير حتى عن فقدان السيادة في أفريقيا - ويجب أن نتخلص منه . وبدون أي توجه الى الحكم المطلق ، على المنطقة أن تربط بين نشاطات الانتاج ونشاطات الاستهلاك عن طريق التغيير المتأني المدروس في عادات الاستهلاك المستوردة وغير المناسبة . والاعتماد على الذات يجب أن يبدأ بالاعتماد على الموارد القومية والانتاج المحلي لمواجهة معظم المتطلبات الأساسية للدول الأفريقية حتى يمكن الى حد ما تخفيض الطلب الزائد على النقد الأجنبي الضروري لاستيراد السلع المهمة والخدمات . وبهذه الطرق يمكن أن يقلل كثيرا الاعتماد الزائد حاليا على الواردات .

وتقوية القاعدة الانتاجية وتنويعها ، وتقليل الاعتماد على الخارج يتطلب أيضا رفع المستوى المنخفض حاليا في الانتاجية ، وتحويل الموارد من الاستخدام غير المنتج الى الاستخدام المنتج والقضاء على الاسراف ، وسد الثغرات (أمام تسرب الأموال الى الخارج أو في الداخل) ويدخل في هذا المجال التعبئة الكاملة والتوزيع الصحيح للموارد المحلية وكذلك تنمية

الموارد البشرية والعلوم والتكنولوجيا . ويتطلب رفع الانتاجية تحسين الجو العام والأساليب في العمل عن طريق الترقية والمكافأة العادلة حفاظا على كرامة العامل ، وتحسين التعليم والتدريب والشئون الصحية للقوى العاملة بالإضافة الى أساليب وتقنيات أفضل للانتاج . أما تخفيض الانفاق على الأبهة والهيبة والمشروعات ذات المردود الضئيل مثل الملاعب الكبيرة أو مراكز المؤتمرات الفاخرة، والقضاء على نواحي الاسراف العديدة، وتسرب الموارد في واردات غير ضرورية وهروب رأس المال والطاقات غير المستعملة، كل هذه سوف تكشف عن قدر كبير من الموارد والانتاج المحلى . والتعبئة الكاملة للموارد تتطلب حملات منظمة ضد الاستهلاك من أجل التباهى والتفاخر وفرض ضرائب كبيرة عليه ، وحملات للتوفير والصرافة الريفية لمنع تبديد المدخرات الكبيرة وخصوصا في المناطق الريفية واستغلالا أكثر كفاءة للموارد حتى تؤتى بعائدات ايجابية . وتنمية الموارد والبشر والعلوم والتكنولوجيا عملية مهمة في بناء القدرات المحلية لتعزيز القاعدة الانتاجية وتحقيق التنمية التي تركز على الانسان وقدراته .

ويجب توفر الحوافز والنشاطات المساعدة حتى تسهل عملية الانتعاش والتحول . أما كيف فبالقضاء على النزاعات الداخلية في أفريقيا وخلق جو أفضل وأكثر ثقة من أجل الاستثمار ، ووضع حوافز وسعر أفضل للزراعة ، واصلاح وتوفير البنية الأساسية المناسبة للنشاطات الاقتصادية والاجتماعية والديمقراطية الفعالة في المجتمعات الأفريقية مع الاحترام التام لحقوق الانسان . وثمة جانب مهم آخر في هذه البيئة المشجعة وهو توفير الأمن الحقيقى لكل من الانسان والممتلكات وخصوصا في المناطق الحضرية . فبدون هذا الأمن « الأساسى » ، تتعرض النشاطات الاقتصادية للأخطار العنيفة . والمساهمة الشعبية الفعالة مع المكافآت العادلة والمنصفة شئ مهم كذلك وخصوصا اذا وضعنا في الاعتبار المساهمة المتكافئة للمرأة في عملية الانتعاش مع التحول . وبعملية حسابية بسيطة يتضح أنه اذا لم تسهم المرأة - وهى تشكل خمسين فى المائة من السكان - فى عملية التنمية بشكل متساو فسوف يكون من العسير تحقيق وتدعيم عملية التحول وهذا المفهوم ينطبق على الحاجة الى توزيع أكثر انصافا للدخل والموارد والفرص والطاقة بين كل قطاعات السكان فى أفريقيا . فكل من الديمقراطية والتوزيع العادل أمر مهم للقضاء على النزاعات العنيفة والصراعات التي تضعف كثيرا من الانتعاش والتنمية . ومن المهم أن نحقق التوازن المرن العملى بين القطاع العام والقطاع الخاص للمساهمة الديمقراطية والتعبئة الكاملة لطاقات التنمية .

ولا بد من وجود ادارة متطورة للديون الخارجية لازالة أو تخفيف القيود الصارمة على الانتعاش والتنمية . ويجب أن يعرف بموضوعية ودقة

الحجم الكلى للدين الخارجى لكل دولة • وكيف وصل الى هذا الحجم ، ومن الضرورى تسوية متطلبات الدين قصير الأمد ، وخفض معدلات خدمة الديون الخارجية الى عشرة فى المائة على الأكثر كما طالب بذلك التقرير المسمى « بموقف أفريقيا المشترك من الديون الخارجية » • ويجب أن تتضح الطبيعة السياسية لازمة الديون الخارجية وذلك لتسهيل التنظيم الجماعى للدول الأفريقية لالغاء هذه الديون الاحتياطية بتنفيذ موقفها الموحد •

اجراءات سياسية لاطار البديل الأفريقى لبرامج المواءمة الهيكلية

ان التنفيذ العملى لاتجاهات السياسة البديلة لاطار البديل الأفريقى لبرامج المواءمة الهيكلية يتطلب بلورة وتطبيق مجموعة من السياسات البديلة ولكن يجب أن نؤكد أن أدوات السياسة أو اجراءات السياسة المقترحة فى اطار البديل الأفريقى انما هى قائمة « طعام » يمكن لكل دولة أن تختار منها ما يناسب ظروفها ومتطلباتها الوطنية • واجراءات السياسة هذه لا تشبه اشتراطات وسياسات برامج البنك والصندوق للمواءمة والاستقرار التى يجب أن تطبق بشكل موحد على الدول جميعا وهذا أمر خاطئ وغير علمى ، إذ أن اجراءات السياسة المعنية المطلوبة فى كل دولة يجب أن تقررهما الدولة ذاتها بعد دراسة تجريبية مفصلة لطبيعة الأزمة التى تعانىها ، وتسجيل كل سياسة والأثر المحتمل لها • أما الخوف من أن تفشل البلاد فى تطبيق بعض السياسات الضرورية لأنها صارمة وغير محبة سياسيا ، فيمكن أن يعالج بالحوار بين الدولة والصندوق والبنك واللجنة الاقتصادية لأفريقيا •

وهكذا فان أدوات السياسة لاطار البديل الأفريقى لبرامج المواءمة الهيكلية تركز على ثلاثة أبعاد رئيسية لعملية المواءمة والتحول تضم كل منها عدة اتجاهات للسياسة البديلة التى نوقشت قبلا وهى :

الانتاج :

تقويته وتنويعه مع ايجاد قدرات محلية مناسبة بذلك •

الدخول :

ايجاد وتوزيع دخول « انتاج » أو أساليب للمكافأة على الاسهامات فى التنمية وهذا أمر يتعلق بالجماعة وداخل الأفراد • والتوزيع العملى

للدخل بين الأجور والربح والفائدة والايجار ، وتأخير « عناصر الانتاج » ،
هى مصادر الدخل الفردية .

الانفاق :

تغير أساليب الانفاق الحكومى لاشباع الحاجات الأساسية للأفراد ،
وبين المجموعات الاجتماعية . والشكل العام لاطار البديل الأفريقى يطالب
بالمعالجة المتكاملة لهذه المجالات الحساسة . ولذلك فقد اقترح فى البرنامج
اجراءات محددة للسياسة لمعالجة كل من هذه المجالات .

اجراءات فى برامج المواءمة الهيكلية (الصندوق والبنك) يجب أن تعدل فى اطار البديل الأفريقى للمواءمة الهيكلية

ان المجموعة الأولى من المسائل والقضايا التى عالجها اطار البديل
الأفريقى للمواءمة الهيكلية هى تلك السياسات غير المناسبة للمواءمة الجامدة
والتي استهدفها التعديل فى اطار البديل الأفريقى للمواءمة وهى :

● خفض كبير « عنيف » فى الميزانية الأمر الذى يؤثر على الاتفاق
ودعم التعليم والصحة والخدمات الاجتماعية الأخرى والأدوية . وهذا
التخفيض يضعف الظروف البشرية ويشجع خفض الانفاق بشكل كبير
ويعرض مستقبل طاقات التنمية للخطر .

● تشجيع عام بلا تمييز أو تفرقة للصادرات التقليدية للمنتجات
الأولية تحت زعم الوصول الى أقصى ما يسمى بالفائدة (أو الميزة) النسبية
— وخصوصا تشجيع صادرات مثل هذه المواد الخام من خلال حوافز السعر
لما يمكن أن يتجر فيه . وهذا التشجيع يضعف من انتاج الطعام محليا ومن
الاكتفاء الذاتى ويسبب زيادة العرض وخفض الأسعار ويؤدى الى تفسخ
البيئة وتعريتها .

● ضغط الائتمان فى كل النشاطات . وهذا يؤدى الى الانكماش
وتقلص الاقتصاد ، ويقلل من استغلال القدرات والافادة منها ، ويزيد نقص
السلع الأساسية سوءا .

● خفض عام كبير لقيمة العملة عن طريق أسواق النقد الأجنبى
المفتوحة ومزادات العملة ، والخفض المتكرر للقيمة الشرائية للعملة . وهذا
يؤدى الى زيادات باهظة فى أسعار السلع الأساسية والخدمات ، ويرفع

من التكاليف الداخلية للمدخلات المستوردة ، ويؤدي الى استخدام النقد الأجنبي « النادر » فى المضاربة ، ويشجع هروب رأس المال ، ويجعل توزيع الدخل أكثر سوءا ، ويضعف من النمو ، ويرسخ تصدير المواد الخام .

● أسعار فائدة مرتفعة - اسمية وحقيقية - والتي لا يمكن أن تدعم . وهذه تثبط من الاستثمار ، وتبطئ من النمو الاقتصادى وتجعل الانتعاش عسيرا وتغذى التضخم وتشجع على نشاطات المضاربة .

● حرية تامة للاستيراد والغاء كل القيود عليه . وهذا يؤدي الى اغراق السوق بالمستوردات ويضعف من الصناعات الوليدة ويعرض للخطر الأولويات القومية مثل الاكتفاء الذاتى فى الطعام .

● اعتماد زائد على قوى السوق من أجل تصحيح الأسعار . وهذا يزيد من تكاليف الانتاج ، ويضخم التضخم ويشوه الأولويات القومية ، ويضعف من التنمية حسب الخطة ، وينحرف بعملية التحول عن مسارها .

● الخصخصة غير العملية للمشروعات العامة بغض النظر عن الأداء ، لتقويض سلطة الدولة .

وهذا يضعف الدولة دون أن يقوى القطاع الخاص المحلى ، ويسهل السيطرة الأجنبية بشراء الأجانب للمشروعات الخاصة ، ويوهن من تصنيع مشروعات الدولة ومن ثم يبطئ من عملية التحول .

اجراءات السياسة البديلة :

وردا على هذه الاجراءات يقترح اطار البديل الأفريقى لبرامج المواءمة عدة أدوات للسياسة البديلة لتقوية الانتاج ورفع الدخل وتحسين التوزيع وتغيير أنماط الانفاق .

اجراءات سياسة الانتاج :

● اصلاح الاراضى - لضمان التعامل الأفضل مع الأرض وتجهيزها أو تأهيلها للاستخدام المنتج فى الزراعة والصناعة والقطاعات الأخرى . وهذا أمر مهم على وجه الخصوص لحل المشكلة المتزايدة لعدم ملكية الفلاحين للأرض - وعلى الأخص المنتجات الزراعية - من النساء اللاتى ليس لهن حق تقليدى فى ملكيتها . وهذه وسيلة أكيدة لاتاحة الفرص للتوسع السريع فى الانتاج وزيادة العمالة المثمرة وتخفيف حدة الفقر بشكل عام ، وتحسين أسلوب توزيع الموارد . كما أن هذه الوسيلة تعطي الشعب قوة اقتصادية بزيادة سيطرتهم على مواردهم البيئية .

● تخصيص ما بين عشرين وخمسة وعشرين في المائة على الأقل من اجمالي الاستثمار العام للزراعة - لحل مشكلة الائتمان الزراعي وتحسين البنية الأساسية للزراعة (مثل الطرق الفرعية ، ومركبات النقل في المناطق الريفية) والارتفاع بمستوى الأساليب والتقنيات الزراعية والانتاج - وذلك بتسهيل الحصول على مجموعات من البذور المحسنة والمعدات الزراعية وزيادة العمالة في الريف .

● حصص متزايدة من النقد الأجنبي للواردات الحيوية - ومن بينها المدخلات الزراعية والصناعية ، والتوسع في العمالة في هذه القطاعات ، وزيادة الانتاج المحلي من السلع الضرورية لتجنب اختناق الواردات واحتباسها ، ثم تقوية الروابط بين الزراعة والصناعة . وهذه ضروريات لاشباع الحاجات الأساسية .

● حصص من الائتمان لكل قطاع - وخصوصا باستخدام مؤشرات الائتمان لخدمة انتاج الطعام محليا ، وتصنيع السلع الضرورية .

● العمل بأسعار الفائدة الاسمية المختلفة - للتأكد من أن أسعار الفائدة الاسمية على القروض لنشاطات المضاربة أعلى من أسعارها للنشاطات الانتاجية ، وذلك لتشجيع أسعار الفائدة الحقيقية الايجابية من أجل الادخار . وهذا مهم لتشجيع الاستثمار الانتاجي وتعبئة المدخرات المحلية وتقليل نشاطات المضاربة وتحويل الموارد الى النشاطات الانتاجية .

● استخدام نظام سعر الصرف المركب « الواقعي » - أو ايجاد مثل هذا النظام للواردات الضرورية ، والحيلولة دون هروب رأس المال ، وتعبئة الموارد ونقلها . وهذا يشجع على تدفق رأس المال للداخل وخصوصا التحويلات من الخارج ، واشباع الحاجات الأساسية وتحسين ميزان المدفوعات ويعوق هروب رأس المال .

● انشاء صندوق خاص للقروض بأسعار فائدة مدعومة للمقترضين الصغار (الهامشين) وخصوصا في المناطق الريفية . وسوف يشجع ذلك النشاطات الانتاجية في مجالات محددة مختارة .

● انشاء مؤسسات مالية في الريف وتشجيعها وسوف يعزز هذا من تعبئة مدخرات الريف ويحسن من التوازن المالي .

● تشجيع الصناعات الصغيرة واستخدام قوانين واجراءات الاستثمار وسوف يدعم هذا الانتاج المحلي على المستويات الدنيا ، وتطوير المشروعات المحلية ، والاسهام في القوة الاقتصادية للبلاد ، والمشاركة الفعالة للجماعات الهامشية في الانتاج القومي .

● اصلاح وصيانة البنية الأساسية - فكل من الطاقات الانتاجية والطاقات التى تتعلق بالبنية الأساسية تحتاج الى اصلاح عاجل وصيانة فعالة وسيؤدى هذا الى استخدام أقصى الطاقات والامكانيات ، ومدخرات من النقد الأجنبى مع وجود تسهيلات جديدة وبديلة وزيادة النمو الاقتصادى وتقويته .

اجراءات سياسة الدخل :

تتلخص الاجراءات الكبيرة فى « اطار البديل الأفريقى » فيما يتعلق بسياسة رفع الدخل الكلى وتحسين نمط توزيعه فيما يلى :

تعبئة الضرائب :

توسيع قاعدة الضريبة لتغطى كل مصادر الدخل الأخرى وأنواع الملكيات ، وكذلك رفع كفاءة وتكامل جهاز تحصيل الضرائب . وهذه أمور مهمة لزيادة عائدات الدولة والقضاء على الأزمات المالية التى تواجهها . كما ستعمل على ازالة ما يتعرض له الجهاز الضريبى من سخرية وتشبيهه بالعنكبوت الذى يمسك بالذبابة ولا يقوى على الفيل - ذلك لأن الأغنياء وذوى النفوذ لا يدفعون غالبا الا القليل أو لا يدفعون على الإطلاق ، ومن ثم يكون هناك نكوص فى توزيع عبء الضريبة ، فلا تدفع ضرائب على جوانب الاستهلاك التى تتسم بالتفاخر والتباهى . والتعبئة القوية للموارد المحلية يجب أن تحققها هذه الدفعة النشطة لتحصيل الضرائب من الحكومة نفسها على جميع المستويات .

تخفيض كبير فى نفقات الدفاع :

يجب على الدول الأفريقية أن تخفض بسرعة وبشكل كبير من نفقاتها على الدفاع وعلى نشاطات القطاع العام الأخرى غير المنتجة مثل الادارة العامة والحفلات والمؤتمرات الخ - ومما يدعو الى السخرية أن تتجاوز نفقات الدفاع بالنسبة للفرد فى الدول الأفريقية الفقيرة مثيلتها فى كثير من الدول المتقدمة - ويجب أن ينتهى هذا والشعار الذى يجب أن يرفع هو « الطعام لا المدافع » . ومع انتهاء الحرب الباردة الأيديولوجية والوفاق بين الشرق والغرب ، وتخفيف التوترات فى العالم ، فإن الجو العام يتحرك بسرعة نحو

الحل السلمي للمنازعات • ويجب أن يترجم هذا إلى إطلاق الموارد من
الانفاق غير المنتج على الدفاع إلى الاستثمار في نشاطات تنتج بشكل مباشر
مثل الزراعة والصناعة واصلاح التعليم والصحة والخدمات الاجتماعية
الأخرى وكذلك الاصلاح الشامل للاقتصاد وسوف يؤدي هذا إلى تحسين
حصص الموارد والقضاء على واحد من مصادر أزمة الديون الخارجية (مثل
الاقتراض من أجل استيراد وسائل الدفاع) وتخفيف الضغط على ميزان
المدفوعات •

أقل أسعار مضمونة للطعام :

يجب أن نضمن أقل أسعار للمواد الغذائية بإيجاد الاحتياطي
الاستراتيجي في الطعام • وهذا مهم لضمان دخل مناسب للفلاحين وتقديم
حافز كبير لانتاج الطعام المحلي المدعوم • وسوف يتيح لأغلبية السكان
الحصول على الطعام والتحكم في التضخم بشكل أكثر فعالية •• هذا
التضخم الذي يسببه النقص الشديد في الطعام • فادارة الاحتياطي
الاستراتيجي للطعام بتخزين فائض الطعام في أثناء فترات وفرة المحصول
والافراج عنها في أثناء فترات قلة المحصول ، تعتبر شيئاً مهماً في ضمان
أقل أسعار للطعام وما يرتبط بذلك من ميزات •

الغاء المنح المالية :

يجب أن تلغى هذه المنح التي تعطى للأعمال العامة فيما عدا تلك التي
تقدم في مجال الخدمات الاجتماعية (مثل التعليم والصحة الخ) والصناعات
التي تشكل القاعدة الاستراتيجية مثل الحديد والصلب والسواء
والبتروكيماويات الخ •• وسوف يفرض هذا على الأعمال والمشروعات أن
تعتمد على نفسها في التمويل وأن تحسن استغلال مواردها وتنميها باخضاع
هذه النشاطات للعنصر التجاري • وسيعمل هذا على ازالة مصدر كبير
للأزمة المالية للدولة ويصلح من الميزان المالي ويطلق الموارد للاستثمار
المنتج •

خفض تمويل العجز :

يجب أن نحد - وبشكل كبير - من الاقتراض لتغطية العجز في
الميزانية من أجل الانفاق العام • ولكي نقلل من متطلبات النقد الأجنبي ،

يجب أن يستخدم هذا التمويل من أجل الاستثمار في الانتاج وفي البنية الأساسية مع محتوى ضئيل من الاستيراد . ونتيجة لذلك فان هذا العجز المحدود المتناقص في الميزانية سوف يضيف قليلا الى الدين الخارجى واستثماره الانتاجى فمثلا نجد أن استخدامه من أجل انتاج الطعام سوف ينتج سلعا وخدمات يمكن أن يشتريها الناس . وسوف يؤدي هذا الى تقليل الأثر التضخمى لمثل هذا التمويل للعجز . فتمويل العجز بهذا التقليل يمكن أن يساعد في تدعيم الانتعاش والتحول بتوفير الدعم والعون المالى للنشاطات الانتاجية المهمة .

اجراءات سياسة الانفاق :

بالاضافة الى اجراءات الدخل ، يقترح اطار البديل الأفريقى لبرامج المواءمة أدوات محددة للسياسة من أجل تحسين نمط الانفاق فى الدولة لضمان اشباع الحاجات الأساسية للطعام ومياه الشرب « الأمانة » (غير الموثقة) والمأوى والملبس والصحة والتعليم والنقل . وهذه تتضمن :

تحويل الانفاق :

يجب أن يتحول الانفاق العام - دون أن يزيد بالضرورة الانفاق الكلى للحكومة - من نشاطات غير منتجة ونشاطات دفاعية الى الخدمات الاجتماعية مثل التعليم والصحة والتكامل المتكافى للمرأة فى التنمية لزيادة الانتاجية ومضاعفة الناتج . وما يقرب من ثلاثين فى المائة من الانفاق السنوى للحكومة يجب ان يخصص لهذه الخدمات الاجتماعية ومعدل النمو فى الانفاق العام على هذه الخدمات يجب أن يتجاوز معدل النمو السنوى فى السكان ويجب أن يتركز هذا الانفاق الاجتماعى على اشباع الحاجات الاجتماعية المهمة والارتفاع بتنمية الموارد البشرية وبالتالى رفع مستويات المعيشة لأغلبية السكان .

عرض السلع الأساسية :

يجب أن تستخدم السياسات المختارة مثل الدعم وقواعد التسعيرة والحوافز الأخرى لزيادة عرض السلع الأساسية ، المطلوبة لاشباع الحاجات الضرورية واحتواء التضخم . وسيؤدي هذا الى ان تكون هذه السلع

الأساسية متاحة ويمكن شراؤها ، كما يرتفع بانتاج المواد الخام الوسيطة والصناعية ويزيد بالطبع من مستوى الانتاج المحلى ، وعلى الأخص فى الزراعة والصناعة .

خفض معدلات خدمة الديون الخارجية :

يجب أن تخفض مدفوعات خدمة الديون الخارجية - كنسبة من العائدات السنوية للتصدير - الى معدلات تتيح الفرصة للتنمية والانتعاش السريع المدعوم . وهذا شئ ضرورى لمنع خدمة الديون الخارجية من أضعاف الانتاج المحلى وعرقلة عملية المواءمة مع التحول كما سيتيح تحرير الموارد من أجل الاستثمار فى الداخل وتحسين ميزان المدفوعات .

سياسات مختارة للتجارة :

وهذه تتضمن حظر استيراد بعض السلع الكمالية ، ومعدلات مرتفعة للضريبة على الاستهلاك غير المعقول والمدخلات المستوردة عندما يكون البديل المحلى متاحا والتوعية الجماهيرية حول استهلاك السلع المحلية . وهذه ضرورة لتغيير أنماط الاستهلاك وتوسيع الأسواق للسلع المحلية ، وتغيير أساليب الانتاج وانتاج عوامل المدخلات الأساسية داخل البلاد ، وتحسين ميزان المدفوعات .

حواجز مختارة للتصدير :

من أجل صادرات المواد الخام المنتقة بعناية والمعالجة صناعيا . وهذه الحواجز سوف تدعم سلع التصدير المنتقة وتشجع على معالجة المواد الخام صناعيا قبل التصدير . وهذا ضرورى لتحسين نوعية الصادرات الأفريقية وقدرتها على المنافسة ، وتنويع عدد ومجال سلع التصدير ، وتقليل تأثير الدول الأفريقية وحساسيتها لاهتزازات أسعار التصدير المتكررة والضارة . وفى هذه الحال يمكن لحواجز التصدير المختارة أن تزيد من نمو الصادرات وعائداتها .

اجراءات أخرى لتشجيع التصدير :

دعم متفاوت للصادرات ، وازالة حواجز التجارة وتشجيع تجارة المقايضة لتعزيز التجارة داخل الدول الأفريقية . وتؤدي هذه الاجراءات الى زيادة تنوع سلع التصدير وتسهل التجارة بازالة حواجز التعريفه واللاتعريفه على التجارة بين الدول الأفريقية وتقلل من الاعتماد على عائدات النقد الأجنبي في التجارة بين الدول الأفريقية . والتوسع في المقايضة أو « التجارة المضادة » يزيد مباشرة من التجارة بين الدول الأفريقية بازالة مشكلة دفع ثمن الصادرات بما يسمى بالعملات الصعبة أو النقد الأجنبي . وبهذا نسرع بالتعاون الاقتصادي والتكامل بين الدول الأفريقية ويقل الاعتماد الزائد على الخارج كما يقل تأثير الدول الأفريقية وحساسيتها للهزات الاقتصادية الخارجية .

الاتفاقيات التجارية الثنائية والمتعددة الأطراف :

ان الاتفاقيات حول السلع الأولية ، وحتى حول الصادرات المصنعة غير التقليدية بين الدول الأفريقية من جهة ، وبين الدول الأفريقية وشريكاتها في التجارة من الدول الأجنبية من جهة أخرى ، ضرورية لزيادة حجم ونمو الصادرات وكذلك تحسين واستقرار أسعار الصادرات . وبهذا نضمن تحسن واستقرار ميزان المدفوعات .

تأييد المؤسسات لعملية الانتعاش والتحول :

ان الاسراع بعملية الانتعاش مع التنمية يتطلب أيضا تأييد المؤسسات . وهذا ما اقترحه اطار البديل الأفريقي . وهذا التأييد المقترح يتضمن الآتى :

نظم ائتمان لانتاج الطعام خاضعة للاشراف :

وهذه تتطلب انشاء صناديق مالية مناسبة للمناطق الريفية حيث لا يستطيع الفلاحون - الا في نطاق ضيق - الحصول على الائتمان الزراعي

لافتقادهم الضمان « الاضافى » ، حتى يقرضهم البنك . ومن ثم يجب أن تضمن نظم الائتمان لانتاج الطعام سهولة الحصول على ائتمان زراعى للمزارعين فى الريف عن طريق اعتمادات مالية منتظمة وتحت الاشراف لمشروعات الائتمان وهذه الترتيبات الخاصة بالائتمان الزراعى « الريفى » سوف تزيد من انتاج الطعام ، كما ستيسر الأخذ بالأساليب التكنولوجية الزراعية الجديدة من جانب المزارعين ومثال ذلك تشجيع الاستثمارات فى مشروعات الرى الصغيرة والمجالات المماثلة للتقليل من تأثير الزراعة باحوال الطقس .

تشجيع البحوث الزراعية :

وهذا يتضمن تركيز مثل هذه البحوث الزراعية على الانتاج والحفظ للتقليل من فاقد ما بعد المحصول ، وربط مراكز الأبحاث بشكل وثيق بمن يعملون فى الانتاج الزراعى . مستخدمين الخدمات الزراعية الفرعية على نطاق واسع لنشر وتطبيق نتائج الأبحاث . وسوف يسهل هذا من حدوث ثورة زراعية فى أفريقيا بالنسبة لحمسة محاصيل أساسية للاكتفاء الذاتى فى المنطقة هى الذرة والسرغوم (الذرة السكرية) والدخن والدرنات . كما ستوسع من انتاج المواد الخام لبناء قاعدة قوية ومتينة للصناعة .

انشاء مؤسسات صناعية فى الريف :

لدعم الصناعات الصغيرة ذات النطاق المحدود والتي تركز على التكنولوجيا المحلية الفطرية ، والتمويل المحلى واسهام المرأة والبنية الأساسية الريفية . وسوف يشجع ذلك التنمية فى الريف ويجعل المناطق الريفية أكثر جذبا للعيش فيها ويشجع التكنولوجيا الريفية وخصوصا الأساليب الحرفية ، ويخلق عمالة ريفية تقل معها الهجرة من الريف الى الحضر .

انشاء مؤسسات لتنمية المجتمع :

وخصوصا المنظمات غير الحكومية والبرامج التى تعتمد على الجهود الذاتى . وستؤدى هذه الى ترجمة عملية التحول الى تنمية ذاتية باتاحة

القوة الاقتصادية للمستويات المحلية وسوف تخرج جميع الموارد والطاقات الدفينة وتعبئ الطاقات والخبرة المحلية لتنمية المجتمع . وحينئذ يمكن أيضا تعبئة العمالة من هذه المجتمعات مباشرة وعن طوعية لبناء البنية الأساسية الريفية مثل المدارس والمراكز الصحية والطرق الفرعية والكبارى والجسور ومشروعات الري الصغيرة الخ . وهذه المشروعات - النى تقوم على الخدمة الذاتية هى جوهر تكوين رأس المال « الريفى » بتعبئة العمالة المحلية والموارد الأخرى . ولأن الدول الأفريقية ذات تاريخ طويل فى مشروعات الخدمة الذاتية للمجتمع فان كل ما تحتاجه هو التدعيم والتشجيع .

مشاركة جماهيرية اكبر فى البرامج :

ان اعطاء السلطة للشعب يتطلب المشاركة الفعالة للمجتمعات المحلية فى صنع القرار وتنفيذ البرامج وهذا تحتاجه البلاد لتزيد من ثقة الناس فى مجتمعهم وحكومتهم ، وتشجع على المزيد من الالتزام والتضحية من أجل التنمية وخلق موارد بشرية تعمل بدوافع سامية .

اساس تشريعى للملكية والمشاركة :

ان تشجيع المنظمات غير الحكومية والمشاركة الجماهيرية فى التنمية يتطلب وجود اطار تشريعى أو قانونى واضح للملكية والمشاركة للجماعات الاقتصادية الاجتماعية المختلفة مثل التعاونيات الريفية والحرفيين والتجار الخ . فحقوقهم وما يمتلكونه يجب أن يضمنه القانون ، كما يجب ان تحدد الالتزامات حتى تتوفر لهم الشرعية الواضحة والحرية فلا يتعرضون للمضايقات التحكيمية والقلق . وستشجع هذه الحماية القانونية على المشاركة الشعبية فى الانتاج والتسويق والادارة والتنمية بشكل عام كما ستقوى من القطاع غير الرسمى وتيسر من تكامله فى القطاع الرسمى وفى التنمية السائدة . وثمة نقطة يجب أن تتضح هنا وهى أن انفجار القطاع غير الرسمى فى أفريقيا - وخصوصا منذ الثمانينات - هو نتيجة وانعكاس للأزمة وليس شيئا يهتفى به أو يستحق المديح . ومن هنا ضرورة أن نعيد هؤلاء الذين جنحت بهم رغباتهم فى هذا القطاع المنتفخ غير الرسمى ونسهل من اندماجهم من جديد فى القطاع الرسمى .

التنفيذ وآليات المراقبة :

يعترف اطار البديل الأفريقي لبرامج المواءمة الهيكلية (البنسك والصندوق) بأن هذه الإجراءات والاتجاهات أو التوجهات فى السياسة لتحقيق انتعاش سريع مع التنمية تعتمد على الكفاءة فى تنفيذها ومراقبتها .
ومن ثم كانت « الآليات » لضمان تنفيذ وتقييم هذه السياسات البديلة .

وآليات تنفيذ اطار البديل الأفريقى تتضمن :

(أ) دراسات تكميلية .

(ب) أعمال متناسقة على المستوى القومى وشبه الاقليمى والدولى .

الدراسات التكميلية :

ثمة أربع دراسات تكميلية (أو أربعة برامج) لتنفيذ اطار البديل الأفريقى وهى :

الميثاق الأفريقى للمشاركة الشعبية فى التنمية :

خرج هذا الميثاق الى الوجود فى مؤتمر دولى كبير يضم المنظمات غير الحكومية والمنظمات الشعبية وممثلى الحكومات الأفريقية ووكالات الأمم المتحدة وذلك فى « اروشا » - تنزانيا - فى فبراير ١٩٩٠ وتبنته منظمة الوحدة الأفريقية (اللجنة الاقتصادية لأفريقيا ١٩٩٠) . والهدف الرئيسى لهذا الميثاق هو بلورة اطار تتحدد فيه المشاركة الشعبية الفعالة على كل المستويات كجزء من خلق بيئة قادرة على المضى فى عملية المواءمة مع التحول . واضفاء هذا الطابع الديمقراطى على التنمية ضرورى ذلك لأن تنفيذ اطار البديل الأفريقى لبرامج المواءمة يتطلب المشاركة الكاملة من الناس فى اتخاذ القرار وفى تنفيذ المشروعات والبرامج (كما ستناقش فى الفصل السادس) .

أدوات مختارة للسياسة فى اطار البديل الأفريقى :

جرت دراسة تفصيلية لبعض الاجراءات والادوات المهمة فى السياسة والمقترحة فى اطار البديل الأفريقى ، وسوف تنتشر منفصلة تحت عنوان

« اطار البديل الأفريقي لبرامج المواءمة الهيكلية - أدوات مختارة للسياسة »
(تلجنة الاقتصادية لأفريقيا تقرير حول هذه الأدوات المختارة للسياسة)
وهذه الأدوات أو الاجراءات تشمل نظاما مركبا لسعر الصرف وسياسة متفاوتة لسعر الفائدة ، مع اشراف مجدد على الائتمان وسياسة لدعم الأسعار من أجل الاكتفاء الذاتي فى الطعام . والنظام المركب لسعر الصرف هو بديل لنظام سعر الصرف الموحد ، الثابت والمرن ويتضمن عناصر من كليهما . أما السياسة المتفاوتة لسعر الفائدة فهي بديل لأسعار الفائدة الموحدة « المعمول بها » . والاشراف المحدد على الائتمان يعترف بالحاجة الى ائتمان متباين للنشاطات المختلفة . أما سياسة دعم الأسعار فتري استخدام السياسة المختارة لدعم الأسعار لتشجيع انتاج الطعام حتى يتحقق الاكتفاء الذاتى فى المواد الغذائية الرئيسية فى أفريقيا . والدراسة التكميلية لهذه السياسات توفر الأسس النظرية والتجريبية لكل منهما ، على حين تقدم مؤشرات لكيفية تصميمها وتطبيقها فى الدول المختلفة . فهذه السياسات يجب أن تطبق منفردة حسب الظروف الخاصة لكل بلد ، وبعد دراسات تفصيلية لتحديد انسب السياسات لكل دولة .

نسخة شعبية من اطار البديل الأفريقي لبرامج المواءمة الهيكلية :

وقد خرج هذا البديل الأفريقي فى نسخة مختصرة ومبسطة لضمان وصوله الى الجماهير العريضة من العمال والطلبة والشباب والمرأة والسياسيين . وهى ترمى لأن تكون وثيقة سياسية حقيقية تثير الجدل والنقاش على كل مستويات المجتمعات الأفريقية وتعبئة الجماهير حتى نتخذ الخطوات الضرورية لتنفيذها بنجاح . وهذه وسيلة عملية لبدء المشاركة الشعبية فى فهم ومناقشة وتطبيق اطار البديل الأفريقي ذاته .

دراسات تفصيلية لكل دولة لتصميم مجموعة سياسات البديل الأفريقي :

من المهم لكل دولة على حدة أن تستخدم كلا من البديل الأفريقي وأدواته المختارة للسياسة كأساس لدراسة تفصيلية تقوم بها الدولة لتضع تصميمات سياستها الخاصة بها . فالبديل الأفريقي ليس برنامجا بل هو أساس لوضع تصميم البرنامج ، وسياساته المقترحة ليست للتطبيق بلا تفرقة على كل البلاد مثل سياسات البنك والصندوق للمواءمة وهذه الدراسة التى تقوم بها الدولة هى الخطوة الأخيرة التى يجب ان تتخذها كل

دولة حتى يكون لديها برنامجها الخاص بالمواءمة مع التحول - على أساس من البديل الأفريقي . ويمكن ان تساعد في هذه الدراسة اللجنة الاقتصادية لأفريقيا ومؤسسات « بریتون وودز » .

آليات التنفيذ على المستويات المختلفة :

يقترح البديل الأفريقي آليات متناسقة للتنفيذ على المستوى القومى والمستوى شبه الاقليمى والمستوى الدولى .

المستوى القومى :

ان تنفيذ البديل الأفريقى على المستوى القومى يتضمن اعداد الدراسة المتعمقة التى تقوم بها الدولة كمتابعة لأدوات السياسة المختارة لدى اطار البديل الأفريقى لبرامج المواءمة الهيكلية حتى تتشكل مجموعة السياسات ذات الصلة بالنسبة لكل دولة . أما المرحلة الثانية فهى التنفيذ الحقيقى للسياسات الخاصة بالدولة ، الأمر الذى يتطلب مشاركة اجتماعية فعالة بين الحكومة والشعب على جميع المستويات عن طريق ديمقراطية صنع القرار وتنفيذه ، وكذلك التنسيق العملى بين القطاع الخاص والقطاع العام . وتتضمن الأشكال المحددة التى يتخذها التنفيذ على المستوى القومى ما يلى :

● اعداد الدراسة القومية التفصيلية لصياغة مجموعة محددة من السياسات للدولة لاحداث المواءمة مع التحول .

● ديمقراطية حقيقية لعمليات صنع القرار على المستوى القومى والمحلى والشعبى لضمان تأييد الشعب تماما والتنمية الذاتية .

● مشاورات منتظمة وفعالة بين الوزارات لضمان التنسيق بين القطاعات الاقتصادية ، وقطاعات الخدمة الاجتماعية وبين نشاطات الأجهزة التنفيذية الأخرى والمشروعات العامة .

● الاهتمام التام لجهاز التخطيط القومى بكل من تصميم وتنفيذ البرنامج لدعم التنمية طويلة الأمد .

● التشاور والتعاون والتوازن العملى بين القطاع العام والقطاع الخاص لضمان التعبئة الكاملة والاستغلال الفعال للموارد من أجل تنفيذ البرامج .

● مشاورات على مستوى القاعدة عن طريق السلطات المحلية ، والجمعيات الأهلية وجمعيات تنمية المجتمع ، ومن المنظمات غير الحكومية أو منظمات التنمية التطوعية لبدء عملية التنفيذ من أسفل الى أعلى أو من القاعدة الى القمة .

● اضافة الصفة الشعبية الفعالة على البرامج القومية للمواءمة مع التحول على أساس اطار البديل الأفريقى « الشعبى » حتى تتم التعبئة الكاملة لكل القوى الاجتماعية وراء عملية التنفيذ .

المستوى شبه الاقليمى :

يستهدف تنفيذ اطار البديل الأفريقى مباشرة احتواء الاتجاه المتزايد بتقليل أهمية الدول الأفريقية عن طريق التعامل معها دولة - دولة وهى السياسة التى يتبعها البنك والصندوق . وهذا يتطلب تركيزا ثابتا ودائما على استراتيجية الاعتماد الجماعى على الذات . كاتجاه مسيطر فى سياسة اطار البديل الأفريقى .

وهذا بدوره يتطلب توافقا فعالا فى سياسات المواءمة عن طريق اطار البديل الأفريقى شبه الاقليمى . والمجالات المهمة فى سياسة التوافق هذه تتضمن السياسات الزراعية والسياسات المالية والنقدية وأسعار الصرف وأسعار الفائدة ودعم الأسعار فى القطاعات . وهذا يؤدى الى تجنب سياسات المواءمة لبلد ما بعدم اتباع الدول المجاورة لسياسات مماثلة . ومن ثم فان تطبيق سياسات دعم الأسعار لانتاج الطعام فى بلد واحد فقط ، قد يؤدى لأن يتم تهريب محصولها الوفير الى بلاد مجاورة لا تأخذ بسياسات مماثلة .

وثمة سبب آخر للتعاون شبه الاقليمى وهو تجنب الازدواج المسرف لوحدات الانتاج للتقليل من الندرة المتزايدة فى الموارد فى أفريقيا . فبالرأس المال المحدود والموارد التكنولوجية وموارد البحث والموارد الأخرى يجب أن تتجمع للخروج بمشروعات كبيرة قوية فى الصناعة وفى النشاطات الأخرى التى تتطلب استثمارات على نطاق واسع . وهناك ضرورة أيضا للتنسيق بين النقل وتسهيلات الاتصالات والتركيز المتزايد على التعاون النقدى لتخفيف مشكلات المدفوعات ، وعلى التعاون لاحتواء الأخطار البيئية الحادة مثل التصحر .

كذلك فان البرامج القومية الشاملة للمواءمة مع التحول تحتاج للتنسيق داخل تجمعات شبه اقليمية . والحق ان هذه البرامج يجب ان

ينظر اليها على أنها « كتلة بنائية » للبرامج شبه الاقليمية ، والتي يجب أن تقوم بالتنسيق بين بعض عناصرها مؤسسات مثل « اللجنة الاقتصادية لأفريقيا » و « مراكز التنظيم والبرمجة متعددة الجنسيات » . الخ .

المستوى الدولي :

للمجتمع الدولي دوران أساسيان في تنفيذ اطار البديل الافريقي لبرامج الصندوق والبنك . أحدهما أن يتقبل - أى المجتمع الدولي - حقيقة أن الأفريقيين أنفسهم يجب أن يتولوا عملية المواءمة مع التحول . والبنك الدولي مثلاً مغرم بهذه العبارة وأن دوره هو أن يساعد المبادرات القومية للمواءمة - لا أن يستبدلها - ويجب ان يترجم هذا الى عمل محدد وهو ان يسمح للدول الافريقية - بل يطالبها - بأن تصمم وتنفذ برامجها القومية على أساس اطار البديل الافريقي وهذا هو الطريق المضمون لاحترام سيادة الدول الافريقية فى عملية المواءمة ، والتأكد من وضوح أولوياتها وأهدافها للتنمية طويلة الأمد فى برامجها القومية . وفى حالة وضع تصميم هذه البرامج القومية البديلة يجب على البنك والصندوق واللجنة الاقتصادية لأفريقيا - بالطبع - أن تدعى لتقديم المشورة وكذلك تقديم المساعدات الفنية والمالية للحكومات الافريقية .

وفى المقام الثانى يجب على المجتمع الدولي ان يشجع ويؤيد تنفيذ البرامج القومية بشكل فعال والتي تحددت على أساس اطار البديل الافريقى لبرامج المواءمة الهيكلية . والتأييد والعون ضروريان على وجه الخصوص من المؤسسات المالية ومؤسسات التنمية متعددة الأطراف والوكالات المانحة الثنائية - للتأكد من ان المساعدات التى تقدمها للدول الافريقية تؤدي حقيقة الى تنمية قوية . ويجب على المنظمات غير الحكومية - وخصوصا فى الشمال - أن تضغط بقوة على حكوماتها وعلى مؤسسات « بريتون وودز » ، والوكالات ذات الصلة ، لتقديم العون المالى والفنى المناسب لتنفيذ هذه البرامج القومية البديلة . وهذا شئ ملح وعاجل لاحتواء التعاون الذى يتسع نطاقه فى العالم ، والفقر الذى يتفاقم ويتزايد بسرعة فى افريقيا ، وإلهامشية المتزايدة للمنطقة فى شئون العالم .

تمويل وتنفيذ اطار البديل الافريقى لبرامج المواءمة الهيكلية :

ان آليات تنفيذ اطار البديل الافريقى تركز أساسا على تمويل عملية المواءمة مع التحول . وهذا يتطلب صياغة برامج قومية تتأسس على الأطار

كما يتطلب تحديد الموارد المطلوبة لتمويل كل برنامج قومي . وبالإضافة الى تعبئة الموارد - وهو ما نوقش تحت عنوان اتجاهات واجراءات السياسة - تكون اجراءات التمويل التالية ضرورية :

- تجارة متطورة للسلع فى أفريقيا .
- سياسات واجراءات فعالة لتعبئة الموارد المحلية مثل الصرافة الريفية والضرائب المتطورة .
- تخفيض مدفوعات خدمة الدين الخارجى من المستوى الحالى وهو اربعون فى المائة من العائدات السنوية للصادرات الى ما لا يزيد على عشرة فى المائة من نسبة خدمة الدين الخارجى .
- الحيلولة دون الاسراف وتسرب الأموال عن طريق خروج رأس المال والتسعين التحويلي (وخصوصا من جانب الشركات متعددة الجنسيات) وعدم الاعلان عن عائدات الصادرات .
- المزيد من الاستغلال الفعال للموارد المحلية المحدودة وخصوصا تحويلها من الاستغلال غير المنتج الى الاستغلال المنتج فى القطاعات الاقتصادية والاجتماعية ذات الأولوية كالزراعة والتعليم .
- تشجيع التحويلات النقدية من جانب المواطنين الذين يعيشون فى الخارج ، الى داخل البلاد .
- تولد موارد اضافية من الانتعاش وتنمية الاقتصاديات الافريقية .
- تدفق متزايد من الموارد الخارجية من مصادر ثنائية أو متعددة الأطراف أو أجنبية خاصة .

فمثلا التجارة المتطورة للسلع يمكن أن تدرأ مواقف تتشابه وتلك التى أفقدت أفريقيا تسعة عشر بليوناً من الدولارات عام ١٩٨٥ - ١٩٨٦ بسبب هبوط حاد فى أسعار التصدير . كما حدث فى عام ١٩٨٨ ان هبط مؤشر سعر الجملة للسلع فى المنطقة - حسب أسعار ١٩٨٠ - الى ٥٤ر٢ . كما زادت التزامات خدمة الديون الخارجية لافريقيا الى ٢٩٠ بليون دولار عام ١٩٨٨ . وارتفع صافى ما يخرج من البلاد سنوياً من موارد الى نحو خمسة بلايين دولار خلال ١٩٨٨ - ١٩٨٩ ، مع تحويل بليون دولار للصندوق عامى ١٩٨٦ و ١٩٨٧ . والواضح ان هذه الاتجاهات المؤذية اذا انعكست فسوف تتيح موارد مالية هائلة لتحويل عملية تنفيذ برامج المواءمة مع التحول .

مراقبة تنفيذ اطار البديل الأفريقي لبرامج البنك والصندوق :

بجانب آليات التنفيذ هذه ينص اطار البديل الأفريقي على المراقبة المنتظمة لبرامج المواءمة مع التحول . فغالبا ما يحدث أثناء تنفيذ البرامج أن تفشل بسبب ضعف التقييم والمراقبة ، وما ينتج عن ذلك من فشل في كشف وتصحيح الانحرافات وإزالة الأخطاء والاختناقات وصراعات المصالح وكذلك تقوية الروح المعنوية للوكلاء التنفيذيين .

ومن ثم يكون من الضروري ان يجرى تقييم للمدى الذى تحققت عنده أهداف وأغراض وسياسات برامج المواءمة مع التحول - بالنسبة للجدول الزمنى الذى تحدد . ويجب ان يتم هذا التقييم من المستوى المحلى الى المستويات القومية وشبه الاقليمية فالاقليمية ، ومن ثم يتطلب تنسيقا فعالا لتنفيذ النشاطات على المستويات المتعددة .

لذلك يجب على الحكومات الوطنية ان تنشئ نظما للمراقبة تتناسب وبرامجها القومية . وان تضم مثل هذه الأجهزة المراقبة وكالات قومية تهتم بعمليات التصميم والتنفيذ ويكون موقعها عند أعلى مستوى تنفيذى فى الحكومة حتى يمكن أن تعاقب الوكالات والموظفين الذين يخطئون ومن هنا فان البنوك المركزية ووزارات المالية والتخطيط والتجارة والزراعة والوزارات الأخرى ذات الصلة يجب أن تدخل فى عملية المراقبة التى يمكن أن تكون جهازا من داخل الوزارات يتمتع بسلطات كاملة .

أما معدلات الأداء التى يجب تقييمها فتتضمن المؤشرات الاقتصادية الكبيرة مثل الانتاج المحلى الكلى ومدى نموه ، وعناصر الطلب الكلى ، والتوازن المالى ، والتجارة الخارجية الخ . يضاف الى ذلك أن معدلات الأداء هذه يجب أن تركز على المتغيرات الحاسمة للتحول مثل أثر البرامج على نوع الحياة بالنسبة لتحقيق الحاجات الأساسية حسبما تحدد فى « دليل التنمية البشرية » . ومن الضروري أن ينسحب هذا التقييم على التغيرات فى هياكل الانتاج . وأنماط الاستهلاك والتكنولوجيا والتوزيع والطاقة . ومثل هذا التقييم يجدر تطبيقه أيضا على مدى المشاركة الشعبية المباشرة فى العملية . ويمكن ان يتم تقييم ذلك على هدى من مؤشرات معينة مثل عدد التنظيمات النسائية ، ونشاطات المرأة ، والتشغيل ، والقيادة والوضع المماثل (المساواة) وتمثيل الجماعات الاقتصادية الاجتماعية فى الأجهزة صانعة القرار .

ويجب أيضا تطوير نظم المعلومات حتى يكون التقييم كليا ودقيقا قدر المستطاع . وهذا يتطلب جمع المعلومات بطريقة منتظمة ، واصلاح أقسام الاحصاء لجمع وتحليل المعلومات الاقتصادية الاجتماعية . وتنمية قدرات وتدريب الأفراد لهذه الأغراض داخل اطار جهاز التخطيط القومى يعتبر من الأمور المهمة .

وعلى المستوى شبه الاقليمى فانه من الضرورى مراقبة مدى التقدم فى عملية تنسيق السياسات المالية والنقدية والتجارية والزراعية والصناعية والنقل . ويمكن ان يتم هذا من خلال مراكز التنظيم والبرمجة متعددة الجنسيات فى لوساكا وياوندى ونيامى وطنجة للتجمعات شبه الاقليمية . أما بالنسبة للمنطقة ككل فان تقييم التعاون بين البلاد فى عملية المواءمة مع التحول يمكن ان يتم عن طريق اللجنة الاقتصادية لافريقيا ، على حين يقوم بنك التنمية الافريقى بمراقبة التعاون النقدى والمالى مع المركز الافريقى للدراسات النقدية فى داكار .

ردود الفعل تجاه البديل الافريقى :

وكما هو متوقع - فى نطاق سياسات المواءمة - فقد أثار اطار البديل الافريقى لبرامج المواءمة الهيكلية مناقشة نشطة جدا ومثيرة جدا داخل أفريقيا وخارجها . وقد خرجت أجهزة الاعلام الشعبية والخطيرة بالكثير من التعليقات والانتقادات لهذه الوثيقة . ويمكن تقسيم ردود الفعل هذه الى قسمين عريضين وهما : هذه التعليقات التى لا ترى شيئا طيبا فى اطار البديل الافريقى ، وهذه التى تؤيد هذا الاطار ولكن ترى فيه أسئلة لم تتم الاجابة عليها .

والتهم التالية على وجه الخصوص هى التى وجهت للوثيقة : فهى لا تشكل بديلا لبرامج البنك والصندوق بالبرة ، وهى مجرد تحد ومواجهة مع مؤسسات « بریتون وودز » والدول الكبير التى ترعاها ، وهى تدعو الى سيطرة الدولة وتسييرها لأوجه الاقتصاد المختلفة ، وتهدد ما يجرى حاليا من تعبئة الموارد الخارجية من أجل المواءمة ، وهى ليست عملية أو ملائمة . أما ردود الفعل التى تقول انها ليست بديلا فتشير ضمنا الى أن برامج المواءمة الهيكلية « وحى مقدس » ولذلك فهى مقدسة الى حد بعيد وقد ذكرت اللجنة الاقتصادية لافريقيا مرارا ان المحرك لاطر البديل الافريقى هو خلق اجماع عام لحل الأزمة الافريقية . وقد أكد وزراء التنمية الاقتصادية والتخطيط والمالية الأفارقة فى بيان « بلانثير » فى مارس ١٩٨٩ والبيان

المشارك في اديس ابابا في أبريل ١٩٨٩ ضرورة الاجماع ، والتأييد الكامل من المجتمع الدولي . وقد قيل كثيرا ان تبعية أفريقيا شديدة وان اقتصادها ضعيف جدا لا يستطيع ان يواجه أو يتحدى مؤسسات بريتون وودز .

أما الاتهامات التي تتعلق بسيطرة الدولة وتسييرها لجميع الأمور فيبدو أنها تنبثق من لبس خالص وسوء فهم . فالموقف الأساسي للوثيقة هو « البراجماتية » (الفلسفة العملية) ، لا الفلسفة النظرية غير العملية ، بالنسبة لدور السوق الحرة ، والتسعين وقطاعات الدولة والقطاعات الخاصة . وقد ذكر « اديبايو اديدجي » Adebayo Adedeji في كتابه البديل الأفريقي (١٩٩٠ - اديس ابابا) « بينما يؤكد البديل بشكل عملي (براجماتي) على دور القطاع العام ، فهو يؤكد أيضا على الدور المحوري الذي يجب ان يقوم به القطاع الخاص في عملية المواءمة مع التحول . والبديل الأفريقي ينأى بنفسه عن عملية التسيير والتدخل الجامد من القطاع العام وكذلك عن الخصخصة النظرية غير العملية والاعتماد المتزايد على الأسواق والأسعار كآليات للتقسيم . والهدف الرئيسي للبديل في هذا المجال هو أن يحدث توازنا موضوعيا غير أيديولوجي بين القطاع الخاص لضمان الكفاءة والديناميكية في ادارة الاقتصاد القومي . وختاماً فإن البديل الأفريقي لا يدعو الى حكومات « سميئة » في أفريقيا بل الى حكومات لها عضلات » .

أما ما يوجه الى البديل الأفريقي من نقد بأنه سوف يخيف الذين يقدمون المنح والمساعدات من الخارج ، فهو ابتزاز واضح . فالأموال التي تأتي الى أفريقيا من الخارج يجب ان تستخدم بغرض ازالة الأسباب الجذرية للفقر المدقع الذي تعانيه ، وان تحدث تحولا جوهريا في الهياكل وتضمن التنمية القوية كما وضع في البديل الأفريقي ، لا أن تكون أداة للمناورات والتلاعب . فالمؤسسات المالية والتنمية متعددة الجوانب ، وكذلك الأجهزة والدول التي تمنح المساعدات على أساس ثنائي ، يجب ان يكون لها مصلحة قوية مكتسبة في البرامج التي تقترح حلولاً لعدم فاعلية ما قدمته في الماضي من مساعدات مالية لأفريقيا . ولأن هناك اتفاقا عاما على ان برامج الصندوق والبنك قد فشلت في الهدف الذي قامت عليه وهو اصلاح الإزمة الأفريقية فإن تقديم المساعدات المالية لبرنامج بديل لا يمكن ان يقال - وبموضوعية - انه سينزع ويخيف المنح والمساعدات الخارجية .

والإتهام بأن البديل الأفريقي ليس عمليا يمثل سوء فهم لطبيعته . فهو ليس برنامجا يطبق على كل الدول في كل الأوقات بغض النظر عن ظروفها الخاصة . انه اطار أو أساس للمفاهيم (مفهومي) لصياغة برامج قومية من « قائمة » اجراءات وتوجيهات السياسة في البديل الأفريقي

يمكن للدول ان تختار من هذه القائمة مجموعة السياسات التي تتواءم وتتفق مع خصوصياتها القومية . . . ولذلك فان برامج « البديل الأفريقي » سوف تختلف من بلد الى آخر ، وربما من وقت الى آخر حتى يتأكد ارتباطها بالظروف السائدة .

لهذه الأسباب فان الفهم الأكثر موضوعية للبديل الأفريقي سوف يعزز التأييد الواسع له ، داخل أفريقيا وخارجها ، والمطلوب وبسرعة هو ترجمة هذا التأييد الى إجراءات ونشاطات لسياسة عملية من أجل تنفيذ البديل الأفريقي . وفي هذا المجال - كما هو الحال في أى مجال آخر - ليس من الضروري ان يكون الاجماع مائة فى المائة فهذا غير محتمل بالنسبة لأى برنامج . فالتأييد العريض الذى تم التعبير عنه ، وتوضيح المسائل البارزة التى أثرت ، يجب أن يكون كافيا لبدء المهمة العملية لتنفيذ البديل الأفريقي فى دول أفريقية وأقاليم فرعية .

واطار البديل الأفريقي يقدم بديلا شاملا لبرامج البنك والصندوق الفاشلة (وهى برامج المواءمة الهيكلية) فالدول الأفريقية يجب ان تستخدمه كأساس لصياغة مجموعة سياسات لبرنامجها القومى للمواءمة مع التحول . وبعد ذلك يجرى التنسيق بين هذه السياسات على المستوى الاقليمى وشبه الاقليمى عن طريق التوافق الفعال المشمر بين السياسات وكذلك تجميع الموارد النادرة .

وهنا نوجه تحذيرا نعتبره ضرورة تاريخية . ففي عام ١٩٨٠ اعدت منظمة الوحدة الأفريقية « خطة لاجوس للعمل » كورقة عمل لتنمية أفريقيا وتكاملها حتى عام ألفين . ولكن هذه الخطة لم تنفذ ، من جهة لأن البنك الدولى أحبطها بتقرير بيرج Berg عام ١٩٨١ . وكان يمكن تجنب قسوة الازمة وعنفها منذ الثمانينات لو أن هذا البرنامج قد وضع موضع التنفيذ . ومن هنا يثور التساؤل : هل وعت أفريقيا الدرس وتعلمته من هذه التجربة وقررت ان تقوم بتنفيذ برامجها بدلا من ان يصل بها محبطوها (أو الذين يقللون من شأنها وقدرتها) الى طرق مسدودة ؟ أن على أفريقيا من الآن فصاعدا أن تقرر ، وأن تستعيد الثقة الضرورية بالنفس وكذلك الارادة السياسية لتنفيذ برامجها المتفق عليها بقوة ، ولا يهم ما يقوله أى فرد أو يفعله . هذا هو الطريق الوحيد للحكمة والتعقل ، ولخلاص أفريقيا - فيجب ان تضع قدرها على كفيها وتجتل مقعد القيادة فى عملية المواءمة مع التحول التى تبتغيها . وإن التهميش المزعج الأخير لأفريقيا فى الاقتصاد الدولى والشئون العالمية لا يفرض شيئا أقل من ذلك .

الفصل السادس

ضرورة المشاركة الديمقراطية

السياسة والفقر فى أفريقيا :

هناك مفاهيم جديدة لعملية التحول تواجه وبشكل متزايد الفلسفة الاقتصادية للنظرية القديمة الجامدة للتنمية . فبصرف النظر عن النماذج السائدة للتنمية والتي تركز على متغيرات اقتصادية مثل رأس المال والمدخرات والتجارة والتكنولوجيا - الخ ، تبرز الآن ثلاثة متغيرات أخرى هي :

١ - سوسيولوجيا التنمية (أى النظرة الاجتماعية للتنمية) وهي تركز على البنية الاجتماعية والثقافية والأخلاقيات .

٢ - تنمية الانسان أو الاتجاه لرأس المال البشرى وهي تركز على تنمية الموارد البشرية .

٣ - التنمية السياسية والتي تركز على الديمقراطية والمسئولية (أو المساءلة) .

وهذه كلها تؤكد الطبيعة متعددة الوجوه لعملية التنمية والتي تضم كل جوانب التركيبة الاجتماعية (أو الشكل الاجتماعى) - الاقتصاد والمجتمع والدولة - ومن بينها المجال الايديولوجى . وان استمرار التخلف فى أفريقيا ليفرض المزيد من الاهتمام بنماذج التنمية غير الاقتصادية التي أهملت فى الماضى . ومن الأمثلة على تحول التركيز والاهتمام ما ذكره فى عام ١٩٩٠ برنامج الأمم المتحدة للتنمية تحت عنوان « تقرير عن التنمية البشرية » .

ثم هناك التركيز على افتقاد الديمقراطية فى أفريقيا . والحق ان البعض يتحدث عن « كيف تدفع السياسة أفريقيا الى التخلف » - مثلما انتقد « والتر رودنى » Walter Rodney هذه الأوضاع تحت مسمى آخر وهو « كيف دفعت أوربا أفريقيا الى التخلف » (١٩٧٢ - دار السلام - تنزانيا) . . . ويتركز الاهتمام هنا على السمة الاستبدادية للدولة فى أفريقيا فيما بعد الاستعمار . فقد ورثت البورجوازية الصغيرة فى أفريقيا

بعد استقلال العلم مباشرة جهاز البطش الوحشي لدولة الاستعمار الذي كانت مهمته اخضاع السكان جميعا تحت شعار « القانون والنظام » ، في دعوته للتدخل في كل شئون الدولة لنسهل له عملية السلب والنهب الاستعماري . أما القاعدة الديمقراطية العريضة للنضال ضد الاستعمار فسرعان ما تقوضت على يد ورثة الاستعمار من الأفريقيين ، وهم يسعون الى أفرقة الامتيازات والحقوق التي اغتصبها المستعمرون وفي غمار ذلك خانت هذه البورجوازية الصغيرة بسرعة الوعود بالتححرر من الفقر (تحت شعار « حياة أكثر وفرة ») وتحقيق الآمال التي يتوق اليها الشعب . وأخذ الشعب يراقب الموقف وآماله تتحطم وولأوه بضطرب ، فركب موجة الضغوط الثورية من أسفل .

ولكن الصفوة الجديدة لم تكن تفكر في شيء من هذا . فقد اعلنوا انتهاء السياسة باسم الاجماع الذي فرضوه على بناء الدولة وحينئذ استبدلت دولة ما بعد الاستعمار - ذات القاعدة الضيقة - بالسياسة شيئا من الادارة للقضاء على الجدل والمعارضة . وقد ارتبط هذا بأيديولوجيتهم في الاحتواء والتي تحولت بسرعة من الاحتواء السياسي في الستينات الى الاحتواء القهري في السبعينات . واخترعوا (أي الصفوة) الاشتراكية الأفريقية لامتناس الحماس الثوري لدى الجماهير . . وكانت النتيجة في كل مكان انكار المشاركة الديمقراطية ، ودول الحزب الواحد ، وافتقاد المسؤولية وزيادة حدة أزمة التخلف منذ أوائل السبعينات الأمر الذي أدى الى تدهور القارة ووقوع الكارثة التي أضاعت عقدا بأكمله في الثمانينات .

اذن ما هو الخطأ الأساسي في دولة ما بعد الاستعمار في أفريقيا ؟ ان الخطأ يمكن في أنها استبدادية تعسفية : فهي لا تقوم على أساس الدولة الديمقراطية الشعبية ، وجهاز هذه الدولة متطور اذا قورن بالكيان الهش للمجتمع المدني ، والتكنولوجيا المتخلفة في البلاد ككل ، وهي دولة ضعيفة غير قادرة على أن تؤدي الوظائف الأساسية للدولة البورجوازية . والقهر السياسي المتهور لدولة ما بعد الاستعمار في أفريقيا هو نتيجة للاستبداد الذي ورثته عن الاستعمار ونتيجة أيضا لرغبتها في كبت المطالب الشعبية من أجل مستوى أعلى للمعيشة ومنافسة سياسية فعالة ، وأساس عريض من الحكم وهذا شيء لا تستطيع ان تتحمله . لذلك فهي ترى انه من الأسهل أن تدخل في عملية احتواء قهري لهذه المطالب الشرعية ، بدلا من أن تغير المجتمع وتضمن له حياة أفضل .

والقاعدة السياسية الضيقة وغير الشعبية للدولة في أفريقيا ترجع الى التحالف الابتزازي بين البورجوازية الصغيرة في أفريقيا وبين حكم الأقلية المستورد الأجنبي لمثلي الطبقة الامبريالية (الاستبدادية) من الغرب

وشركاتهم متعددة الجنسيات • وسواء أكانت الدولة مدنية أو عسكرية فالزمرة نفسها هي التي تحكم - وهم ممثلون محليون وأجانب لطبقات مهيمنة • وخطتهم المشتركة أن يحتفظوا بالهيكل ويعضدوها - سواء أكانت اقتصادية أو سياسية أو اجتماعية ، تلك الهياكل التي تحمي وتضمن مصالحهم الاقتصادية الحيوية والقوة السياسية والامتيازات الخاصة لهم وحدهم • ففي مجموعة دول « الفرانكوفون » (ذات الارتباطات بفرنسا) في أفريقيا ، رفضت فرنسا أن تتحلل من استعمارها بشكل فعال بأن تحتفظ بالاشراف على الأجهزة الحيوية في الدولة والاقتصاد بالتحالف مع قلة قليلة في البلاد • كما تحتفظ فرنسا باتفاقيات للدفاع خائفة ومن جانب واحد ، مع دول « الفرانكوفون » ، وتحشد أكبر عدد من القوات في كل أنحاء أفريقيا ، وتجذب « فيما يشبه المصيدة » هذه الدول إلى « اتحاد الفرنك » مع فرنسا CFA (١) ، ولا تزال تمتلك وتشرف مباشرة على معظم المشروعات الاقتصادية في هذه الدول بدءا من البارات والمقاهي إلى الصناعات • بل إن الفرنسيين لا يسمحون باضفاء الطابع المحلي المتواضع على المشروعات الأجنبية في بقية الدول الأفريقية إذ أنهم يقومون وبشكل منظم بتخريب واضعاف التعاون والتكامل بين الدول الأفريقية لأن ذلك يهدد سيطرتهم واستغلالهم الرهيب القاسي لهذه الدول •

والضعف النسبي للمجتمع المدني في أفريقيا يدعم ويعزز من تحكم الدولة وطابعها الاستبدادي • فالقوى التي تتوازن مع الدولة مثل التنظيمات الدينية واتحادات العمال ، وتنظيمات الفلاحين وحركات الطلبة وتنظيمات المرأة والمنظمات غير الحكومية ، والجماعات المدنية ، والجمعيات التطوعية • لا توجد •• وان وجدت فهي ضعيفة جدا • وهذا يتناقض بشكل حاد مع النمو المتزايد والموارد الهائلة والقوة المؤثرة لهذه التنظيمات الجماهيرية في الدول المتقدمة • والمعناد انه كلما قويت هذه الأجهزة في المجتمع المدني ، عظمت قدرتها على أن تتصرف كعناصر مقاومة أو توازن ، أو مركز ثقل في مواجهة تجاوزات الدولة والسلطة وأجهزتها • وهذا الضعف النسبي للمجتمع المدني يزيد من السيادة النسبية لدولة ما بعد الاستعمار في المنطقة ولكن باجبار الدولة على أن تصبح بؤرة معظم العداوات الاجتماعية والصراعات الوطنية فان هذا الضعف في المجتمع المدني يؤدي إلى أن تضعف قوة الدولة وقدرتها على استعارة مكانتها (سياسيا وأخلاقيا) بأن تعرض هيبتها لكثير من الجدل والصراعات •

(١) الدول الاثنتا عشرة التي يضمها اتحاد الفرنك CFA هي ساحل العاج والسنغال ومالي والكاميرون و الكونغو وتوجو وبنين والجابون وتشاد والنيجر وجمهورية أفريقيا الوسطى و بوركينا فاسو •

رابعاً : فان دولة ما بعد الاستعمار فى أفريقيا وفى كل مكان من العالم الثالث ، أضعف نسبياً من نظيرتها فى الدول المتقدمة . وهذا - على وجه الخصوص - بالنسبة لقدرتها التنفيذية على أداء الوظائف التقليدية أو القانونية للدولة . ورغم أنها - أى دولة ما بعد الاستعمار - تتدخل فى كل الشئون وتقوم على الرأسمالية البيروقراطية ، فانها غير قادرة على ضمان أبسط أنواع الأمن على الحياة والملكية ، وأن تحتفظ بنظام مدنى متين وان توفر الحاجات الأساسية للسكان . مثل الطعام والمياه النظيفة للشرب ، والرعاية الصحية والتعليم والاسكان والصرف والنقل . ناهيك عن تحقيق أهداف الادارة الاقتصادية القومية مثل التشغيل الكامل أو مرتفع المستوى ، ومعدل نمو طيب ، واستقرار الأسعار ورفع مستوى المعيشة وتخفيف حدة الفقر : والحق أن التصرفات القهرية والاستبدادية لدولة ما بعد الاستعمار تتناسب عكسياً مع فشلها وعجزها عن أن تؤدى وظائفها الرئيسية . وكل هذه الأمور تجعل تحول دولة ما بعد الاستعمار فى أفريقيا ضرورة ملحة وعاجلة .

لقد انتشرت القوة الديمقراطية فى العالم ، وعلى الأخص منذ أواخر الثمانينات ، وبدأت الاصلاحات فى أوروبا الشرقية تؤثر فى عديد من الدول الافريقية وخصوصاً تلك التى تخضع لحكم الحزب الواحد . وفى كل مكان فى العالم تتشابه المطالب الجوهرية للحركة الديمقراطية وهى انفتاح الدولة ، واحترام حقوق الانسان ، ومشاركة الشعب ، وتخويله السلطات السياسية والاقتصادية والمسئولية والمساءلة الفعالة وتحكم أكثر للناس فى حياتهم . وفى أفريقيا تتضمن هذه المطالب الغاء الأنظمة الجامدة وتغيير القيادات الذين مكثوا فى السلطة لأكثر من عشرين عاماً منذ استقلال العلم . وقد بدأت الجماهير تتحدى « الزمرة الصغيرة » فى السلطة . ان رياح تغيير جديدة تهب على أفريقيا .

والدول الغربية تؤيد هذه الانتفاضة الديمقراطية فى العالم ، ربما لأن هذه الدول ترى فى هذه الانتفاضة انتصاراً لنماذجها الديمقراطية ومثلها . وقد وافقت فى تكتم ، وايدت فى تواضع ، هذه الحركات الديمقراطية والمطالب من أجل انهاء حكم الحزب الواحد فى بعض الدول الافريقية . وقد كان الحوار بين الشمال والجنوب أو المائدة المستديرة الأوروبية التى نظمها « المجلس الاوروبى » عنصراً مساعداً لهذه الصحو الديمقراطية فى أفريقيا (٢) . ولكن هناك اختلافات بين المنظور الديمقراطى

(٢) عقد الحوار بين الشمال والجنوب فى بورت نوفو (جمهورية بنين) فى أغسطس ١٩٨٨ وفى داکار فيما بين ٢٥ و ٢٦ مارس ١٩٩١ وكان موضوعه « الديمقراطية والتنمية فى إفريقيا - تجربة دول إفريقيا والكاريبى والباسيفيك » - تحت اشراف ورعاية مؤتمر ستراسبورج حول الديمقراطية البرلمانية .

للدول الغربية وبين المنظور الديمقراطي لأفريقيا . فالاهتمام الجوهرى فى الغرب ينصب على تعدد الأحزاب (أو من الأفضل حزبان) وهو ما تقوم عليه الديمقراطية البرلمانية مع الانتخابات الدورية .

أما الدول الأفريقية فتطلب المزيد - فبالإضافة الى النظام المتعدد الأحزاب للحكم - وليس فقط الانتخابات التى تقوم على حزبين - فهى تطلب سرعة نزول القادة عن كرسى السلطة الذى استقروا عليه طويلا وذلك حتى يتقنن التتابع الدورى السلمى للقيادة ، وكذلك المشاركة الشعبية الفعالة لكل الجماعات فى المجتمع ، من العمال والفلاحين والمرأة والشباب والطلبة والمهنيين والفقراء فى كل من المناطق الريفية والحضرية . كما ان المشاركة مطلوبة فى صنع القرار وتخصيص الموارد على كل المستويات (أى اعطاء كل مستوى حصته من الموارد) من الطبقات الدنيا حتى الحكومة ، وخصوصا الضعفاء والفقراء عن طريق إتاحة الفرصة لهم - بالطرق الديمقراطية - للوصول الى وسائل الانتاج (الأرض - الائتمان - التسهيلات الخ) والتوزيع العادل لثمار التنمية والمسئولية والمساءلة الفعالة للقيادة على جميع المستويات ، ماليا وسياسيا . وأيضا يجب أن تتخذ الخطوات العاجلة للتخفيف من - وانقضاء فى النهاية على - الفقر والبؤس المتزايد والمؤلم والذى تعاني منه أغلبية السكان ، والذى يحدث غالبا فى غمرة التباهى المقرز المخزى بالثروة الفاسدة للبورجوازية الصغيرة الطفيلية .

وقد أظهرت تجربة الدساتير الديمقراطية فى أفريقيا ما بعد الاستعمار - انه بدون هذه الالتزامات الراسخة بالمشاركة الشعبية وإتاحة السلطة للشعب ، تصبح التعددية الحزبية رداء من الزيف والرياء . لذلك فما لم يتغير التوزيع غير العادل للدخل والثروة والسلطة فان الديمقراطية سرعان ما تحتكرها « حقايب النقود » (كما يطلق على الأغنياء المرتشين فى نيجيريا) وكما أعرب آدم سميث Adam Smith عندما ذكر فى كتابه « ثروة الأمم » الى أن تصبح هناك ملكية ، فلا يمكن ان يكون هناك حكومة ، يكون هدفها الأخير أن تصون الثروة وان تحمى الأغنياء من الفقراء » .

وهكذا فان الديمقراطية السياسية لا يمكن ان تمضى قدما دون ديمقراطية - أو إعادة توزيع - القوة الاقتصادية وذلك لأن الحرية والاختيار (ومن ثم الجدل) وهى الخصائص التى تكمن فى أعماق الديمقراطية تفترض مسبقا وسائل ممارستها لقد اعترفت الجماهير الأفريقية طويلا بعيب مطالبة الجوعى والعاطلين والأمينين بممارسة حرية التحدث بالانجليزية والاختيار بين برامج الأحزاب - ان الاختيار الأول هو المدة ، وبعد ذلك تأتى الحاجات الأساسية الأخرى وهذه هى وسيلة الأغنياء وذوى النفوذ فى

كل مكان - حتى الغرب - للسيطرة على عمليات الديمقراطية السياسية سواء تعددت الأحزاب أو اقتضت على حزبين والسبب - كما يقول بنجامين واتكن ليغ Benjamin Watkin Leigh هو أن :

« السلطة (النفوذ) والملكية قد ينفصلان لفترة بالقوة أو بالخديعة ولكن لا يمكن أن ينفصلا أبدا • ذلك لأنه ما أن تستشعر آلام الانفصال حتى تسرع الملكية بشراء السلطة أو تستولى السلطة على الملكية • وفي كلتا الحالتين لابد أن تنتهى الحكومة الحرة » •

ومن هنا فان المشاركة الديمقراطية فى عملية التنمية وثمارها يجب أن تكون هى جوهر ولب الإصحوة الديمقراطية السائدة عبر أفريقيا •

الديمقراطية والمسئولية والسلام والتنمية :

ان الاتجاه لاعطاء المجتمعات الافريقية الديمقراطية الكاملة ، يستهدف ضمان المشاركة الشعبية عن طريق اعادة هيكلة دولة ما بعد الاستعمار فى أفريقيا • ولكن هذه وسائل لثلاثة أهداف رئيسية وهى تحقيق المساواة الفعالة والسلام الراسخ المتين والاسراع بالمواءمة مع التحول • ومهما تكن العبارات التى تصاغ بها هذه الأهداف ، فان اقامة الديمقراطية أمر جوهري لتحقيقها • وعادة ما تعتبر هذه الأهداف « ثلاثية » - الديمقراطية والمساواة والتنمية - ولكن يستحسن أن نضيف العنصر الرابع « الحاسم » وهو السلام المحلى (أو الداخلى) ، رغم انه متستر فى الأهداف الثلاثة الأخرى والترابط المنطقى (أو العلاقات الداخلية) بين هذه المتطلبات الأربعة فى معادلة التنمية الافريقية أمر يفرض نفسه • فبدون الديمقراطية لن تكون هناك مسئولية فعالة ، وبدون المشاركة الديمقراطية والمسئولية والعدالة الاجتماعية أو المساواة لن يكون هناك سلام دائم أو نهاية للصراعات القاسية والنزاعات داخل الدول الافريقية أو بينها ، وبدون المسئولية والسلام لا يمكن تحقيق تنمية قوية راسخة •

الديمقراطية والمساءلة (المسئولية) :

مع انتشار اساءة استخدام السلطة على كل المستويات فى الدول الأفريقية ، تتصدر الحاجة الى كل من المساءلة المالية والسياسية قائمة

البرنامج السياسى . ولكن الذى ليس مألوفاً هو أن هذه المساءلة خادعة
مراوغة لأنه لا توجد ديمقراطية . وعلى وجه الخصوص فإن القادة السياسيين
- الذين يسعون الى مصالحهم الذاتية - يسوون عادة بين المساءلة وبين
الاعلان عن أرصدة الوزراء والقادة السياسيين الآخرين سرا عند توليهم
مناصبهم - وفى بعض الحالات بيانات دورية لوسائل الاعلام عن أعمالهم
وادارتهم . وهذا هو التلاعب بالمساءلة التى يجب أن تكون عملية مشاركة
من جانبين بين الحكومة والمحكومين . لذلك فليس يكفى أن يدعى الوزراء
وراء الأبواب المغلقة ليعلنوا عن أرصدتهم لرؤساء الجمهوريات ورؤساء
الجمهوريات ليعلنوا عن أرصدتهم أمام قاضى المحكمة العليا . وعند ترك
مناصبهم يعلن الوزراء والرؤساء عن أرصدتهم فى السر أيضا . ونحن
لا نأخذ بهذا الاعلان الهزلى عن الأرصدة التى تتركنا ونحن لا نعلم عنها
شيئاً . فنحن نريد أن نعرف ما هى الأرصدة التى أعلنت ، ولم لا تعلن
على الملأ ، طالما أن هؤلاء القادة موظفون عموميون ، وأقسموا اليمين علنا ،
وكيف نتأكد من مدى حقيقة هذه الأرصدة التى أعلنت وخصوصا عندما
يترك هؤلاء القادة مناصبهم ؟ وإذا كان هذا الاعلان عن الأرصدة أمينا ،
فكيف يجمع هؤلاء الرؤساء والوزراء الخ . هذه الثروة الضخمة التى تصل
الى الملايين والملايين من الدولارات بعد سنوات قليلة من تركهم مناصبهم ؟
وما هذه البيانات التى يبعثون بها الى الصحافة يهنئون فيها أنفسهم على
أعمالهم واشرافهم وباسم المساءلة ألا شئ يدعو للسخرية لأن هذه العملية
لا تدخل فيها مشاركة الشعب بشكل مباشر ، وليس هناك ما يؤكد
صحتها ، كما انه ليس هناك عقوبات عن أى فشل من جانب هؤلاء القادة
المسؤولين . والحق ان العكس هو الذى يحدث ، فمعظم الوزراء غير المحبوبين
غالباً ما يصعدون الى وزارات أكبر ، فى ازدياد واضح واحتقار لسلطة
الشعب وعدم رضائه .

اذن ما هى المساءلة فى نطاق الديمقراطية ومنطقها ؟ ان أهدافها ان
تضمن ما يلى :

(أ) أن تجد الموارد والملكية العامة الحماية الفعالة . وليس الغش
والاحتيال - وان تستخدم هذه الموارد بفعالية طبقاً للأولويات القومية التى
حددها الشعب .

(ب) ألا يضلل ولاء الشعب للحكومة باسائة استغلال السلطة .

(ج) ان تكون هناك مراجعة ومحاسبة ذلك لأنه « اذا كانت السلطة
تفسد فالسلطة المطلقة تفسد بشكل مطلق » .

(د) توجيه أخلاقى طيب من الحكومة للمسؤولين للحيلولة دون ان يفسدوا .

ولتحقيق هذه الأهداف يجب ان تضم المساءلة العناصر الأساسية الآتية :

المساءلة المالية والسياسية :

يجب أن يكون الموظفون العموميون مسؤولين تماما عن الأموال والموارد العامة الأخرى والممتلكات التى عهدت اليهم لرعايتها ، وأن يكونوا مسؤولين عن قراراتهم السياسية والاجراءات والأعمال أو الكسل والتراخى فى العمل والاعلان الصريح عن الأرصدة - قبل وبعد تولي المنصب - يتعلق بالمسئولية المالية ، على حين تتعلق البيانات الدورية عن أعماله الرسمية وادارته بالمسئولية السياسية . ويقال ان الرئيس « سانكارا » Sankara - الرئيس الراحل لبوركينا فاسو - قد أعلن عن أرصدته علنا لبنى وطنه ولنسائه قبل ان يتولى الحكم . ولم يكن مطلوبا منه ان يفعل ذلك عند ترك السلطة . وبالإضافة الى الاعلان الصريح عن الأرصدة ، فان الحسابات العامة يجب ان تراجع بانتظام (سنويا) من مراجعين من الداخل والخارج ، كما يجب على المسؤولين على كل المستويات ان يردوا على أسئلة المراجعين واستفهاماتهم بكل دقة . ويعتبر انتهاكا لهذه الاجراءات أى وضع لا تراجع فيه بانتظام حسابات الوزارات والمصالح وقطاعات الدولة والحكومة كلها . أما من يخطئ بالتحايل والتلاعب فى الأموال والممتلكات العامة ، فيجب ألا يطرد أو يعزل فقط من الخدمة العامة ، فلا بد أن يواجه صرامة القانون بأن يحاكم علنا وأن يجبر على دفع التعويضات أو إعادة ما سلبه بالكامل ، قبل أن يسجن أو يبعد من الخدمة . ويقال ان المسؤولين الذين يختلسون الملكية العامة فى أثيوبيا يجبرون على إعادة ما اختلسوا قبل ان يودعوا السجون لعدة سنوات . وهكذا فالمسئولية المالية تتضمن الاعلان الصريح عن الأرصدة عند تولي السلطة وعند تركها ، والمراجعة المنتظمة من الداخل والخارج للحسابات العامة على كل المستويات ، والردود السريعة على استفهامات المراجعين والعقاب الواجب لهؤلاء الذين يتلاعبون بالأموال والممتلكات العامة . وافتقاد هذه المسئولية المالية هو المسئول عن كثير من الفساد الرسمى العفن فى أفريقيا ، وعما يقرب من خمسين فى المائة من الأزمة المالية التى تواجهها كثير من الدول . ومن هنا فإنه اذا أمكن استعادة ما يقرب من خمسين فى المائة من رأس المال « الهارب » والرواتب ، والبتي

يحتال للحصول عليها من هذه الدول وارسالها الى الخارج في حسابات سرية في البنوك الأجنبية ، لأمكن أن تخف كثيرا جدا حدة الأزمة المالية .

أما المسئولية السياسية فتضم الموظفين العموميين الذين أقسموا اليمين على أداء هذه الوظيفة أو تلك ، والذين يسألون أمام الشعب عن قراراتهم وعن أعمالهم وعن تراخيهم وكسلهم . ومن ثم لابد ان يكون هذا القسم ملزما . وفي المجتمعات الفطرية التقليدية في أفريقيا يقسم الموظفون بالاله أو المعبودات ، والذين ينتهكون هذا القسم يتعرضون لعقاب سريع وعاجل « من القوى الخفية » ، بل والموت . وفي غرب أفريقيا كان الناس يقسمون باله الحديد « أوجن » Ogun وباله الرعد « سانجو » Sango ، وكان الذين ينتهكون هذا القسم يتعرضون للعقوبات العاجلة . ولكن في هذه الأيام يقسم الناس بالقرآن والأناجيل ، لينتهكوا هذا القسم باسم الحصانة . وتتضمن المسئولية السياسية أيضا الحسابات العامة عن الاشراف والادارة أمام الجماهير بعامة - وليست وسائل الاعلام فقط - والناس أحرار في أثناء هذه الجلسات في أن يوجهوا الأسئلة ويطالبوا بالتعويض عن أى خطأ يحدث ، والأهم ان يحصل المواطنون المظلومون على تعويض عاجل عادل . اما عن طريق القنوات الادارية البيروقراطية أو عن طريق المحاكم . ومن هنا يكون حكم القانون ملزما في ظل نظام قضائي مستقل غير فاسد ليفرض المساءلة السياسية . ويجب ان يبعد القادة والموظفون الذين يسيئون استغلال السلطة عن مناصبهم . ومن الضروري أن تكون هناك مناقشات عامة حول السياسات للاستفادة من المشاركة الشعبية في اختيار أولويات السياسة على جميع المستويات في الحكومة . واذا قيدت هذه المناقشات ، فلا يمكن ان تكون هناك مساءلة سياسية . وعندما توجد « لجنة الشكاوى العامة » كما في نيجيريا ، فيجب ان تعمل على الملأ وتتمتع بسلطات تنظيمية اذا أريد لها ألا تصبح ستارا مزريا لاساءة استغلال السلطة .

عقوبات فعالة رادعة :

أى نظام للمساءلة يجب ان تصحبه عقوبات ملزمة حتى يكون ذا فاعلية . فالقادة وصناع السياسة ، والمسئولون الآخرون الذين ينتهكون القسم ، ويحتالون لسلب الأموال والممتلكات العامة ، أو يسيئون استغلال السلطة التي يتمتعون بها يجب ان يحاكموا ويعاقبوا علنا ويكون من الخطأ ان يجرى التحقيق سرا مع المسئولين الذين يتهمون بارتكاب الأخطاء ، ثم يتم تطهيرهم ، ويحل محلهم مسئولون آخرون كما هو الحال

في بلاد كثيرة • وهذا فساد واضح ، وإساءة لاستغلال السلطة وإهانة للجماهير • فلا بد ان تكون هناك اجراءات ادارية وقانونية واضحة ومراجعة دقيقة من أجل التحقيق مع القيادات والمسؤولين على كل المستويات وانضباطهم • وان تتم هذه على مرأى ومسسمع من الجماهير • فلا يكفي ان نقول « العدالة » حتى نتحقق ، بل يجب ان يراها الجمهور العام حتى يقال انها تحققت • لذلك فلا بد من محاكمة المسؤولين والقادة الذين يخطئون علنا وأن يعاقبوا بشكل مؤثر - مهما تكن مواقعهم ورتبهم - من الرئيس حتى الساعي • ويجب أيضا ان تخصص جلسات استماع لآراء الجماهير • وان ابعاد الرئيس الأمريكي نيكسون بسبب واقعة ووترجيت (اذ تلاعب في العملية الانتخابية) تبرز كنموذج مشرق جدا للمساءلة السياسية • والواضح ان جزءا من مأساة أفريقيا يكمن في أن قياداتها ومسؤوليتها نادرا ما يكون لهم الشرف في أن يستقيلوا ولا يتلفوا أية عقوبة فعالة - طبقا لاجراءات معينة - عندما ينتهكون قسم المنصب • واذا أرادت أفريقيا ان تلحق ببقية العالم فيجب ان يتغير وبسرعة هذا الوضع المليء بالزيف والنفاق والفساد ، وعلى الشعب أن يتقبل ويتحمل مسؤوليته كاملة عن أعماله ، ولايهم رفعة مكانتهم أو مناصبهم • ولا بد أيضا ان يكافأ المسؤولون والقيادات الذين يؤدون واجباتهم بامتياز وكفاءة ، بمنحهم جوائز قومية •

المشاركة الشعبية

لكي تكون المساءلة فعالة لابد ان تكون هناك مشاركة ديمقراطية في صنع القرار وتنفيذه على كل مستويات الحكومة • ويبدأ هذا بالحق في ان تعلم وأن تعلم • فالشعب يجب ان يعرف ماذا تفعل الحكومة والقيادات والمسؤولون لحسابهم • ومن أجل هذا الغرض لابد أن ننبد القوانين الاستعمارية الزائفة التي تدعو الى « السرية » والتي بمقتضاها كتبت على كل السجلات والملفات والوثائق تقريرا كلمة « سري » فهذه القوانين الاستعمارية كانت تستهدف ان تحمي الذين ينهبون البلاد ويسلبونها من الاستعماريين من المساءلة ، ولايمكن ان يظل هذا في عهد ما بعد الاستعمار • فحرية الكلام وحرية الصحافة ، مع صحافة التحقيقات ، أمر مطلوب أيضا • • فالناس - كمواطنين - يجب ان يحتفظوا بحفهم اللصيق بهم في ان ينتقدوا الحكومة والسياسات والقادة والمسؤولين - دونما شرط مسبق بأن يكون « النقد » بناء ، كما يطلب القادة غالبا ، اذ يقولون : « نحن نرحب بالنقد ولكن يجب أن يكون بناء ومسئولا

وعن علم » • ولكن من الذى يقرر متى يرضى النقد هذه الشروط المسبقة ويحققها ؟ اننا نصر على ان يكون النقد عاما ودون قيود أو عوائق – واذا أقدم الناس على النقد بطريقة خاطئة وبطريقة تخرق القانون وتنتهكه • فليحاكموا ••

ويجب ان يكون الناس أحرارا فى أن يسهموا فى صنع القرار على كل مستويات الحكم وهذا هو أضمن سبيل للحيلولة دون القرارات الاستبدادية الخاطئة ، لأن « عقلين أفضل من عقل واحد » • وعلاوة على ذلك ، فان الناس اذا اشتركوا فى صنع القرار من خلال الجدل ، والمناقشات العامة ، وحضور الاجتماعات ، فانهم سيقدمون معرفتهم ويكونون على وعى بانتهاكات القادة والمسؤولين •

ومن خلال المشاركة الشعبية يمارس الناس رقابة أكبر على حيواتهم وبيئتهم • وهذا يضعف من مجال تدخل المسؤولين ويقلل من فرص اساءة استغلال السلطة والمشاركة الشعبية أيضا تضمن رقابة أكبر على تخصيص الموارد ومن ثم تتضاءل فرص الفساد الرسمى وبضمان السلطة السياسية والاقتصادية – مع حرية الاجتماع والاتحاد والترابط – ينمى الناس ثقتهم بأنفسهم ، ويكونون قادرين على أن يطالبوا بمساءلة القادة والمسؤولين بل واجبارهم على ذلك • واذا حدث العكس ، واستبعد الناس من المشاركة على جميع المستويات فى الحكم ، فانهم لا يستطيعون أن يعرفوا متى انتهك المسؤولون قسم المنصب ، وكيف يجرى التعويض عنه أو كيف يتعقبونه وعندما يشترك الناس ممثلين فى تنظيمات جماهيرية واتحادات محلية فى الحكومة كجماعات ، فانهم يفرضون الاهتمام بهم على القادة والمسؤولين • فهم يستطيعون عقد الاجتماعات واقامة الندوات الخ ، التى يدعون اليها المسؤولين ليجروا معهم حوارا مفتوحا • ويمكن مناقشة السياسات والاجراءات موضع الخلاف فى مثل هذه المنتديات كما يمكن لمثل هذه التنظيمات الجماهيرية ، والتنظيمات غير الحكومة ان يرتبطوا معا ويتحدوا ليكونوا رقباء على العملية الديمقراطية ، اذ أن « يقظة الجماهير هى ثمن الحرية » • وهذه المشاركة الشعبية هى أضمن الطرق لتوسيع نطاق المجتمع المدنى كرادع لتجاوزات الحكومة •

المساءلة العلنية

يجب ان تكون المساءلة المالية والسياسية واضحة ومرئية للجماهير بعامة • ولذا فهى تتطلب حكما علنيا صريحا ، من خلال المناقشات العامة غير المقيدة ، والصحافة الحرة والتعبير الحر والحق فى عقد جلسات استماع

عامة ، فعندما يعلن سرا عن الأرصدة ، تخلع الادارة والمناصب على قلة مختارة ، ولا يكون العقاب علنيا ، وتعرض المساءلة للخطر .

ولا بد ان يسمح للشعب بأن يتفحص الحسابات المنشورة ويحصل على تقارير من مراجعين خارجيين ، ويتابع التحقيقات مع المسؤولين الذين أخطأوا . وفى أثناء هذه العملية ، يمكن للجمهور أن يدافع عن القيادات والمسؤولين الذين اتهموا بغير حق ، ويطلب بعقاب المتهمين حقا . ويجب ان تعقد الجلسات العامة للاستماع حول سياسات معينة وموضوعات الأمانة ، بانتظام فى أماكن محددة .

ان المساءلة العامة العلنية سوف تضاعف من ثقة الناس بالحكومة والقيادات والمسؤولين وولائهم لهم . ثم ان اجراءات المساءلة تزيد من مسئولية الأهالى وتربيتهم . وعلى العكس فان السرية فى تسيير الأمور العامة تولد الشك والشائعات والتعتيم ، الأمر الذى يقوض الثقة بأى حكومة بغض النظر عن مدى سلامة أعمالها وحسن نياتها .

التحقيق :

لكى تكون اجراءات المساءلة فعالة ، يجب ان تتم بالتحقيق والاستجواب . فحقائق المناقشات المالية والسياسات يجب ان تعرف . وتقارير المراجعين الخارجيين هى النماذج المعيارية لهذا الدور فى التحقيق . والصحافة الحقة ، تساندها البحوث (فى المكتبة أو على الطبيعة) تدعم مثل هذا التحقيق .

فعندما يتهم القادة والمسؤولون بانتهاك القسم فلا بد ان يتم على الفور تحقيق محايد نزيه . ويمكن لبعض افراد الشعب أن يشتركوا فى كل هذه التحقيقات . كما ان جلسات الاستماع يمكن ان تفيده فى توكيد الحقائق لكل حالة بشكل موضوعى وعادل ويجب ان تتخذ اجراءات الانضباط الصارمة والمناسبة .

المساءلة والسلام والتنمية :

ان الاتجاه لتجاوز الفلسفة الاقتصادية فى الحوار حول التنمية يجب ان يدمج الادوار المهمة للمساءلة والسلام فى عملية التحول فى أفريقيا . فالاضرار الرهيبة التى لحقت بتنمية المنطقة بسبب افتقاد كليهما ، تكفى

لتبرير ذلك . فبالإضافة إلى التسريب الهائل المنحرف للموارد ، فإن النزاعات والصراعات التي انتشرت على نطاق واسع كانت نكسات كبيرة بالنسبة للتنمية . وقد أدت هذه كلها إلى دمار كبير في الحياة والممتلكات ، فمثلا يقال ان أنجولا خسرت نحو عشرين بليون دولار نتيجة دمار الممتلكات في حربها الأهلية . . كذلك فإن دولا مثل تشاد وموزمبيق وأثيوبيا والصومال وأوغندا والسودان ورواندا وليبيريا لديها بالفعل ما يبرر توقفها « عن التنمية » بسبب النزاعات الداخلية .

ومشكلة اللاجئين المتزايدة والمروعة ما هي الا محصلة فرعية لهذه النزاعات التي انتشرت عبر أفريقيا . فمعظم هؤلاء اللاجئين سياسيا واقتصاديا ، ضحايا سيئو الحظ للحروب الأهلية ، ومعارك الحدود والنزاعات الماثلة . والحق أن ما تنفقه كثير من دول أفريقيا سنويا على الدفاع والذي يصل إلى أكثر من عشرة في المائة من الانفاق الكلي للحكومة ، قد رسخته هذه النزاعات المحلية المتقطعة . . وإذا حسبناها ببلايين الدولارات في العام فإن هذه النفقات على الأسلحة تدفع إلى تحويل مسار نسبة كبيرة جدا من موارد أفريقيا المحدودة المتضائلة . ثم ان ما تحدثه هذه النزاعات من خوف وقلق وزعزعة للأمن ، يعوق النشاط الاقتصادي ويؤثر عليه سلبا .

ومن سوء الحظ ان انكار الديمقراطية والمشاركة الشعبية العادلة في التنمية غالبا ما تكون السبب « الجذري » لهذه النزاعات الداخلية والأسباب الكبيرة لهذه النزاعات تتضمن النزعة العرقية أو الاحتكار العرقي للسلطة الذي ينكر التعددية ، وحكم الحزب الواحد وتهميش جماعات المعارضة ، والقيادة الراسخة الدائمة التي تنكر تسلسل الرئاسات والقيادات وتتابعها . وهناك عوامل أخرى ولكن القضاء على هذه الأسباب عن طريق الديمقراطية الفعالة ، سوف يعبد الكثير من السلام الذي هو حيوي بالنسبة للتنمية .

والأدوار التي تقوم بها الديمقراطية والمساءلة والسلام في التنمية ترتكز أساسا على المشاركة الشعبية . أو انكار الحقوق الديمقراطية ومشاركة الشعب على كل المستويات في الحكم ، فيعتبر من المصادر الكبيرة لافتقاد المساءلة والسلام في أفريقيا ، فعندما يعيش الناس على الهامش وينأون عن الحكومة والقيادات ، تتضاءل ثقتهم بشكل خطير . وتصبح الحكومة حينئذ تحت سيطرة زمرة صغيرة تحمي استغلالها للسلطة بالسرية التامة ويتم سلب موارد هائلة في ظل الحصانة وبالتالي تفتقد عملية التنمية الأموال اللازمة لها . يضيق إلى ذلك أن تتحطم الروح المعنوية للشعب وتتضاءل معنويات العمل ، وتهبط الانتاجية ، بينما الشرفاء يشاهدون

الفساد وهو يملأ جيوب اللصوص والحمقى بالثروات السريعة ، وعدم المساءلة يؤدي أيضا الى تشويه أولويات التنمية وافسادها ، وتحويل هذه الموارد التي تنجو من الاختلاس الى مشروعات غير منتجة ، كما تؤدي الى عدم تنفيذ المشروعات والسياسات ، فالقادة والمسؤولون بمنأى عن المساءلة فغياب الديمقراطية في الدول الافريقية قد شجع على افتقار المساءلة وولد النزاعات والصراعات ، الأمر الذي يخلق عملية المواءمة والتنمية .

الميثاق الأفريقي للمشاركة الشعبية :

للتغلب على هذه الاخفاقات السياسية والاسهام في خلق بيئة قادرة على التنمية ، قامت اللجنة الاقتصادية لافريقيا بالتنسيق لمؤتمر مشترك من المنظمات غير الحكومية في افريقيا وفي الشمال ، وممثلي الحكومات والأمم المتحدة وذلك في « اروشا » - تنزانيا - في فبراير من عام ١٩٩٠ وقد خرج هذا المؤتمر « بالميثاق الأفريقي للمشاركة الشعبية في التنمية » ، والذي تبنته منظمة الوحدة الأفريقية . وقد دفع الى ظهور هذا الميثاق ، الشعور بأنه اذا كانت افريقيا قد فاتها عصر النهضة وعصر الاصلاح والثورة الصناعية ، فيجب ألا تفوتها الثورة الديمقراطية السائدة الآن في العالم . ويجب على الناس أنفسهم ان يمسكوا بزمام المبادرة ليعيدوا صياغة التاريخ في الصورة « الشعبية » التي يرتأونها . كما يجب ان ينضموا الى بقية الجماعات البشرية في شرقي أوربا وفي آسيا ، وفي أماكن أخرى لانفتاح المجتمعات والحكومات الأفريقية والمطالبة بأن توضع الحقوق الديمقراطية التي صدقت عليها الحكومات موضع التنفيذ ، والاعلاء من شأن مشاركة الشعب كمبدأ تنظيمي أساسي لتحقيق الانتعاش السريع والتنمية القوية في افريقيا . واذا أمسك الناس - أو عندما يمسك الناس - وبشكل فعال بزمام ديناميكيات عملية التحول ، فهنا فقط يمكن ان تتحقق التنمية الحقيقية وتصبح قادرة على تدعيم نفسها بنفسها .

والميثاق هو متابعة لآطار البديل الافريقي لبرامج المواءمة الهيكلية وواحد من آليات تنفيذه . وهو يذكر بالتفصيل جانبا من متطلبات خلق بيئة قادرة على المواءمة مع التحول . فمن بين توجهات السياسة في آطار البديل الافريقي ، ان نخلق جوا يقودنا ويؤدي بنا الى أن نشجع المشاركة الديمقراطية المطلوبة لتعبئة الموارد المحلية وتنفيذ السياسات والمشروعات والاقتسام العادل لما تسفر عنه التنمية من فائدة ونفع .

ملاح رئيسية للميثاق الأفريقي :

ثمة ملاح كبير فى الميثاق الأفريقى للمشاركة الشعبية فى التنمية
ألا وهو فكرة أن تكون هناك « مشاركة جديدة بين الحكومة وبين الشعب » .
وان مشاركة مسئولى الحكومة فى اعداد الميثاق وتبنى منظمة الوحدة
الأفريقية له ليؤكد هذه المشاركة الجديدة . فعلى الحكومة ان تتخلى عن
مسااحة سياسية واجتماعية لتمكن القوى الشعبية من عمال وفلاحين ونساء
وشباب وطلبة ومهنيين من الاشتراك بنشاط زائد فى عملية المواءمة مع
التنمية . وهذا أضمن طريق لترجمة التنمية التى تركز على الشعب الى
حقيقة عملية . فالناس - أو الشعب - هم الوسيلة الرئيسة والغاية
الرئيسية لعملية المواءمة مع التنمية . ولذلك فمواردهم وطاقاتهم ومواهبهم
ومعرفتهم المحلية يجب ان تعبأ تماما اذا كنا نريد التنمية حقا وعلى العكس
فاذا استمر افتقاد المشاركة الديمقراطية ، فسوف تستمر عملية خنق
الانتعاش والتنمية عبر أفريقيا . ولأن الشعب غاية فى عملية التنمية ،
فان اشباع حاجاته الأساسية يجب ان يكون الهدف الكبير للمواءمة مع
التحول . فالشعب بكل فئاته الاجتماعية يجب ان يقتسم بالعدل ما تنقله
التنمية من فوائد عن طريق تنمية مواردهم البشرية والزيادة المطردة فى
مستوى معيشتهم .

ويحدد الميثاق الأفريقى للمشاركة الشعبية فى التنمية الأدوار التى
نشارك بها الحكومة والجماعات الاجتماعية المختلفة فى عملية المواءمة مع
التحول . فالميثاق يحتوى على فصول عن مسئوليات الحكومة والتنظيمات
غير الحكومية والعمال ونقاباتهم والفلاحين والمرأة والشباب والطلبة .
ولأن الحكومة هى التى تقود عملية التنمية بأكملها وتنسق بينها ، فانه
يجب عليها أيضا أن تحتل المشاركة العادلة للشعب فى الجماعات
الاجتماعية وفى التنظيمات الجماهيرية . ومن ثم فان المنظمات غير الحكومية
أو منظمات التنمية التطوعية - كما يطلق فى أفريقيا على المنظمات غير
الحكومية حتى لاتشى بأية مواجهة مع السلطة لأنها غير حكومية (ومن ثم تكون
ضد الحكومة) - يجب أن تصبح أكثر تنظيما على المستويات المحلية والقومية
والاقليمية وشبه الاقليمية . ومن هنا فان منظمة التنمية التطوعية لعموم
أفريقيا عبارة عن اتحاد فيدرالى لكل منظمات التنمية التطوعية فى أفريقيا
مع وجود مظلة قومية اذ يشكل منظمات كل دولة أعضاء مؤسسون فى
الاتحاد . ويجب ان تكون المنظمات غير الحكومية ومنظمات التنمية التطوعية
أكثر ديمقراطية ومساءلة ، حتى تكون أكثر فعالية فى دفع التنمية من أسفل
الى أعلى . كما يجب ان تعطى للنقابات الحرية فى ان تنظم نفسها ، وعلى
الحكومات ان تنفذ اتفاقيات منظمة العمل الدولية بالنسبة لحقوق العمال

ونقابات العمال كل فى دولتها . ويجب على النقابات العمالية ان تساعد فى عملية تنظيم الفلاحين للدفاع عن حقوقهم ، والاسهام بفعالية أكثر فى المواءمة مع التحول . أما الشباب والطلبة - وهم قادة المستقبل - فيجب ان يتاح لهم أفضل تعليم عن طريق المنح المالية ، وتأمينهم ضد المضايقات والطرود واغلاق المؤسسات التعليمية .

ويعزز الميثاق الموقف الذى اتخذه المؤتمر الاقليمى الرابع للجنة الاقتصادية لافريقيا والذى عقد فى « أبوجا » - نيجيريا - فى نوفمبر ١٩٨٩ ، بالنسبة « لتكامل المرأة فى التنمية فى أفريقيا » اذ أكد المؤتمر على :

« الى ان نحقق الهدف بتكامل المرأة تماما فى عملية التنمية ، فان جهودنا لاحداث تحول جوهري فى اقتصادياتنا ومجتمعاتنا وسياساتنا سوف تتعرض للاحباط والفشل . فكيف نأمل فى ان نحقق انفتاحا اقتصاديا وتزيد من امكاناتنا للانتاج الى أقصى حد ، ونصف السكان لايمكنهم المجتمع - بسبب جنسهم - من أن يساهموا بأقصى ما لديهم من طاقات وقدرات ؟ وكيف لنا ان نفجر طاقاتنا الخلاقة ونصف السكان لايزال فى القيود ؟ » .

لذلك فان تعليم المرأة وتشغيلها وتنميتها بشكل متكافئ أمر حتمى ، مع امكانية الحصول على الأرض والائتمان والموارد الانتاجية الأخرى . أما المرأة فعليها - من جانبها - أن تنظم صفوفها بشكل أكثر فعالية (وخصوصا المرأة فى الريف اذ تحتاج الى مساعدة المدينة لتصل الى ذلك) فى تنظيمات ديمقراطية ومسئولة حتى تسهم بشكل كامل وعلى قدم المساواة فى التنمية .

وبهذه الوسائل يحدد الميثاق الافريقى للمشاركة الشعبية الاختلافات الدقيقة بين الحركة الديمقراطية فى أفريقيا وبين النموذج الغربى للديمقراطية . ولذلك فان الجماعات الاجتماعية والتنظيمات الجماهيرية تعتبر مراكز ثقل مهمة فى العملية الديمقراطية وتتضمن تنفيذ الحقوق الديمقراطية الأساسية للأفراد . والسلطات الاقتصادية والسياسية التى تخول للشعب تعتبر عنصرا كبيرا فى البرنامج الافريقى . وهذه هى البدايات الأساسية لنجاح الديمقراطية متعددة الأحزاب (وليست تلك التى تقوم على حزبين كما هو الحال فى نموذج الديمقراطية الغربية) . وعلى وجه الخصوص فان ديمقراطية القوة الاقتصادية عن طريق اعادة توزيع الدخل والثروة أمر حاسم فى الممارسة الناجحة للحقوق الجوهرية

للإنسان ، فحرية الكلام بالانجليزية أو الفرنسية مثلا لاتفيد الشخص
الأمي ، كما ان هناك حريات ديمقراطية أخرى لاتروق للشخص الذي
يتضور جوعا .

ردود الفعل للميثاق الأفريقي :

منذ مؤتمر « اروشا » ، استقبل الميثاق الافريقي للمشاركة الشعبية
بالحماس الشديد في داخل أفريقيا وفي خارجها . كما ان تبني الدول
الأعضاء في منظمة الوحدة الافريقية للميثاق يعتبر تطورا ايجابيا جدا في
هذا الصدد . هذا رغم شكوك الكثيرين حول جدية الدول الافريقية في
انتهاج الديمقراطية وحول رغبة هذه الدول في تنفيذ الميثاق . ولكن
« رحلة الألف ميل تبدأ بخطوة » كما يقول أهل الصين . فأن تبني منظمة
الوحدة الافريقية ميثاقا للمشاركة الشعبية للعمال والفلاحين والمرأة
والشباب والطلبة ، في مواجهة الافتقاد الرهيب للديمقراطية في أفريقيا ،
لخطوة مشجعة جدا الى الأمام .

أما تنفيذ الحكومات الافريقية للميثاق فيعتمد في جزء منه على
الحكومات نفسها وفي جزئه الآخر على الجماهير الافريقية ذاتها وفي جزئه
الثالث على الاتجاه السائد للثورة الديمقراطية في العالم . وعلى الرغم
من المعارضة القوية المستمرة لأعمال الديمقراطية في كثير من الدول
الافريقية - وهو ما عكسته الاضطرابات التي تفجرت عبر المنطقة تأييدا
لليديمقراطية ، فان بعض الدول قد بدأت بالفعل وفي حذر تنفذ الميثاق
ومن هنا فان دولا مثل « بنين » و « مالي » قد غيرت من نظمها الدكتاتورية ،
وأجرت الجابون منذ تبني الميثاق في عام ١٩٩٠ انتخابات تقوم على
التعددية . أما الدول الأخرى مثل « زامبيا » و « زائير » و « كوت ديفوار »
و « توجو » فقد وافقت على ان تعدل من نظام الحزب الواحد لديها بأن
سمحت بتنظيم أحزاب للمعارضة . وفي عدد قليل من الدول الأخرى مثل
الكاميرون وكينيا ، لاتزال الحكومة تتمسك بنظام الحزب الواحد . ولكن
الواضح أن « رياح التغيير الجديدة » التي تهب على أفريقيا منذ ١٩٩٠
تحشد قوتها الدافعة . بل ان البعض يرى ان ثمة اعصارا يهب ، مع
الانهيار السريع للدكتاتوريات في ليبيريا وتشاد والصومال ومالي وبنين
في تتابع سريع في خلال عام واحد منذ ١٩٩٠ . ويمكن ان نرى في هذه
التغيرات بشيرا « للقدوم الثاني لأفريقيا » . ولكن يبقى الكثير الذي يجب
ان يحدث لتحقيق أهداف « الميثاق الافريقي للمشاركة الشعبية في
التنمية » ، ونشر الديمقراطية كاملة في المجتمعات الافريقية .

وقد تقبل كثير من الأفريقيين بحرارة الميثاق الأفريقى . فمعظمهم ، ومعهم المنظمات غير الحكومية والمنظمات الشعبية يرون فى الميثاق صيغة سياسية كبيرة ينظمون حولها حملاتهم ، ويعبثون جهودهم ويناضلون من أجلها . ولذلك نظمت منظمة « وحدة النقابات العمالية الافريقية » مؤتمرا اقليميا مشتركاً مع اللجنة الاقتصادية لأفريقيا حول المشاركة الشعبية واطار البديل الأفريقى لبرامج المواءمة الهيكلية ، فى أديس أبابا - أثيوبيا - فى مارس ١٩٩٠ . كما اجتمعت مجموعة من المنظمات غير الحكومية البيئية فى غرب أفريقيا فى مؤتمر دولى حول المشاركة الشعبية والبيئة فى لاجوس نيجيريا - فى النصف الأول من عام ١٩٩٢ . وقد عقدت المنظمات غير الحكومية والمنظمات الشعبية المختلفة مؤتمرات مماثلة حول موضوعات الديمقراطية والانتعاش فى أفريقيا .

وعلى المستوى الدولى استقبل الميثاق الافريقى بحرارة من جانب الحكومات والمؤسسات متعددة الأطراف وجهاز الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية والمنظمات الشعبية ، وقد تم توزيع الميثاق على نطاق واسع فى أوروبا وأمريكا الشمالية ، وحظى بتغطية واسعة من وسائل الاعلام ، فى كل من الصحافة الجادة والصحافة الشعبية هناك ، وأسهم فى حوار نشط بين أفريقيا وبقية المجتمع الدولى حول عملية الديمقراطية ، بل انه أحيا هذا الحوار . ومنذ اقرار الميثاق الافريقى للمشاركة الشعبية فى التنمية ، عقد مجلس أوروبا عدة مؤتمرات فى أفريقيا تحت رعاية مؤتمر ستراسبورج حول الديمقراطية البرلمانية . وهلت مؤسسات « بريتون وودز » للميثاق على انه تطور كبير نحو خلق بيئة قادرة على احداث الانتعاش مع التحول .

ومع ذلك فان التعليقات والمناقشات حول الميثاق الافريقى للمشاركة الشعبية تركز على مسألة جهاز التنفيذ لهذا الميثاق . وهذا فى مواجهة الشكوك التى أثرت داخل أفريقيا وخارجها حول جدية واخلاص الحكومات الافريقية فى تبنيها لهذا الميثاق . ويضاف الى عملية التنفيذ العملية التى أشرنا اليها ، أن الميثاق نفسه يطرح قضايا التنفيذ والتقييم .

تنفيذ ومراقبة المشاركة الشعبية

ان تنفيذ ومراقبة المشاركة الشعبية فى المواءمة مع التحول هو فى أساسه مسئولية مشتركة بين الشعوب الافريقية وحكوماتها . ولكن المجتمع الدولى - وعلى الأخص الحكومات الغربية وجهاز الأمم المتحدة - له أدوار مهمة عليه أن يقوم بها . أما فى داخل القارة فالأشكال والنماذج الضرورية يجب ان تطبق على المستوى القومى والاقليمى .

التنفيذ على المستوى القومى والاقليمى

يجب أن تدرك الحكومات - على المستوى القومى والاقليمى - ضرورة المشاركة الشعبية فى عملية المواءمة مع التحول . وهذا لأن مجموع النشاطات الاقتصادية مثل الانتاج والاستثمار تقوم بها الناس على المستوى المحلى . كما أن التعبئة القوية للموارد المحلية وتخصيصها بكفاءة ، تستحيل دون مشاركة نشطة من الناس بخلق المدخرات وتغيير أنماط الاستهلاك وتطوير أساليب الصرافة ، وخصوصا فى المناطق الريفية ، والاسهام بمواهبهم ومعرفتهم . وطاقات الشعب مطلوبة أيضا لتنفيذ مشروعات التنمية . ولكى يتحقق ذلك ، يجب ان يكافأ الناس بشكل عادل عن طريق التوزيع العادل لما تعود به التنمية عليهم من منافع . وبالمثل فان على الحكومات الافريقية ان تلاحظ جيدا رياح التغيير الديمقراطى فى أفريقيا وتميل معه فيجب على هذه الحكومات ان تتعلم وتعنى بشكل صحيح دروس الاصلاحات الديمقراطية فى أوروبا الشرقية وخصوصا المعارضة المريعة فى رومانيا ، وتبدأ الاصلاحات الضرورية قبل ان يفوت الأوان . فاذا فتح التاريخ صفحاته ، فان الناس لن يخسروا أبدا وخصوصا اذا حشدوا أنفسهم . وباقرار الحكومات الافريقية وبشرف للميثاق الافريقى للمشاركة الشعبية فى التنمية ، يكون عليها أن تدفع الجهاز الضرورى للعمل من أجل تنفيذ الميثاق على جميع مستويات المجتمع . فيجب ان يتبينوا الحاجة الى هذه المشاركة الاجتماعية الجديدة فى التنمية ويفسحوا لها المجال .

ان على حكومات الحزب الواحد ان تفتح بأن تسمح لجماعات المعارضة ان تنظم نفسها وبأن تنافس فى الانتخابات بحرية ، أما القيادات التى تتمسك بكرسى السلطة فان عليها ان ترضخ طواعية لتسلسل القيادات قبل أن تطرد بالقوة من هذه المناصب . ويجب ان ينفذوا الميثاق الأفريقى لحقوق الشعب والانسان ، والذي صدقوا عليه - فهذا هو طريق الشرف والكرامة . وهذا يتضمن منح الحرية لاتحاد العمال ، والمنظمات غير الحكومية والمنظمات الشعبية والمنظمة الشعبية لنقابات العمال وما يماثلها من تنظيمات جماهيرية ويجب ان ينفذوا حقوق نقابات العمال التى صدقوا عليها فى معاهدة منظمة العمل الدولية ، وينفذوا أيضا ميثاق الأمم المتحدة حول حقوق المرأة جنبا الى جنب مع « اعلان أبوجا عن المرأة » والذي أقرته الدول الافريقية . ويجب ان يعرفوا انه من المستحيل ان تتحول أفريقيا بدون المشاركة النشطة المتكافئة للمرأة التى تشكل نصف السكان . وعلى المستوى الاقليمى يجب على منظمة الوحدة الافريقية ان تواصل قيادتها باقرار المشاركة الديمقراطية ، وحث الدول الأعضاء على تنفيذها . ويجب ان تكون لجنة الوساطة التابعة لمنظمة الوحدة الافريقية نشطة وأكثر فعالية فى المنازعات الداخلية التى تدور حول المشاركة الشعبية .

والمسئولية الأولية لتنفيذ المشاركة الشعبية تقع على عاتق الجماهير العريضة نفسها فيجب ان يمسكوا بزمام المبادرة وينظموا أنفسهم لتصعيد مطلبهم فى الديمقراطية بقوة وصلابة . فالمشاركة الشعبية فى أساسيتها ظاهرة جماعية ولذلك فان تنظيم الجماهير فى اتحادات وحركات ديمقراطية أمر مهم وحاسم . ويجب ان يشق الناس بقدراتهم وطاقاتهم حتى يفرضوا المشاركة الديمقراطية . فهذه الثقة بالنفس ضرورية للنجاح ، ويجب أن تنتشر على نطاق واسع بين الجماهير على كل المستويات فى كل المناطق الريفية والمناطق الحضرية .

وتوعية الجماهير سياسيا أمر أساسى للمتعبئة الديمقراطية القوية . ولذلك فان على نقابات العمال ، والمنظمات غير الحكومية وتنظيمات المرأة والفلاحين والشباب ، ان تقوم بالتوعية السياسية لأعضائها حتى ترتفع بوعيتهم السياسى . وهذا يتضمن التوعية بالحقوق الديمقراطية للمواطنين وطبيعة الديمقراطية البرلمانية ومهمة الأحزاب السياسية والانتخابات ، وكذلك الواجبات الوطنية للمواطنين لدعم الدستور ، والمطالبة باجراءات سليمة وبحكم القانون ، وحماية الموازد والملكيات العامة بفضح فساد المسئولين ، ويتم ذلك بعقد الاجتماعات ، والاحتفاظ بالمحاضر الخاصة بها وجمع الأموال والاحتفاظ بالسجلات المالية . الخ . ولوسائل الاعلام الجماهيرية دور حيوى تقوم به حتى يمكن للجماهير أن تشارك هذه الوسائل فى الدفاع عن حرية الصحافة . ويجب ان توجد منظمات للحقوق المدنية والأجهزة المماثلة لمضاعفة التوعية السياسية والدفاع عن الحقوق الديمقراطية وتشجيع الناس على المشاركة ويجب على النقابات العمالية أيضا أن تعبى أعضائها ليشاركوا فى السياسة بتكوين أحزاب سياسية خاصة بهم .

وهذا الدور للجماهير فى عملية الديمقراطية يتضمن خلق شبكة أو تشكيل من التحالفات الديمقراطية ذات القاعدة العريضة . ومن هنا يجب ان يؤسس تحالف ديمقراطى قومى أو جبهة ديمقراطية قومية كغطاء تنظيمى يوحد بين تنظيمات الشعب المختلفة مثل اتحادات العمال ، واتحادات الفلاحين ، والمرأة ، والشباب ، والطلبة والتنظيمات المهنية . فهذه الوحدة هى عدتهم للمساومة بقوة مع الحكومة حول المشاركة الديمقراطية . ويجب على اتحادات العمال ، والمنظمات غير الحكومية وحركات الطلبة والحركات النسائية - على وجه الخصوص - أن تتعلم أساليب وعمل الشبكات - باحداث روابط بينهم ، وتأييد كل منها لنشاطات الأخرى ، وتبادل المعلومات الخ . دون ان تفقد أى منها هويتها الخاصة . وغياب هذه الشبكات واحدة من نواحي الضعف للتنظيمات الجماهيرية والمنظمات غير الحكومية فى أفريقيا . وبالإضافة الى الشبكات القومية ، فان الشبكات

شبه-الاقليمية-والاقليمية لتنظيمات الشعب من القاعدة حتى المستويات العليا ضرورة لتبادل المعلومات عن التطورات السياسية في الدول المختلفة ، ولتبادل الغون والمساعدة وتوسيع نطاق المعرفة والخبرات في التوعية السياسية ، هذا بجانب ما يمكن ان تتمتع به من قوة حينئذ . ومن ثم يجب تقوية منظمة التنمية التطوعية لعموم أفريقيا للتشاور والمساومة مع الحكومات الوطنية ومنظمة الوحدة الافريقية . ومنظمة وحدة النقابات العمالية في أفريقيا تفعل ذلك بفاعلية ونشاط بالانابة عن العمال الافريقيين ونقاباتهم وخصوصا منذ الثمانينات . وثمة منظمات أخرى لعموم أفريقيا مثل « معهد البدائل الافريقية » ، يجب ان تقدم مساعداتها الفكرية لتنظيمات الشعب وتشارك معها في المطالبة بالمشاركة الشعبية الفعالة من أجل الانتعاش والتحول في أفريقيا .

دور المجتمع الدولي

ان دور المجتمع الدولي في تحقيق المشاركة الشعبية في أفريقيا مهم جدا في أربعة مجالات : الأول هو انهاء التأييد والعون الاقتصادي والعسكري والسياسي للحكومات الغربية في مساندتها لعدد من الدكتاتوريين في أفريقيا . فعسكرية الحكم عن طريق القيام بانقلابات عسكرية غير شعبية ضد الحكومات المنتخبة ، والتأييد الغربي المباشر لتثبيت ومساندة الزعامات الدكتاتورية في كثير من البلاد الافريقية يجب ان يتوقف . فهذا خيانة للنضال من أجل الديمقراطية ومكاسب الشعب الافريقي ، وانتهاك صارخ لسيادته وتصرفات ذات وجهين مليئة بالرياء والنفاق . فالحكومات الغربية تفضل الديمقراطية وتشجعها في بلادها ، ولذلك فليس لها الحق مطلقا في ان تثبت أو تساعد أو تعرض على الدكتاتورية ، أو تقويض العملية الديمقراطية في الدول الافريقية . والشعوب الافريقية تطالب بوضع حد لذلك . ويجب على المجلس الاوربي - في ظل مؤتمره في ستراسبورج حول الديمقراطية البرلمانية - ان يشترك مع الجماهير الافريقية في ابلاغ حكوماته في أوربا وأمريكا الشمالية حتى توقف تأييدها - غير المرغوب فيه - للدكتاتوريين الذين يوهنون الديمقراطية بشكل منتظم في أفريقيا - وقد بدأت الخطوة الأولى في جمهورية « بنين » ولكن يبقى الكثير الذي يجب ان يتم .

والمساعدات الأجنبية سلاح قوى يمكن ان يستخدم في هذا التأييد الدؤى للديمقراطية ضد الدكتاتورية في أفريقيا . ويقول عنها البعض انها شرط ديمقراطي . ولكن الحقيقة أنها يجب ألا تصل الى هذا الحد ، لأن

هذا الشرط يمكن ان يساء استغلاله فيضعف من سيادة الدول الافريقية . ولكن يمكن بطريقة حذرة هادئة أن تصدر تلميحات بأنه ما لم تفتح الحكومات للمشاركة الديمقراطية ، فانها لن تحصل بعد ذلك على مساعدات من الغرب . كما ان اليابان ودولا أخرى يجب ان تلقى بثقلها الاقصادى تأييدا لعملية الديمقراطية فى أفريقيا . ومن حسن الحظ ان بعض الحكومات الغربية قد قامت ببعض الأعمال على أساس هذه الاتجاهات ضد بعض النظم غير الديمقراطية فى أفريقيا . ولكن نطاق هذه الأعمال يجب ان يتسع حتى نسرع بتحقيق الديمقراطية الكاملة .

وللمنظمات غير الحكومية فى الشمال ، وكذلك قوى الضغط الشعبية التى أظهرت تأييدا كبيرا وتضامنا مع الشعب الافريقى منذ الأزمة فى الثمانينات ، دور يجب ان تقوم به فى هذه الحركة الديمقراطية . فيمكن أن يصعدوا ضغطهم على حكوماتهم ، التى تثبت وتؤيد النظم الدكتاتورية فى الدول الافريقية ، وان يفضحوا نفاقها وتعاملها المزدوج . ومن الضرورى على منظمة العفو الدولية ان تفعل ما هو أكثر من مجرد حصر وتسجيل انتهاكات حقوق الانسان فى المنطقة ، فيجب عليها أيضا أن تفضح الحكومات الغربية التى يعمل تأييدها ورضاؤها الضمنى على حدوث هذه الانتهاكات للحقوق الديمقراطية واضعاف المشاركة الشعبية . وقد كان هذا التضامن من الشمال ذا فاعلية كبيرة فى الحيلولة دون كارثة مطلقة فى أثناء أزمة الثمانينات ، ويجب ان يمتد ويتسع لتأييد النضال الديمقراطى فى المنطقة . والسبب الرئيسى فى ان حكومات الشمال والمنظمات غير الحكومية والمؤسسات يجب ان تؤيد بقوة ونشاط الحركة الديمقراطية فى أفريقيا هو ان مساعداتها مرهقة ، وان عدم فعالية ما قدمته قبلا من مساعدات الى الدول الافريقية يرجع - الى حد كبير - الى افتقاد الديمقراطية والمساءلة المؤثرة . ولذلك يجب أن يعضدوا المشاركة الشعبية ويشجعوا عملية الانتعاش مع التحول ، لكى تصبح هذه المساعدات أكثر انتاجية ، ويعززوا قدرة الدول الافريقية حتى تصبح قوية بذاتها ، ومن ثم تقل مطالبها من المساعدات الأجنبية .

ويمكن للمجتمع الدولى أن يؤدى أيضا مهمة فعالة بأن يفضح ويهاجم انتهاكات الحقوق الديمقراطية فى دول افريقيا . فهو ، بكشفه لما تتعرض له المشاركة الديمقراطية من هجوم - ودفاعه عن المسجونين السياسيين (أو سجناء الرأى) وحضور محاكماتهم والاشراف على الانتخابات ، يصبح هذا التضامن الدولى يشكل ضغطا دبلوماسيا وأخلاقيا كبيرا ضد الاساءة الى الديمقراطية فى أفريقيا . ان حركة الديمقراطية فى العالم يجب أن تصبح دولية حقا وأن تجد التأييد من كل أنحاء العالم حتى تصبح الحياة عسيرة للدكتاتوريين وأعداء الديمقراطية فى كل مكان .

مراقبة مدى التقدم فى المشاركة الشعبية :

لا بد أن يتم باستمرار تقييم المدى الذى وصلت اليه المشاركة الديمقراطية حتى نتيقن من تنفيذها الفعال وتغذيتها . والميثاق الافريقى للمشاركة الشعبية يوفر هذه المراقبة على المستوى القومى والمستوى الاقليمى والمستوى الدولى .

وهذا يتطلب تحديد معايير الأداء التى سيجرى تقييمها ، ووسائل المراقبة التى تستخدم . وتتضمن بعض المعايير المقترحة عدد الأحزاب السياسية ونقابات العمال والمنظمات غير الحكومية ، والتنظيمات الجماهيرية الأخرى فى كل بلد ، وعدد أعضائها ، وخصوصا النقابات العمالية ، ووضع المرأة بالنسبة للتعليم والبيئة والتشغيل والمواقع التنفيذية ، والحصول على الأرض والائتمان والانتهاكات الكبيرة للحقوق الديمقراطية مثل عدد المسجونين السياسيين ، وغلق المنشآت التعليمية الخ . وتكون هناك تقارير دورية عن هذه المعايير تتقدم بها بعض المنظمات غير الحكومية أو حتى الحكومات حتى تعكس مدى التقدم فى عملية المشاركة الديمقراطية .

أما الأساليب أو « الآليات » النوعية للمراقبة فيمكن أن تضم أجهزة مثل « أفريقيا ووتش » (وهى منظمة ونشرة دورية أيضا) ، ومنظمة العفو الدولية الخ . . . ولكن يجب أيضا على منظمة العفو الدولية أن تكتب تقارير عن انتهاكات الديمقراطية وخصوصا ضد الأقليات العنصرية فى الدول الغربية ولا تركز فقط على دول العالم الثالث . ويجب أن تشكل أجهزة مماثلة لمراقبة الديمقراطية فى كل بلد مثل منظمات الحريات المدنية ، ويجب أن تتشابه جماعات المراقبة هذه على المستوى القومى وشبه الاقليمى والاقليمى والدولى من أجل معلومات أفضل وتغطية أكبر . واتحاد المحامين على المستوى القومى والاقليمى مثل « رابطة المحامين الأفارقة » وجمعية المحامين الديمقراطيين ، يجب أن تشتركا بنشاط فى هذه الوظيفة أو المهمة الرقابية . ويجب أن تحشد الأموال والمساعدات القانونية لتسهيل هذه النشاطات . ومنظمة الوحدة الافريقية يجب أيضا أن تراقب تنفيذ المشاركة الديمقراطية فى الدول الافريقية ، وتصدر تقارير دورية عما قامت به من تقييم . فيجب أن يكون هذا جزءا من نشاطها للسيطرة على النزاعات والصراعات الداخلية ، التى غالبا ما تضطرم بسبب غياب الديمقراطية أو الاساءة اليها . كما أن التقرير السنوى للجنة الاقتصادية لافريقيا عن الظروف الاقتصادية والاجتماعية فى افريقيا يمكن أن يكتب عن تحقيق معايير الأداء للمشاركة الشعبية . وإن تقييم المشاركة الديمقراطية من جانب منظمة الوحدة الافريقية واللجنة الاقتصادية لافريقيا ، مع بعض المساعدات المالية من بنك التنمية الافريقية ، ليعتبر عنصرا أساسيا لمراقبة مدى تقدم عملية المواءمة مع التحول فى الدول الافريقية .

الفصل السابع

تجاوز سياسات المواءمة

ان تجاوز الآراء السياسية التي أثرت حول المواءمة منذ الثمانينات. ليقضى تلخيصها للجدل والمناقشات ، والدروس المستفادة ، مع تحديد مجالات الاتفاق ، وترجمة ما أسفرت عنه المناقشات الى أعمال وبرامج سياسية ملموسة وواقعية لحل الأزمة التي استدعت المواءمة فى المقام الأول . وهى وسيلة للمطالبة بأن نطبق المعلومات التي حصلنا عليها من المناقشات لنخطط بالبرنامج الإفريقى الى الأمام . وهو مطلب بأن نتحرك بعيدا عن تسجيل النقاط التي تم الحصول عليها فى المناقشة الى عالم الأعمال الملموسة المثمرة لنضع حدا لما ضاع من وقت وفرص ، وما عانته أفريقيا منذ الثمانينات . وثمة تحذير هنا : ان تجاوز مناقشات المواءمة يجب ألا يصبح مطلبا متعصبا لاستبدال ادارة المواءمة بالآراء حول المواءمة فى زعم خاطئ بأن اختيارات المواءمة وأهدافها وأدواتها قد استقرت . فالمطلوب هو تحويل جوهر المناقشة الى أعمال « سياسة » ، على حين تتحول الخلافات الى آليات التنفيذ والاختيارات العملية لحل الأزمة . فلا يمكن أن تتواءم أفريقيا الى ما لا نهاية . فيجب أن تستأنف نموها وتحولها فى التسعينات فى وقت واحد مع السعى الى الانتعاش .

ومن هنا فان تجاوز الآراء السياسية حول المواءمة يتطلب الاعتراف الصريح بنواحي القصور الموضوعية فى عملية المواءمة حتى الآن ، والاستفادة من دروس تجربة الثمانينات ، واجمال الاجماع الذى ظهر من المناقشة حول المواءمة والتأسيس عليه ، والتعامل مع مسألة المواءمة والتحول والفكك أو فصل الهياكل ، وتشكيل وتنفيذ واقعى ملموس لبرنامج التنمية لأفريقيا فى التسعينات .

نواحي القصور الموضوعية فى المواءمة :

قدمت كثير من الدراسات التفصيلية والمطبوعات التقييم العلمى التجريبى لبرامج المواءمة الهيكلية الجامدة (البنك - الصندوق) كما جاء فى الفصل الرابع . وهذه الدراسات والمطبوعات (النشرات) تتضمن تقارير البنك الدولى واليونيسيف ومنظمة العمل الدولية وبرنامج الأمم المتحدة للتنمية واللجنة الاقتصادية لأفريقيا ومعهد البدائل الأفريقية ومكتب الكومنولث ومنظمات دولية واقليمية أخرى ، وهذه الدراسات والتقارير والنشرات (المطبوعات) ، منفردة ومجمعة ، توضح ان المواءمة الجامدة كانت فشلا ذريعا - بل كارثة بالمفاهيم البشرية - فى الدول الإفريقية الأربع والثلاثين التي أجبرت على أن تتبنى هذه البرامج . فقد

حدث في عام ١٩٨١ ان أصبحت احدى وعشرين دولة أفريقية من بين أدنى الدول تقدما ، ولكن في عام ١٩٩٠ ارتفعت هذه الدول لتصبح تسعاً وعشرين دولة . وارتفعت ديونها الخارجية وخدمة الديون الى ٢٠٣ر٩ دولارا للفرد على حين كان دخل الفرد ٢٢١ر٤ دولارا بالكاد وأصبحت نيجيريا وغانا وليبيريا وزامبيا وبنينا الاستوائية « وساو تومي » من الدول المنخفضة الدخل - بعد أن كانت من الدول المتوسطة الدخل - وذلك في أثناء انتهائها لهذه البرامج في الثمانينات . وقد ذكرت منظمة الأغذية والزراعة الدولية انه - رغم الأداء الزراعي المتحسن ، فإن المتطلبات من استيراد الحبوب لأفريقيا جنوب الصحراء وصلت الى ٨ر٢ مليون طن ، وان هناك ٣ر٨ مليون طن يجب تغطيتها بالمساعدات الغذائية عام ١٩٨٩ أما معدل نمو الإنتاج المحلي الكلي فقد تراوح بين ١٧٪ الى ٢٣٪ خلال ١٩٨٧ - ١٩٨٨ ، وفي عام ١٩٩٠ ظل أقل من معدل نمو السكان وهو ٣٪ ، ومن ثم فإن معدل نمو دخل الفرد ظل سلبيا . ومن بين الدول الأفريقية نجد أن نسبة تلك الدول التي يقل معدل النمو فيها عن ٤٪ قد زادت من ٢٩٪ عام ١٩٨٧ الى ٤١٪ عام ١٩٨٨ على حين نقصت نسبة الدول التي يصل معدل نمو الإنتاج المحلي الكلي فيها الى أكثر من ٣٪ من ٢٧٪ من كل الدول في عام ١٩٨٥ الى ٢٥٪ في عام ١٩٨٦ و ١٨٪ عام ١٩٨٨ وقد أوضح تقرير البنك الدولي عام ١٩٨٩ عن التنمية في العالم ان الإنتاج المحلي الكلي بالنسبة للفرد في أفريقيا جنوب الصحراء كان يتناقص سنوياً بنسبة ٢٥٪ في أثناء الفترة من ١٩٨٠ الى ١٩٨٨ . أما تقرير البنك عام ١٩٩٠ عن « الفقر » فيقول ان أفريقيا سوف تشهد أسرع معدل للفقر اذ يصل الى ٤٣٪ بمقدم عام ألفين (وبالمقارنة ٤٪ شرقي آسيا ، و ١١ر٤٪ أمريكا اللاتينية ومتوسط عالمي ١٨٪) ، حتى ان دخل الفرد سوف يتناقص باستمرار حتى القرن القادم . وسجل المواءمة مفاجع حتى ان صحيفة « ديلي تايمز » التي تصدر في نيجيريا ذكرت في ٢٤ أبريل عام ١٩٩١ أن رئيس جمهورية غانا رفض أن يشيد صندوق النقد الدولي والبنك الدولي بدولة غانا « كقصة نجاح » - وذلك بسبب الركود المستمر الذي تعانيه البلاد بعد خمس وعشرين سنة من المراجعة ، منذ الاطاحة بالرئيس نكروما عام ١٩٦٦ .

ومع المؤشرات الاقتصادية المحفوفة بالمخاطر ، هناك أيضا الأثر السياسي والاجتماعي المروع لبرامج الاستقرار والمواءمة للصندوق والبنك . وحتى مع اضعاف برنامج « البعد الاجتماعي للمواءمة » على برامج البنك والصندوق ، فإن الوضع الاجتماعي يستمر تدهوره كما يتضح في تقرير برنامج الأمم المتحدة للتنمية تحت عنوان « تقرير التنمية البشرية » عام ١٩٩٠ ، وتقارير مماثلة عن اليونيسيف ومنظمة العمل الدولية ومنظمة الزراعة والأغذية الدولية ومؤسسات أخرى . وبالإضافة الى البطالة

المتزايدة والجوع وسوء التغذية ، هناك هبوط في معدلات التزايد على كل المستويات في مراحل التعليم في بلاد كثيرة . ومن هنا ارتفع عدد الأميين ، الذي كان ١٢٤ مليون في عام ١٩٦٠ الى ١٦٢ مليون في عام ١٩٨٥ والى ١٩٠ مليون في عام ١٩٩٠ ، بينما عشرون في المائة من الأميات في العالم موجودات في أفريقيا . وقد تضاعف هذا الفشل الاجتماعي - الاقتصادي للمواطنة بالآثار السياسية السلبية لها . والحق أن الكثير من الغضب الذي يضطرم في الانتفاضات الموالية للديمقراطية في أفريقيا قد تفجر بسبب - بل واستهدف - القهر المنتشر نتيجة إجراءات التقشف في برامج المواطنة السائدة . وارتباطها بالنظم الاقتصادية وعسكرية السياسة أمر أكثر إلحاحا . وكل هذه تضاف الى الاضعاف المنظم المستمر للسيادة القومية في عملية استعمار جديدة يقوم بها البنك والصندوق وزعامتهما من الدول الكبيرة .

المواطنة الجامعة والنمو غير السليم :

يقول الكثيرون انه حتى اذا استطاعت برامج المواطنة الجامعة أن تحقق ما أعلنت عنه من استقرار ونمو - وهو ما لم يتحقق - فان هذا الاستقرار وهذا النمو سيكون استقرارا غير سليم ونموا غير سليم أيضا . وذلك بسبب طبيعة ومفهوم المواطنة في أفريقيا وبقية دول العالم الثالث . فالمواطنة الجامعة - في هذا الصدد - مقروضة من الخارج ، وهي تزيد من تسعية أفريقيا على أنها «محيط لمحيط الرأسمالية العالمية» (محجوب ١٩٩٠) . فالمعنى الحقيقي لهذه المواطنة هو إعادة مواطنة الاقتصاديات الأفريقية للمتطلبات المتغيرة للرأسمالية العالمية حتى تواجه أزماتها العميقة والمنافسة المتزايدة من رأس مال جنوب شرقي آسيا (اليابان وتايوان) والنموور الآسيوية « الأخرى أو الدول الصناعية الجديدة في تلك المنطقة » رأس المال الغربي . « والهبوط الثاني في الأسعار » فيما بين ١٩٧٤ و ١٩٧٨ كان نذيرا بهذه الأزمة في الرأسمالية العالمية ، والتي ظهرت نتيجة ارتفاع أسعار المواد الخام وخصوصا البترول (ومن ثم كان التحالف السريع للغرب في أزمة الخليج الأخيرة) ، والتحدى الذي تواجهه من رأس المال الآسيوي . ومن هنا كان التمسك ببرامج المواطنة مع التخفيض العام الكبير في قيمة العملة حتى ترخص أسعار المواد الخام ، وفرض عدم الاتجاه للتصنيع والاتجاه العام نحو الاستعمار الجديد لاحتواء أفريقيا حتى تكون العنصر الرابع أو محيط محيط العالم لثالث . والحق أن تحويل صافي رأس المال من الجنوب الى الشمال وهو نحو ١٥٠ (مائة وخمسين) بليون دولار فيما بين عام ١٩٨٥ وعام ١٩٩٠ يعكس الاستغلال الضخم الذي مهدت له هذه المواطنة لضمان

توسع الرأسمالية العالمية وتأمين هيمنة الغرب وسيطرته . لقد فرضت الدول الرأسمالية الكبيرة هذه المواءمة أساسا لاجبار أفريقيا والمناطق الأخرى فى العالم الثالث على اشباع متطلبات الغرب الانتاجية ، بدلا من تعزيز نمو هذه الدول كما جاء فى العبارات الطنانة للمواءمة التى أقرها البنك والصندوق . وعلى الرغم من أن الاقتصاديات كلها تتواءم باستمرار، إلا أن برامج المواءمة الجامدة تفرض إعادة المواءمة على أفريقيا لصالح إعادة الهيكلة فى الدول الرأسمالية المتقدمة .

والنمو بالمواءمة غير سليم لأنه نمو غير متكافئ . فهو يحدث التنمية المستقطبة غير المتكافئة للنظام الرأسمالى العالمى ، الأمر الذى يؤذى كثيرا ويضر الدول الأفريقية . وهو مقيد بشرط أساسى غير مقبول وهو أن تستمر أفريقيا فى القيام بدورها المفروض عليها بالتخصص فى انتاج المواد الأولية فى نطاق « تقسيم العمل » لخدمة الرأسمالية الدولية . وهذا على أساس الفائدة النسبية المزعومة - وهى فكرة نظرية كلاسيكية جامدة عفا عليها الزمن لأكثر من مائة عام . وهى الأساس النظرى للتبادل غير المتكافئ الذى يسفر عن تنمية غير متكافئة للاقتصاد العالمى ويعزز النمو غير المتكافئ لبرامج الصندوق والبنك للمواءمة . وهكذا فعندما يفرض الصندوق والبنك أسعار السوق الحرة . كجوهر لبرامج المواءمة ، فيجب أن نكون على يقين من أن الأسعار فى أساسها أسعار دولية تحددها الشركات متعددة الجنسيات لتحقيق توازنها الدولى فى « القيمة » وجمع رأس المال وتكديسه . وفى الاقتصاد الرأسمالى العالمى تعتبر الدول الأفريقية متقبلة للأسعار (ولا تحددها) - كما تحددها الدول الصناعية ذات رأس المال المسيطر . ولذلك فإن النمو الذى تحدثه هذه الأسعار « التنافسية » المزعومة للمواءمة ، لابد وبالضرورة أن تحافظ على نمو غير متكافئ وتنمية مستقطبة والتهميش المستمر لأفريقيا . ومن هنا يجب على أفريقيا أن ترفض مشروع النمو فى برامج المواءمة الجامدة الذى يؤدى مباشرة الى طريق مسدود للحلقة المفرغة للفقر والتفاوت الدولى المتزايد والتهميش المتصاعد لأفريقيا - وهذه عملية يطلق عليها البعض « أفريقيا كعالم رابع » .

وعلاوة على ذلك فإن النمو الذى تقول به المواءمة هو مشروع أقلية - فهو نمو للمنفعة الأولية لقلّة أو لزمرة من سكان البلاد . وهذا يضاعف من آثار التنمية الدولية غير المتكافئة داخل كل بلد . ويرى البعض فى هذا دوائر ذات مركز واحد تدور حوله هذه الدوائر تتخذ فيها الدول المركزية (الدول المركز) الدول الصناعية الجديدة فى آسيا وأمريكا اللاتينية كمحيط لها (ومن بينها جنوب أفريقيا العنصرية) ، وتتخذ

أفريقيا كمحيط لهذا المحيط وكل دولة من دول العالم الثالث أيضا لها مركزها الحضري ومحيطها الريفي ، مع اتساع نطاق الاستغلال والتفاوت من « المركز » (الدول الكبيرة) الى مادون ذلك - أعني الى أعماق الريف حيث الاستغلال البشع والبؤس المهين . ومن ثم يكون النمو الذي تنتهجه المواءمة للأقلية القومية (التي تمثل من واحد الى اثنين في المائة من بعض سكان البلاد الى ما بين عشرة وعشرين في المائة من الآخرين) .

وهؤلاء المنتفعون من المواءمة يضمون الشركات متعددة الجنسيات وكبار موظفيها التنفيذيين وموظفيها وكبار القادة في الحكومة (من مدنيين وعسكريين) والتكنوقراطيين والوسطاء أو المستوردين والمصدرين من مجتمع الأعمال المحلي ، والمضاربين في العملة والمقاولين والخبراء والعناصر القومية الأخرى التي تعمل معهم ، والذي يقومون بجمع اسلاب الامبريالية في قطاعات عديدة في ظل الاستعمار الجديد في أفريقيا . وأعضاء الطابور الخامس أو الحلفاء المحليون للصندوق والبنك هم من بين المنتفعين المحليين من المواءمة . ومهما يكن ما يحدث من نمو في ظل المواءمة الجامدة فهو محصور في هذه الأقلية الصفوة ، ونادرا ما يتسرب الى الأغلبية الكبيرة من الجماهير الفقيرة التي تتحمل وطأة عبء المواءمة . وهكذا فانه حتى داخل الدول ، تكون هذه المواءمة مستقطبة وغير متكافئة ولذلك فهي غير مقبولة سياسيا .

دروس من المواءمة في الثمانينات :

من المهم - لكي نتجاوز مدار حول المواءمة من آراء - أن نتعلم ونعي الدرس من برامج المواءمة والاستقرار الجامدة في الثمانينات . وحتى نتجنب الأخطاء التي وقعت في الماضي ، فيجب أن نعتمد على معرفتنا وخبرتنا بمصادر تأثير السياسات الكبيرة للمواءمة وسقطاتها ، والمنتفعين الحقيقيين منها ، والتعديلات المطلوبة - وهذه النظرة الى الوراء (الخلفية) مهمة لنجاح الانطلاقة الجديدة للتنمية في أفريقيا التسعينات . ولأنه ليس من الضروري أن نصنع العجلة كلها من جديد ، فمن المهم أن نعرف مجالات التكيف والمجالات التكميلية ومجالات الاحلال في عملية الانتعاش .

والدروس المهمة ذات الصلة والتي حددتها اللجنة الاقتصادية لأفريقيا هي :

(أ) الحاجة الى تجنب السعي الى السياسات قصيرة الأمد الخاطئة من اهمال أهداف التنمية طويلة الأمد للمنطقة .

(ب) دور الارث الاقتصادى الاستعمارى كسبب جذوى فى أزمة أفريقيا المستمرة .

(جـ) فشل الاستغلال الصحيح للموارد .

(د) خطورة تهميش الشعب فى عملية التنمية .

(هـ) ضرورة احتواء ما يتدفق الى الخارج من موارد أفريقيا .

(و) دور التكامل الواهن فى توسيع نطاق الأزمة .

والواضح - بالنسبة للدرس الأول - أن برامج المواءمة الجامدة ، باهتماماتها قصيرة الأمد للاستقرار وأهدافها الضيقة المحدودة ، وانشغالها الخارجى ، قد فرضت كرها على قادة أفريقيا ، مع اهمال أهداف التنمية طويلة الأمد التى أقرت فى خطة لاجوس للعمل . وقد يكون الوضع الذى يدفع الى اليأس فى بعض الدول هو الذى جعل البعض يحاولون ترشيد هذا الاتجاه بأن ناشدوا البنك والصندوق أن يقدموا المساعدة . ولكن تظل الحقيقة قائمة وهى أن تبنى أربع وثلاثين دولة أفريقية لبرامج البنك والصندوق قد عطل سعيها للتنمية طويلة الأمد ، ذلك لأن السياسات قصيرة الأمد التى ينتهجونها فى ظل البنك والصندوق قد أوجدت مشكلات هيكلية اضافية اعاقت تحقيق هذه الأهداف . ومن هنا فان السعى الى توازن ميزان مدفوعات قصير الأمد ، والتوازن المالى ، ومواءمة الأسعار ، وأهداف مماثلة أخرى للاستقرار قد أضعفت تنمية الموارد البشرية ، وإنتاج الطعام ، وإشباع الحاجات الأساسية والتعاون الاقتصادى الاقليمى . والدرس الحقيقى هنا هو انه يجب على الزعماء الافريقيين ألا يضحوا بسعيهم الى مصالحهم القومية والجماعية من أجل مصالح مفروضة من الخارج ، وأن ينموا الثقة بالنفس حتى ينفذوا مشروعاتهم وبرامجهم بغض النظر عن أية نصيحة أو ضغوط من الخارج . ولو أن الدول الافريقية قد واصلت فى اصرار تنفيذ أهدافها فى التنمية كما نص عليها فى خطة لاجوس للعمل ، لكانت أزمة الشمانينات أقل عنفا ، ان لم تكن قد وثبتت فى المهمل أو أمكن تجنبها كلية .

وواضح أيضا ان الدول الافريقية لا يمكن أن تحتفظ بالهياكل الاقتصادية الاستعمارية الموروثة « المنحرفة » ، وتتوقع ألا تحدث أزمات دورية أو تحقق تنمية قوية متماسكة . فالهياكل الاقتصادية الاستعمارية ذات ارتباط متين بالأزمات والركود والاضمحلال والتفسخ الاقتصادى والتنمية غير المتوازنة والاعتماد المفرط على الخارج وحساسية التصدير للهزات والانشغال بنشاطات الصرف . وعندئذ يكون على أفريقيا أن تقوم بجهد حاسم وقوى لتغيير هذه الهياكل الاقتصادية « المنحرفة » فالبرامج

الحالية تستهدف موازنة اقتصاديات أفريقيا للمتطلبات المتخرفة للصرف والتنمية غير المتكافئين ، وأن تحصر أفريقيا فى محيط الرأسمالية العالمية . ويجب أن يتغير هذا وتعاد هيكله اقتصاديات أفريقيا . ولاحداث هذا الانقلاب أو هذا التغيير لابد أن يكون هناك تنوع وقوة فى الانتاج المحلى وانماط مقيدة للانتاج والاستهلاك ، وانطلاقة التنمية الاقليمية والقومية من داخل البلاد والسعى الدؤوب للتعاون والتكامل الاقليمى . ويتحتم على أفريقيا وبسرعة أن تحقق المزيد من الاستقلالية النسبية عن الرأسمالية العالمية لكى تواصل هذه الأهداف المشروعة للتنمية .

ان تجربة الثمانينات تبرز بوضوح عدم الاستغلال الفعال للموارد . فيجب احتواء الاسراف فى الموارد على كل المستويات ، وتسرب الموارد الى الخارج والانفاق غير الانتاجى على مشروعات قليلة العائد ، والمهرجانات والدفاع . ان ما يقال من اسراف فى الموارد فى الدول الافريقية على الأدوات المستوردة باهظة التكاليف والموارد الأخرى ، وعلى الأثاث الجديد للوزارات فى نهاية السنة المالية لاستنفاد الأموال ، والانفاق الباهظ على سفريات المسؤولين وسفريات رجال الادارة ببدايات يومية تصل الى أكثر من ثلاثمائة دولار وترتفع الى أربعمائة دولار ، والانفاق السنوى على الدفاع والذي يصل فى المتوسط الى نحو خمسة بلايين دولار ، يجب أن يقل بشكل كبير جدا حتى تحل الصراعات والنزاعات الداخلية . فالواردات الزائدة والمفرطة ونقل النفقات المحلية والاستثمارات الى الخارج يخلق عملية التنمية .

والتكاليف البشرية المروعة للأزمة والمواءمة فى الثمانينات تحدد الخطر الرهيب وراء تهيمش الشعب فى عملية التنمية . والمظاهر المتعددة لذلك تتضمن ضعف المشاورة الشعبية فى صياغة وفرض برامج المواءمة ، وتجنب ردود فعل الجماهير ضدها ، وخفض كبير فى النفقات ، وبطالة شديدة ، وإهمال جسيم لتنمية الموارد البشرية وانهيار الخدمات الاجتماعية وضعف القيد فى المدارس ، والاحتكار المتزايد من جانب القلة القليلة لفوائد المواءمة . نعم . . الشعب هو أكثر العوامل حسما فى التنمية وغاياتها المشروعة .

وثمة درس آخر - يتساوى فى أهميته مع ما سبق - أسفرت عنه أزمة الثمانينات وهو الحاجة الماسة الى احتواء الصافى المتزايد لما يخرج من أفريقيا من موارد ويروح الى الشمال . ومن الفاضح والمؤلم أن تدعم أفريقيا الفقيرة وفرة وثراء الدول الرأسمالية المتقدمة وهذا التعبير الحى عن لا أخلاقيات أزمة الديون الخارجية ، انما هو انعكاس للتفاوت المتزايد فى الرأسمالية العالمية حيث الغنى يزداد غنى والفقير يزداد فقرا . وهذا يصدق بين الشمال والجنوب وفى داخل دول المواءمة . انها غضبة أخلاقية .

فهذه التحويلات لصافي الموارد من أفريقيا الى الشمال وصلت الى ٨٠٥ بليون دولار في عام ١٩٨٨ و ٥٠٥ بليون دولار عام ١٩٨٩ ، مع تحويلات صافية متماثلة للصندوق والبنك بمقدار ١٢٢ بليون دولار و ١٥٠ بليون دولار في العامين على التوالي . (جدول ٢ - ٥ - الفصل الثاني) وهذه التحويلات تشمل أساسا مدفوعات خدمة الديون الخارجية ورأس المال الذي يتم تهريبه . لقد فقدت أفريقيا أيضا مبالغ هائلة سنويا بسبب انهيار أحجام صادراتها وأسعارها . وهذا الاستنزاف الخطير للموارد يجب أن يتوقف . وتوجه أقصى الموارد لعملية الانتعاش مع التحول الضرورية والملحة بالنسبة لأفريقيا .

أما الدرس الأخير للثمانينات فهو الحاجة المطلقة للتكامل الاقتصادي حتى نتجنب تفاقم الأزمة واتساع نطاقها . وكما قلنا من قبل انه اذا جرى تطبيق خطة لاجوس للعمل ، و « استراتيجية مونروفييا » و « القانون الأخير للاجوس » على تكامل المنطقة ، لخفت حدة الأزمة الحالية كثيرا ، ان لم تكن قد تجنبناها كلية . والتمزق المستمر أو التفسخ في سلع المنطقة وأسواق عناصر الانتاج وكذلك هياكل الانتاج ، قد أسهمت كثيرا في انهيار التجارة في السلع ، والعجز في ميزان المدفوعات والديون الخارجية وقسوة الأزمة وشدتها بشكل عام . كما أن أسلوب دولة - دولة الذي تتبعه برامج المواءمة الجامدة قد أضعف من التعاون الاقليمي وشبه الاقليمي بالحيولة دون تناسق وتناسق السياسات وتوكيد السلطة الهائلة على الدول الأفريقية منفردة من جانب الصندوق والبنك ودائني نادي لندن ونادي باريس . ومن هنا فان الديون الخارجية ومفاوضات برامج المواءمة مالت بشكل ثابت ضد الدول الافريقية المنفردة .

وهناك درسان أحدهما أيديولوجي والآخر سياسي ينبثقان من تجارب الثمانينات . الأول يتعلق بالقسوة المتزايدة للقيود التي تفرضها الرأسمالية العالمية على التنمية في أفريقيا . ويطلق على ذلك بعامة « العداء المتزايد للبيئة الاقتصادية الدولية » والذي ينعكس في قسوة أزمة الديون الخارجية وجرمها ، والمطالب المتشددة القاسية لبرامج المواءمة الجامدة والتدهور المستمر في تجارة سلع أفريقيا . وبينما تعكس هذه الأمور الشدة المتزايدة لأزمة الرأسمالية العالمية وما يستتبعها من الحاجة الى مزيد من استغلال وابتزاز دول « المحيط » (دول العالم الثالث - والرابع) فانها تظهر أيضا الصعوبة البالغة التي تواجهها الدول الافريقية لتحقيق تنمية متينة على أساس قواعد المواءمة الحالية . والدافع الحقيقي لهذه القواعد هو المحافظة على « الوضع الراهن » مع مزيد من تهميش أفريقيا . وهذا هو المعنى الوثيق الصلة بالحاجة الى تجاوز الآراء حول المواءمة ، وتجاوز قواعد اللعبة ، واحتواء الصرف غير المتكافئ والنمو غير المتكافئ والتنمية

المستقطبة • وهذا هو البرنامج الذى يواجه أفريقيا فى التسعينات وما بعدها •

أما الدرس السياسى الذى خرجنا به من الثمانينات فيتضمن الفهم الصحيح لطبيعة الأزمة الحالية • وكما قلنا فى الفصل الثالث فإن أزمة الديون الخارجية هو « صراع ذو ثقل مالى ضئيل » ، أو حرب اقتصادية غير معلنة من جانب الاستعمار الجديد • وبرامج الاستقرار والمواءمة الهيكلية الجامدة ، بشروطها القاسية ، أسلحة فى هذه الحرب • وادراك هذه الاستراتيجية السياسية فى الأزمة ، شرط جوهرى مسبق لحلها • وصندوق النقد الدولى والبنك الدولى ومؤيدوهما يعرضون الأزمة بشكل خاطئ على انها مشكلة اقتصادية بحتة تتعلق بالكفاية وإدارة الطلب • وعلى حين تتضمن الأزمة مسائل اقتصادية وقضايا تتعلق بالكفاية ، فإن أزمة الديون الخارجية وصافى التحويلات الذى يصل الى نحو خمسين بليون دولار فى العام يروح من الجنوب الى الشمال ، ليس أمرا حتميا • وهل اتساع نطاق استخدام الشروط من الصندوق الى البنك الى الدول التى تقدم المنح والمساعدات بشكل ثنائى ، الى « لومى ٤ » والتسهيلات الموسعة للمواءمة الهيكلية والصندوق الدولى للسلع والمجالات الأخرى أمر حتمى ؟ وهل ممارسات البنك الدولى فى الاعداد دائما لبرنامج مضاد للمشروعات الجماعية الافريقية (تقرير بيرج لمواجهة خطة لاجوس للعمل ، ودراسة المنظور طويل الأمد لمواجهة اطار البديل الأفريقى) مصادفة اقتصادية بحتة أو انها تنفيذ لاستراتيجية سياسية وهل كان على أساس اقتصادى بحت ان يحسم موضوع بنك تنمية الدول الشرقية (الذى رصدت له ١٤ بليون دولار) لاعادة اعمار وتنمية دول أوروبا الشرقية ، فى خلال عام واحد فى لندن ، بينما تركت أفريقيا فى وضع محرج ؟ لهذه الأسباب مجتمعة يجب على زعماء أفريقيا أن يعرفوا العامل السياسى القوى وراء الأزمة الراهنة • • وأن يتخذوا الاجراءات السياسية الجماعية والمتناسقة للتعامل بفاعلية معها • وهذا يتطلب تجديد منظمة الوحدة الافريقية والتشكيل العاجل لكارتل الدائنين الأفارقة ، يكون على ارتباط بكارتل أمريكا اللاتينية وكارتل آسيا للدائنين فى هاتين المنطقتين وذلك لمواجهة مجموعات الكارتل للدول الدائنة • كذلك يتطلب الارادة السياسية العاجلة لمواصلة التعاون والتكامل الافريقى بشكل قوى بدءا من التسعينات •

الاعتماد على الاجماع القائم :

من حسن الحظ أن ثمة اجماعا نشأ حول كثير من هذه القضايا من جانب الأطراف الكبيرة التى اشتركت فى المناقشات وخصوصا بين الدول

الافريقية وشركائها فى التنمية على المستوى الدولى ، وبين اللجنة الاقتصادية لافريقيا ومؤسسات « بريتون وودز » كما ورد تفصيلا فى دراسة البنك الدولى عن المنظور طويل الأمد . وهناك أربعة أشياء مهمة فى هذا الاجماع وهى :

- (أ) ضمان أن هذا الاجماع ليس الا مجرد عمل مثير من أعمال الدعاية
- (ب) تحديد دقيق لمجالات الاتفاق .
- (ج) التنفيذ العاجل للاجماع القائم .
- (د) توسيع نطاق هذا الاجماع عن طريق الحوار لرسمى مع مجالات عدم الاتفاق المتبقية .

وبالنسبة للموضوع الأول فمن سوء الحظ ان البنك الدولى قد استخدم الاجماع الناشئ كوسيلة يتحايل بها لتجنب المزيد من النقد وقد أعلن على التوافقته على ما ذكرته اللجنة الاقتصادية لافريقيا . وقد قوبل ذلك بالترحيب العام . ولكن يجب ألا يكون ذلك موضوعا لكسب نقاط فى الجدل والمناقشة . فهذا الاجماع — بالنسبة لافريقيا — مهم جدا لتجاوز المناقشات حول المواءمة الى مرحلة العمل الايجابى الذى يتعاون فيه الجميع . فهذا الاجماع الذى برز واتضح يجب ألا يهبط الى مستوى العبارات الطنانة ، لتحويل اهتمام الرأى العام ، وتجنب النقد الموجه الى فشل برامج المواءمة الحالية ، واستمرار الأزمة فى افريقيا .

ويجب أن تحدد مجالات الاتفاق حتى يتركز الاهتمام على المجالات التى يستصوب فيها العمل التعاونى ، وحيث تكون هناك حاجة لمزيد من الحوار . وفى المذكرة المشتركة — فى مايو ١٩٨٩ — بين اللجنة الاقتصادية لافريقيا ومنظمة الوحدة الافريقية وبنك التنمية الافريقى وبين البنك الدولى تحددت مجالات الاتفاق فيما يلى :

« ان التحدى القادم هو مساعدة افريقيا على ان تتغير ظروفها الاقتصادية التى لا تزال يتهدها الركود والانهياء ، وتتحول الى نمو متين يقترن بالعدالة والانصاف وعلى حين يكون النمو الاقتصادى المتين حتميا ، فهو الوسيلة الوحيدة لتحقيق الأهداف الكبيرة بتحسين وسائل اسعاد البشر — مثل تقليل الوفيات بين الأطفال ، وزيادة فرص التعليم ، وتحسين الأجهزة الصحية ، وضمان الأمن الغذائى . ويجب أن تؤدى المواءمة الاقتصادية الى التحسين طويل الأمد فى نوعية الحياة للشعوب الافريقية . ويجب أن يكون هناك اهتمام خاص بحماية الجماعات المستضعفة فى أثناء عملية المواءمة ، ومن

**بينها حماية الانفاق على برامج القطاع الاجتماعى فى الميزانية •
ويجب التركيز بشكل خاص على فرص العمالة والتشغيل وان
نقص المهارات الفنية والمؤسسات الضعيفة لعوائق كبيرة أمام
نمو افريقيا وتنميتها • لذلك يجب أن تعطى الأولوية لتنمية
الموارد البشرية وتدعيم القدرات القومية » •**

والبنك الدولى يؤكد فى دراسته للمنظور طويل الأمد على هذه المجالات التى أجمع عليها وأنها ضرورة من أجل المواءمة مع النمو المتين والعدالة ، والتحول الجوهري فى هياكل الانتاج فى أفريقيا ، وتنمية الموارد البشرية والتنمية التى تركز على الشعب ، وتدعيم القدرات ، والسياسة القوية للبيئة ، والأمن الغذائى عن طريق البحوث الزراعية وما يستتبعها من خدمات ، والتكامل الاقليمى والمشاركة الشعبية •

ولكن الذى لانزال نفتقده هو التنفيذ العاجل لهذه المجالات التى تم الاتفاق حولها • فالبنك الدولى يذكر ان برامج المواءمة الجامدة تتطور ، ومن المتوقع أن يكون هناك « جيل جديد » من هذه البرامج ولكن متى سترجم مجالات الاتفاق هذه الى أعمال فعلية واضحة ؟ وفى البيان المشترك الذى أشير اليه آنفا أثر هذا الاهتمام بالتنفيذ العملى ، اذ ورد فى البيان ما يلى :

**« ولأن الاتجاه الأساسى لقضايا المواءمة قد تطور ، فقد أصبح من الواضح أن تظهر المواءمة كجزء من اتجاه طويل الأمد للتنمية ، ومن ثم يجب أن تأخذ فى الاعتبار البعد البشرى •
والمطلوب هو مجهودات أقوى وأكبر للتأكد من أن هذا الاجماع يترجم الى أعمال محددة واضحة » •**

[وهذا ما يؤكد عليه المؤلف]

وهذه هى المشكلة بكل دقة - فمتى سينفذ هذا الاجماع عن طريق التغيير المناسب فى برامج المواءمة الحالية ؟

ومن غير المفيد أن نضيف البعد الاجتماعى للمواءمة على برامج المواءمة الجامدة الحالية • فهذه البرامج يجب أن يعاد تصميمها حتى تشتمل هذه المجالات للاجماع بطريقة كلية متكاملة - لا عن طريق « ترقيعها بهذا القطع أو تلك » فهى قد فشلت بالفعل • وهذا هو السبب فى أن « مبادرة تدعيم الطاقات الافريقية » التى أشرف عليها البنك الدولى وبرنامج الأمم المتحدة للتنمية وبنك التنمية الافريقى تجد ترحيبا ولكنها ليست كافية - فهى ترقيع آخر لهذه البرامج الفاشلة للمواءمة • وطالما يجرى تنفيذ برامج المواءمة الحالية فان مشكلات القدرات والطاقات الافريقية سوف تستمر ، وطالما استمر التخفيض الكبير فى العملة والخدمة المرتفعة للديون الخارجية .

فسوف تستمر طويلا وبشكل مفرط « هجرة العقول » من الدول الافريقية، على الرغم من مبادرة تدعيم القدرات الأفريقية • وان التخفيضات الكبيرة فى الانفاق والغاء الدعم والضغط الكبير فى الميزانية والاثمان والأسعار المرتفعة للفائدة والخصخصة غير العملية ، والتحويلات الصنافية للموارد الى الصندوق والبنك ، كل هذه مصادر كبيرة لضعف قدرات أفريقيا فى التعليم والصحة والخدمات الاجتماعية الأخرى ، وتنمية القوة البشرية والاستفادة منها والبحوث والتنمية •• انه لمن الضرورى أن تستبدل بهذه البرامج الحالية برامج بديلة ذات صلة أكبر ، والتي تشتمل متطلبات الطاقات والقدرات فى الانتاج والتكنولوجيا والتوزيع والمشاركة الشعبية وعلاقات جديدة للقوى بطريقة كلية منظمة بدلا من اسلوب الترقيع المشوه التدريجى •

ومن الضرورى أيضا ان يستمر الحوار بين أفريقيا من جهة ، ومؤسسات بريتون وودز ، والدول الأجنبية الشريكة فى التنمية من جهة أخرى ، حول مجالات الاختلاف وعدم الاتفاق • والقضايا المهمة فى الحوار هى الأدوار المناسبة للتخطيط وأسعار السوق الحرة ، وخصوصا بالنسبة لسياسة سعر الصرف ، وكذلك أقصى التوازن بين القطاع العام والقطاع الخاص ، واستراتيجية التصنيع وبخاصة للصناعات الوسيطة والسلع الرأسمالية ، وضرورة الفكك من برامج المواءمة وعدم الارتباط الهيكلى « بالانغلاق الاختيارى » وذلك لمواجهة التحرر الكلى للواردات واقتصاديات أفريقيا ، ثم قضية الاكتفاء الذاتى فى الطعام اقليميا وهذا ما تطالب به افريقيا ، والأمن الغذائى الذى خطط له فى برامج المواءمة الجامدة • وما يجب أن يكون أمرا أوليا فى هذا الحوار هو حاجة افريقيا القانونية المشروعة من أجل الاسراع بالانتعاش مع التحول •• وعندما يتم تقبل ذلك ، فان الخبرة التجريبية المتراكمة ببرامج المواءمة الهيكلية الحالية منذ الثمانينات يجب أن تكون مرشدا مناسبيا بالنسبة لهذه القضايا البارزة • ومن هنا تبرز الحاجة الى استعراض شواهد الأثر السلبى لكل من هذه السياسات المتنازع حولها حتى نقرر - من خلال ظروف كل دولة - ما هى أفضل السبل للعمل وتنفيذ السياسات • ويجب على مؤسسات « بريتون وودز » أن تكون أقل اعتمادا على النظريات فى سعيها للرأسمالية الليبرالية حتى تحدث مرونة ضرورية فى تصميم وتنفيذ المواءمة مع التحول •

المواءمة والتحول •• والفكك من المواءمة :

لقد وضحت ملامح القضايا المحيطة بالمواءمة والتحول والفكك « من المواءمة » فى المناقشات التى دارت حول المواءمة منذ الثمانينات ،

ويجب أن يتضح تماما - ونحن نخطو بالبرنامج الأفريقي الى الأمام ما هي مجالات الاجماع ومجالات الاختلاف على هذه القضايا ، وماذا تشير اليه السياسات التي نختارها .

المواءمة والتحول :

من حسن الحظ ان هناك بعض الاجماع فى هذا الصدد ، على مسألتى المواءمة والتحول من جهة ، والتحول والفكك (من المواءمة) (أو التحلل منها) من جهة أخرى . ومع ذلك فالعلاقة الضمنية بين المواءمة وبين الفكك منها لا يزال موضع جدل حاد . وهكذا يتم الاتفاق عامة على أن أفريقيا عليها أن تمضى الى أبعد من المواءمة الضيقة التى لا نهاية لها ، لتباشر فى الوقت نفسه التحول الهيكلى ، وتظل عبارة مؤسسات « بريتون وودز » « بالمواءمة والنمو مع العدالة » قائمة . فأفريقيا تطلب - وتصر على - المواءمة مع التحول للقضاء على الاختناقات الهيكلية التى تشكل الأسباب الجذرية للأزمة . وتنمية الموارد البشرية وتدعيم القدرات والطاقات ، وهى أمور يميل اليها كثيرا الصندوق والبنك ، فتتضمن التحول وليس مجرد النمو الذى حدث دون كثير من التنمية أو التحول للاقتصاديات الافريقية منذ الستينيات .

التحول والتحلل (الفكك من المواءمة) :

على الرغم من وضوح الارتباط بين هاتين المسألتين فى المفهوم اللغوى ، فانهما لا يناقشان كثيرا فى دوائر السياسة . وتتضمن الأسس المشتركة بينهما تقليل الاعتماد على الخارج (من جانب المحيط الأفريقى على الدول المتقدمة أو دول المركز) ، والتوكيد على المشاركة الشعبية وتخويل الشعب سلطاته ، وديمقراطية المنافع والتنمية والقضاء على التفسخ الشديد للاقتصاديات الهامشية ، وزيادة السيادة النسبية على اقتصاديات أفريقيا . ومع ذلك ففى وراء ذلك يبقى هناك مجالان مهمان لعدم الالتقاء بين التحول والتحلل هما مفهومية النطاق الدولى ، والحاجة الأيديولوجية . فبدءا من خطة لاجوس للعمل الى إطار البديل الأفريقى لبرامج المواءمة الهيكلية لم تسفر المناقشات الرسمية حول التحول عن تحليل مناسب دقيق لتنمية أفريقيا بالمفهوم الجدلى للرأسمالية العالمية ، ومنطق التقسيم الرأسمالى الدولى للعمل بين دول المركز ودول المحيط ، والصرف غير المتكافىء ، والتنمية الدولية غير المتكافئة أيضا . وقد يرجع هذا الى حد كبير الى القواعد الدبلوماسية التى تشكل مناقشات اللجنة الاقتصادية لأفريقيا ، ومنظمة الوحدة الأفريقية ، والبنك الأفريقى للتنمية ، وحاجة هذه المنظمات الى اتفاق جماعى فى الرأى مع الشمال ، ونتيجة لذلك فاننا نشك فى أنها تعرف

أو تتقبل التورط السياسى والقيود الاقتصادية الاجتماعية على مسيرة أفريقيا من أجل التحول .

والفرق بين من يقولون بالتحول وبين من يقولون بالتحلل هو فرق أيديولوجى بالنسبة لاستراتيجيتهم من أجل أحداث التحول فى أفريقيا وفهم القوى الاجتماعية أو الشكل الطبقي للبرنامج السياسى من أجل التحول فى أفريقيا . وهذه القضايا عادة ما يتجنبونها فى المناقشات الرسمية فى أفريقيا - على الرغم من أن مؤسسات « بريتون وودز » واضحة بل « ومسورة » بالنسبة لالتزامها غير العملى بالرأسمالية الليبرالية . أما التحلل فيدعو الى تحول اشتراكى ديمقراطى حقيقى تقوم بتنفيذه الأغلبية التى وضعتها على الهامش هذه البرامج الجامدة الحالية للموامة ، وهذه الأغلبية تضم الفلاحين والمرأة والعمال والشباب والطلبة والمهنيين الوطنيين والسياسة الوطنيين . وهذه القوى الاجتماعية هى التى تحمل عبء المشاركة الشعبية ، ولكن بدلا من التحول الاشتراكى الديمقراطى ، يوصى البنك الدولى أفريقيا باقتصاديات السوق الاجتماعية التى تأخذ بها دول الشمال . ولكن الذين ينادون بالتحول يميلون الى الاقتصاد البراجماتى (العملى) المختلط . والواضح ان ثمة حاجة الى حوار أيديولوجى بين من ينادون بالتحول ، وبين من ينادون بالتحلل وبين مؤسسات « بريتون وودز » - وهو حوار يرى الكثيرون انه حديث بين الأصم والأبكم .

الموامة والتحلل :

ان الفجوة بين برامج الموامة الجامدة وبين التحلل هى أوسع الفجوات بين الاستراتيجيات الثلاث المحددة هنا وهى الموامة والتحول والتحلل . وليس هذا بغريب اذ أن التحلل لم يتفق عليه رسميا على انه موقف أفريقى جماعى ويتضح بدرجة ضئيلة فى المناقشات الرسمية حول الموامة . والذين يدعون بقوة الى التحلل أنما هم فى معظمهم من علماء الاجتماع والقوى الاجتماعية التقدمية الأخرى ، ومن بينها السياسة فى بعض الدول ، ولكن هؤلاء ليسوا مفاوضين رئيسيين عن أفريقيا . وتتركز الاختلافات الكبيرة بين الموامة والتحلل على الطبيعة الخاطئة غير المناسبة للنمو عن طريق الموامة كما ناقشنا من قبل . وهى كذلك فى أساسها ، اذ الموامة مطلب استغلالى لاقتصاديات أفريقيا لمواجهة متطلبات الانتاج للدول الرأسمالية المتقدمة ، حتى انها لتخضع احتياجات التنمية المشروعة لأفريقيا ، لما يمليه النمو غير المتكافى والتنمية المستقطبة والصرف غير المتكافى للرأسمالية العالمية . وما لم تحلل أفريقيا « وتفك الاشتباك »

نسبياً من هذا القيد (١) الاستغلالى ، فليس هناك ثمة أمل فى التحول أو فى تحقيق أهدافها طويلة الأمد فى التنمية .

ولكن الخلاف الحقيقى بين المواءمة والتحلل يكمن فى اختيار الايديولوجية ، أو الطريق الى تنمية أفريقيا . فعلى حين ينصح أنصار المواءمة فى مؤسسات « بريتون وودز » وخارجها بالرأسمالية الليبرالية أو - على أحسن تقدير - اقتصاديات السوق الاجتماعية لدول الشمال ، ينادى دعاة التحلل بتحول اشتراكى ديمقراطى أصيل يقوم على المشاركة الشعبية القوية . ويتأسس برنامجهم السياسى على تحالف ديمقراطى واسع من القوة الاجتماعية الشعبية سعياً لتنمية تركز على الشعب وتتمحور حوله عن طريق تخويل الشعب سلطاته وديمقراطية السلطة والتوزيع .

وهم يعترفون بأن هذا تحول عسير جرت محاولته من جانب النظم الراديكالية والنظم المحافظة فى ظل الاشتراكية أو الاشتراكية العربية فى الماضى . وقد شهدت الاصلاحات فى أوروبا الشرقية عكس هذه التجارب للتحلل - وهو تضاد دفع اليه الهجوم الايديولوجى على المواءمة الجامدة وفكرها اللاهوتى عن السوق . ولكن لأن تهميش أفريقيا - كمحيط المحيط - لا يزال مستمرا ، وبرامج المواءمة قد فشلت بشكل مروع ، فإن الكثيرين يشعرون بأن بعض أشكال التحلل وفك الاشتباك الهيكلى من الرأسمالية العالمية أو الانغلاق الاختيارى يجب أن تكون جزءاً من البرنامج من أجل تجاوز الآراء السياسية حول المواءمة بدءاً من التسعينات . ويبدو أن هذا يفسر كثيراً من الأسس المشتركة بين التحول والتحلل - ويعبر عنه بأنه الاعتماد على الذات جماعياً وقومياً ، وتشغيل عجلة التنمية من الداخل والاستراتيجية التى تنظر الى الداخل أيضاً .

برنامج أفريقيا للتسعينيات وما بعدها :

وضعت الدول الأفريقية ومؤسسات « بريتون وودز » - كل على حدة - مخططات للبرنامج الاجتماعى الاقتصادى لأفريقيا فى التسعينيات . وبالنسبة لأفريقيا فإن هذا البرنامج الاقليمى الجماعى لتجاوز الآراء السياسية حول المواءمة يشتمل على الخطط التالية :

● خطة لاجوس للعمل ، و « استراتيجية مورتوفيا » و « القانون النهائى » فى لاجوس للتنمية الاقتصادية فى أفريقيا من ١٩٨٠ حتى عام ٢٠٠٠ (عن طريق منظمة الوحدة الأفريقية) .

(١) يستخدم المؤلف تعبيراً عن هذا القيد - السترة الشديدة الضيق التى يرتديها المجنون أو السجين الخطر تقيداً لحويته حتى لا يفر .

● ما أصدرته اللجنة الاقتصادية لأفريقيا تحت عنوان « منظور معدل لتنمية أفريقيا » من ١٩٩٠ حتى ٢٠٠٨ (١) .

● إطار البديل الأفريقي لبرامج المواءمة الهيكلية (الفصل الخامس) وأدواته للسياسة المختارة (وسوف يأتي الحديث عنها) .

● الموقف المشترك لأفريقيا حول الديون الخارجية (منظمة الوحدة الأفريقية - ديسمبر ١٩٨٧) وجرى تعديله للمؤتمر الذي عقد حول الدول الأقل نمواً في أفريقيا ، في باريس في سبتمبر ١٩٩٠ .

● الموقف المشترك لأفريقيا حول تقرير فريزر ، تحت عنوان « مشكلات السلع في أفريقيا - البحث عن حل » (منظمة الوحدة الأفريقية ١٩٩٠) .

● مسودة معاهدة لإقامة المجتمع الاقتصادي الأفريقي (منظمة الوحدة الأفريقية) ويصدق عليها مؤتمر قمة المنظمة في أبوجا - نيجيريا - يونية ١٩٩١ .

● الميثاق الأفريقي للمشاركة الشعبية في التنمية (اللجنة الاقتصادية لأفريقيا) وقد نوقش في الفصل السادس .

وهذه كلها تتعلق بالمشكلات الكبيرة التي تحدت على أنها أولويات بالنسبة للدول الأفريقية في التسعينيات ، وهي : الديون الخارجية وخدمة الديون - الغذاء والسكان - تجارة السلع - تدهور البيئة - التعاون والتكامل الاقتصادي الاجتماعي - السلام والديمقراطية الكاملة مع المشاركة الشعبية .

وبالمثل قام شركاء أفريقيا في التنمية من الخارج ، وأعضاء جهاز الأمم المتحدة أيضاً بوضع مخططات لتنمية أفريقيا في التسعينيات .

● البنك الدولي : الفقر - تقرير عن التنمية في العالم ١٩٩٠ - دراسة المنظور طويل الأمد والفصل التاسع بعنوان « برنامج استراتيجي » (لأفريقيا جنوب الصحراء) للتسعينيات - مبادرة تدعيم الطاقات والقدرات الأفريقية مع برنامج الأمم المتحدة للتنمية وبنك التنمية الأفريقي .

● برنامج الأمم المتحدة للتنمية : تقرير عن التنمية البشرية ١٩٩٠ تقرير السنة الأولى - مبادرة تدعيم الطاقات والقدرات الأفريقية مع البنك الدولي وبنك التنمية الأفريقي .

(١) هذه الدراسة للمنظور طويل الأمد لتنمية أفريقيا نشرتها اللجنة الاقتصادية لأفريقيا لأول مرة عام ١٩٨٧ للفترة من عام ١٩٨٠ إلى عام ٢٠٠٠ ، ولكنها عدلت في عام ١٩٨٨ - ١٩٨٩ للفترة من عام ١٩٩٠ حتى عام ٢٠٠٨ .

جدول ٧ - ١ - المنظور الأفريقي والمنظور الأجنبي لحل أزمة أفريقيا

خطط للتسعينات

خطوط للتسعينات					
الأمم المتحدة	منظمة الأغذية والزراعة	برنامج التنمية للأمم المتحدة	البنك الدولي	أفريقيا	المشكلات الرئيسية
—	—	—	لا شيء	٤	١ - الديون الخارجية
—	تقرير الموقف الغذائي	تقرير عن التنمية البشرية	تقرير عن الفقر	٢ و ٣	٢ - الأغذية والسكان
تقرير فيزيو	—	—	دراسة المنظور	١ - ٢ - ٥	٣ - تجارة السلع
—	—	—	طويل الأمد الفصل ٩	مؤتمر الأمم المتحدة	٤ - تدهور البيئة
—	—	—	دراسة المنظور طويل	البيئة والتنمية ١٩٩٢	
—	—	—	الأمم الفصل ٩	١ - ٢ - ٦	٥ - التكامل الإقليمي
—	—	—	دراسة المنظور طويل	٧	٦ - الديمقراطية
لا شيء	لا شيء	لا شيء	دراسة المنظور طويل		
لا شيء	لا شيء	لا شيء	الأمم الفصل ٩		

ملاحظة : الأعداد المذكورة تحت « أفريقيًا » تشير إلى قائمة الخطط السبع السابقة .

● منظمة الأغذية والزراعة الدولية تقدير الموقف الغذائي لأفريقيا حتى عام ٢٠٠٠ .

● الجمعية العامة للأمم المتحدة - تقرير فريزر عن « نحو حل لمشكلات السلع في أفريقيا » - تم اعداده للسكرتير العام للأمم المتحدة .
وهذه المشكلات الاجتماعية الاقتصادية الكبيرة والتي تواجه أفريقيا في التسعينيات والخطط التي وضعت من أجلها ، يمكن تصنيفها كما هو واضح في جدول ٧ - ١ .

ان جدول (٧ - ١) يوجز اتفاق الآراء واختلافها على كيفية حل الأزمة الأفريقية بتجاوز الجدل حول المواءمة . ومن هنا نجد انه ليس لدى البنك الدولي برنامج استراتيجي لمعالجة الديون الخارجية وخدمة الديون في التسعينيات على حين لا تركز مبادرته لتدعيم الطاقات والقدرات في أفريقيا مباشرة على أى من المشكلات الست الأولوية بالنسبة لأفريقيا ، بالرغم من أنها تلمسها جميعا بشكل هامشي . كما أن منظور البنك في برنامج الاستراتيجي للتسعينيات ، يعكس خلافات بين المنظور الأفريقي والمنظور الغربي كما سنوجز فيما يلي :

« هناك تناقض حاد بين خطة العمل الأفريقية وخطة العمل الغربية . فوجهة النظر الأفريقية - وخصوصا تلك التي يتبناها السياسيون تفترض مستقبلا متينا من الناحية الاقتصادية وقويا من الناحية السياسية . كما يجب ان تفترض وجود التصنيع ، وأملا في المساواة التكنولوجية مع الغرب (ومن بينه اليابان) . كما يجب أن تشمل الصحة الروحية والاعتماد على النفس والرفاهية المادية . وهذا المنظور يركز على أفريقيا (او مركزه أفريقيا - او أفريقي المركز) » .

« أما المنظور الغربي فهو منظور صانع السياسة . وأفريقيا لا تهيمن على هذا المنظور ، فهي واحدة فحسب من المناطق التي تحمي مصالحها وشئونها على المستوى الدولي . وعلى عكس رجل السياسة في أفريقيا ، فإن البيروقراطي الغربي ليس مجبرا على ان يفترض حلا سياسيا قويا داخل افريقيا ، كما انه لا يسلم بإمكانية التقدم الاقتصادي السريع . انه - على العكس من ذلك - مأخوذ دائما بالمضامين السلبية قصيرة الأمد للأزمة الاقتصادية في افريقيا - وبالأخص اثرها على الاستقرار السياسي » .

ويقول « أ . اديجي » (في كتابه « البديل الأفريقي - ١٩٩٠) :
« ان هذه المنظورات المختلفة - الأفريقية والغربية - تنعكس في وثيقتين

ثار حولهما نقاش كثير وهما « خطة لاجوس للعمل » وتقرير البنك الدولي بعنوان « التنمية السريعة فى أفريقيا جنوب الصحراء - برنامج عمل » (تقرير بيرج) ، بالإضافة الى الخلاف حول « خطة لاجوس للعمل » ، هناك خلافات أخرى حول ادراك وفهم المشكلات الكبيرة فى المنطقة . والحلول اللازمة لها .

رؤية أفريقيا لمشكلاتها الأولوية :

ان رؤية أفريقيا لمشكلاتها الأولوية وكيفية حلها ، محددة فى خطط العمل ذات الصلة ، والتي أعدتها المنطقة وتبنتها بشكل جماعى بالنسبة لكل مشكلة من المشاكل الكبيرة ، كل على حدة ، كما يتضح فى جدول (٧ - ١) .

القروض الأجنبية ودفع التعويضات :

يطالب « الموقف المشترك لأفريقيا حول الديون الخارجية » بالحلول التى أشير اليها فى الفصل الثالث . والاجراءات المطلوبة جماعيا لتخفيف عبء الديون الخارجية تتضمن انهاء التحويلات السنوية الصافية للصندوق والبنك والتي تصل الى أكثر قليلا من بليون دولار ، والغاء ما يزيد على عشرين بليون دولار كمدفوعات كلية لخدمة الديون المستحقة على أفريقيا سنويا ، منها عشرة بلايين دولار بسبب ارتفاع سعر الفائدة على هذه الديون « غير الأخلاقية » والغاء مجموع الديون الخارجية التى تصل الى نحو ستة وأربعين بليون دولار مستحقة على الدول التسع والعشرين الأقل نموا فى أفريقيا والغاء أو رفض دفع ما يتبقى من الديون الخارجية وبشكل جماعى (١) . وقد أوضحنا فى الفصل الثالث كيف أن هذه الديون الزائدة قد ردت بطرق كثيرة .

وأفريقيا - مثل الأمريكيين الأفريقيين - تطالب بدفع تعويضات من الرأسمالية العالمية ، وخصوصا من غرب أوروبا والولايات المتحدة ، عن ثمانية قرون من الرق والعبودية ، ومائة عام من الاستعمار وثلاثة عقود من النهب والاستغلال والتسلب الجائر المجحف من الاستعمار الجديد . وكان هذا موضوع مؤتمر دولى عن دفع التعويضات - لأفريقيا وللشعوب من أصل أفريقى فى الشتات - والذي عقد فى لاجوس فى ديسمبر عام

(١) الغاء أو رفض الديون بشكل جماعى ليس جزءا من الموقف المشترك لمنظمة الوحدة الأفريقية حول هذه الديون ، ولكنه خوفٌ معهد البدائل الأفريقية ، ومنظمة اتحاد نقابات العمال الافريقية وكثير من التنظيمات الجماهيرية الأخرى فى أفريقيا .

١٩٩٠ . وقد أنشأ المؤتمر لجنة دولية لتوثيق الحالة ، لعرضها على مؤتمر قمة منظمة الوحدة الأفريقية فى أبوجا فى نيجيريا يونية عام ١٩٩١ .
ويتركز الدليل على التعويضات الألمانية عن الأضرار فى أثناء الحرب العالمية الأولى ، وما تم تقديره ب ٧١٨ (٢) بليون دولار دفعتها ألمانيا حتى الآن تعويضا عن وفاة مليونى يهودى خلال الحرب العالمية الثانية ، وما تلقتة اليابان من تعويضات من الولايات المتحدة منذ الحرب العالمية الثانية . ومن هنا فانه لا نزاع حول أحقية أفريقيا للتعويضات عن خسائرها التى تقدر بثلاثين مليون نسمة خلال فترة تجارة الرقيق ، وعدة ملايين من الأنفس فى الحروب الاستعمارية وبلايين الدولارات فى عمليات التدمير والسلب والنهب خلال الرق والاستعمار والاستعمار الجديد . ويشير البعض تساؤلا عن القدرة على التنفيذ بالقوة كعنصر حاسم فى التعويضات السابقة، ويشيرون الى الضعف النسبى لأفريقيا فى المجتمع الدولى . ولكن هذا أمر ثانوى بالنسبة للقضية الأساسية ألا وهى : على أى الأسس - التاريخية أو القانونية أو السياسية أو الاقتصادية أو الأخلاقية - يمكن - بل ويجب - أن تطالب أفريقيا بدفع تعويضات؟ فالإقتصاد العالمى والرأسمالية الدولية يجب أن يعرفوا أن أفريقيا دائنة « خالصة صافية » لهم ، ويجب ألا يشهر بها من أجل ديون غير أخلاقية . . . فالتعويضات التى تستحقها أفريقيا تصل الى تريليونات من الدولار ، وهى أكثر مما يكفى لتوازن وتعادل الديون الخارجية المزعومة على أفريقيا .

الأغذية والسكان :

ان مشكلات الجوع المتغلغل ، بل والموت جوعا ، وسوء التغذية تحدد العجز فى الأغذية الذى تعاني منه أفريقيا حاليا .
وقد قدرت منظمة الأغذية والزراعة الدولية ما تحتاجه أفريقيا من الأغذية المستوردة بنحو ٨٢ مليون طن ، قدمت منها المساعدات الخاصة بالأغذية فى عام ١٩٨٩ ، ٣٨٠ مليون طن فقط والمتوقع حسب الخطط المقترحة - مع مقدم عام ٢٠٠٠ - أن يرتفع معدل الاكتفاء الذاتى فى الأغذية والذى استقر عند ٧٤١ فى المائة بالنسبة للحبوب فى الفترة من ١٩٨٠ - ١٩٨٧ ، الى ٩٠ فى المائة فقط (ومائة فى المائة بالنسبة للمواد الغذائية الأخرى آنئذ) .

ومن هنا كان المطلب بأن يخصص ما بين عشرين وخمسة وعشرين فى المائة من الاستثمارات العامة للزراعة وخصوصا القطاع الفرعى للزراعة . ومعنى ذلك أن نصحج الخلل المؤسف الذى أصبحت أفريقيا

(٢) عرض هذا الرقم واستغل خلال مؤتمر التعويضات .

بسببه المنطقة الوحيدة فى العالم التى لم تحدث فيها بعد ثورة زراعية تقوم المواد الخام فيها باطلاق ثورة صناعية موازية عن طريق الصناعات الحليفة للزراعة (الصناعات الزراعية) . ونشير هنا الى أن سياسة دعم الأسعار لانتاج الغذاء ، واختيار مجالات الدعم والمعونات ، والاشراف المميز على الائتمان لصالح الزراعة وأسعار الفائدة المتباينة التى تساند انتاج الغذاء ، وأسعار الصرف المتعددة التى تتيح الحوافز والدوافع الى الانتاج الزراعى ، كل هذه خطط العمل لأفريقيا حول الغذاء والزراعة (وهى اطار البديل الأفريقى لبرامج المواءمة الهيكلية ، و « أدوات السياسة المختارة » فى هذا الاطار المنظور المعدل حول التنمية فى أفريقيا والذى وضعتة اللجنة الاقتصادية لأفريقيا) . وعلى الرغم من ان تقرير البنك الدولى عن « الفقر » ودراسته (أى البنك) للمنظور طويل الأمد يتعلقان بمشكلة الغذاء ، الا انهما يؤكدان على الأمن الغذائى عن طريق معونات الأغذية التى لا يمكن ان يعتمد عليها ، واستيراد الغذاء ، بدلا من الاكتفاء الذاتى فى الطعام عن طريق انتاج المواد الغذائية والطعام محليا .

كذلك فان المعدل السريع لنمو السكان الذى يصل الى ثلاثة فى المائة - وهى أعلى نسبة فى العالم - مع سوء التوزيع السكانى مكانيا ، يشكلان مشكلة ديموجرافية (سكانية) خطيرة فى المنطقة وبالإضافة الى خطط العمل التى ذكرناها آنفا بالنسبة للطعام ، فان أفريقيا تقوم أيضا بتنفيذ خطة كليمنجارو للعمل حول تنظيم السكان (اللجنة الاقتصادية لأفريقيا ١٩٨٩) كما تم تبني « اعلان الخرطوم » (اللجنة الاقتصادية لأفريقيا ١٩٨٨) حول تنمية الموارد البشرية ، وقد تبع هذا الاعلان تقرير « برنامج الأمم المتحدة للتنمية » عام ١٩٨٠ حول التنمية البشرية ، وما جاء فى دراسة البنك الدولى للمنظور طويل الأمد حول المشكلة السكانية . وهذا كله يؤكد الحاجة الى سياسة سكانية نشطة فى كل بلد ، وتخطيط للأسرة ، وإعادة توزيع السكان مكانيا عن طريق التخطيط الاقليمى والاصلاحات الزراعية للتخفيف من عدم ملكية الأراضى فى الريف ، وكذلك تشجيع أساليب الانتاج التى تعتمد على العمالة المكثفة لتسهيل استيعاب العمالة .

تجارة السلع فى أفريقيا :

ووجهت هذه القضية خلال تعديل خطة لاجوس للعمل وتقرير « اللجنة الاقتصادية لأفريقيا » عن المنظور المعدل والموقف المشترك لأفريقيا حول تقرير فريزر ، ومشروع معاهدة المجموعة الاقتصادية الأفريقية .

وتجارة الصادرات بشكل متطور وتخفيف عبء الديون الخارجية هما مفتاح تمويل عملية المواءمة مع التحول في أفريقيا . ولذلك ذكرت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا ان الأسعار المنخفضة للسلع قد كبدت أفريقيا ٥٤٣ بليون دولار كفاقد عائدات التصدير في الفترة من ١٩٨١ حتى ١٩٨٧ ، مع خسارة ١٩ بليون دولار في عام واحد ١٩٨٥ - ١٩٨٦ . وهذه الأرقام تستبعد اثر هبوط حجم الصادرات بسبب اجراءات الحماية ضد تصدير سلع المنطقة ، والبدائل المصنعة أو « التوليفية » لموادها الخام . وقد عرض مؤتمر لومى الرابع تأجيل مناقشة موضوع انهيار تجارة السلع لفترة قليلة ، على حين كان تقدير « دورة أوجواي لمفاوضات الجات » لتحرير التجارة الدولية ان سيفرض على الدول الأفريقية سنويا ما يقرب من ثلاثة بلايين دولار . وبالرغم من أن البنك الدولى يعزو انهيار تجارة السلع في أفريقيا الى تناقص المنافسة الدولية ، فان الأسباب الحقيقية ترتبط بانهيار اتفاقيات السلع الدولية في الثمانينات ، واجراءات الحماية ضد صادرات أفريقيا ، وشروط التجارة القاسية التى نتجت عن التخفيض الكبير المستمر فى العملة والذي فرضه البنك والصندوق ومن هنا فان الدول الخمس والعشرين المنتجة للبن في أفريقيا فقدت ١٥٠ بليون دولار فى عام ١٩٩٠ فقط بسبب انهيار الاتفاقية الدولية للبن .

أما السوق الأوروبية « المفردة » (أو الواحدة) فى عام ١٩٩٢ فهى تسيء الى موقف الصادرات الأفريقية اذ تلغى الكثير من الامتيازات التى تحصل عليها أفريقيا طبقا لاتفاق لومى . وقد وضعنا فى الفصل الثانى وفى الجدول (٢ - ٣) ما ارتبط بذلك من انهيار فى شروط تجارة أفريقيا .

أما الصندوق الدولى للسلع - والذي أنشئ كحل لمشكلة الصادرات هذه - فهو ضئيل جدا أمام ضخامة المشكلة ، كما أنه من الصعب السحب منه بسبب اشتراطاته . والتقدم بطيء مع الهيئات والمنظمات التى تهتم باستقرار أسعار الصادرات والواردات . وقد كان تقرير فريزر عام ١٩٩٠ عن مشكلات السلع فى أفريقيا ، وكان بتكليف من السكرتير العام للأمم المتحدة - شيئا للغاية حتى ان دولتين من أعضاء اللجنة رفضتا التوقيع عليه (وهما فرنسا ونيجيريا) . كما ان منظمة الوحدة الأفريقية رفضت التقرير بسبب نظرتة المحافظة ، وتوصيته - التى يعتبرها الحل الرئيسى - بتشجيع الصادرات التقليدية القديمة ذاتها ، والتى أدت الى مشكلة التجارة فى المنطقة . والتقرير ترديد فى قالب جديد لوجهات نظر البنك الدولى عن صادرات أفريقيا . أما الموقف المشترك لمنظمة الوحدة الأفريقية حول التقرير فيطالب بتنويع الصادرات ، وتصنيع المواد الخام قبل التصدير ، واستعادة الاتفاقيات الدولية للسلع وتمويل دولى للتعويض عن خسائر

التصدير ، ورفع اجراءات الحماية وحواجزها ضد صادرات المنتجات الأولية والسلع المصنعة ، من أفريقيا .

تدهور البيئة وتآكلها :

وهذه مشكلة كبيرة تشمل التصحر ، والجفاف ، وإزالة الغابات ، وتعرية التربة وتآكلها . والتصحر الذى يقدر سنويا بمعدل سبعين كيلو مترا هو أخطرها ، اذ تضم أفريقيا أكبر كتلة صحراوية فى العالم - أعنى منطقة الصحراء الكبرى وصحراء « كالهاري » . كما ان الجفاف الذى حدث فيما بين ١٩٧٣ و ١٩٧٥ وفيما بين ١٩٨٣ و ١٩٨٥ فى منطقة الساحل والذى أدى الى فقدان ما يقرب من ثلث الانتاج المحلى الكلى لدول الساحل ، مصدر خطر كبير على البيئة . وزاد على ذلك التصحر الشديد وتعرية البيئة بسبب الحرث المفرط والرعى المفرط لزيادة الصادرات ودفع الديون الأجنبية . كما يتضاعف تلوث البيئة وتأثير الصوبيات أو التدفئة الشاملة ، وتغير الجو المحلى وغزو الحشرات (الجراد والجندب) واستنزاف الحياة البرية . وقد أعدت أفريقيا برنامجا كمبالا للعمل عام ١٩٩٠ كموجز للمبادرات السابقة حول البيئة ، للتعامل مع هذه المشكلات كما ان المنطقة تستعد أيضا وبجدية لمؤتمر الأمم المتحدة عن البيئة والتنمية فى البرازيل ١٩٩٢ . وهو فرصة دولية متكاملة لايجاد حلول فعالة ورأسخة لهذه المشكلات البيئية التى هى فى أفريقيا أقسى منها فى أية منطقة أخرى فى العالم - بسبب الفقر الشديد والتخلف فى المنطقة ، مما يزيد من خطورة تدهور البيئة .

التعاون والتكامل الاقليمى : وقد تعرضت لهذا الموضوع ثلاث خطط

عمل أفريقية هى خطة لاجوس للعمل (مع بعض التعديل لطرحه فى مؤتمر الذكرى العاشرة لها فى لاجوس فى ديسمبر ١٩٩٠) ، والمنظور المعدل للجنة الاقتصادية لأفريقيا ، ومشروع معاهدة المجموعة الاقتصادية الأفريقية . وقد وصف موضوع التكامل - بحق - بأنه الاستراتيجية الأساسية للتحويل الهيكلى فى اقتصاديات أفريقيا . ويملى ذلك ويفرضه التفسخ والتمزق الشديد فى أسواق الانتاج وعناصر الانتاج ، وكذلك هياكل الانتاج وعدم قدرة معظم الاقتصاديات القومية فى المنطقة التى تتأسس من دويلات (دول صغيرة) تضم كل منها أقل من عشرة ملايين من السكان . كما أن ما تتطلع اليه أوروبا فى عام ١٩٩٢ والاقليمية الاقتصادية المتزايدة فى أمريكا الشمالية حول الولايات المتحدة ، وفى أطراف الباسفيك حول اليابان وتايوان يشكل تهديدا مباشرا وتحديا للتكامل الذى يجب ان تسرع به أفريقيا . يجب أن نتخلى عن الوهم بحدوث تنمية قومية مستقلة ، وقد قضت على هذا الأمل أزمة الثمانينات .

ولذلك يجب ان نحشد الارادة السياسية لنقهر المكائد الأجنبية ضد التكامل فى المنطقة وخصوصا من جانب فرنسا . كما يجب على البنك الدولى أن يؤيد ويدعم تشغيل عجلة التنمية فى المنطقة من داخل المنطقة نفسها ، كما جاء فى خطط العمل الأفريقية ، هذا بالإضافة الى تكامل السوق وتكامل الانتاج كما جاء فى دراسته (أى البنك) للمنظور طويل الأمد . وكل هذه الأمور تتطلب تأييدا ودعما كاملين لإنشاء المجموعة الاقتصادية الأفريقية بشكل عاجل ونشط . فالموعد الذى حدد لها يتسم بالمحافظة الشديدة ويجب ان تقصر المدة لتنشأ المجموعة عام ٢٠٠٠ أو بعد ذلك بقليل . ويجب ان يأتى التمويل الفعال من الضرائب غير المباشرة (بالإضافة ٢٪ على الواردات القومية ، أو رسوم ضريبية تجبى أو تدفع من أجل التكامل الاقليمى وشبه الاقليمى ويتضمن التمويل الفعال من منظمة الوحدة الأفريقية) بدلا من الاعتماد على ما تسهم به كل دولة عضو ، وتقوية التجمعات شبه الاقليمية القائمة مثل اتحاد المغرب والتجمعات الأخرى ، وتوكيد المشاركة الشعبية لنقابات العمال ، والغرف التجارية وتنظيمات المرأة والفلاحين واتحادات الطلاب والمهنيين فى عملية التكامل وهذا التعاون الاقليمى وشبه الاقليمى من أجل الاعتماد على النفس قوميا وجماعيا يجب ان يشجع أيضا على التعاون بين الجنوب والجنوب (لجنة الجنوب ١٩٩٠) .

السلام والديمقراطية :

الصراعات والنزاعات الداخلية ، وعدم الاستقرار السياسى وافتقار الديمقراطية هى أيضا مشكلات دقيقة يجب حلها ، الاستقرار وافتقار الديمقراطية هى أيضا مشكلات دقيقة يجب حلها وأفريقيا تحاول أن تتجاوز ما دار من مناقشات حول المواءمة فى الثمانينات . ومنظمة الوحدة الأفريقية تصلح من اللجنة التى أنشأتها تحت مسمى « لجنة حل النزاعات » وهى أيضا تولى اهتماما كبيرا بانفجار الصراعات الداخلية التى تهدد السلام والأمن والاستقرار - وهى أمور حيوية للتنمية - وتبدد الموارد المحدودة للتنمية وتخلق مشكلة اللاجئين المروعة : ولأن انكار الحقوق الديمقراطية والمشاركة السياسية هى أسباب مهمة لهذه الصراعات الداخلية ، فان المشياق الافريقى للمشاركة الشعبية قد واجه هذه المشكلات مباشرة . وثمة شىء مهم آخر وهو احكام الرقابة على التدخلات الأجنبية فى أفريقيا وانهاء تأييد الحكومة الغربية للنظم الفاشستية والدكتاتورية والاستبدادية فى الدول الأفريقية . ولكى يكون عقد التسعينيات عقد مواءمة مع التحول ، فيجب أيضا أن يكون عقد سلام وديمقراطية كاملة فى أفريقيا كلها .

اتجاهان لحل مشكلات أفريقيا :

هناك اتجاهان أمام أفريقيا لكي تنطلق في عملية الانتعاش مع التحول في التسعينيات ، هما الاتجاه التاريخي والاتجاه المعيارى ، وهما يتناقضان كما أوضحت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا فى « المنظور طويل الأمد لتنمية أفريقيا » . والاتجاه التاريخي يصل بنا الى سيناريو مزعج كما الكابوس ، وهذا مرفوض ، على حين يولد الاتجاه المعيارى الدولة التى تريدها أفريقيا فى عام ٢٠٠٠ .

سيناريو الاتجاه التاريخي : اذا استمرت الدول الأفريقية فى تنفيذها لبرامج المواءمة الهيكلية فى التسعينيات مع التركيز التقليدى على ادارة الطلب والتخفيضات القاسية فى الانفاق المحلى فان الاطار الاقتصادى الاجمالى « الكبير » يوضح ان معدلات نمو اجمالى الانتاج المحلى سوف تهبط وكذلك دخول الأفراد . وحتى اذا ثبت النمو فى اجمالى الانتاج المحلى عند المستوى الحالى وهو ١.٥٪ ، ونحن ندخل فى التسعينيات ، فسوف يحدث انهيار بمقدم ١٩٩٢ ، مع ارتفاع فى اجمالى الانتاج المحلى بنسبة ٩٪ سنويا فى الفترة من عام ١٩٩٣ الى عام ١٩٩٦ و ٧٪ ما بين عام ١٩٧٧ وعام ٢٠٠٠ . ومع معدل نمو سكانى يصل الى ما لا يقل عن ٣٪ ، ينخفض دخل الفرد فى التسعينيات ، من ١.٧٪ فى الفترة من ١٩٩٠ الى ١٩٩٢ ، الى ٢.٤٪ فى الفترة من عام ١٩٩٣ الى عام ١٩٩٦ والى ٢.٢٪ فى الفترة من عام ١٩٩٧ الى عام ٢٠٠٠ . وسوف يقل بالمثل الانفاق على اجمالى الانتاج المحلى مع نمو الاستهلاك الخاص بما لا يزيد على معدل ٩٪ وهى النسبة التى سادت فى أثناء « الجفاف الأفريقى العظيم » (١٩٨٣ - ١٩٨٥) على حين ينمو الانفاق العام - على أحسن تقدير - بنسبة ٣٪ بالمقارنة بمعدل النمو الذى سجل فى الثمانينيات وهو ٤٪ .

ومع التركيز فى الاتجاه التاريخي على ادارة الطلب والأسعار المرتفعة للفائدة وضغط الائتمان ، فان الفجوة بين المدخرات والاستثمارات سوف تتسع اذ ستتهبط نسبة المدخرات بشكل كبير فى نهاية التسعينيات بسبب الهبوط فى الدخول . ومن ثم يزداد الاحتمال بأن تزيد فجوة الموارد من ١٣.٩٪ فى بداية التسعينيات الى ١٥.٢٪ فى نهاية التسعينيات . وسوف ينمو انتاج الغذاء والزراعة بما لا يزيد على ٧٪ سنويا فى التسعينيات ، على حين يهبط مستوى الأمن الغذائى كل عام بنسبة ٢.٤٪ وخصوصا فى الحبوب واللحوم والنباتات الحبية - ويقل الانتاج الصناعى أيضا بسبب تحرير الاستيراد والأسعار وضغط الائتمان فيما تقرره برامج المواءمة الهيكلية . ولن يزيد النمو الصناعى على ٧.٢٪ سنويا بسبب الاعتماد الكبير لهذا القطاع على المواد الخام المستوردة وقطع الغيار والأجهزة والطاقة

البشرية الماهرة والمستوردة أيضا . ويهبط معدل استغلال الطاقات والقدرات كثيرا ، وتغلق الكثير من الأعمال أبوابها . ثم ان التخفيض العام والكبير في العملة سوف يصعد من التضخم المفرط ، ولولبية الأسعار (عدم ثبات الأسعار) ، وزيادة هروب رأس المال وتحويل النقد الأجنبي النادر الى نشاطات مضاربة ويزداد التفاوت بين الدخل سوءا .

وحسب هذا السيناريو فانه من المحتمل أن تركد قيمة الصادرات في التسعينيات عند متوسط مستواها في الفترة من ١٩٨٠ الى ١٩٨٧ . ويؤدي التركيز على الصادرات التقليدية الى هبوط عائدات التصدير بالقيمة الحقيقية من ٥٩ر٢ بليون دولار فيما بين ١٩٨٠ - ١٩٨٧ . الى ٥٨ر٩ بليون دولار في عام ٢٠٠٠ . وتزداد الواردات من البضائع والسلع سنويا بنسبة ٤٪ من ٧٤ر٧ بليون دولار في الفترة من ١٩٩٠ الى ١٩٩٢ ، الى ٨١ر٨ بليون دولار فيما بين ١٩٩٣ - ١٩٩٦ و ٩٠ر٣ بليون دولار في الفترة من عام ١٩٩٧ حتى عام ٢٠٠٠ . ومن هنا يسوء موقف ميزان المدفوعات اذ يزداد العجز في التجارة (الواردات ناقص الصادرات) وبالتالي تسوء شروط وأشكال المساعدات الأجنبية وتدفق الموارد الى أفريقيا . وحسب أفضل اتوقعات فان أفريقيا سوف تتلقى ٢١ر٩ بليون دولار سنويا في التسعينيات ، على حين تصل الفجوة في التجارة (الواردات ناقص الصادرات) الى ٣١ر٤ بليون دولار سنويا بغض النظر عن فجوات الموارد المحلية (انظر جدول ٧ - ٢) . ولذلك سيكون تدفق الموارد الخارجية داخل أفريقيا غير كاف لتمويل عملية الانتعاش مع التحول في أفريقيا في التسعينيات . ومن هنا ضرورة أن يكون هناك سيناريو بديل يتضمن استراتيجيات مختلفة للمواءمة مع التحول .

سيناريو الاتجاه المعيارى : ان ما يتضمنه الاتجاه التاريخي من كوارث يجعل من الحتمى على الدول الأفريقية أن تنبذ هذا الطريق التاريخي الجامد وتنتهج طريقا بديلا للتنمية المعيارية مع الاصرار والحيوية الشديدة . وهذا الاتجاه المعيارى يرتكز على رسم وتنفيذ برامج بديلة للانتعاش مع التحول بالتوافق مع إطار البديل الأفريقي لبرامج المواءمة الهيكلية من أجل الانتعاش الاقتصادي الاجتماعي والتحول .

وحسب سيناريو الاتجاه المعيارى فان متوسط معدل النمو السنوى لاجمالي الانتاج المحلي سوف يرتفع بشكل طيب في التسعينيات الى ما بين ٥٣٪ و ٥٩٪ . كما ستزيد نسب المدخرات والاستثمارات من الدخل الأعلى وأسعار الفائدة المنخفضة ومن ثم تضيق فجوة المدخرات . وترتفع نسبة المدخرات الى ٢٥ر٢٪ بحلول عام ٢٠٠٠ بالمقارنة بنسبة ١٧٪ في ظل الاتجاه التاريخي . لذلك ستضيق فجوة المدخرات - الاستثمار من ١٤ر٢٪ من اجمالي الانتاج المحلي في ظل الاتجاه التاريخي الى نسبة ٨٪ .

جول ٧ - ٢ : تدفق الموارد الخارجية على أفريقيا فيما بين ١٩٨٨ - ١٩٨٠
(بالليون دولار)

١٩٨٨	١٩٨٧	١٩٨٦	١٩٨٠	
٢٠ر٤	١٨ر١	١٥ر٤	١٠ر٦	تمويل رسمي للتنمية
١٤ر٧	١٥ر١	١٣ر٤	٨ر٩	مساعدات رسمية للتنمية
—	١٠ر٧	٩ر٤	٦ر٤	على المستوى الثنائي
—	٤ر٤	٤ر٤	٢ر٥	على المستوى المتعدد الجوانب
٥ر٧	٣ر٠	٢ر٠	١ر٨	تمويل رسمي آخر للتنمية
-٦ر٠	-٢ر٠	-١ر٠	١ر٨	ائتمان تصدير
٤ر٢	٤ر٠	٤ر٢	٣ر٧	تدفق خاص
٢٥ر٢	٢١ر٩	١٩ر٥	١٦ر١	مجموع التدفق الخارجى
٢٣ر٥	٢١ر٩	٢٢ر٤	٢١ر٣	اجمالى التدفق بأسعار وسعر الصرف لعام ١٩٨٧

المصدر : اللجنة الاقتصادية لأفريقيا - تقرير اقتصادى عن أفريقيا ١٩٩٠ .

وان تخصيص ما بين عشرين وخمسة وعشرين في المائة من الاستثمار العام الكلى للزراعة مع الاضلاع الزراعى والحصول على المدخلات الزراعية ، ستوف يتيح الفرصة لبنة تحويل القطاع وزيادة الانتاج الزراعى والغذائى . وستوف ينمو الانتاج الزراعى وانتاج الغذاء بنسبة تتراوح بين أربعة وخمسة في المائة سنوياً فيما بين عام ١٩٩٣ وعام ٢٠٠٠ مع تحول ايجابى فى مستويات الأمن الغذائى بدءاً من عام ١٩٣٩ ، مرتفعاً بنسبة ٢١٪ فيما بين ١٩٨٧ و ٢٠٠٠ . أما معدلات الاكتفاء الذاتى فى الطعام لمحاصيل المواد الرئيسية فى الغذاء فستوف ترتفع الى مائة في المائة مع عام ٢٠٠٠ - باستثناء الحبوب التى ستزيد من ٧٤٪ الى ٩٠٪ بحلول عام ٢٠٠٠ وبالتالى فان أفريقيا سوف تبدأ الانطلاقة الصناعية بحلول عام ٢٠٠٠ أو أن الانتاج الصناعى سوف ينمو على التسعينيات بنسبة تتراوح بين ٦٪ و ٨٪ على أساس الاتجاه المعيارى ، مقارنة بنسبة ٣٪ فى الاتجاه التاريخى . كما أن تخصيص متوازن ثلاثين في المائة من الاتفاق الحكومى لقطاع الخدمات العامة منوف يتضمن انعاش التعليم والصحة والخدمات الاجتماعية الأخرى ذات الصلة فى مواجهة الانهيار الوشيك بسبب الاتجاه التاريخى .

وفى القطاع الخارجى ، سوف يتحسن ميزان المدفوعات بشكل كبير فى ظل الاتجاه المعيارى . ويتحقق التنوع النشاط وتصنيع الصادرات والضغط من أجل الحصول على امتيازات فى الأسواق الأجنبية للصادرات الأفريقية ومن بينها المنتجات نصف المصنعة والمصنعة بالكامل . وتقل بشكل كبير جدا الواردات غير الأساسية وتلك التى لها بدائل محلية .

تغيرات مطلوبة فى السياسة على المستوى القومى والاقليمى والدولى :

لكى يتحقق بنجاح المستقبل الذى تصنعه أفريقيا بارادتها وعزيمتها طبقا لسيناريو الاتجاه المعيارى ، فهذا يتطلب تغيرات قوية فى السياسة تقوم على أساس مفهوم جديد للأزمة الأفريقية والاستراتيجيات من أجل حلها . وهذا يتضمن مسئوليات مشتركة على المستوى الاقليمى والقومى والدولى .

تغيرات فى مفهوم الأزمة :

ان الفهم الصحيح لأية مشكلة وادراكها أمر مهم جدا فى حلها . وهذا ينطبق تماما على الأزمة التى طالت فى أفريقيا وتتطلب نظرة دقيقة ومفهوما بديلا فى أفريقيا وعلى المستوى الدولى .

أفريقيا : من المهم على المستوى القومى والاقليمى فى أفريقيا ان نضع المشكلة الأفريقية فى نطاقها الشامل الصحيح لعالم فى مرحلة انتقال وتحول مع ديناميكيات الرأسمالية الدولية . وهذه واقعية وليست ايدولوجية ، على الأقل بالمعنى الضيق للكلمة فان ما يحدث فى أفريقيا يجب أن يحلل ويفهم فى نطاق دوافع رأس المال المسيطر ، والدول الصناعية الكبيرة ومؤسسات « بريتون وودز » كما يجب أن نرى هذا الذى يحدث فى أفريقيا فى نطاق التحدى المتزايد لجنوب شرقى آسيا للدول الغربية وأمريكا الشمالية وكذلك فى نطاق الكتل الاقتصادية الإقليمية المتزايدة وانفجار الثورة الديمقراطية فى العالم . وهذه كلها تفرض ثلاث رؤى بديلة للأزمة فى أفريقيا .

(أ) **الطبيعة السياسية للأزمة :** هذه الأزمة ليست مجرد أزمة اقتصادية ضيقة كما يريدنا البنك والصندوق أن نعتقد ، ولكنها أيضا مسألة سياسية فى جوهرها . وأمام تقرير « الصراع المالى ضئيل الثقل » فى أزمة الديون الخارجية ، يجب على أفريقيا ان ترى الأزمة سياسية فى أساسها - فهى تنفيذ لاستراتيجية سياسية للتبعية ، والاستعمار الجديدة ،

واعادة الاستعمار . وهدفها الافراط فى الابتزاز والاستغلال - وان تخضع أفريقيا أكثر وأكثر لتضمن أن تصل بسهولة الى مواردها وأسواقها (بل وطاقاتها العقلية) لتعالج مشكلات تكس رأس المال فى الرأسمالية العالمية، وتواجه التحدى القادم من آسيا . وهذا هو السبب فى ان تكون هناك شروط واشتراطات على نطاق غير مسبوق مطلقا فى تاريخ العالم كله - وهو السبب أيضا فى انه لا بد أن تكون هناك أزمة ديون خارجية غير ضرورية وغير أخلاقية ، مع ارتفاع كبير فى أسعار الفائدة لابتزاز بلايين الدولارات من أفريقيا الفقيرة وبقية دول العالم الثالث . والسبب كذلك فى ضرورة ان « تتكرتل » الدول الدائنة فى نادى لندن ونادى باريس ، وتتعامل مع الدول المدينة دولة دولة لتضغط عليها بأقصى قوة وتبتز أقصى الموارد منها . وان تمتد الشروط التى تضعها الى كل المعاملات الدولية - من تدفق رأس المال الى لومى ٤ ، الى الصندوق الدولى للسلع النخ . وهذا ما يفسر حقيقة ان البنك الدولى وصندوق النقد الدولى قد أصبحا فجأة من المراقبين الامبرياليين ومن الدكتاتوريين الذين يتعالون على القومية ، نيابة عن القوى الاستعمارية السابقة وعن دول الائتمان . وهذا هو السبب - الى حد ما - فى ان تجارة السلع فى أفريقيا قد انهارت والاتفاقيات الدولية للسلع قد أهملت أو علقّت . وما لم نفهم تماما - والى أن نفهم تماما - هذه السمة السياسية للأزمة - والطبيعة السياسية لبرامج البنك والصندوق - فلن يحدث تقدم كبير فى أفريقيا كلها . ونحن نعرف أن غانا تطبق برامج المواءمة لحمس وعشرين سنة حتى الآن دونما نهاية تلوح فى الأفق . ولا يمكن ان ننكر القضايا الاقتصادية المهمة فى الأزمة ومدى اسهام أفريقيا فيها ومسئوليتها النهائية عن حلها . لذلك فما لم تصحح الدول الأفريقية سياستها الداخلية فان عملية الانتعاش مع التحول ستكون غسيرة جدا .

(ب) **ضرورة العمل السياسى المتناغم :** ان الطبيعة المتناغمة للأزمة تتطلب من الدول الأفريقية عملا سياسيا متناغما وجماعيا . فبدلا من اتخاذ القرارات المعتدل الرقيق كما كان الحال فى الماضى ، فان ما نقصده فى هذا المقام هو صنع القرار بشكل جماعى والالتزام والاصرار - بغض النظر عن المعارضة - والتنفيذ القوى . وهذا هو الوقت الذى سوف تنظر فيه بقية العالم الى أفريقيا بكثير من الجدية والاهتمام . وعندئذ فقط يمكن لأفريقيا أن تتوقع معاملة منصفة واحتراما من بقية العالم . فمن المستحيل ان تحل أزمة الديون الخارجية ما لم تتخذ الدول الأفريقية - وتنفذ - القرارات الجماعية حول هذا الموضوع - بدلا من بذل الجهود الفردية غير المجدية لتخدم الديون الأجنبية المزعومة . فهذا هو طريق الحماقة . كذلك يجب على الدول الأفريقية ان تتصرف بحزم وحسم حيال

الاصرار تجاه المشكلات الاقليمية الكبيرة الأخرى - من رفض برامج البنك والصندوق - وتنفيذ اطار البديل الافريقي لهذه البرامج - وتجارة السلع ... الخ ، والتي اتخذت فى شأنها - لحسن الحظ - مواقف جماعية بالفعل . وهذا هو الطريق السياسى الذى يمضى بأفريقيا الى الأمام .

(ج) **تزامن الانتعاش والتحول** : ان الادراك الصحيح للأزمة الحالية كمشكلة هيكلية طويلة الأمد لافتقاد القدرة الانتاجية والتنمية غير المتكافئة ، شىء جوهري ومهم . وهذا يعنى ان الأبعاد الاقتصادية للأزمة هيكلية (أى تتعلق بالهياكل الاقتصادية) ولكن مظاهرها قد تتخذ شكل التفاوت المالى - مثل العجز فى ميزان المدفوعات والعجز فى الميزانية ... الخ . وهذه المشكلات المالية يجب ان تعالج مع الاختناقات الهيكلية . ومن هنا الحاجة الى الانتعاش مع التحول . . . ويجب أن ترفض أفريقيا خطة أن توائم أو تستقر أولا قبل استئناف نموها وتحولها فبدون مهاجمة الأسباب الهيكلية للمشكلة ، لا يكون هناك الا أمل ضئيل فى حل المشكلة المالية . وهذا هو السبب فى انه من الضرورى رفض برامج الموائمة الجامدة الحالية تأييدا للبديل الافريقى ، الذى يتضمن السعى المتزامن للانتعاش مع التحول .

المستوى الدولى : هناك حاجة متوازية لمعرفة مفهوم الأزمة وحلها من جديد على المستوى الدولى فى المجالات التالية :

(أ) ادراك المشكلة - ان المنظور الدولى والمنظور الغربى للأزمة الافريقية يتطلبان تغييرات مهمة . فالادراك الحالى للأزمة هو أنها مشكلة مزمنة (ومن ثم يكون الكلام عن المساعدة متعبا) ، وأنها مشكلة تتعلق بخلل مالى قصير الأمد يمكن أن تستجيب للحل السريع لبرامج الموائمة والاستقرار التى تستمر عاما أو عامين : وسببها الرئيسى هو عدم كفاءة أفريقيا . ولكن المشكلة فى الحقيقة طويلة الأمد وهيكلية وليست مزمنة لأن الاقتصاد الافريقى حقق نموا كان موضع اعجاب ، وكذلك بعض التحول فى الستينيات والسبعينيات عندما كان الوضع الدولى أكثر موائمة وإيجابية . كما أظهرت ذلك تقارير البنك الدولى والتقارير الأخرى . كما ان مشكلة أفريقيا لا تشبه مشكلة الدول الصناعية التى تتعرض لفترات من عيىء كفاية الطلب أو أزمة فى ضعف الاستهلاك ، بل انها مشكلة القدرة الانتاجية المنخفضة ونقص العرض . ومن هنا لا يمكن ان يكون الحل هو « ادارة الطلب » - ان الحل هو خلق العرض وتوسيع نطاق الطاقات والقدرات بالانتاج والتكنولوجيا وتنمية الموارد البشرية . . الخ . وهذه أهداف طويلة الأمد فالتحول من انتاج البن أو الكاكاو الى تصنيع المواد الخام ، مثلا ، يستغرق من خمس الى عشر سنوات .

(ب) **المواءمة من دول العجز ودول الفائض :** ان الحاجة الى المواءمة مع النخل أو عدم التوازن تتطلب - بالمفهوم النظري - أن تتواءم كل من دول العجز ودول الفائض في وقت واحد . ومعنى ذلك أن تجعل من الممكن لدول العجز أو الدول المدينة أن تصدر أكثر وتحصل على نقد أجنبي متزايد من أجل تنوع الاقتصاديات وتوسيع نطاقها ، ولكن الذي حدث في الأزمة الحالية هو أن دول الفائض أو الدول الدائنة قد فرضت اجراءات حماية ، وخفضت من تدفق رأس المال الى دول العجز أو الدول المدينة ، على حين تحصل على عائدات صافية منها . وهذه الاجراءات تجعل انتعاش دول العجز المدينة صعبا ، ان لم يكن مستحيلا . وهذا الانحراف بالتوسع السليم المتوازن للاقتصاد العالمى قد أوجد هذا النمو الحالى غير المتكافئ وكذلك التنمية المستقطبة . فأفريقيا يجب ألا تكون عربة تحويلة في القاطرة المتحركة للاقتصاد - على الأقل لأن هذا الكوكب ينتمى لنا جميعا .

(ب) **مسئولية الغرب أمام أفريقيا :** يجب ان يتضح ان الدول الغربية عليها مسئولية اقتصادية وأخلاقية واضحة تجاه الدول الأفريقية في هذه الأزمة . فالاستغلال المفرط لعدة قرون لموارد أفريقيا البشرية والطبيعية من تجارة الرقيق والاستعمار والاستعمار الجديد المعاصر ، والهياكل الفاسدة التى يفرضها الاستعمار ، والنظم « الدمى » الفاسدة والاستبدادية التى تقيمها الدول الغربية وتدعمها ، كل هذه عوامل جوهريّة ولدت الأزمة في أفريقيا ورسختها . فاذا كانت الدول الغربية قد استطاعت أن تنشئ بنكا بأربعة عشر بليون دولار تخصص لتعمير وتنمية دول شرق أوروبا ، فان عليها مسئولية أخلاقية أكثر إلحاحا لتوفر الأموال لمساعدة أفريقيا من أجل الانتعاش والتحول . وهذا مطلب عدل ، وليس القاء التبعة عليها وانكار مسئولية أفريقيا عن مستقبلها .

تغيرات فى السياسة .. فى أفريقيا وفى الشمال :

ان ادراك وفهم الأزمة من جديد - وهو ما أشرنا اليه من قبل - يجب أن تدعمه عوامل مساعدة فى السياسة تفتح الطريق أمام الاسراع بعملية الانتعاش مع التحول وهذه الأعمال التى تقود السياسة فى داخل أفريقيا وعلى المستوى الدولى تكمل كل منها الأخرى بالضرورة ويجب أن تنتهج فى اطار الاجماع على المواءمة .

تغيرات السياسة فى أفريقيا : ١ - الارادة السياسية والثقة بالذات : ان التغير الأول والكبير فى السياسة فى أفريقيا على المستوى القومى والاقليمى يتضمن خلق الارادة السياسية والثقة بالذات للوصول إلى المستقبل القائم على الارادة فى سيناريو الاتجاه المعيارى . وهذا هو

أكبر التحديات التي تواجه أفريقيا وزعماءها . فيجب ان يجدوا الشجاعة والاصرار والثقة للدفاع عن قراراتهم وتنفيذ خطط العمل التي يقرونها . وقد أدى غياب هذه الصفات الى مأساة أفريقيا الرهيبة . ومن هنا يكون التحدى أيضا للشعب كله - باتحاداته العمالية ومنظماته غير الحكومية ، واتحادات رجال الأعمال والفلاحين والمرأة والشباب والطلبة والمهنيين ، ويجب على هذه التنظيمات كلها ان تطالب القادة الافريقيين بالاصرار والثبات فى سياساتهم فيجب ألا يسمح لهم بأن يقولوا أو يوقعوا شيئا ، ثم يفعلوا الشيء الآخر . فمن الضروري أن يكون هناك ضغط قوى من القاعدة حتى يستجيب قادة أفريقيا للارادة الشعبية ، ويخلصوا فى التزاماتهم للشعب . وغياب هذه الالتزامات السياسية هو الذى أدى الى فشل تنفيذ خطة لاجوس للعمل ، وتأخير المضى فى سيناريو الاتجاه المعيارى منذ الثمانينيات واستمرار برامج البنك والصندوق هذه الفترة الطويلة رغم فشلها الذريع .

٢ - تنفيذ اطار البديل الافريقى لبرامج المواعمة (برامج البنك والصندوق) : يجب أن تبدأ بسرعة الخطوات الضرورية للتنفيذ الفعال للاستراتيجيات المستحسنة واجراءات السياسة لتحقيق أهداف التنمية طويلة الأمد فى أفريقيا كما فصلت فى اطار البديل الافريقى . وهذا يتطلب جمع الدراسات التفصيلية لكل دولة من أجل وضع تصميمات مجموعة من السياسات القومية كمتابعة لاعداد اطار البديل الافريقى لبرامج المواعمة وادواته المختارة للسياسة . وبعد ذلك يجرى تنفيذ مجموعة السياسات فى كل بلد بتعبئة الموارد المحلية والاستغلال الأمثل لها . ويجب أن تقوم الدول الأفريقية مجتمعة بدعوة مؤسسات « بريتون وودز » وبقية المجتمع الدول لاحترام تعهداتها المتكررة بتأييد مبادرات وقيادات الدول الأفريقية فى عملية الانتعاش . ان أفريقيا يجب ان تحتل مقعد القيادة فى ممارسة المواعمة مع التحول ، كما يجب على كل دولة أن تصمم برامجها الخاصة التى يجب أن يعضدها الصندوق والبنك بدلا من خطف المبادرة من أفريقيا . فالدرس الذى خرجنا به من عدم تنفيذ خطة لاجوس للعمل يجب ان يحذرنا بما فيه الكفاية حتى ننفذ اطار البديل الافريقى لبرامج المواعمة الهيكلية بمبادرات قومية واقليمية جماعية .

٣ - الديمقراطية والمساءلة والسلام : من الضرورى أن نتقبل هذه كشروط أساسية للتنمية الحقيقية فى أفريقيا . والتعبئة الفعالة واستغلال الموارد المحلية تتطلبها . ويجب ان نشير هنا على وجه الخصوص الى ان الفساد فى كثير من الدول الأفريقية مع التصدير الكبير لرأس المال يجب أن يقضى عليه بالعمل الجماعى للشعب وتنظيماته وفرض المساءلة المالية

والسياسية وسد المنافذ التى تتسرب منها الموارد الى الخارج . ثم ان حل النزاعات الداخلية والصراعات المنتشرة فى القارة مع ما يستتبع ذلك من مشكلات اللاجئين ، أمر حيوى ومهم . ومنظمة الوحدة الأفريقية والتجمعات شبه الاقليمية عليها دور كبير للوساطة يجب ان تقوم به .

٤ - مشكلة السلع والديون والتعويضات والتحلل : ويربط بينها خيط مشترك من تقييد الموارد (وضع قيود على الموارد) من أجل تنمية أفريقيا . فالمطلوب عمل جماعى حاسم وحازم لضمان التقدم فى هذه الأمور ، وخصوصا وأنها تشتمل على مبادرات سياسية وتعاون اقليمى لفك الاشتباك أو الانغلاق الاختيارى والتحلل . وقد جرى تحليل المسائل الكبيرة التى تتضمنها ويبقى هنا أن نؤكد على البرنامج السياسى « المتناغم » والمطلوب لنجاح السعى من أجلها . أما المبادرات الحالية فى تقرير فريزر حول « مشكلات السلع فى أفريقيا » والاقتراحات الأخرى من أجل تخفيف عبء الديون الخارجية فيجب ان تنفذ بسرعة والحاح دون ، مزيد من الاستبطاء .

تغيرات فى السياسة الدولية :

فيما يلى التغيرات المطلوبة فى السياسة الدولية من مؤسسات « بريتون وودز » والوكالات الأخرى للتنمية والمالية ، والدول المانحة على المستوى الثنائى وبقية المجتمع الدولى :

١ - اجراءات حول الديون الخارجية ، يجب ان يظهر المجتمع الدولى التزامه بأن يكون شريك أفريقيا فى عملية التنمية الفعالة فى التسعينات ، بتنفيذ - وليست الاعلان فقط - اجراءات قوية للتخفيف من عبء الدين . فقد انتظرت أفريقيا وبقية دول العالم الثالث عشر سنوات طويلة من أجل ذلك ، ويجب أن يكون هذا التخفيف الموعد للديون عمليا منذ الآن واذا كانت المفاوضات الملتوية والبطء فى الاجراءات الخاصة للديون ، اىحاءات برفض الغرب ان يحرر أفريقيا من « سخرة » الدين وقيوده فانه يجب على الدول الافريقية مجتمعة أن تعترض على هذا القرار . فبدون حل أزمة الديون الخارجية ، لن يفيد كثيرا أى التزام دولى - حتى زيادة تدفق الموارد الى أفريقيا ، ذلك لأن معظم هذه الموارد الاضافية التى ستدخل البلاد ستبتلعها أقساط خدمة الديون الخارجية المرتفعة ، فلا يترك الا القليل جدا للتنمية .

٢ - حلول لمشكلات السلع : كان تشكيل الأمم المتحدة للجنة فريزر حول هذه المشكلات موضع تقدير ، ولكن سرعان ما خدعنا تقرير اللجنة الذى لا فائدة منه مطلقا . ولذلك فانه يجب على الأمم المتحدة والمجتمع

الدولى ان يتخذ الاجراءات العاجلة لتنفيذ « الموقف المشترك لافريقيا حول تقرير فريزر » وما حققته أوروبا فى عام ١٩٩٢ . والاقليمية الاقتصادية المتزايدة بجعل الحل المبكر لهذه المشكلات حيويًا بالنسبة لأفريقيا . والتغيرات الجوهرية فى السياسة والتي تتضمن امتيازات لدخول صادرات أفريقيا التقليدية والمصنوعة الأسواق الأجنبية ، وانعاش الاتفاقيات الدولية للسلع والتي أهملت أو علقت ، وكذلك تدعيم التمويل التعويضى للتجارة الخارجية فى ظل صندوق موسع للسلع الدولية دونما شروط ، وتعديل اتفاقية لومى ٤ اذ أنها تؤثر فى صادرات أفريقيا الزراعية والصادرات الأخرى ، كل هذا من بين ما هو مطلوب لاجراءات السياسة .

٣ - جولة أورجواى للجات : هذه المباحثات تفرض خسارة مالية صافية تصل الى نحو ثلاثة بلايين دولار سنويًا ، وتلغى مبدأ التنمية ، الذى يتطلب امتيازات خاصة للتنمية مثل حماية الصناعات الوليدة ، وتزويد من الاستغلال والابتزاز الخارجى للدول الأفريقية من الهيئات متعددة الجنسيات بالغاء لوائح التجارة الخارجية فى الاستثمار ، والتكنولوجيا والخدمات مثلما هو مقترح فى « اجراءات الاستثمار المرتبط بالتجارة » وفى « حقوق الملكية الفكرية المتعلقة بالتجارة » وتسبب اضرارًا خطيرة للبيئة بازالة الغابات للحصول على الخشب ، وعدم السيطرة والرقابة على ما يضر بالغذاء مثل الهرمونات فى اللحوم الخ . ومن هنا فان تحرير التجارة الدولية وهو ما اقترحته جولة أورجواى للجات يجب أن يوضع على الرف . ويجب على الدول الأفريقية أن ترفضه لأنه سيضر بموقف التجارة الدولية للمنطقة ويزيد من خطورة تدهور البيئة .

٤ - العون الدولى لأفريقيا والتدفقات المالية : ويجب على المجتمع الدولى أيضا أن يعزز بشكل نشط سعى أفريقيا لتحقيق سيناريو الاتجاه المعيارى بطريقتين واضحتين الأولى بأن يسمح للدول الأفريقية بأن تضع مفهومًا وتصميمًا لبرامجها للانتعاش والتحول بدلا من فرض برامج البنك والصندوق عليها . اذ فشلت هذه البرامج التى أكرهت عليها فى كل مكان . كما ان على شركاء أفريقيا فى التنمية ان يؤيدوا - لا أن يستبدلوا أو يستأصلوا - خطط أفريقيا للعمل من أجل الانتعاش والتنمية . ويمكن لمؤسسات « بريتون وودز » أن تساعد فى صياغة مثل هذه البرامج القومية مع اللجنة الاقتصادية لأفريقيا ، ولكن يجب ألا تعارض أو ترفض المبادرات القومية . فرفض تأييد مثل هذه المبادرات القومية يفتح نار الاتهامات على البنك والصندوق بأنهما يضعفان من سيادة الدولة الأفريقية ويشرفان على إعادة الاستعمار ويخدمان المصالح الامبريالية فى هذه الدول - وهذا يتناقض مع التفويض الذى حصلوا عليه . وعليهما أن يساعدوا الدول الأفريقية

بالعون التكنولوجى والمالى لتصميم وتنفيذ البرامج القومية للانتعاش مع التحول على أساس اطار البديل الافريقى لبرامج البنك والصندوق . ثم ان تدفقات موارد اضافية صافية الى داخل الدول الافريقية بشروط ذات امتيازات هى طريقة أخرى لدعم التنمية فى أفريقيا . ويكون التركيز على ما يضاف الى مدفوعات خدمة الديون . وهذا يتطلب انهاء تدفق الموارد خارج أفريقيا الى الشمال ، وانهاء التحويلات السنوية الصاخبة بما يزيد على بليون دولار من الدول الافريقية الى الصندوق والبنك منذ عام ١٩٨٧ ، وانشاء « صندوق خاص للتحويل » من أجل أفريقيا ، على غرار الصندوق (البنك) الذى أنشئ لدول شرق أوربا بمبلغ أربعة عشر بليون دولار . كذلك يجب الغاء الشروط التى تحول دون السحب من الصناديق القائمة مثل « التسهيلات الموسعة للموامة الهيكلية » ، والصندوق الدولى للسلع ، والمساعدات المقترحة فى لومى ٤ ، وذلك لتسهيل الوصول الى الأسواق الخارجية ، وتحقيق اضافات للموارد التى تدخل الى البلاد الافريقية .

الفصل الثامن

القدوم الثانى : لأفريقيا فى عالم يتحول

ثمة أشياء مهمة متماثلة بين الستينيات والتسعينات في أفريقيا .
ففي كلا العقدین كانت المنطقة تضع حدا للسيطرة الاستعمارية للاستعمار
القديم في الستينيات حتى تفسح الطريق للاستقلال السياسي ، على حين
وجد الاستعمار الجديد الذي فرض منذ الثمانينات تحديا من الهجمة
الاقتصادية والسياسية الجديدة التي تبلورت حول الانتفاضة الديمقراطية
وطار البديل الافريقي لبرامج البنك والصندوق . وفي كلا العقدین تهب
رياح التغيير في كل أنحاء القارة تكتسح أمامها بضغط من الحماس
الديمقراطي من القاعدة العريضة النظم الاستبدادية التي رسخت وتحصنت ،
وثمة اصرار قوى في كلتا الحالتين على تغيير مسار التاريخ المهيمن القريب
في المنطقة وخضوعها للابتزاز الأجنبي . وقد ورثت الستينيات الهياكل
الاقتصادية والسياسية الواهية المتفسخة من الدولة الاستعمارية التي كانت
تتحكم في كل الشئون ، أما التسعينات فتقف على الآثار الخربة لهذه
الدولة . وان الحطام الذي أفرزته دولة الحزب الواحد الاستبدادية والانكار
القاسي للديمقراطية هما على رأس الأسباب التي أدت الى الفشل الذريع
لبرامج الصندوق والبنك للاستقرار والمواءمة الهيكلية . ثم ان التشوش
العميق في القيم والقوانين من عهود الاستعمار يشبه الاضمحلال الحال في
القيم والقوانين . ولذا يمكن ان نسمع الآن في كل ركن من أركان القارة
عن المظاهرات الحاشدة والتغنى الذي لا ينقطع بكلمة الحرية - الحرية
والذي شق اجواز الفضاء في الستينيات .

ومع ذلك فثمة اختلافات بارزة واضحة بين العقدین . فعالم الاستعمار
يحكمه الاستبداد المطلق يتراجع أمام عالم في مرحلة تحول في التسعينات .
ونستفيد كثيرا اذا القينا نظرة على الوراء ووعينا الدروس الكثيرة مما عانيناه
من تجربة وخبرة وخصوصا من كارثة الثمانينات ، حتى نتخذ منها مرشدا
للمستقبل في القرن الحادي والعشرين . فهناك الآن خطط عمل متعددة حول
القضايا الكبيرة في وقتنا الحاضر لتحدث التغير وتأخذ بيده فالشعور العميق
بالقلق الذي ساد الستينيات أقل عمقا اليوم بكثير . وكذلك تغيرت القوى
الاجتماعية - في الجاليتين - نوعيا ، من البورجوازية الصغيرة الى الجماهير
الثورية التي تؤيد الديمقراطية - هذا على الرغم من ان هذه القوى لا تزال
تحت قيادة الطبقة الاجتماعية القديمة ذاتها . وفي هذه المرة هناك أيضا
عاملان متعادلان على المسرح العالمي ، أحدهما العداء المتزايد للبيئة
والاقتصادية الدولية . أكدته الأزمة العميقة للرأسمالية العالمية ، وأزمة
الديون الخارجية ، وانهيار تجارة السلع الافريقية ، « وقدم » أوروبا
عام ١٩٩٢ . أما العامل الآخر فهو أن « القدم » الثاني لأفريقيا جزء من
الثورة الديمقراطية الناهضة في العالم ، والتي ستسبح على هذا « القدم »
منزلة من الشرعية والتأييد الدولي ، وخصوصا من الديمقراطيات الغربية .

على عكس فترة الشقاق الدولى فى أثناء الحرب الباردة فى الستينات . ولكن هذا ينطوى على خسارة كبيرة بمعنى ان الكتلة الاشتراكية التى كانت نصيرا جاهزا لافريقيا وبقية العالم الثالث منذ الستينات تخوض اصلاحات جوهرية ولم تعد فى وضع قوى يمكنها من المساعدة . بل ان البعض يؤكد ان الكتلة الاشتراكية قد تخلت عن افريقيا ، وتركتها تائهة حائرة لآى قدر تخبئه لها الرأسمالية العالمية . واذا وضعنا العاملين معا ، تكسب افريقيا « واحد زائد » فى الانتفاضة الديمقراطية العالمية ، وتسجل اثنين بالناقص فى العداء المتزايد للبيئة الاقتصادية الدولية والتأييد الذى ضعف من جانب الكتلة الاشتراكية .

تحول وليس ركودا : مع الاستفادة بالنظر الى الوراء لاستيعاب الدروس المريرة فى عقد الثمانينيات المفقود والوعى بها ، يكون على افريقيا ان تختار بشكل محدد وجوهري مصيرها المقبل . وهذا معناه ان تختار الانتعاش مع التحول وبشكل سريع ، بدلا من الركود والضعف . لقد ضاع جيل كامل بسبب الأزمة ، ويجب ان يضع هذا حدا للخسارة والتقهقر . ان على افريقيا ان تقرر من الآن فصاعدا ان تعيد انطلاقة تنميتها التى توقفت أو أعيقت فى الثمانينات . لقد قررت بالفعل ، وبشكل رمزى ، أن تفعل ذلك بأن صاغت وتبنت جماعيا اطار البديل الأفريقى لبرامج البنك والصندوق ، وأعدت للتصديق « مشروع المعاهدة » التى تنشئ المجموعة الاقتصادية الأفريقية فى يونية ١٩٩١ ، وانتهجت الميثاق الأفريقى للمشاركة الشعبية فى التنمية ، كما انتهجت « الموقف المشترك » حول تقرير فريزر عن مشكلات السلع فى افريقيا ، وأيضا الموقف المشترك حول الديون الخارجية . وهذه كلها خطط عمل كافية لينطلق « القدوم الثانى » لافريقيا .

ولكن تبني البرامج والوثائق والتصديق عليها لن يكون كافيا هذه المرة . فقد يصر الحثثاء على أن الدول الأفريقية قد تبنت فى الماضى وبشكل جماعى خطة لاجوس للعمل وعددا من البروتوكولات ولكن لم تنفذ شيئا ، وان هذه البرامج الجديدة قد لا تختلف عن سابقتها (فى عدم التنفيذ) . ومن ثم يجب أن يثبت خطأ هذه المقولة وذلك بتغيير حاسم ، هذا اذا أرادت افريقيا ان تعيش وتبقى - ناهيك عن ان تنمو وتتطور . فهل يمكن ان تعيش افريقيا وتبقى ؟ هذا ما أطلقه محذرا ، بازل دافيدسن Basil Davidson ، وهو صديق ليبرالى حسن النية لافريقيا . وفى التسعينيات يتعرض الوجود المادى لستمائة مليون أفريقى للخطر ولذلك يجب أن تنفذ خطط العمل هذه فالحركة الديمقراطية العالمية تدفع بريح جديدة للتغيير تهدد بالتصاعد الى اعصار سياسى اذا لم تتغير الأمور بالسرعة الكافية . وثمة قوى اجتماعية جديدة ظهرت منذ الستينيات تطالب

بالتغيير وتؤهل نفسها للتحول فى الدول الأفريقية . ولذلك فانه يجب ان ننحى جانبا المعارضة القديمة وننسى العرض الذى على السطح . فان المضمون « اللعين » للسوق الأوروبية الواحدة عام ١٩٩٢ والكتل الاقتصادية الاقليمية الناشئة الأخرى لتقرع طبول الجدل الحتمى حتى فى الآذان الصماء فلا تترك أية أوهام حول الضرورة الحتمية للتغيير . يضاف الى ذلك أن الأصوات التى ترتفع فى الغرب عن « التعب » أو « الاجهاد » الذى تسببه المساعدات ، سوف تفرض ضرورة تزايد الاعتماد على النفس على المستوى القومى وعلى المستوى الجماعى . نعم . فليس أمام أفريقيا من خيار سوى أن تسبح مع التيار - وهى لا يمكن ان تغرق - لأن الجنادل مرتفعة جدا ومقاومة الغرق كبيرة جدا ومتصاعدة فى أعماق الجماهير الأفريقية .

والمستقبل الذى يتأسس على الإرادة فى سيناريو الاتجاه المعيارى للتنمية المتينة يجب ان يكون هو الهدف الذى لا تحيد عنه أفريقيا فى التسعينيات ، وما بعدها . وتتركز التحديات التى تواجه تحقيقه أساسا على تشجيع « القيم الثقافية البديلة » بالمعنى الواسع لهذه العبارة ، وثقافة سياسية جديدة تضم نوعية جديدة من القيادة الأمنية والوطنية والمسئولة ، والديمقراطية الكاملة للمجتمع مع مراعاة الحقوق الديمقراطية والتسامح السياسى وشعب يقظ يتمتع بوعى سياسى . فلا بد أن تكون هناك رؤية جديدة ، ووعى بالهدف واصرار على النجاح . وأفريقيا لا تنقصها هذه القيم الثقافية ولكن يجب أن تعبأ وتطبق للمهمة العاجلة للانتعاش مع التحول .

بل ان تهميش أفريقيا على جميع الجبهات ليدفع بالضرورة الحتمية للتغيير . لقد تواءمت أفريقيا بشكل ضخم على جميع المستويات وتكبدت الكثير ماديًا وبشريًا . ومع ذلك ومن موقع الذى يصدر الطعام فى منطقة زراعية ، أصبحت مستوردة مدينة للطعام ، وهبط نصيبها من صادرات العالم من ٤٧ فى المائة فى عام ١٩٨٠ الى ٢١ فى المائة فى عام ١٩٨٨ - ١٩٨٩ ، وهبط نصيبها من الانتاج الصناعى فى العالم الى أقل من واحد فى المائة عام ١٩٨٩ رغم « عقد التنمية الصناعية الأول لأفريقيا » والمواءمة المتزايدة مع التهميش المتزايد يحدثان فجوة فى السياسة تحاول خطط العمل الاقليمية أن تعالجها . ومن هنا فان التحدى الحقيقى « للمستقبل الارادى » لأفريقيا يكمن فى تنفيذ السياسات البديلة للانتعاش والتنمية .

وهذا يوتفع بالقوة النسبية للطاقات الداخلية والبيئة الدولية ، ويجب ان نعرف ان الوضع الخارجى لتنمية أفريقيا ولأسباب عملية ناشئ من الخارج ، فلا يمكن للمنطقة ان تسيطر عليه : ومن هنا كانت أولية التركيز على الديناميكيات الداخلية للتحول الهيكلى للدول الأفريقية ولذلك

فان الهبات أو المنح يجب أن تبدأ من الداخل . فمن الممكن - على عكس تشاؤمية الخبثاء - ان يتم الكثير في داخل أفريقيا ، فالقوة الاقليمية أكبر مما هو مفترض والموارد البشرية الهائلة والثروة المعدنية والطاقات الزراعية يمكن أن تسخر بتصورات أفضل ، وتستغل بكفاءة أكثر للبدء في عملية - لا تنقضى - للتحويل الاقليمي الذي يجب أن يبدأ الآن .

التفاؤل والقوة الكامنة في الداخل :

ان « القدوم » الثاني لأفريقيا يجب أن يبشر به شعار يصم الآذان هو شعار « التفاؤل والقوة الكامنة في الداخل » فانقاذ أفريقيا وخلصها يكمن بالدرجة الأولى في أفريقيا وبالأفريقيين أنفسهم . فالتفاؤل يجب أن يصبح فضيلة مدوية وسمة نفسية واسعة الانتشار - حتى في مواجهة التحديات . فاليأس والتشاؤم يمكن أن يضرا أفريقيا جدا بسبب برامج البنك والصندوق ولكنهما النقيض الحقيقي للأصرار وتزييف الأمل . والتشاؤم جبرية تهزم الذات . والتفاؤل القوى بمستقبل أفريقيا مطلب كبير للثقة بالذات وهو ما تحتاجه أفريقيا جدا لتواجه التحديات في هذا المنعطف التاريخي . وبغض النظر عما يقوله أو يفعله من ينتقصون من قدرة أفريقيا ، فان على الأفريقيين أنفسهم ألا يفقدوا الثقة في طاقاتهم وقدراتهم على تغيير مجرى الأحداث لتحقيق المستقبل الارادى لأنفسهم .

ونحن نحترم الفرق بين التفاؤل والوهم أو خداع الذات ولا أحد ينكر ان التحيز ضد أفريقيا - في الداخل والخارج - كبير ، أو ان الموقف ينهار ويتدهور لفترة طويلة جدا ولكن من بين دروس التاريخ الاقتصادي ، ان هناك مناطق وشعوبا ودولا قد تعرضت لهذا النوع من الألم والمعاناة وعاشت وبقيت ولنذكر بعض الأمثلة . مثل الاتحاد السوفيتي والصين وحتى الولايات المتحدة ، فقد كانت جميعها مسارح للمغامرات الدولية لسنوات قبل أن تتماسك شعوبها وتتكامل وتفجر التقدم . أما اليابان - معجزتنا الاقتصادية الحديثة - فكانت غير معروفة قبل عهد « توكوجاوا Takugawa » وعهد الاحياء تحت حكم « مييجتي Meiji » . حتى تركيا قبل اتاتورك كانت ضائعة . وكان يمكن ان تضيق أوروبا بسهولة في ظل هتلر في أثناء الحرب العالمية الثانية . ولكن هذه كلها الآن حضارات مزدهرة ، وهكذا تستطيع أفريقيا أن تكون . والصينيون يصرون على ان رحلة الألف ميل تبدأ بخطوة ، وخطط أفريقيا الحالية للعمل يمكن أن تعتبر الخطوة الأولى التي يجب أن تتبعها خطوة ثانية وثالثة . الخ .

وفائدة التفاؤل الذي يجب أن يسود حول مستقبل أفريقيا يكمن أساسا في الاصرار الحاسم على أن تحشد القوة الداخلية المؤثرة من مجموع

الموارد الموجودة - الشعب والمواد الخام والأفكار والبرامج . فاذا لم يرتبط التفاؤل بالوعى والجهد القوى النشاط لبناء هذه القوة داخل أفريقيا ، فلن يزيد على التمنى . ومن سياق المناقشات فى هذا الكتاب ، يتطلب حشد وتعبئة هذه القوة الداخلية أربعة عوامل مهمة .

أولها أن يتقبل الأفريقيون أنفسهم مسئولية «قيادة» عملية الخلاص والانتعاش والتحول فى المنطقة فالأوروبيون هم الذين تطوروا بأوروبا والسوفيت هم الذين تطوروا بالاتحاد السوفيتى ، والأمريكيون هم الذين حولوا الولايات المتحدة ، واليابانيون حولوا اليابان وغيرها . لذلك فالأفريقيون فقط هم الذين يستطيعون تنمية أفريقيا وتطويرها ، فلا أحد غيرهم يمكن أن يفعل ذلك أو سوف يفعل ذلك . والأفريقيون هم الذين يجب أن يحتلوا مقعد القيادة فى انتعاش وتحول المنطقة . وفى هذا تخطىء برامج المواءمة بشكل واضح . وفى التاريخ الاقتصادى كله ، لم يعرف أبدا أو يسجل أن الأجانب قاموا بتصحيح وتوجيه التنمية الناجحة لأى جزء من أجزاء العالم الأخرى ، كما يزعم البنك والصندوق أنهما يستطيعان ذلك فى أفريقيا ببرامجهما . ويجب أن يكون واضحا ان هؤلاء الأجانب يمكن أن يحتالوا على أفريقيا بالاعيبهم ، وفى أفضل الأحوال يمكن أن يحققوا بعض الاسعافات المؤقتة مع نحو هامشى هنا أو هناك . ولكنهم لا يستطيعون بشكل دائم ان يحولوا أفريقيا - لأن ذلك يهدد استراتيجيتهم فى العالم ومصالحهم الأساسية . ومعرفة هذه الحقيقة والتيقن منها جزء من « بداية » الحكمة فى أفريقيا . فليس هناك شعب أو دولة أو اقليم أقدم على تطوير وتنمية شعب آخر أو دولة أخرى أو اقليم آخر . فالتنمية المتينة دائما وأساسا مجهود داخلى يقوم على تنمية الذات . والأجانب يمكن أن يساعدها فحسب . وهم لا يستطيعون أن يقودوها أو يحلوا محل « أهل البلد » بسبب الصدام الحتمى للمصالح الأجنبية . لذا يجب أن تقود أفريقيا وتشرف على عملية التنمية لديها - وتصر على أن يكون هناك مفهوم واضح للعملية - تصميم وتنفيذ - مع بعض المساعدات والعون من الخارج .

والعامل الثانى هو « رؤية » للمستقبل الارادى أو الدولة التى نريدها - ويكون هذا بالتعرف الجماعى - ومن ثم الديمقراطية - على الآمال والمصير الذى يتطلع اليه الشعب أو الاقليم . فما هى أفريقيا والأفريقيون الذين نريد أن نراهم بعد عشر سنوات أو ثلاثين سنة أو خمسين أو مائة من الآن ؟ وماذا يجب أن يكون دور افريقيا فى الشئون الدولية عندئذ ، وكيف يجب أن تكون عليه علاقاتها مع بقية العالم ؟ وما هى المراحل والاستراتيجيات التى يتحقق بها المستقبل المأمول ؟ وما هى العقبات الكبيرة

– فى الداخل والخارج – التى سيكون من الضرورى مواجهتها ؟ فهذه جميعا تشكل عناصر خطة العمل الجماعية التى سوف تبلور الرؤية الأفريقية .
ومن حسن الحظ أن أفريقيا تبينت مثل هذه الرؤية منذ الثمانينات . .
ولكن لابد من تنفيذ أية رؤية ترشد وتلهم العمل السياسى – وهذه أكبر سقطة لأفريقيا حتى الآن .

حينئذ تكون هناك حاجة ملحة للاعتداد بالذات واحترام الذات لمساندة هذه الرؤية المحددة . وبدون ذلك لا يمكن لبقية العالم ان ينظر الى افريقيا بجدية واهتمام ، وان يحترم القارة وشعوبها . وهذا يدعو افريقيا الى أن تدافع عن – وتقوم بتنفيذ – رؤيتها وبرامجها وقراراتها حتى فى مواجهة العقبات والانتقادات . والتكامل والمساءلة أمران مهمان هنا . وهما يتطلبان شعورا بالوطنية ورفضاً لنهب البلاد وسلبها ابتغاء اثراء شخصى ، أو خيانة البلاد وعدم الولاء لشعبها فالشعب الذى يحترم نفسه لن يزهو بعقود تجلب له الثراء عن طريق الرشوة والفساد ، أو يفرط فى اساءة السلطة التى خولتها اياه وظيفة أو يرفض أن يفرض عقوبات على هؤلاء الذين ينتهكون القواعد والقوانين التى وضعها . وسوف تنمو وتتطور الثقة المتبادلة بين الدول الأفريقية مع هذا التكامل والالتزام الوطنى بقضية القارة وشعوبها . وهذا الاحترام بالذات لا يتماشى مع ما يسمى « بالرؤية بثلاث عدسات فى وقت واحد » ، والذى يقول ان الأجانب يحددون كيف يرى الأفريقيون أنفسهم ، وكيف يرى الأفريقيون قضية العالم ، وكيف يجب أن ترى بقية العالم أفريقيا . وهذا القول يجب نبذه ورفضه اذا كانت افريقيا تريد أن تقود عملية التنمية برؤيتها هى .

والعنصر الرابع هو أن أكبر مصدر للقوة الداخلية يكمن فى الوحدة والتعاون والتكامل . فالبيت الذى ينقسم على نفسه لا تقوم له قائمة ، وهذا هو السبب فى أن الصراعات والنزاعات السائدة تضعف أفريقيا وتوهنها ويجب أن تحل من أجل تحديات التسعينات ومع تزايد التكتل الاقتصادى الاقليمى فى العالم كله « يجب أن تتحد أفريقيا » كما كان يقول دائما الرئيس الراحل نكروما رئيس جمهورية غانا . ولأن افريقيا أكثر المناطق تمزقا وضعفا فى العالم ، فان التكامل الفعال المثمر هو الأمل الوحيد أمامها . أما وهم التنمية الاقليمية المستقلة فيجب التخلي عنه كنكتة سخيفة ، فى منطقة تضم تسع دول منها أقل من مليون نسمة ، وأربع وعشرين أخرى أقل من عشرة ملايين .

تحديات حرجة للقدوم الثانى لأفريقيا :

لا يمكن أن نعبر عن الظواهر الاجتماعية بكلمة واحدة أو تحت عنوان محدد فهذا تبسيط شديد لها بل وموضع شبهة . ومع ذلك يحلو للكثيرين

ان يوجزوا مشكلة أفريقيا الرئيسية في « القيادة » . والتلازم المباشر بين السياسية السيئة والفقر المتزايد في افريقيا يعني أيضا ان القيادة السياسية الرديئة والمشثومة ، عامل كبير في اتساع نطاق الفقر والتخلف والأزمة في المنطقة . وعندما يفكر الناس في الهروب المفرط لرأس المال ، فانهم يرون المشكلة مشكلة قيادة ، وعندما تكون بعض القيادات القومية متهمين بنهب وسلب بلايين الدولارات من بلادهم ، وتخبثتها في الخارج في حسابات سرية في البنوك وعندما يناقشون افتقاد المساءلة والديمقراطية التي تخنق التنمية ، تبرز أيضا القيادة السياسية . والقيادة تلعب دورا بارزا أيضا في تكديس الديون الخارجية - التي لا يمكن دفعها - وتحريف الأولويات القومية وعدم تنفيذ خطة لاجوس للعمل وبرامج أخرى تمت الموافقة عليها ، والاستثمار غير المنتج والانفاق العسكري المفرط ، والصراعات الداخلية ، والتي اسهمت جميعا في الأزمة الحالية ويصرخ الافريقيون بأعلى أصواتهم بأنهم يريدون نوعا جديدا من القيادات للتسعينات . ولسنا بحاجة الى أن نقول ان القيادة تبزغ تدريجيا من بين خرائب الدكتاتوريين التي تلوث افريقيا ومن الهجمة الديمقراطية الحالية للشعوب من أجل مشاركة شعبية فعالة في صنع القرار ، وتخصيص الموارد والتوزيع المتكافئ لثمار التنمية وفوائدها . وتخويل السلطة للشعب تمضي في ببطء ولكن بشكل تدريجي ، بالرغم من أن أمامنا طريقا طويلة يجب أن نقطعها .

وبالمثل ، فإن الارادة السياسية القوية والثقة بالنفس لكل من القيادة والشعب من الأمور المهمة لنجاح « القدوم الثاني » لافريقيا وبالرغم من أن الارادة السياسية تنحصر في قمة القيادة السياسية فإن ضغط الجماهير يمكن أن يولدها وينشطها وهو أمر مهم لتحقيق ذلك . والواضح انه اذا ظل الشعب خاملا غير مكترث فإن القيادة سوف تتصرف كما يحلو لها . لذلك يجب أن ينظم الشعب صفوفه على كل المستويات كقوة اجتماعية ليدفعوا قاداتهم الى تأييد هذا أو ذاك أو أن يوقفوا هذه السياسة أو تلك . فهذا الضغط من النقابات العمالية واتحادات الفلاحين والمرأة والشباب والطلبة والمهنيين كان حاسما في أن يحدث الارادة السياسية الضرورية لتحقيق المجموعة الاقتصادية الأوروبية . ويجب على افريقيا أيضا أن تعبئ الثقة بالنفس حتى تلتزم بقراراتها وسياساتها وبرامجها . فالعمق الذي وصلت اليه الأزمة الحالية يرجع الى حد ما الى هذا الفشل « الشخصي » الغريب في تنفيذ القرارات والبروتوكولات والبرامج الاقليمية وشبه الاقليمية والقومية بالنسبة لآمال القارة في التنمية . وهنا يكون للجماهير دور مهم في ضمان تنفيذ قاداتهم لهذه السياسات . ولذا لم يحدث ذلك ، فإن على الجماهير ووسائل الاعلام ألا تقدم المذكرات فحسب ، بل تضغط من أجل العمل عن طريق المطالب الشعبية والنشاط الشعبي الحاشد .

وكل هذه أمور جوهرية للتنفيذ العاجل والفعال لآطار البديل الأفريقي لبرامج المواءمة (برامج الصندوق والبنك) وللتكامل الأفريقي على المستويات الإقليمية وشبه الإقليمية فإذا كان الأجانب لا يستطيعون تنمية إفريقيا ، فقد اتضح بالتجربة أن برامج المواءمة السائدة الفاشلة غير قادرة على تحقيق الانتعاش مع التحول في إفريقيا . فبعد عشر سنوات مازالت الأقوال تتردد بأن هذه البرامج تتطور - ومعنى هذا بوضوح أن الدول الأفريقية تستخدم لتجارب السياسة الدولية الباهظة التكاليف مثل « خنازير غينيا » فإذا لم يكن الاستقرار قصير الأمد قد تحقق بعد عشر سنوات بهذه البرامج ، فإن على الدول الأفريقية أن تستبدل بها ، وبشكل عاجل ، آطار البديل الأفريقي ذا الصلة القوية . ولأن الأفريقيين يجب أن يتولوا قيادة التنمية الخاصة بهم ، ويحددوا رؤيتهم للتحول ، فإن هذه البرامج الجامدة للصندوق والبنك يجب أن تستبدل بها مجموعة السياسات القومية التي تقوم على أساس آطار البديل الأفريقي للبرامج المواءمة . ويجب أن تظهر الإرادة السياسية والثقة بالنفس - وهما مطلوبان للقدوم الثانى لإفريقيا - فى البدء فى خطوات الدراسة التي يقوم بها كل بلد كمتابعة لأدوات السياسة المختارة لآطار البديل الأفريقي لبرامج المواءمة ، ولتصميم وتنفيذ مجموعة السياسات البديلة من أجل الانتعاش مع التحول .

وعلى الدول الأفريقية أيضا أن تتخذ الخطوات السريعة العاجلة للتصديق على مشروع معاهدة المجموعة الاقتصادية الأفريقية وتقلل الجدول الزمني لتنفيذها إلى عشر سنوات . وإن خيبة الأمل فى لومى ٤ ، وتهديد أوروبا ١٩٩٢ ، وتحديات الكتل الاقتصادية الإقليمية الأخرى ، يجب أن تستغل بالكامل للاسراع بتنفيذ المجموعة الأفريقية - أما مواردها المالية فيجب أن تتعدى مساهمات الدول الأعضاء ، فمن الضرورى للقوى الاجتماعية العريضة من اتحادات العمال والغرف التجارية والمنظمات غير الحكومية وتنظيم المرأة والاتحادات الاجتماعية الأخرى أن تعبأ بالكامل لتنفيذ هذه المجموعة وتعزيز مواردها . وهذا يتطلب تقوية التجمعات شبه الإقليمية وتوعية التجمعات الصغيرة والعدد الكبير من التنظيمات داخل الحكومات والتي يصل عددها إلى مائتين فى المنطقة . ويجب أن تتحقق وبقوة المطالب الأساسية السياسية من أجل تكامل أوثق ، وخصوصا حل النزاعات والصراعات الداخلية وكذلك المشاركة الشعبية العريضة .

تأييد المجتمع الدولي :

بالرغم من أن إفريقيا والأفريقيين يجب أن يقوموا بالدور القيادى فى انتعاش وتحول المنطقة بدءا من التسعينات ، فإن تأييد المجتمع الدولي مهم كما أوضحنا فى الفصل السابق وثمة مجالان مهمان لهذا العمل الدولي وهما

تخفيف كبير في عبء الديون الخارجية وتوسيع تجارة السلع الافريقية كما تحدد في « الموقف المشترك » لمنظمة الوحدة الافريقية حول تقرير فريزر عن مشكلات السلع في افريقيا . وبدون حل لهذين القيدين الخارجيين تصعب جدا التنمية المتينة في التسعينات في الدول الافريقية ومرة أخرى ليس المطلوب صنع قرار جديد ، بل تنفيذ القرارات القائمة حول هذه المسائل الجوهرية .

وهناك دور خارجي خاص مطلوب في التسعينات ألا وهو التخلي عن الاتجاه لاختصاص افريقيا وتبعيتها ، واستبدال برامج تريدها المؤسسات الدولية بمبادرات افريقية وبرامجها ، وهذا ما حدث في الثمانينات فافريقيا تحتاج الى التأيد والمساعدات الخارجية ، وليس عدم الأخذ بمبادراتها ، والاتجاه الى اختصاصها أكثر فأكثر واستعمارها من جديد . وان شئت الدقة فالواجب على المجتمع الدولي ان يضغط على البنك والصندوق لتنفيذ ما تم الاجماع عليه حول المواءمة وذلك بتقديم المساعدات المالية والفنية للتنفيذ العاجل لآطار البديل الافريقي لبرامج المواءمة . ويجب على البنك الدولي - حسب دراسته للمنظور طويل الأمد - أن يعيد توجيهه بعض موارد خطط العمل المزدوجة من أجل افريقيا الى دعم تنفيذ خطط العمل الافريقية ذاتها . وهذا هو السبيل حتى يكون صادقا مع الدعاوى التي تتكرر كثيرا من مؤسسات « بريتون وودز » بأنها تعضد فحسب وتساعد المبادرات القومية المستقلة للدول الافريقية .

وتستطيع الدول الغربية أن تسهل نجاح القدوم الثاني لافريقيا في التسعينات بأن تخلص في تأييد عملية الديمقراطية في القارة ويتم هذا بانتهاء تأييدهم للنظم الدكتاتورية والاستبدادية في كثير من الدول الافريقية . كما يجب أن يأنوا عن سياسة النفاق وانتصرف بوجهين وذلك بأن يتحمسوا للديمقراطية داخل بلادهم ويساندوا الدكتاتورية والفاشية في الدول الافريقية وقد تبنت افريقيا « ميثاق المشاركة الشعبية » ، وتعتمد على الغرب - على وجه الخصوص - لتأييدها في تنفيذه بنجاح - على غرار تأييدها للاصلاحات الديمقراطية في أوروبا الشرقية .

وحماية البيئة من بين جداول الأعمال وموضع الاهتمام المتزايد في افريقيا وخصوصا في التسعينات وما بعدها . فالتقرير الدولي الأخير عن « مستقبلنا المشترك » يلخص الاجماع الدولي الكبير الذي تابعه مؤتمر الأمم المتحدة عن البيئة والتنمية عام ١٩٩٢ وسوف تحتاج افريقيا الى عون دولي كبير في هذا الصدد لمواجهة التدهور الخطير في البيئة على نطاق واسع حيث انها تضم أكبر مساحة صحراوية في العالم بالإضافة الى أن التصحر والقحط والجفاف في منطقة الساحل مشكلة بيئية خاصة في افريقيا . والفقر المدقع في المنطقة يعمل مباشرة على زيادة مشكلات البيئة التي

تتطلب مساعدات دولية حاسدة للقضاء عليها • وان نطاق تدهور البيئة وتأكلها في أفريقيا ليتعدى نطاق الموارد المتضائلة لآى بلد أو لأفريقيا ككل • وهذا مجال واضح للتعاون الدولى والتضامن فى التسعينات •

اصلاح صندوق النقد الدولى والبنك الدولى :

الحق ان افريقيا والدول المتنامية الأخرى فى العالم غير راضية كثيرا جدا عن أعمال البنك والصندوق والشكل المتعالى الذى اتخذه كمستعمرين جدد • وقد كانت هناك نزاعات عديدة وخلافات بين مؤسسات « بریتون وودز » وبين عديده من الدول المتنامية وخصوصا فى الثمانينات ، حول شروطهما وشروطهما المضادة ، وبرامج المواءمة وتقارير التقييم • يضاف الى ذلك ان هناك - داخل مجموعة العاملين فى البنك والصندوق - انقسامات قوية حول هذه المسائل - بل ان بعض الموظفين قد استقالوا فى غضب احتجاجا على البنك والصندوق ونشروا هذه الاحتجاجات • وثمة مثالان على ذلك وهما « دافيدسن ل • بودو » Davidson L. Budhoo وهو مستشار كبير سابق فى الصندوق من ترينداد ، وقد كتب خطاب الاستقالة من الصندوق عام ١٩٨٩ فى عشرين صحيفة ثم طبعها فى كتاب موسع تحت عنوان « عزيزى مستر كامديسس Camdessus كفى •• تكفى » [كامديسس هو المدير الإدارى للصندوق] ، « ومايكل اروين » Michael Irwin الذى استقال من منصبه كقائم بأعمال نائب الرئيس لإدارة العاملين فى البنك الدولى عام ١٩٨٩ - ١٩٩٠ • وقد ذكر ان البنك « يستطيع أن يضاعف من عمله مرتين بموظفيه الحاليين أو انه يحتاج الى نصف العاملين للقيام بالعمل » ، وان البنك يدفع لموظفيه أكثر مما تدفع الأمم المتحدة بنسبة تتراوح بين أربعين وستين فى المائة واتهم « بودو » الصندوق بالتلاعب فى المعلومات من « ترينداد » « وتوباجو » ، وقد شكلت الحكومة هيئة دولية للتحقيق فى هذا الاتهام وتأكد صدقه •

وقد عرض « بودو » لبعض الاقتراحات بالتفصيل من أجل اصلاح الصندوق والبنك • ونحن نشاركه الرأى فى ذلك • ومن ثم سوف نتعرض لهذه الاقتراحات التى تركز على أربع قضايا أساسية هى ديمقراطية البنك والصندوق - واصلاح الاجراءات والسجلات غير المرضية لنقل الموارد وتحويلها ، والنزاعات المستمرة فى العلاقات مع الدول الأعضاء المتنامية ، والسلطة والمكافآت المفرطة للبيروقراطية المتضخمة فيها ، وهذه كلها فى مؤسسات لا تمل من تعنيف الدول المتنامية من أجل كثرة الموظفين لديها ، والضغط على هذه الدول لتخفيض الانفاق •• وفيما يلى الاقتراحات الأساسية للاصلاح :

اضفاء الطابع الديمقراطي على الصندوق والبنك :

تحتكر دول غرب أوروبا وأمريكا الشمالية (حتى اليابان قد استبعدت) حقوق التصويت والسيطرة الرسمية على البنك والصندوق . ولذلك فان رئيس البنك الدولي دائما - وينص الاتفاق - من الولايات المتحدة الأمريكية ، والمدير الادارى للصندوق دائما من غرب أوروبا وهذه الدول التى تطل على الأطلنطى تسيطر على نحو ثمانين فى المائة من حقوق التصويت فى هذه المؤسسات ، بالسيطرة على مجلس المحافظين ومجلس المديرين التنفيذيين . ومن هنا تبرز الحاجة الى اعلاء وضع الدول المتنامية كمالكين للبنك والصندوق حتى لا تعكس حصتها فى المساهمة فحسب بل أيضا نصيبها من المعاملات اذ أنها صاحبة حق مكتسب مع استخدام موارد هذه المؤسسات وانها مصادر كبيرة لارباحها ، بل هى أصل معظم معاملات هذه المؤسسات . وعلى الرغم من ان الدول المتقدمة قد حصلت على نحو سبعين فى المائة من قروض هذه المؤسسات فيما بين عام ١٩٤٤ و ١٩٧٨ ، فان الدول المتنامية تحصل على هذا النصيب من القروض منذ ذلك الحين مع استثناء افريقيا وحدها بالنسبة للتحويلات الصافية التى تصل الى أكثر من بليون دولار سنويا الى هذه المؤسسات منذ عام ١٩٨٧ . وان اضافة الطابع الديمقراطي على هذه المؤسسات مع اصلاح النظام المالى والاقتصادى فى مؤسسات « بریتون وودز » ، والذي يتعرض لأزمات منذ الستينات ، ليتطلب مؤتمرا دوليا كبيرا آخر مثل ذلك الذى عقد فى « بریتون وودز » عام ١٩٤٤ .

اجراءات تحويل الموارد :

اقحم البنك نفسه بشكل كبير متجاوزا أهداف « بنود اتفاقية » عام ١٩٤٤ بالنسبة لتحويل الموارد الى الدول المتنامية ، وذلك باندفاعه القوي فى الاقراض الاجتماعى الاقتصادى (التعليم والصحة وتنمية الريف والسكان الخ) وتوسيع سلطة الدولة على المساعدات الفنية للمشروعات على مسئوليتها ، وكوكالة تنفيذية للمؤسسات الأخرى والتدخل المتزايد فى تنسيق المساعدات للمجتمع الدولى . وهذه تتطلب بعض الضوابط والتوازنات (ويمكن تطبيق هذا على الصندوق أيضا) .

مجلس الصندوق :

مستقل وذو سلطات عريضة فى وضع القرار ليحل محل اللجنة المؤقتة الضعيفة ولجنة التنمية ومجموعة الأربعة والعشرين المنصوص عليها

فى بنود اتفاقية الصندوق عام ١٩٤٤ ويجب ألا يعتمد هذا المجلس على موظفى الصندوق ولكن يكون لديه خبرته الفنية الخاصة كمعادل لموظفى الصندوق .

أجهزة استشارية مستقلة للبنك :

وقد نص عليها فى بنود اتفاقية البنك لتقوم بدور الوسيط فى صنع القرار . وهى تضم : ● مجلسا استشاريا يختاره مجلس المحافظين يضم ممثلين عن المصالح المصرفية والتجارية والصناعية والزراعية والعمالية مع تمثيل قومى واسع قدر المستطاع .

● كل لجنة للقروض فى البنك وهى تضم أيضا خبيرا يختاره المحافظ الذى يمثل الدولة العضو « التى توجد المشروعات فى أراضيها » ولكن هذه الآليات لا تؤدى وظيفتها الآن .

العلاقات مع الدول الأعضاء الأخرى :

وهذه تتطلب أجهزة جديدة للتعامل مع النزاعات المستمرة والمتزايدة ويجب أن تضم ● لجنة استشارية مراجعة : وهذه يجب أن تكون محكمة استئناف باتة فى :

(أ) المنازعات بين البنك والصندوق وبين الدول الأعضاء حول التغيرات المطلوبة فى السياسة لتحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية معينة فى المشروعات التى تدخل فيها موارد البنك والصندوق .

(ب) الاتهامات بالتحيز والتنافر النج من جانب الدول الأعضاء ضد البنك والصندوق فى تقاريره التى تتعلق بالتقييم مثلا .

(ج) شكاوى البنك والصندوق من الدول الأعضاء لعدم اذعانها والتزامها بالشروط المتفق عليها فى البرامج .

● **لجان للتنسيق الاقليمى :** ويجب أن توجد كمتوازيات للمكاتب أو الادارات الاقليمية الكثيرة للبنك والصندوق . وتقوم كل لجنة بمراجعة اقتصاديات البلد بعد تلقى تقرير اقتصادى أو وثيقة مماثلة عن هذا البلد من الصندوق والبنك . ومواطنو المنطقة التى تخدمها كل لجنة هم المؤهلون للانتخاب من محافظى البنك والصندوق عن المنطقة ومحافظين من مناطق أخرى .

● **لجنة مراقبة البرامج :** والدول المتنامية ذاتها هى التى يجب أن تنشئ - وبسرعة - هذه اللجنة فى كل بلد لتبين مصالحها فى

المفاوضات مع البنك والصندوق . ويجب أن تتكون هذه اللجنة من ممثلين عن الحكومات والمنظمات غير الحكومية واتحادات العمال والفلاحين والمرأة والمهنيين لمراقبة المفاوضات مع البنك والصندوق ، وتقييم السياسات والبرامج ومراقبة القروض (مقدارها وانفاقها واستخداماتها) . ويجب عليها أن تقضى على سرية تعاملات البنك والصندوق مع الدول الأعضاء فهذه عملية مقررزة وغير ديمقراطية .

● **لجان تقييم الآثار البيئية :** ويجب أن تعمل جنبا إلى جنب مع لجان التنسيق الاقليمي ويكون لها عضو واحد على الأقل في لجنة المراقبة ويجب أن تتألف هذه اللجان من مواطني كل اقليم حيثما يكن هناك ادارات أو مكاتب للصندوق والبنك ويجب أن ينتخبوا من بين علماء البيئة وعلماء الاقتصاد والمنظمات غير الحكومية واتحادات العمال . ويجب أن يراقبوا الآثار البيئية لبرامج الصندوق والبنك مثل السدود والرى والمشروعات المعدنية والصناعية والمشروعات الأخرى لضمان سلامة البيئة

تقييد سلطات موظفي البنك والصندوق ومكافآتهم :

ذكر « مايكل اروين » أن مرتبات موظفي البنك والصندوق وهي أكثر من مائة وعشرين ألف دولار في العام - مع استبعاد المزايا الجانبية - أي ما يزيد على ما بين أربعين وستين في المائة من مرتبات موظفي الوكالات الأخرى للأمم المتحدة ، وأن موظفي البنك يمكن أن ينقصوا بنسبة خمسين في المائة دون نقص أو عجز في الأداء . ويجب أيضا أن تقيّد بشكل جذري سلطاتهم المطلقة في التعامل مع الدول الأعضاء ، ويجب ألا يتصلوا مباشرة برؤساء الدول ، بل ان الموظفين الكبار هم الذين يمكن أن يتصلوا مباشرة بوزراء الدول وأن ما ذكرناه عن الضوابط والتوازنات يجب أن يقص أجنحة البنك والصندوق الطويلة الاستعمارية .

وبهذه الوسائل يصبح البنك والصندوق أقل استبدادا ، وأكثر استجابة لاحتياجات التنمية الانسانية واحتياجات الأغلبية من الفقراء وسكان الريف، ويجب أن يكون نشاطها أكثر وضوحا وأقل ريبة واحتياالا وهذا مطلوب بشكل عاجل لتسهيل توجهات واستجابة مؤسسات « بريتون وودز » للمتطلبات المتغيرة للتنمية التي تركز على الذات بعيدا عن متطلبات الحرب العالمية الثانية لمواجهة الحقائق الجديدة على أعتاب القرن الواحد والعشرين . ويجب على أفريقيا ، على وجه الخصوص أن تضغط من أجل هذه الاصلاحات لأنها عانت كثيرا من مساوىء السلطة المطلقة لهذه المؤسسات وممارساتها الاستبدادية .

(الحمد لله)

اقرأ في هذه السلسلة

- | | |
|-----------------------|---|
| بحراند رسل | احلام الاعلام وقصص اخرى |
| ي . رادونسكايا | الالكترونيات والحياة الحديثة |
| الديس هسكل | نقطة مقابل نقطة |
| ت . و . فريمان | الجغرافيا في مائة عام |
| رايموند وليامز | الثقافة والمجتمع |
| ر . ج . فوربس | تاريخ العلم والتكنولوجيا (٢ ج) |
| ليسترديل راي | الأرض الغامضة |
| والتر ألن | الرواية الانجليزية |
| لويس فارجاس | المرشد الى فن المسرح |
| فرانسوا دumas | آلهة مصر |
| د . قدرى حفى وآخرون | الانسان المصرى على الشاشة |
| أولج فولكف | القاهرة مدينة ألف ليلة وليلة |
| هاشم النحاس | الهوية القومية فى السينما العربية |
| ديفيد وليام ماكدونالد | مجموعات النقود |
| عزيز الشوان | الموسيقى - تعبير نفسى - ومنطقى |
| د . محسن جاسم الموسوى | عصر الرواية - مقال فى النوع الادبى |
| اشراف س . بى . كوكس | بيلان توماس |
| جون لويس | الانسان ذلك الانسان الفريد |
| بول ويست | الرواية الحديثة |
| د . عبد المعطى شعراوى | المسرح المصرى المعاصر |
| أنور المعداوى | علي محمود طه |
| بيل شول أدنيت | القوة النفسية للأهرام |
| د . صفاء خلوصى | فن الترجمة |
| رالف ثى ماتلو | تولستوى |
| فيكتور برومبير | ستندال |
| فيكتور هوجو | رسائل وأحاديث فى المنفى |
| فيرنز هيزنبرج | الجزء والكل (محاورات فى مضممار فيرنز هيزنبرج |
| سيدنى هوك | الفيزياء الذرية) |
| ف . ع . أدنيكوف | التراث الغامض ماركس والماركسيون |
| | فن الأدب الروائى عند تولستوى |

ادب الأطفال

أحمد حسن الزيات

أعلام العرب في الكيمياء

فكرة المسرح

الجحيم

صنع القرار السياسي

التطور الحضاري للإنسان

هل نستطيع تعليم الأخلاق للأطفال

قريبة الدواجن

الموتى وعالمهم في مصر القديمة

النحل والطب

سبع معارك فاصلة في العصور الوسطى

سياسة الولايات المتحدة الأمريكية ازاء

مصر ١٨٣٠ - ١٩١٤

كيف تعيش ٣٦٥ يوما في السنة

الصحافة

أثر الكوميديا الالهية لدانتى في الفن

التشكيلى

الأدب الروسى قبل الثورة البلشفية

وبعدها

حركة عدم الانحياز في عالم متغير

الفكر الأوروبي الحديث (٤ ج)

الفن التشكيلى المعاصر في الوطن العربى

١٨٨٥ - ١٩٨٥

التنشئة الأسرية والأبناء الصغار

نظريات الفيلم الكبرى

مختارات من الأدب القصصى

الحياة في الكون كيف نشأت وأين توجد؟

حرب الفضاء

إدارة الصراعات الدولية

الميكروكمبيوتر

مختارات من الأدب اليابانى

هادى نعمان الهيثى

د . نعمة رحيم العزاوى

د . فاضل أحمد الطائى

فرنسيس فرجون

هنرى باربوسى

السيد عيسى

جاكوب برونوفسكى

د . روجر ستروجان

كاتى ثير

ا . سينس

د . ناعوم بيتروفيتش

جوزيف داهموس

د . لينوار تشامبرز رايت

د . جون شندلر

بيير البير

الدكتور غبريال وهبه

د . رمسيس عوض

د . محمد نعمان حلال

فرانكلين ل . باومر

شوكت الربيعى

د . محيى الدين أحمد حسين

تأليف : ج . ج . دادلى أندرو

جوزيف كونراد

طائفة من العلماء الأمريكين

د . محمد أسعد عبد الرؤوف

د . السيد عليوة

د . مصطفى عنسانى

هسبرى الفضل

تاريخ ملكية الاراضى فى مصر الحديثة

اعلام الفلسفة السياسية المعاصرة

كتابة السيناريو للسينما

الزمن وقياسه

أجهزة تكييف الهواء

الخدمة الاجتماعية والانضباط الاجتماعى

سبعة مؤرخين فى العصور الوسطى

التجربة اليونانية

مراكز الصناعة فى مصر الاسلامية

العلم والطلاب والمدارس

الشارع المصرى والفكر

حوار حول التنمية الاقتصادية

تبسيط الكيمياء

العادات والتقاليد المصرية

التذوق السينمائى

التخطيط السياحى

البذور الكونية

دراما الشاشة (٢ ج)

الهيرويين والايدز

صور افريقية

نجيب محفوظ على الشاشة

الكمبيوتر فى مجالات الحياة

المخدرات حقائق اجتماعية ونفسية

وظائف الأعضاء من الألف الى الياء

الهندسة الوراثية

قريبة أسماك الزينة

الفلسفة وقضايا العصر (٣ ج)

الفكر التاريخى عند الاغريق

جابريل باير

انطونى دى كرسبى

وكينيث هينوج

دوايث سوين

زافيلسكى ف . س

ابراهيم القرضاوى

بيتر رداى

جوزيف داهموس

س . م بورا

د . عاصم محمد رزق

رونالد د . سمبسون

ونورمان د . اندرسون

د . أنور عبد الملك

والتر روستو

فرد . س . هيس

جون بوركهارت

آلان كاسبير

سامى عبد المعطى

فريد هويل

شاندرا ويكراما ماسينج

حسين حلمى المهندس

روى روبرتسون

دوركاس ماكلينتوك

هاشم النحاس

د . محمود سرى طه

بيتر لورى

بوريس فيدروفيتش سيرجيف

ويليام بيتز

ديفيد الدرتون

جمعها : جون ر . بورر

وميلتون جولدينجر

أرنولد توينبى

قضايا وملاحق الفن التشكيلي

التغذية في البلدان النامية

بداية بلا نهاية

الحرف والصناعات في مصر الإسلامية

حوار حول النظامين الرئيسيين

الكون

الارهاب

اخناتون

القبيلة الثالثة عشرة

التوافق النفسي

الدليل الببليوجرافي

لغة الصورة

الثورة الإصلاحية في اليابان

العالم الثالث غدا

الانقراض الكبير

تاريخ النقود

التحليل والتوزيع الأوركسترا

الشاهنامة (٢ ج)

الحياة الكريمة (٢ ج)

كتابة التاريخ في مصر ق ١٩٠

قيام الدولة العثمانية

عن النقد السينمائي الأمريكي

قرايم زرادشت

السينما العربية

دليل تنظيم المتاحف

سقوط المطر وقصص أخرى

جماليات فن الاخراج

التاريخ من شتى جوانبه ٣ ج

الحملة الصليبية الأولى

التمثيل للسينما والتلفزيون

قيام الدولة العثمانية

د . صالح رضا

م. هـ . كنج وآخرون

جورج جاموف

د . السيد طه أبو سنديره

جاليليو جاليليه

أريك موريس ، آلان هو

سيريل الدريد

آرثر كيستلر

توماس ١ . هاريس

مجموعة من الباحثين

روى أرمز

ناجاي متشيوي

بول هاريسون

ميكائيل ألبى ، جيمس لفلك

فيكتور مورجان

اعداد محمد كمال اسماعيل

الفردوسى الطوسى

بيرتون بورتر

جاك كرابس جونيور

محمد فؤاد ، كوبريلى

ادوارد مري

اختيار / د . فيليب عطية

اعداد / موني براج وآخرون

آدامز فيليب

نادين جوديمر

زيجموت هبتر

ستيفن أوزمنت

جوناثان ريلى سميث

تأليف تونى بار

محمد فؤاد كوبريلى

العثمانيون في اوربا	بول كولز
الكنائس القبطية القديمة في مصر (جزئان الفريد ج ٠ بتلر	الحاج يونس المصري
رجال فارتيما	فانس بكاره
انهم يصنعون البشر	اختيار / د ٠ رفيق الصبان
في النقد السينمائي الفرنسي	بيرتون بورتر
الحياة الكريمة	بيتر نيكوللز
السينما الخيالية	برتراند راصل
السلطة والفرد	بيارد دودج
الأزهر في الف عام	ريتشارد هباخت
رواد الفلسفة الحديثة	ناصر خسرو علوي
سفر نامه	نقتالي لويس
مصر الرومانية	جاك كرابس جونيور
كتابة التاريخ في مصر القرن التاسع عشر	هربرت شيلر
الاتصال والهيمنة الثقافية	اختيار / صبرى الفضل
مختارات من الأداب الأسبوية	ج ٠ س ٠ فريز
الكاتب الحديث	اعداد / أحمد محمد الشنوانم
كتب غيرت الفكر الانساني (٣ ج)	اسحق عظيموف
الشموس المتفجرة	لورتيو تود
مدخل الى علم اللغة	ترجمة / سوريال عبد الملك
حديث النهر	د ٠ ابرار كريم الله
من هم التتار	اعداد / محمد جابر الجزار
ماستريخت	ه ٠ ج ٠ ولز
معالم تاريخ الانسانية ٣ ج	مارجريت روز
ما بعد الحداثة	جوستاف جرونيباوم
حضارة الاسلام	ستيفن رانسيمان
الحملات الصليبية	

تعانى المجتمعات الأفريقية واقتصادياتها من مشكلات حادة نتيجة لتصاعد مديوناتها الخارجية وتدنى الدخول فيها مما يؤدي إلى إنهيار البنية الداخلية، ويضاف إلى ذلك تفشى العلل والأمراض بمعدلات تفوق المناطق الأخرى فضلاً عن الأمية وسوء التغذية والصراعات الاجتماعية.

ومؤلف هذا الكتاب أستاذ فى الاقتصاد بجامعة إيبادان بنيجريا، وعضو فى اللجنة الاقتصادية الأفريقية وهو يوضح أن هذه المشكلات ليس معضلات لا حل لها، وأن بوسع أفريقيا أن تتغلب عليها رغم أن الكثير من أسبابها خارجها ويقول إن برامج المواءمة (التكييف الميكلى) التى يفرضها البنك الدولى وصندوق النقد الدولى بدلاً من أن تساعد على حل هذه المشكلات ساهمت فى تفاقم الآثار السلبية للديون الخارجية والقيود التجارية وتدهور أسعار الصرف. وهو يرى أن الحل يكمن فى أن تعود لأفريقيا السيطرة على مواردها الواسعة وذلك عن طريق المزيد من الديمقراطية وتأسيس هياكل للمساءلة السياسية.